مجلة العلوم الاجتماعية

العدد الرابع لعام ١٩٧٧ - السنة الخامسة - صدر في كانون الثاني / يناير ١٩٧٨

مجلة العلوم الاجتماعية

تصدر عن كلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة الكويت

العدد الرابع – السنة الخامسة – كانون الثاني يناير ١٩٧٨

فصلية أكاديمية علمية محكمة تعنى بالشؤون النظرية والتطبيقية في مختلف حقول العلوم الاجتماعية وتنشر موادها بالعربية والانجليزية

توجه جميع المراسلات والأبحاث باسم سكرتير التحرير على العنوان التالي :

مجلة العلوم الاجتماعية - كلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية ص.ب : ٥٤٨٦ - جامعة الكويت

الكويت - تلفون : ٥١٠١٨٨/٣٧٢/٢٥٠

● ثمن العدد : ٢٥٠ فلسا كويتيا أو ما يعادلها في الخارج .

● الاشتراكات :

للأفراد سنويا ، دينار في الكويت ، ديناران كويتيان أو ما يعادلهما في الوطن العربي (بالبريد الجوي) ، ثلاثة دنانير أو ما يعادلها في سائر العالم (بالبريد الجوي) ، وللطلبة أسعار خاصة مخفضة .

أما الأسعار للشركات والمؤسسات والدوائر الرسمية في الكويت وخارجها فمفتوحة بحدها الأقصى ، ولا تقل عن عشرة دنانير في حدها الأدنى .

محتويات العدد

صفحة

كلمة العدد

مع صدور هذا العدد ، تكون « مجلة العلوم الاجتماعية » قد اكملت عامها الخامس . كذلك ، ينتهي ــ برؤية هذا العدد النور ــ العام الثاني من الانطلاقة التي جعلت المجلة دورية مسوقة ، صفحاتها مفتوحة للاكاديميين العـــرب وغيرهم حيثمـــا كانوا ، ذات شخصيـــة خارجيـــة « ثابتـــة » ، و « شخصية داخلية » مختصة ــ الى حد بعيد ــ بالعلوم الاجتماعية . وكان ، في هذا كله ، بعض النجاح .

ولان الادارة العليا للجامعة ليست من النوع الذي يرضي « ببعض النجاح » وانما تطمح الى المزيد منه ، ولان « مجلس كلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية » خلو من « الانانية » وحريص على احتياجات الجامعة بقدر حرصه على احتياجات الكلية نفسها ، لذلك وافق « المجلس » باجماع الحضور على اقتراح بانشاء مجلة جديدة للكلية بديلة عن « مجلة العلوم الاجتماعية » التي ستصبح ــ بدءا من العدد القادم ــ مجلة لجامعة الكويت .

واذ تشكر سكرتارية المجلة « الادارة العليا للجامعة » و « مجلس الكلية » على الثقة ، المضمنة والصريحة ، بها والمتمثلة في القرارات الجديدة ، تؤكد التزامها بالوعد « القديم ــ الجديد » الذي قطعته على نفسها بان تشكل هذه المجلة خطوة واسعة ، في مسيرة اكاديمية واثقة ، نحو اعادة صياغة وتطوير العلوم الاجتماعية عند العرب .

سكرتير التحرير

التكنولوجيا وتطوير نوعية التعليم في الوطن العربي
مدخل نظري

د. محي الدين توق *

مقدمة :

تجتاح العالم العربي اليوم ، وبخاصة منذ نكبة ١٩٦٧ ، دعوات متعددة للتحديث والتجديد تظهر من خلال الكتب العديدة التي تتناول هذا الموضوع ، ومن خلال العديد من المحاضرات والندوات والاجتماعات . وينظر أصحاب الفكر في العالم العربي وفي كل انحاء العالم الى المؤسسة التعليمية كمعبر الى تحقيق هذا التجديد . وقد برزت في السنوات الاخيرة دعوة تكاد تكون عالمية نحو استخدام الاسس العلمية والطرائق التكنولوجية لتحسين فعالية وانتاجية العملية التعليمية اذا ما أريد للتعليم أن يقود مشعل التغيير الحضاري . ولا ادعى للتاكيد على ذلك من الاشارة الى مبدئين اساسيين من جملة المبادىء التي ظهرت في تقرير اللجنة الدولية لتطوير التربية الذي اصدرته اليونسكو عام ١٩٧٢ والذي عرف بتقرير ادغارفور رئيس اللجنة حينذاك . وهذا المبدءان هما :

المبدا رقم (١٥) التكنولوجيا التربوية :

ان اثر التقنيات الجديدة في تسريع ومضاعفة امكانيات النسخ والاتصال هو الشرط الاول لتحقيق معظم التجديدات . وان الاستخدام المنهجي للتكنولوجيا التربوية قد سمح في بعض الحالات بكسب الوقت بالنسبة الى الخطط الاصلية للتطوير التربوي كما سمح في حالات أخرى بتوزيع واستخدام أفضل للهيئة المؤهلة وبتحسين المردود الداخلي للنظام التعليمي عن طريق خفض حالات الرسوب والتسرب من المدرسة والتي عرفت فيما بعد بالهدر التربوي (١) .

المبدا رقم (١٦) تطبيق التقنيات الجديدة :

ان التطبيق الواسع والناجح للتكنولوجيات التربوية لا يكون ممكنا الا اذا اطلقنا داخل النظام التعليمي حركة واسعة لتقبل هذه التكنولوجيات (٢) .

وحول هذين المبدئين والتواصي المنبثقة عنهما سوف يتركز موضوع هذه

---

* أستاذ علم النفس بكلية التربية في الجامعة الاردنية .

الدراسة من حيث ابعادها وتاثيرها على التعليم في العالم العربي ومعالجة مشكلاته الكينية بشكل خاص .

معنى التكنولوجيا والتكنولوجيا التعليمية :

قبل الحديث عن واقع وبنية التعليم وكيفية تطويره لا بد من أن نتعرف على مفهومي التكنولوجيا والتكنولوجيا التعليمية . يقول (J.K. Galbrith) ان التكنولوجيا عبارة عن التطبيق المنظم والمستمر للمعرفة العلمية ويكمن نحواها في تنظيم المعرفة من أجل تطبيقها في مجالات خاصة كالزراعة والصناعة والتربية والطب (٣) . وقد أصبحت التكنولوجيا في الدول المتقدمة نظاما له كيانه ومقوماته وخصائصه ويتميز بمجموعة من القيم تحكم تصرف الافراد العاملين ضمنه وتحكم علاقاتهم مع مظاهر البيئة التي يعيشون فيها تماما كالانظمة الاجتماعية والتربوية والقانونية .

وبهذا المعنى ، لا تقتصر التكنولوجيا على المظاهر الفيزيقية وعلى الالية وادخال الالة في الانتاج وادارة شؤون الحياة ، والذي هو الميل الغالب عند معظم الناس ، وانما يتعدى مفهوم التكنولوجيا ذلك الى أمور وموضوعات وعلاقات اجتماعية مثل التنظيمات والعمليات المتعلقة بأهداف وغـــايات انسانية .

ان هذه الانظمة بما فيها النظام التكنولوجي لا يمكن فهمها فهما عميقا الا باعتبارها مجموعة من العلاقات الاجتماعية والانسانية المعقدة المتشابكة ، فضلا عن أن أحد العناصر أو الجوانب الهامة في التكنولوجيا الحديثة هو تطبيق المبادىء العقلانية في التحكم والتوجيه سواء كان ذلك هو التحكم في الفضاء أو التحكم في المادة أو حتى التحكم في الكائنات الانسانية ذاتها (٤) .

وبذا ، يمكن تعريف التكنولوجيا بانها علم تطبيق المعرفة على الاغراض العملية ، وقوامها مجموعة المعارف والطرائق العلمية المنظمة التي تستخدم لحل المشكلات العملية بغض النظر عما اذا كان استخدامها يستدعي وجود الات كبيرة أو معقدة أولا يستدعي وجود تلك الالات . أما المشكلات التي تهمنا في هذا البحث فهي المشكلات التعلمية والتعليمية وما يرتبط معهما من مشكلات تربوية أخرى . اذن ينظر الى التكنولوجيا على انها مصدر للتربية . فما الذي نعنيه بتكنولوجيا التعليم ؟. الواقع أن هناك معنيين منفصلين يجب التفريق بينهما على الرغم من الصلة الوثيقة التي تربطهما معا . ومن الجدير بالذكر سلفا أن كلا هذين المعنيين على علاقة وطيدة مع التعلم ونظرية السلوك من ناحية ، ومع الممارسات التربوية من ناحية أخرى .

المعنى الاول للتكنولوجيا التعليمية يشير الى تطبيق العلوم الطبيعية والهندسة الميكانيكية لتجهيز الالات الميكانيكية أو الكهروميكانيكية التي يمكن أن تستخدم من أجل أغراض التدريس . وهذا هو المعنى الاول الذي يشار اليه من قبل عدد كبير من المتكلمين في هذا الميدان والذي ادى الى تطور مفهوم التكنولوجيا في التعليم بدلا من مفهوم تكنولوجيا التعليم الذي تطور لاحقا . وفي المراحل الاولى لتطور هذا المعنى ، ظهرت حركة الوسائل السمعية ـــ البصرية أولا ، ثم وسائط الاتصال الالكترونية ثانيا . وبهذا المعنى تكون الاشارة هنا الى استخدام الالة في تقديم المواد الدراسية من مثل الات عرض الافــــلام والاشرطة التسجيلية والتلفزيون والالات التعليمية .

اما المعنى الثاني فيشير الى التكنولوجيا بمعنى تطبيق علم ما على ميدان النشاط البشري . فعندما نقول تكنولوجيا الهندسة فاننا نتكلم عن تطبيقات الفيزياء ، وعندما نتكلم عن تكنولوجيا الطب فاننا نتكلم عن تطبيقات علوم الاحياء والكيمياء . وبهذا المعنى يجب أن تشير تكنولوجيا التعليم الى العلم السلوكي ، وخاصة نظرية التعلم كالعلم الذي يقف وراء هذه التكنولوجيا . الا انه لا يمكن أن نغفل بعض الميادين الاخرى التي تقف وراء حركة تكنولوجيا التعليم من مثل نظرية الاتصال والسبرانية ، والنظريات الادراكية ، وبعض فروع الاقتصاد التي تتعامل مع منطقية استعمال المستخدمين والادوات . على أن هذا المعنى الثاني لتكنولوجيا التعليم يجب أن يعتبر كجزء من مفهوم أوسع وهو مفهوم « السيكوتكنولوجي » ـــ أ يتكنولوجيا السلوك ـــ الذي يشير الى تطبيق علم النفس على قضايا البشر العلمية .

وتجـــدر الاشــــارة هنـــا الى نقطتين مهمتين أولهمـــا : أن تطبيقـــات السيكوتكنولوجيا لا تتعلق جميعها بالتربية وذلك من مثل العلاج النفسي ، واختيار الموظفين والهندسة البشرية . وثانيهمــــا : أن بعض أوجـــــه السيكوتكنولوجيا تنبع من ميادين أخرى غير ميدان علم النفس وذلك من مثل الرياضيات ونظرية الاحتمالات والقياس والتي لها في الوقت نفسه تطبيقات تربوية كبيرة ومهمة من مثل القياس النفسي والطرائق الاحصائية وتطبيق مفهوم تحليل المهمات على تصميم المناهج وظهور البرمجة التعليمية .

ان نظرتنا الى تكنولوجيا التعليم يجب ان تتعدى النظرة الضيقة التي تعتمد على الالة فقط . ان الالة لا تستطيع أن تفعل اي شيء بدون المادة التعليمية . ان التكنولوجيا التعليمية يجب أن تكون طريقة في التفكير التي قد تشتمل على استخدام الالة وقد لا تشتمل عليها أيضا . فاذا قلنا ان التعليم عبارة عن الطريقة التي بواسطتها تضبط بيئة الفرد عن قصد لتمكينه من تعلم

سلوكات جديدة أو اجراء سلوكات معينة تحت ظروف محددة ، فاننا نستطيع ان نقول أن التكنولوجيا التعليمية هي اذن عبارة عن جهد بالالة او بغير الالة لضبط بيئة المتعلم بغية احداث التغير السلوكي المرغوب أو تحقيق أهداف التعليم . وبهذا ، ينظر الى التكنولوجيا كوسيلة أو اداة لتحقيق اغراض التعليم . وانطلاقا من هذا المعنىَ الواسع ، تعرف اللجنة الحكومية الاميركية لتكنولوجيا التعلم هذه التكنولوجيا بأنها :

« الوسائل التي تولدت نتيجة ثورة الاتصالات والتي يمكن أن تستخدم في الاغراض التربوية من ناحية ، والطريقة لتصميم وتنفيذ عملية التعلم والتعليم الكلية بناء على الاهداف من الناحية الثانية . وهذه الطريقة تبنى على ابحاث التعلم والاتصالات وتستخدم في ذلك مزيجا من المعطيات البشرية وغير البشرية لتحقيق تعليم اكثر فائدة (٥) .

فتكنولوجيا التعليم اذن هي طريقة منهجية لتصميم وتنفيذ وتقييم العملية الكلية للتعليم والتعلم في ضوء أهداف محددة مبنية على البحث الانساني والاتصال مستخدمة مصادر بشرية للتوصل الى تعليم أكثر فعالية .

ويجب الان التفريق بين مصطلحي التكنولوجيا في التربية وتكنولوجيا التربية . فالتكنولوجيا في التربية تعني أن ندخل الوسائل التكنولوجية الحديثة الى نظم التربية والتعليم وذلك كاستخدام الافلام أو الشرائح كوسائل مساعدة لشرح بعض جوانب محاضرة المعلم ، أما تكنولوجيا التربية فتعني استخدام التقنيات الجديدة في المجال التربوي الذي يتعدى مجرد التجهيز الالي والتقني للمدارس التقليدية . ان التكنولوجيا التربوية تعني تطبيق معطيات العلم السلوكي على العملية التربوية وعلى عملية اكتساب واستخدام المعلومات .

ان استخدام الوسائل المعينة والوسائط التعليمية في التدريس مر في عدد من المراحل التي امتدت عبر سنوات طويلة من تاريخ التعليم . هذا ويتحدث ويلبر شرام (٦) . عن اربعة أجيال من الوسائل . الجيل الاول ويقع قبل العام ١٤٥٠ . وتم فيه استخدام الخرائط والمصورات والرسوم والمواد المكتوبة والنماذج التي لا تتطلب الات ميكانيكية أو كهربائية . أما الجيل الثاني من الوسائل الذي تبدأ مع العام ١٤٥٠ فقد تميز باستخدام الكتب المطبوعة والامتحانات نظرا لظهور الطباعة واستعمال الات نسخ الكتب . أما الجيل الثالث فظهر في القرن التاسع عشر ولا يزال مستمرا ويتميز باستخدام الالة في عملية الاتصال حين اصبحت الالة ترى وتسمع ثم تبصر وتسمع فظهرت الشرائح والافلام الصامتة والناطقة واشرطة التسجيل والمذياع والتلفزيون . وعندما ازدادت المهارة في استخدام هذه الوسائل بدأ استعمالها كوسائل

تعليمية واصبحت اهميتها بالغة لانها تعطي الطالب مجالا أوسع ليربط التجربة المباشرة بما يدرس . واصبح بالامكان عن طريق المذياع والتلفزة الاستفادة من المختصين وكبار المدرسين ولم يقتصر وقت الصف على المدرس فقط . اما الجيل الرابع فيتميز بالاتصال بين الانسان والالة كما هو الحال في التعليم المبرمج ومختبرات اللغة والتعليم عن طريق الكمبيوتر . وواضح ان هذا الجيل هو من صنع النصف الثاني من القرن العشرين . ومن هذا الاستعراض السريع نرى أن التكنولوجيا التربوية الحديثة تبدأ في الجيل الثالث أولا وفي الجيل الرابع ثانيا .

ان هذه النظرية الكلية التي نتبناها تلتقي مع المنهج الجديد الذي شاع في شتى الميادين والذي بدأ يشيع في ميدان التربية منذ سنوات ، الا وهو منهج تحليل النظم (أو الانساق) . والتربية في عرف هذا المنهج ينبغي أن ينظر اليها على انها نظام فرعي ينتسب الى نظام اشمـل هو النظـام الاقتصادي والاجتماعي (٧) . هذا ، ويمكن أن ينظر الى تحليل النظم على انه التخطيط المنظم من أجل تصميم وتحسين تدفق المعلومات في النظم التربوية والتخطيط التربوي بشكل عام . وهذه العملية تولي اهتماما خاصا بالتفاعلات والترابطات بين نظام تربوي وما بين نظمه الفرعية ، وكذلك فيما بين النظم الفرعية مع بعضها البعض (٨) . أما في برامج اعداد المعلمين فيعتبر تحليل النظم من أهم انواع التحديث . ويتوخى هذا الاتجاه تحليل عناصر الاهداف العامة والسلوكية للمنهاج ومكوناته والنشاطات المختلفة التي تدخل في عملية اعداد المعلم وتحديد عناصر المعلم الجيد ووضع مواصفات محددة له من حيث قدرته على القيادة والكفاءة وتنمية الذا ت، وتوجيه وتكريس جميع مكونات المنهج والنشاطات المختلفة من مهنية واكاديمية واجتماعية وثقافية (٩) .

ملاحظـات اساسية حول واقع التعليم في العالم العـربي :

في اعدادنا لمعلمي المستقبل وتعليمنا لهم ، سواء في الجامعات او في معاهد المعلمين ، غالبا ما نطلق عددا من الشعارات التي يتفق عليها العاملون في حقل علم نفس التعلم ، من مثل وجوب توجيه التعليم نحو الفروق الفردية بين التلاميذ ، ووجوب تكييف المواد لتناسب بطيء التعليم وسريعه ، ووجوب السماح لكل طالب أن يتقدم بسرعته الخاصة ، ووجوب تمهيد السبيل نحو نمو مستمر للتلميذ ، ووجوب تعليم التلاميذ كيف يفكرون ويحلون المشكلات بدل جمع المعلومات ، ووجوب اعتبار شخصية الطفل الكلية عند تعليمه بما في ذلك نمو ه الشخصي والاجتماعي والانفعالي وما الى ذلك من شعارات . ان نظرة

واحدة الى ما نفعله في غرفة الصف تكشف لنا عن التباين الهائل بين شعاراتنا وبين ممارساتنا الفعلية . فعلى الرغم من أن الصفوف مكتظة بالتلاميذ ، لا زلنا نصر على تعليمهم كوحدة كلية ، وعلى الرغم من أن هناك عددا قليلا من الدروس التي يمكن أن تدرس بتعصب تسلطي وعلى شكل مسلمات غير قابلة للجدل ، فاننا لا زلنا ندرس كتبا محددة ونشجع التعلم غير الناقد . وعلى الرغم من اننا نعرف أن الثواب احسن اثرا سيكولوجيا على التعلم من العقاب وأن العقاب يلحق اذى شخصيا وانفعاليا بالطفل ، فاننا لا زلنا نستخدم التهديد والوعيد في غرفة الصف لاحداث التعلم ، وعلى الرغم من توفر الكتب بشكل كبير وجيد ، فاننا لا زلنا نستخدمها بشكل بدائي تماما بحيث تمرر المعلومات من الكتاب الى عقل المدرس فالى عقل التلميذ والى دفتر مذكراته ثم الى ورقة الامتحان أخيرا . وعلى الرغم من توفر عدة وسائط لخزن المعلومات واعادة بثها من مثل المذياع والتلفزيون والمسجلات والافلام والآلات الحاسبة ، فاننا لا زلنا نستخدمها بشكل قليل جدا مما يجعل من بيئة الطفل خارج المدرسة بيئة اغنى من حيث وفرة المعلومات وغزارتها منها من بيئة المدرسة وغرفة الصف .

والفرضية التي أريد تقديمها هنا هو ان تكنولوجيا الجيل الرابع بتعبير « شرام » سوف تغزو ميدان التعليم قبل ان يكون نظامنا التعليمي مستعدا لقبولها لان التكنولوجيا فقط هي التي يمكن أن تهيء الفرصة لتحقيق الشعارات التي نطلقها ، وبالتالي لتحسين نوعية التعليم في العالم العربي . ولنستعرض الان الشق الاول من الفرضية .

على الرغم من أن اسس المخترعات التربوية الحديثة بدات في العشرينات من هذا القرن ، الا أن حركة تكنولوجيا التعليم بالمعنى الدقيق لم تبدأ الا مع أيام « سدني بريسي » ، ولم تترعرع الا على يدي « سكينر » و « كرودر » . هذه الحركة نشأت وستستمر بفعل عوامل هي في طبيعتها خارجة عن ميدان التعليم والتربية . وهذه هي العوامل نفسها التي ستحكم تغلغل التكنولوجيا في نظامنا التعليمي .

١ ـــ تعيش مدارسنا اليوم ضمن ثقافة تكنولوجية ، ولا يمكن تصور أن المدرسة سوف تتمكن من مقاومة تغلغل الآلة ، وخاصة وان الميادين الاخرى من النشاط البشري كالزراعة والصناعة والتجارة قد استفادت من الآلة في زيادة الانتاجية وتحسين الكفاءة والنوعية . اضف الى ذلك اننا نعيش اعلى الثقافات التكنولوجية كما نشاهدها في التلفزيون كل مساء .

٢ ـــ الاحترام المتزايد للطريقة العلمية واعتبارها احسن وأهم طريقة للبحث والتفكير الواعي وامكانية تطبيق هذه الطريقة على اهداف واساليب ومحتوى مناهج التعليم .

٣ ـ التقدم السريع للمعارف في الميادين الاجتماعية والطبيعية والرياضية مما يستدعي تغيرا سريعا ومستمرا في محتوى المناهج والبرامج التعليمية لا تستطيع أن توازيه الطرق التقليدية في اعداد البرامج وتنفيذها . أن تعقد المعرفة وازدياد التخصص والابحاث سوف يحتم اللجوء الى التكنولوجيا .

٤ ـ الازدياد السكاني الذي يضع ضغوطا مباشرة على المؤسسة التربوية لتعليم اعداد أكبر من الناس وبطرق أفضل .

٥ ـ ثورة المواصلات والاتصالات التي تضيق من عالم الانسان وتسرع من انتقال المعلومات وتفاعل البشر مع بعضهم البعض مما يغير توقعات الفرد من المؤسسة التربوية .

ولعل أفضل مثال يمكن ايراده هنا محطات الاقمار الصناعية التي تنقل للفرد العربي مجريات الاحداث في كافة أنحاء العالم .

٦ ـ النقص المتزايد في عدد المدرسين الاكفاء في ميادين العلوم والرياضيات خاصة ، ونقص المعلمين المؤهلين في كافة الميادين الاخرى في اطار حجم المتطلبات العربية مما يزيد من احتمال استخدام الآلة في هذه الميادين بالذات .

ان العلاقة بين التكنولوجيا والتربية هي علاقة قائمة على اساس أن التكنولوجيا يمكن أن تقدم الحلول التي تعاني منها التربية اليوم . ولعل اكبر المشكلات التي تواجه العالم العربي والعالم النامي كذلك والتي تضع العراقيل أمام كل خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية هما مشكلة نسبة الامية المرتفعة ومشكلة تعميم التعليم الالزامي وتحسين نوعيته (١٠) وبهذا نرى أن أمام تكنولوجيا التعليم هدفين اساسيين : ـ

١ ـ توفير التعليم لاكبر عدد ممكن من الناس وبأرخص الطرق .

٢ ـ تحسين نوعية ومستوى التعليم القائم حاليا .

وواضح أن لهذه المشكلات والاهداف جانب نوعي واخر كمي .

ان التفاعل القائم بين التربية والتكنولوجيا هو تفاعل ذو اتجاهين . فالتقدم التكنولوجي الناجم عن التقدم في سائر العلوم الطبيعية والاجتماعية من ناحية يغير من المتطلبات التربوية ومن المهمة التي يجب أن يقوم بها التعليم . وهذه المتطلبات المتغيرة هي في الوقت نفسه مصدر اهتمام بالغ عند المربين . ولذا فان النظام التربوي القائم حاليا يواجه بعدد من الضغوط الناجمة عن التغير التكنولوجي . وهذه الضغوط هي :

١ ـ طلب العلم من عدد كبير من الناس أصبح اكبر بكثير مما كان معروفا في الماضي .

٢ ـ المطالب المتصارعة لتخصصات اكثر وتكيف عام اكبر لمعدل التغير السريع في مظاهر الحياة وما يتطلبه ذلك من اعادة التدريب للمؤهلين وتوسيع الثقافة العامة .

٣ ـ الحاجة الى تعليم اكثر شمولا ليجعل من الفرد اكثر مرونة وتكيفا ليتمكن من المشاركة بشكل افضل في المجتمع .

٤ ـ الحاجة الى تغير تربوي سريع يوازي سرعة التغير الاجتماعي والاقتصادي وسرعة التحرك والتغير في المجتمع عامة وكذلك في المجتمع العالمي .

اما من الناحية الثانية فان التقدم التكنولوجي يؤدي الى زيادة الامكانات المتوفرة عند الانسان للاستخدام من اجل التعليم والمعرفة . ومن معطيات التكنولوجيا التربوية الحديثة ، التي ينتظر ان تسهم اسهاما جذريا في تحسين نوعية التعليم والتعلم والتي سنتناول بعضها بنوع من التفصيل ، نذكر ما يلي : ـ

١ ـ ظهور حركة الانظمة او فلسفة الانظمة .

٢ ـ ظهور البرمجة التعليمية والآلات التعليمية المبنية على نظرية التعلم والاتصال .

٣ ـ ظهور الاستخدام الموسع والمكثف للتلفزة ومحطات الاقمار الصناعية .

٤ ـ ظهور حركة التعلم الذاتي والحقائب التدريسية .

٥ ـ ظهور مختبرات اللغة .

٦ ـ ظهور الكمبيوتر وامكاناته الضخمة في الادارة والبحث والتدريس .

وقبل الحديث عن هذه المعطيات لا بد من الاشارة الى نقطة سبق وان اشير اليها الا وهي تلك التي تتعلق بتعريف التكنولوجيا التعليمية كحركة في تصميم التعليم على اسس ومعطيات العلم التي تعرف الان باستراتيجية التدريس والتي تبنى على أسس رئيسية أربعة : ـ

١ ـ تحديد الاهداف التعليمية تحديدا سلوكيا واضحا وبلغة اجرائية تدل على سلوكات يمكن أن تلاحظ وبالتالي أن تقاس اما مباشرة أو بشكل غير مباشر .

٢ ــ تحديد السلوك المدخلي للمتعلم وخاصة مستوى تعلمه السابق ومستوى نموه المعرفي حتى يتسنىبدأ التعليم من حيث انتهى التلميذ ومن حيث ما يستطيع أن يدركه ويتفهمه الان .

٣ ــ تنفيذ عملية التدريس الى أن تضع بعين الاعتبار مبادىء وأسس التعلم من حيث : ــ

ا ــ سلسلة المادة الدراسية من السهل الى الصعب ومن البسيط الى المعقد والتقدم التدريجي في تقديم المادة وتجنب المشتتات .

ب ــ المشاركة الفعالة من جانب المتعلم وتقديم المعرفة بالنتائج من قبل المعلم أو الآلة التعليمية .

جـ ــ تقديم التمرين والممارسة لتثبيت الانماط الاستجابية الصحيحة .

د ــ المحافظة على انتباه المتعلم ودافعيته المناسبة لضمان حسن سير التعلم .

هـ ــ ايجاد الترابطات الكافية بين الاجزاء للمادة الدراسية وخاصة تلك الاجزاء التي تعتبر دلالات أو مثيرات للاستجابة الصحيحة .

و ــ التعليم من أجل المبادىء ، اي الربط بين مفاهيم مختلفة والتمييز بينها أيضا .

ز ــ التعليم من أجل المفاهيم ، اي جعل الخصائص الاساسية مميزة من درجة كافية مع القدرة على اعطاءها اسماء تمثل معاني .

ح ــ حل المشكلات ، اي استخدام المبادىء من النوع السابق لمواجهة مواقف جديدة والوصول ازاءها الى حلول من احتمالية عالية للصحة .

ط ــ تقديم المقدمات الممهدة والمراجعات ، المقدمات لتخدم كقواعد وأسس ومرتكزات للتعلم اللاحق ، والمرجعات لتثبيت التعلم السابق .

ي ــ مراقبة تقدم المتعلم لاكتشاف حسن سيره في المهمة التعليمية ولاكتشاف الاخطاء في مرحلة باكرة من تقدم التعلم قبل أن يتم تثبيتها كعادات يصعب محوها فيما بعد .

٤ ــ التقييم ويقصد به هنا تقييم تقدم المتعلم نحو الاهداف التعليمية وتقييم موائمة الاهداف والطريقة التي نفذ فيها البرنامج التعليمي .

وهذه الخطوات الاساسية الاربعة يمكن ايجازها في النموذج التالي : ــ

نموذج جليسر للتدريس

الاهداف التعليمية

١ — أهداف للجانب المعرفي

٢ — أهداف للجانب الانفعالي

٣ — أهداف للجانب السيكو — حركي

السلوك المدخلي للمتعلم

١ — التعلم السابق

٢ — مستوى النمو المعرفي

٣ — بعض عوامل الشخصية الاخرى

التدريس الفعلي

١ — التسلسل

٢ — المشاركة الفعالة والمعرفة بالنتائج

٣ — التمرين والممارسة

٤ — الانتباه والدافعية

٥ — ترابطات الاجزاء

٦ — المفاهيم

٧ — المبادىء

٨ — حل المشكلات

٩ — المقدمات والمراجعات

١٠ — مراقبة التقدم

التقييم

أ — تقييم تقدم التلميذ نحو تحقيق الاهداف

٢ — موائمة الطريقة

٣ — موائمة الاهداف

التغذية الراجعة

من هذا الاستعراض السريع لمفهوم تكنولوجيا التعليم كتصميم وتنفيذ لعملية التدريس ، تبرز عدد من الحقائق الاساسية يهمنا منها بشكل خاص حقيقتان اساسيتان : ـــ

اولا : ظهور ادوار ووظائف جديدة للمعلم يجب تحضيره لها عن طريق تغيير خطط وبرامج استراتيجيات اعداد المعلمين ، ونذكر من هذه الادوار والوظائف الجديدة :

١ ـــ دور المعلم كعضو في فريق يتضمن العمل مع مجموعة من الخبراء المحترفين أو أشباه المحترفين لتحقيق الغايات نفسها التي كان في الماضي يسعى اليها لوحده .

٢ ـــ قدرة أفضل على فهم طبيعة تلاميذه والمادة التي يدرسها لتحقيق فعالية التعلم .

٣ ـــ المراجعات والتعديلات المستمرة للبرامج التي يضعها وللاستراتيجيات التي يرسمها وبالتالي التعاون مع فريق من الخبراء مرة ثانية .

٤ ـــ قدرة افضل في التعامل مع مشكلات التعلم الخاصة والمشكلات الانفعالية وتوجيه التلاميذ واقامة الحوار والمناقشات ومساعدة التلاميذ في التفاعل الاجتماعي .

ثانيا : اما الحقيقة الثانية التي لا يختلف فيها اثنان فهي أهمية اتجاهات المعلمين نحو هذه التكنولوجيا ، وخاصة تلك التي تشتمل على استخدامات الآلة في احد أطوارها أو مراحلها . فاذا اتسمت هذه الاتجاهات بانها سلبية فان أفضل البرامج التعليمية لن تنجح في تحقيق أهدافها ولو كان وراءها أعظم الخبراء . فالتلميذ سوف يتواجه مع المعلم اولا واخيرا وبامكان معلم واحد ان يهدم جهد مجموعة من الخبراء . ولذا ، فان برامج اعداد المعلمين يجب أن تركز مرة أخرى على هذا الجانب من مهمة التعليم .

بعض معطيات تكنولوجيا التعليم :

اولا : تحليل الانظمة (أو الانساق) : سبق وان ذكرت أن هذا الاتجاه يقع في المركز من حركة تكنولوجيا التعليم . ذلك ان معيار أي برنامج ناجح هو الفعالية والانتاجية . وهذا يستدعي استخدام انسب المواد مع النوعية المناسبة من الطلاب وفي احسن الاوقات وبأحسن الطرق . وهذه عملية

تحتاج الى التخطيط الشامل والدراسة المسبقة . هذا ، وتصبح هذه القضية قضية ملحة فيما اذا وضعنا بعين الاعتبار ضيق وقت الطالب في المدرسة والجامعة لمتابعة كل ما يستجد في عالم الفكر والمعرفة . عندئذ ، تصبح قضية تحسين فعالية التدريس وكفائته قضية مهمة للغاية .

ان تصميم الانظمة التدريسية هو عبارة عن تطبيق عدد من الطرائق والادوات من أجل اغراض التنبؤ والمقارنة بين قيمة وفعالية وتكاليف البدائل التي تضع بعين الاعتبار الطلاب والمعلمين والآلات . فاذا اردنا ادخال مختبر اللغات في التدريس مثلا ، تصبح وظيفة مصمم أو محلل النظام للمفاضلة بين هذه الطريقة والطريقة التقليدية من حيث عدد من العوامل منها سرعة تعلم المهارات اللغوية في المختبر ، وتكاليف وتوفر أجهزة المختبر ، والوقت الذي نحتاجه لتدريب المعلم ومقدار الصيانة اللازمة للاجهزة وامكانية استعمال الاجهزة لاغراض أخرى .. وما الى ذلك . .

أما الاساس الذي يستخدمه النظام كمعيار فهو ما يسمى بمعيار الاداء . ومعيار الاداء يشتمل على ثلاثة مرتكزات اساسية هي الفعالية ، اي مدى جودة تعلم الطالب للسلوك النهائي المرغوب فيه ، والكفاءة ، اي الوقت الذي يحتاجه الطالب لتعلم المهمات لتوفير الوقت لتعلم شيء اخر ، والتكاليف اي ميزانية الاداء من مثل كم يكلفنا حتى نعلم التلميذ مهارة معينة أو مادة دراسية معينة . كما أن محلل النظام يستمد معلوماته ومهاراته من ميادين مختلفة كالرياضيات والاقتصاد والهندسة الصناعية وما الى ذلك . وبهذا يكون محلل النظام همزة الوصل بين المعلم والتكنولوجيا من جهة وبين المعلم والتعليم من الجهة الثانية .

التعليـــم المبرمـــج :

يعتبر التعليم المبرمج من الاتجاهات الجديدة في تحديث مناهج وطرق التدريس في كليات اعداد المعلمين بعد أن فرغت عدد من الدول من برمجة التعليم الابتدائي والثانوي . ان بعض البلدان النامية قد قطعت شوطا في ميدان التعليم المبرمج دون استخدام الآلات التعليمية التي استعيض عنها بالكتب او نظام البطاقات التي تعتبر أقل كلفة وايسر استخداما من الآلات التعليمية . وفي هذا النوع من التعليم ، يقوم البرنامج بدور المعلم فيأخذ بيد الطالب تدريجيا وبشكل متسلسل من السهل الى الاصعب ، بحيث يسمح للمتعلم من التقدم في الدرس حسب سرعته الخاصة مع وضع الاحتياطات للمعرفة الفورية بنتائج التقدم الذي يحرزه التلميذ . ولكن الاهم من ك لذلك هو أن المتعلم فعال

ونشط في التعليم المبرمج ، فهو ليس المتلقي السلبي وانما هو الذي يعطي الاستجابات المتكررة والنشطة خلال البرنامج كله .

ان الكثير من الدول النامية وكل الدول المتقدمة قد لجأت الى التعليم المبرمج وخاصة في ميادين تعليم اللغات والعلوم . واذا عرفنا اننا في العالم العربي نعاني عجزا شنيعا في هذه الميادين فانه يمكننا أن نتطلع بنوع من الامل للتعليم المبرمج ، خاصة وأن تجارب الدول الاخرى كلها تجارب ناجحة تقريبا . فتشير الدراسات التي اجريت حول فعالية التعليم المبرمج بالمقارنة مع التعليم التقليدي الى تفوق التعليم المبرمج في معظم الحالات . والاهم من ذلك تشير الدراسات الى ان التعليم المبرمج تعليم فعال حقا وبأنه يعلم فعلا . وفي دراسة تمت بالاشراف عليها لنيل درجة الماجستير في علم النفس وجدت أن التعليم المبرمج اكثر فعالية من التعليم التقليدي في تعليم اللغة الانجليزية في المرحلة الثانوية في الاردن (١١) .

ان هناك عددا من المزايا التي تميز التعليم المبرمج عن غيره ونذكر منها :

١ ـ ان التعليم المبرمج يقدم فرصا جيدة لضبط سلوك التعلم والتنبؤ به وتقديمه بشكل دقيق وثابت مما لا تهيؤه طرق التعليم التقليدية .

٢ ـ على الرغم من أن التعليم المبرمج يتيح الفرص للاستفادة من معطيات التكنولوجيا الحديثة مثل الات التعليم ، والكمبيوتر ، ومختبر اللغات ، الا انه يستطيع أن يعمل بغنى عنهم جميعا . ومن هنا يبرز المعنى الثاني لتكنولوجيا التعليم الذي يعتمد مبدأ تطبيق العلم السلوكي على مواقف التعلم الصفية والذي سبقت الاشارة اليه .

٣ ـ ان التعليم المبرمج يضمن تكافؤ الفرص التعليمية من حيث أن كل تلميذ ينهي كل البرامج ولكن كل حسب سرعته الخاصة . أما في الصف التقليدي فغالبا ما يتم تقدم التعليم على حساب الطالب السريع التعلم ويطبئه .

٤ ـ قد يساعد التعليم المبرمج على معالجة بعض المشكلات الادارية المزمنة ومشكلة الصفوف التقليدية ، فلا يعود من الضروري تحديد صف معين لعمر معين أمرا ضروريا ذلك لان كل تلميذ يسير حسب بسرعته الخاصة .

٥ ـ تشير دراسات الجدوى الاقتصادية الى ان هذا النوع من التعليم أقل كلفة من التعليم التقليدي .

٦ ـ يسمح التعليم المبرمج بمتابعة التعلم خارج نطاق المدرسة . وبذلك يقضي على روتين الصف والنمطية فيه ، كما يهيء الفرصة الجيدة لتأهيل واعادة التأهيل اثناء الخدمة .

التعلــــم عن طريــق التلفزيـــــون :

لا يزال العالم العربي يعاني من نقص كبير في المعلمين المتدربين حقا والمتعلمين تعليما جيدا ـ كما هو الحال في معظم الدول النامية ولذا ، يقدم التلفزيون خاصة فرصا طيبة للاسهام على نطاق واسع بافضل انواع التعليم . كذلك بالنسبة الى المدارس التي تفتقر الى المعينات التعليمية ، يستطيـع التلفزيون أن يقدم الرسوم والتوضيحات والمعروضات الى داخل غرفة الصف. كما أن بامكان المعلمين ان يحصلوا على تدريبهم اثناء الخدمة دون أن يضطروا للعودة الى كليات التربية او المعاهد لذلك . كما ان بامكان التعليم ان يصل بواسطة التلفزيون الى حيث لا توجد مدارس (١٢) .

هذا ، ويستخدم التلفزيون بشكل ناجح في اعداد المعلمين قبل الخدمة واثناءها . وقد تم تقييم استخدام التلفزيون في الجزائر تقييما منتظما بالمقارنة مع وسائط تدريبية بديلة فتبين أن الاعداد والتدريب عن طريق التلفزيون افضل من حيث الكلفة والفعالية . وفي دراسة تمت بالاشراف عليها لنيل درجة الماجستير في علم النفس التربوي وجدت ان التعليم عن طريق التلفزيون لا يقل اثرا عن التعليم الصفي العادي في تعليم الفيزياء والجغرافيا في المرحلة الثانوية في الاردن اذا ضبط التعليم التلفزيوني ضبطا جيدا (١٣) .

هذا ، ويمكن اجمال النقاط حول ابحاث التلفزيون في التعليم بما يلي : ـ

١ ـ يتعلم الطلاب من التلفزيون بما يوازي ما يتعلموه من المعلم ويفوق وسائل الايضاح الاخرى .

٢ ـ ان الطلاب يتعلمون عادة بشكل افضل من التجربة التي تشترك فيها حاستا السمع والبصر من تعلمهم من التجربة التي تشترك فيها حاسة واحدة لوحدها .

٣ ـ ان الطلاب يتعلمون عادة بشكل افضل من المزيج الذي يجمع بين الافلام والوان نشاط التعليم الاخرى مما قد يتعلمونه من اي منهما منفردا .

٤ ـ يزداد تعلم الطلاب اذا استطاعوا ان يشاركوا في ممارسة ما يتعلمونه اثناء عرض الفيلم .

٥ ــ يزداد تعلم الطلاب اذا اشتمل الفيلم على قدر لا بأس به من التكرار المصحوب بالتنويع كما أن الامثلة والرسوم تساعد في ذلك كثيرا .

٦ ــ يميل الطلاب الى أن يتعلموا بقدر أوفى الامور التي تسترعي انتباههم . ولذا ، يصبح من الاهمية بمكان اختيار موضوعات الكميرا واتساعها والاشارات اللفظية والاصوات والمناظر بشكل يجلب انتباه الطلاب .

٧ ــ قدرات ونوازع الاطفال تؤثر في كمية ما يتعلمونه من الفيلم . ولاننا لا نستطيع أن نوقف الفيلم ونعيده مرة اخرى ، يصبح من الضروري مراعاة قدرات المتعلمين وخبراتهم السابقة وتعلمهم السابق .

استخدام الكمبيـــــوتر في التعليـــــم :

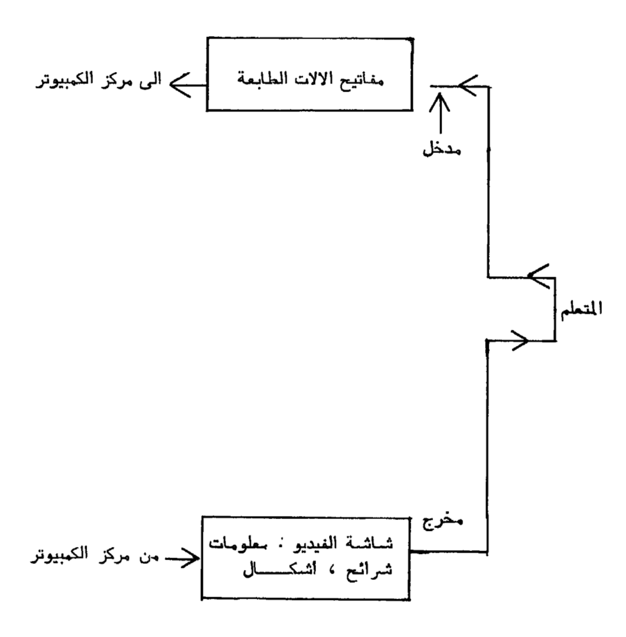
لم يتجاوز استخدام الحاسب الالكتروني (الكمبيوتر) في التعليم اكثر من عقد من الزمان . وعلى الرغم من ذلك ، فقد تطور استخدامه بشكل سريع للغاية في مجالات البحث التربوي وادارة شؤون المدارس من حيث التسجيل والعلامات وحفظ السجلات الكاملة عن التلاميذ واستدعائها عند الحاجة . الا ان الاستخدام الفعلي في التعليم ــ وهذا هو ما يهمنا ــ لم يتقدم بالسرعة نفسها ولا يزال ضيق المدى . وهذا هو الجانب الذي يعرف عالميا الان بالتعليم بمساعدة الكمبيوتر ويرمز له عادة بـ (CAI) أو التعليم القائم على الكمبيوتر ويرمز له عادة بـ (CBI) .

وسواء رمزنا لهذا النوع من التعليم بـ CAI أو CBI فان الاصطلاح يشير الى نشاطات التعلم والتعليم بمساعدة الكمبيوتر الرقمي أو الى التعليم الذي يجري من قبل الكمبيوتر نفسه وما يتصل به من أجهزة أخرى كأجهزة الخزن مثلا . ولذا ، فانه لا يمكن فهم طبيعة هذا النوع من التعليم الا بمعرفة دور وطبيعة الكمبيوتر من جهة ومعرفة طبيعة العملية التدريسية من جهة ثانية .

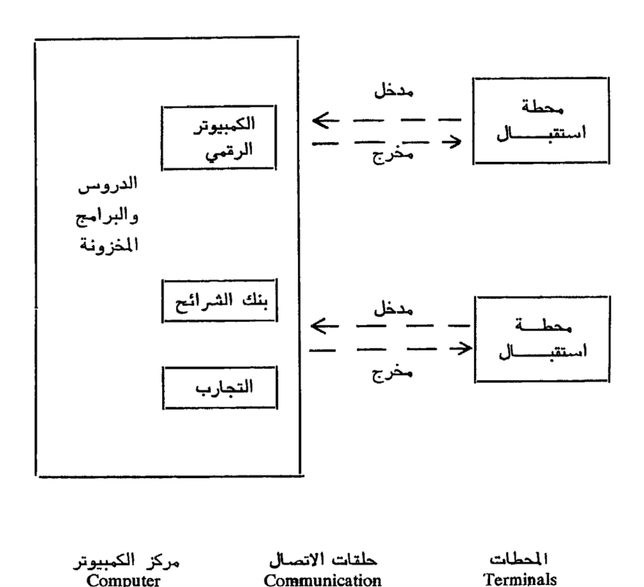
يتألف النظام التربوي الذي يستخدم الكمبيوتر عادة من مركز الكمبيوتر ومحطات الاستقبال التي تستخدم ذلك الكمبيوتر والتي يمكن أن تتراوح من مدرسة ابتدائية الى كلية جامعية . أما مركز الكمبيوتر فيتكون عادة من كمبيوتر رقمي ومحطات للتعليم القائم على الكمبيوتر CBI ومعدات لخزن الدروس وبرامج للكمبيوتر ومخزن شرائح (سلايدات) . وهذا المركز لا يقوم عادة بادارة وتشغيل برامج التدريس فحسب ، وانما يخدم ايضا كمركـــز للابحاث والدراسات . أما محطات الاستقبال فيوجد فيها عدد من الآلات

الطابعة وشاشات التلفزيون أو الفيديو ، وتتصل مع مركز الكمبيوتر عن طريق فيديو كيبل بحيث يتسنى استخدام محطات التعليم القائم علـــــى الكمبيوتر .

ان محطة الاستقبال التي يستخدمها المتعلم عبارة عن نظام ادخال (Input) واخراج (Output) . فالمتعلم يعطي معلومات الى الكمبيوتر على شكل أسئلة واجابات عن طريق الآلات الطابعة وفي الوقت نفسه يتلقى المعلومات من الكمبيوتر عن طريق شاشة التلفزيون كما هو مبين في الشكل التالي : ـــ



أما مركز الكمبيوتر الذي يكون في العادة على بعد كيلو مترات بسيطة من محطات الاستقبال ، فهو يتكون كما هو مبين في الشكل من الكمبيوتر الرقمي وبنك الشرائح والتجارب والدروس والبرامج المخزونة :



وللاستخدام الفعال لهذا النظام ، لا بد من ان يشترك في هذه العملية فريق يعمل معا ويختص كل واحد منهم في عمل محدد وهؤلاء هم : ١ ــ مبرمج النظام ٢ ــ كاتب الدروس أو مبرمج الدروس ٣ ــ خبير مناهج وتقويم ٤ ــ معلمو صفوف عادية ٥ ــ مهندس يقوم اما بالتدريس أو بالبرمجة أو بالتصميم ٦ ــ مشغل النظام ٧ ــ فنيون للصيانة والحفاظ على النظام اثناء العمل . وفي هذا النوع من التعليم يتشارك المعلم مع الكمبيوتر في الكثير من المهام التعليمية بما فيها اعطاء الدروس للتلاميذ مباشرة . ففي الامكان الان كتابة برامج الكمبيوتر لاعطاء تعليم افرادي لعشرات المتعلمين في الوقت ذاته ولن يمضي وقت كبير حتى تستطيع الاجهزة الحاسبة الالكترونية الاعقد والاضخم والاسرع من اعطاء هذا التعليم الافرادي لالاف المتعلمين في الوقت نفسه . ويجرى حاليا في جامعة الينوى في الولايات المتحدة تطوير برنامج من هذا النوع . ومن المعروف في بديهيات اقتصاديات التعليم أن هذا الانجاز سوف يخفض من تكاليف هذا النوع من التعليم الى درجة كبيرة لتبرير استخدامه بشكل أوسع في اقطار العالم النامي .

ان دخول التكنولوجيا الى ميادين التربية اصبح الان حقيقة واقعة ، ولا بد من تطوير هذه التكنولوجيا بشكل سريع لحل مشاكل التربية المستعصية وخاصة في المناطق المتخلفة ثقافيا من العالم العربي والعالم النامي عموما والتي تطمح في الوقت ذاته الى تنمية طاقاتها الاقتصادية والاجتماعية . والعالم العربي هو بأمس الحاجة الى هذه التكنولوجيا من اجل التوظيف الجيد لعوائد الثروة البترولية الضخمة . وهنا تجدر الاشارة الان الى بعض النقاط الاساسية :

١ ــ ان امكانات التعليم بمساعدة الكمبيوتر متعددة ومتنوعة فهو يستطيع ان يقوم بتدريب عشرات الطلاب في وقت واحد ، وأن يقوم بالتدريس الفعلي الموجه الذي يقود المتعلم خطوة خطوة خلال المادة الدراسية . كما أنه يهيء فرصا للبحث والاستكشاف بحيث يختار التلميذ الاسئلة التي يريد الاجابة عنها والمصادر التعليمية التي يريد ان يلجأ اليها . كما ان هذا النظام يستطيع أن يساعد في اختيار التلاميذ قبل وبعد التدريس الفعلي وأن يخزن نتائج هذه الاختبارات الى وقت الحاجة عند اجراء تقويم أو تعديل لاستراتيجية التعليم .

٢ ــ ان الدور الاساسي للمعلم في عملية التدريس سوف يبقى كما هو ولكنه سوف يعتمد اعتمادا كبيرا على الشريك الذي لا يكل ولا يمل . ان التفاعل الذي يقوم بين المعلم وتلاميذه وبين التلاميذ انفسهم لا يمكن

التعويض عنه بأي موقف اخر . ولكن هذا الشريك الجديد سوف يقدم للمعلم خدمات جلى منها :

أ ـ انه سوف يحرر المعلم من عدد كبير من الاعباء الروتينية التي تتطلب صبرا ودقة وذاكرة جيدة . وغني عن البيان أن هذه المزايا ضرورية بشكل خاص للتعليم العلاجي .

ب ـ انه سوف يحرر المعلم من القيام بالعمليات الحسابية وتحضير الاشكال والرسومات وكل هذه الاشياء يستطيع أن يستدعيها الكمبيوتر من بنك الذاكرة السريع لديه .

جـ ـ انه سوف يساعد المعلم في الاجابة على عـــدد من الاسئلـــة المستعصية التي قد يسألها بعض التلاميذ .

د ـ انه سوف يزود المعلم بتقييم دقيق للطلاب في أ يوقت يشاء ولاي عدد من المرات .

هـ ـ انه من خلال كل ما سبق يوفر وقتا كبيرا للمعلم للتعليم الارشادي وللتركيز على الجوانب الاجتماعية والانفعالية في شخصيـــة المتعلم .

٣ ـ ان المعلم الذي سيستخدم الكمبيوتر في التعليم بحاجة الى اعداد خاص ليس من الجوانب الاكاديمية بقدر ما هو من الجوانب الفنية والانفعالية التي تهيؤه للعمل مع الكمبيوتر كشريك وليس كند او خصم . وضمن هذا المفهوم يجب التركيز على التدريب المستمر اثناء الخدمة نظرا للتطورات السريعة التي تطرأ على هذا الميدان .

من كل ما سبق يمكن أن نخلص الى مسلمتين اساسيتين :

أ ـ اننا لا نستطيع بالطرق العادية التقليدية ان نتخطى الهوة وان نقطع الشوط المطلوب وان نقضي على انعدام التكافؤ في التعليم . ويقصد بذلك كما يذكر الدكتور عبد الله عبد الدايم ان :

١ ـ تعليم الارياف مقصر عن تعليم المـدن .
٢ ـ تعليم الانـــاث مقصر عن تعليم الذكور .
٣ ـ تعليم الكبـــار مقصر عن تعليم الصغار .
٤ ـ التعليم الابتدائي يكاد يطغي على سائر التعليم .
٥ ـ التعليم في رياض الاطفال نادر .

٦ ــ التعليم ما قبل الرياض مفقود .
٧ ــ التعليم النظري يبتلع التعليم المهني والفني .
٨ ــ نسبة الرسوب والتسرب الكبيرة ترفع من تكلفة الفرد بشكل ملحوظ (١٤) .

ب ــ ان الطرائق الجديدة لا تؤدي الى زيادة مردود العملية التعليمية والى تخفيض نفقاتها فحسب ، بل تؤدي ايضا الى تقديم تعليم أجود من حيث مستواه ومحتواه ومن حيث ملائمته لاغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة .

وبعد فان هذه الدراسة لم تتكلم عن كل معطيات التكنولوجيا التربوية الحديثة ، كما انها لم تتحدث عن استراتيجيات التطبيق في العالم العربي ، كما لم تتعرض لمشكلات الكم في التعليم ، ولا لموضوع الاستحداث التربوي ومكان التكنولوجيا فيه وكلها موضوعات تحتاج الى معالجات خاصة فيها .

الحـــــــواشي

(١) تقرير اللجنة الدولية لتطوير التربية ، **التربية الجديدة** ، المجلد الاول ، (١٩٧٣) ص ١٣٠ .

(٢) **المصدر السابق** ، ص ١٣١ .

(٣) أحمد أبو زيد « الظواهر التكنولوجية » ، **علم الفكر** ، (المجلد الثقافي ، العدد الثاني ، ١٩٧٢) ص ١ .

(٤) **المصدر السابق** ، ص ١٥٣ .

(٥) J.S. Knexevich & G.L. Eye (ed.), *Instructional Technology and the School Administrator,* (AASA Publication, 1970), p. 32.

(٦) منشورات اليونسكو ، ترجمة صدقي حطاب ، **اساليب وتقنيات جديدة في التربية** ، (الكويت ١٩٦٦) ، ص ١٠ .

(٧) عبد الله عبد الدائم ، **دور العلم والتكنولوجيا في التطوير التربوي العربي** ، ورقة تدمت للمؤتمر الوطني الثامن للانماء ، (بيروت ، ١٩٧٥) ص ٧ .

(٨) هايمون مانتين ، « حول تكنولوجيا المعلومات والتخطيط التربوي » ، **التربية الجديدة** ، المجلد الاول ، العدد الثاني (١٩٧٤) ، ص ٩٤ .

(٩) محمد الشبيني ، « استراتيجيات التحديث في برامج اعداد المعلمين » ، **التربية الجديدة** ، المجلد الاول ، العدد الثالث ، (١٩٧٤) ، ص ٨٥ .

(١٠) عبد الله عبد الدايم ، **التربيـــة في البلاد العربيـــة ، حاضرها ومشكلاتهـــا ومستقبلها** ، (بيروت ، دار العلم للملايين ، ١٩٧٤) ص ٩٨ .

(١١) محمد سعيد مقبل ، **فعالية اسلوب التعليم المبرمج في تدريس مادة اللغة الانجليزية في الصفوف الثانوية** ، رسالة ماجستير غير منشورة (الجامعة الاردنية ، عمان ، ١٩٧٦) ، ص ٣ .

(١٢) وليم بلات ، «التعليم بواسطة تلفزيون القمر الصناعي في الدول النامية» . **التربية الجديدة** ، المجلد الاول ، العدد الثالث ، ١٩٧٤ ، ص ص ١٤ — ٤١ .

(١٣) فاروق فارع الروسان ، « أثر التلفزيون التعليمي على التحصيل الدراسي في مادتي الفيزياء والجغرافيا بمدارس عمان » ، **رسالة ماجستير غير منشورة** ، (الجامعة الاردنية — عمان ، ١٩٧٦) ، ص ٣ .

(١٤) عبد الله عبد الدائم ، « **دور العلم والتكنولوجيا في التطوير التربوي العربي** » ، ورقة قدمت للمؤتمر الوطني الثامن للانماء (بيروت ، ١٩٧٥) ، ص ٧ .

إختبار قياسي لفعالية كل من قيد الإدخار وقيد النقد الأجنبي على تنمية بعض الدول العربية .

د. هناء خير الدين *

مقدمـــة :

تواجه كثير من الدول المتخلفة في سعيها الى التنمية الاقتصادية عقبتين اساسيتين هما : عجز المدخرات المحلية عن تمويل احتياجاتها الاستثمارية ، وقصور مواردها من الصادرات والمساعدات الاجنبية بالنسبة لمتطلبات النقد الاجنبي اللازمة للاستيراد . ونطلق على هاتين العقبتين اسم قيد الادخار وقيد النقد الاجنبي على التوالي . وتتوقف فعالية المساعدات الخارجية في تحقيق التنمية على ما اذا كان العامل المعوق لنمو الناتج القومي يتمثل بصفة اساسية في قصور المدخرات المقدرة ام انه راجع الى عـدم توافر النقـد الاجنبي . حقا ، انه يمكن عن طريق رفع معدل الادخار زيادة عرض السلـع والخدمات القابلة للتصدير وبالتالي زيادة الموارد من النقد الاجنبي ولكننا لا نضمن تحقق هذه النتيجة ، وليس من الضروري امكان تصدير ذلك الجزء من الناتج الذي لم يستهلك محليا ، كما انه يمكن استخدام الموارد الاضافية الواردة من الخارج عن طريق المساعدات الاجنبيـة في سد عجـز المدخـرات المتوقعة عن الاحتياجات الاستثمارية . ولكن هذه النتيجة ليست حتمية هي الاخرى . وقد اشـارت عدة دراسات تطبيقية في العقـد الاخـير الـى ان المساعدات الخارجية لا تكمل المدخرات المحلية المتوقعة ولكنها على العكس تشجع على زيادة الاستهلاك (١) . والنتيجة اذن انه على الرغم من التأثير المتبادل بين فجوة الادخار من ناحية وفجوة التجارة الخارجية من ناحيـة اخرى ، الا ان قيد الادخـار وقيد النقـد الاجنبي قيدان قائمان بذاتيهما ، ويمكن ان يشكل كل منهما عائقا مستقلا عن الاخر في سبيل التنمية .

وسوف نقوم فيما يلي بتحليل دور المساعدات الاجنبية في تنمية بعض الدول العربية مستخدمين نموذجا مالوفا في مجال التنمية الاقتصادية وهـو النموذج ذو الفجوتين : فجوة الادخار وفجوة التجارة الخارجية (٢) ، فيمكن

* أستاذة الاقتصاد بكلية التجارة في جامعة الكويت .

للمساعدات الخارجية ان تؤدي الى زيادة كل من المدخرات المتاحة والنقد الاجنبي المتوافر . ولكن فعالية هذه المساعدات تتوقف على ما اذا كانت مشكلة الدولة تتمثل بصفة اساسية في قصور المدخرات ام قصور النقد الاجنبي . وتهدف هذه الدراسة الى تحديد القيد الفعال في بعض الدول العربية خلال الخمس عشرة سنة الماضية . ونستخدم لهذا الفرض اختبارا قياسيا شبيها بالاختبار الذي عرضه وايسكوف (٣) . وفيما يلي نقوم بعرض وتحليل النموذج الذي يستند اليه الاختبار ، ثم ننتقل بعد ذلك الى تطبيق الاختبار على الدول العربية التي تتميز بعجز في صادراتها من السلع والخدمات بالنسبة لوارداتها والتي يتوافر عنها بيانات (٤) والى عرض النتائج المتحصل عليها .

النموذج والاختبار القياسي :

لا يختلف هذا النموذج عن النماذج المالوفة ذات الفجوتين . فهو نموذج تجميعي مبسط يتضمن المتطابقات التجميعية الاساسية كما يشتمل على دالة للمدخرات المقدرة (وهي لا تعادل بالضرورة المدخرات المتحققة) وعلى دالة للواردات اللازمة (وهي ايضا لا تساوي بالضرورة الواردات الفعلية). فيتضمن النموذج المتطابقات التالية :

$$ث - خ = و - \overline{ص} \qquad (١)$$

$$\overline{ع} = و - \overline{ص} \qquad (٢)$$

$$خ = د - س \qquad (٣)$$

حيث ث = الاستثمار المحلي الاجمالي

خ = الادخار المحلي الاجمالي

و = الواردات الكلية من السلع والخدمات .

$\overline{ص}$ = الصادرات الكلية من السلع والخدمات وهو متغير خارجي .

$\overline{ع}$ = صافي عجز الصادرات عن الواردات وهو ايضا متغير خارجي ويعبر عن صافي تدفق رأس المال الاجنبي الى الداخل .

د = الناتج المحلي الاجمالي

س = الاستهلاك الكلي .

وتشير المتطابقة الاولى (١) الى أن فائض الاستثمارات المحلية عن المدخرات المحققة لا بد أن يساوي فائض الواردات على الصادرات . وتمثل

المتطابقة (٢) تعريف صافي تدفق راس المال الاجنبي الى الداخل على انـه يسـاوي الفرق بين الواردات والصادرات من السلع والخدمات . واخيرا ، تمثل المتطابقة (٣) تعريف المدخرات المتحققة على انهـا الفائض من الناتـج المحلي الاجمالي بعد خصم الاستهلاك الكلي (الخاص والحكومي) .

ويفترض هذا النموذج ان كلا من الصادرات $\bar{ص}$ ، وصافي تدفق راس المال الى الداخل $\bar{ع}$ متغيران يتحددان خارج النموذج . وتبرير افتراض ان $\bar{ص}$ متغير خارجي هو ان معظم الدول المتخلفة تعتمد على تصدير مواد اولية وان مقدار هذه الصادرات وحصيلتها تعتمد على عوامل خارجية ، مثـــل ظروف الطلب العالمي والعوامل الجوية المحلية في حالة الصادرات الزراعية والسياسات التجاريـــة المتبعة في الـدول المستوردة (وخاصـة بالنسبة للصادرات الصناعية مـن الدول المتخلفة ، فهـي تعتمـد على السياسات التجارية في الدول المستوردة) . وقد افترضنا أيضا أن عجز الصادرات عن الواردات $\bar{ع}$ متغير خارجي على الرغم من ان هذا العجز يمول اما عن طريق تحركات تلقائية لرؤوس الاموال أو عن طريق تحركات معوضة استجابة للتغيرات قصيرة الاجل في مقدار هذا العجز . ولا يمكن اعتبار ان هذه الاخيرة مستقلة عن الواردات والصادرات وانما هي تابعة لها . ولكن يمكن تبرير افتراضنا ان هذا المتغير خارجي بأن معظم هذه الموارد المالية تمثل مساعدات وقروضا حكومية ، وانها تعتمـــد الى حـد كبير على اعتبارات سياسية واستراتيجية لا على مدى احتياج البلد الذي يحصل عليها وانخفاض معدل الادخار فيه (٥) . وفي الاجل الطويل لا يمكن ان تمول الدولة عجزا في ميزان تجارتها من السلع والخدمات يفوق مقدار كل من التدفق التلقائي لرأس المال الخاص اليها والمساعدات الخارجية . ان التقلبات قصيرة الاجل في مقـدار عجز الصادرات من السلع والخدمات عن الواردات منها تمول عادة بتحركات معوضة قصيرة الاجل لرؤوس الاموال . وبالتالي ، فان نسبة من هذا العجز تمول كل سنة بهذه التدفقات المعوضة التي لا يمكن اعتبارها تلقائية ومستقلة عن مقدار الواردات . ولذلك ، رغبة في تخفيف حدة أثر هذه التدفقات المعوضة ومن اجل تأكيد افتراض أن $\bar{ع}$ متغير يتحدد خارج النموذج قمنا عند تقديـر معلمات النموذج باستخدام متوسطات متحركة لثلاث سنوات للبيانات المتوافرة بدلا من الاعتماد على المشاهدات السنوية على المتغيرات .

ونرمز فيما يلي الى المدخرات المقدرة بالرمز خ* ، ويمكن تعريفها على انها المدخرات المحلية التي يمكن انتكون متوافرة لتمويل الاستثمار الاجمالي ولكنها لاتتحقق بالضرورة ، اى انها لاتساوي بالضرورة خ . وتفسر المدخرات المقدرة بالمعادلة السلوكية التالية :

$$خ^* = أ_1 + أ_2 د + أ_3 \bar{ع} + أ_4 \bar{ص} \qquad (٤)$$

حيث $أ_١$ الحد المطلق في الدالة و $أ_٢$ ، $أ_٣$ ، $أ_٤$ معاملات المتغيرات المفسرة للادخار . تمثل $أ_٢$ الميل الحدي للادخار ، وعادة ما تكون $١ > أ_٢ \geqslant$ صفر ، وسوف نكتفي هنا بافتراض ان $أ_٢ \geqslant$ صفر حيث انه من غير المحتمل في حالة الدول النامية موضع البحث ان تصل $أ_٢$ الى الواحد الصحيح او تقترب منه . وتتضمن هذه الدالة بالاضافة الى الناتج المحلي الاجمالي د : كل من $\overline{ع}$ و $\overline{ص}$ كمتغيرات مفسرة للادخار . ويمكن تبرير استخدام $\overline{ع}$ كمتغير مفسر في دالة الادخار بأن العجز في ميزان التجارة من السلع والخدمات يضيف للموارد المحلية الممثلة بالناتج المحلي الاجمالي موارد اضافية خارجية يمكن ان تستخدم اما لغرض الاستهلاك او بقصد الاستثمار . واذا استخدم جانب من هذه الموارد الخارجية لاشباع الاستهلاك الخاص او الحكومي ، فانه يؤدي الى نقص المدخرات المحلية الممكنة $خ^*$ طالما ان الناتج المحلي الاجمالي (ويساوي مجموع الادخار والاستهلاك) ثابت . ولذلك نتضمن دالة الادخار مقدار العجز في الصادرات عن الواردات

كمتغير مفسر فيها ، ومن المتوقع ان تكون $أ_٣ <$ صفر (٦) . اما استخدام $\overline{ص}$ كمتغير مفسر الى جانب د ، $\overline{ع}$ فيرجع الى ان عوائد التصدير تمثل مصدرا مهما للمدخرات الخاصة وللايرادات العامة ، وبالتالي فانها تساهم مساهمة مهمة في زيادة مستوى المدخرات المحلية (٧) ، $أ_٤ \geqslant$ صفر .

واخيرا ، يتضمن النموذج دالة الواردات اللازمة $و^*$ التي تعرف على انها الحد الادنى للواردات المطلوبة لاغراض الاستهلاك والاستثمار :

$$و^* = ب_١ + ب_٢ س + ب_٣ ث \quad (٥)$$

حيث $ب_١$ الحد المطلق ، $ب_٢$ احتياجات وحدة الاستهلاك من الواردات و $ب_٣$ احتياجات وحدة الاستثمار من الواردات (٨) . والمفروض هنا ان $١ > ب_٣ > ب_٢ >$ صفر ، اي ان احتياجات وحدة الاستثمار من الواردات تفوق احتياجات وحدة الاستهلاك منها .

ويشتمل النموذج بهذا الشكل على ٥ معادلات و ٧ متغيرات داخلية هي د ، ث ، س ، خ ، $خ^*$ ، و ، $و^*$ اي انه يتضمن درجتي حرية يمكن الحد منهما باستخدام الثلاث متباينات التالية :

$$خ \geqslant خ^* \quad (٦)$$

$$و \leqslant و^* \quad (٧)$$

$$د \geqslant \bar{د} \quad (٨)$$

تمثل المتباينتان (٦) ، (٧) قيدي الادخار والتجارة الخارجية على التوالي . فتشير الاولى الى ان المدخرات المحققة لا يمكن ان تتجاوز المدخرات المتوقعة ، وتبين الثانية ان الواردات الفعلية لا بد ان تساوي على الاقل الواردات اللازمة لاغراض الاستهلاك والاستثمار . اما المتباينة (٨) فتشير الى الى الناتج المحلي الاجمالي لا يمكن ان يتجاوز قدرا محددا $\bar{\text{د}}$ يعبر عن اقصى ناتج يستطيع الاقتصاد القومي انتاجه في ظل الظروف القائمة .

وبالتعويض عن قيم المتغيرات في المتباينات الثلاثة السابقة بالقيم المبينة في العلاقات من (١) الى (٥) ، يمكن التعبير عن النموذج في الصورة المختزلة التالية :

$$\text{ث} - \text{أ}_{2}\,\text{د} \leqslant \text{أ}_{1} + (1+\text{أ}_{3})\,\bar{\text{ع}} + \text{أ}_{4}\,\bar{\text{ص}} \qquad (٦/)$$

$$\text{ث} + \frac{\text{ب}_{2}}{\text{ب}_{3}-\text{ب}_{2}}\,\text{د} \leqslant -\frac{\text{ب}_{1}}{\text{ب}_{3}-\text{ب}_{2}} + \frac{1-\text{ب}_{2}}{\text{ب}_{3}-\text{ب}_{2}}\,\bar{\text{ع}} + \frac{1}{\text{ب}_{3}-\text{ب}_{2}}\,\bar{\text{ص}} \qquad (٧/)$$

$$\text{د} \leqslant \bar{\text{د}} \qquad (٨)$$

هذه العلاقا تالثلاث ، بالاضافة الى الشرطين الخاصين بكون كل من ث ، د غير سالب اي :

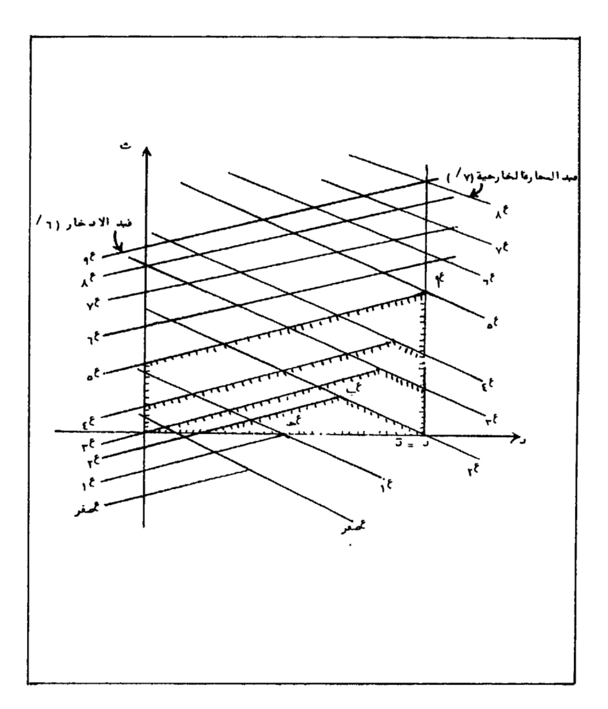
$$\text{ث} \geqslant \text{صفر} \qquad (٩)$$

$$\text{د} \geqslant \text{صفر} \qquad (١٠)$$

تحدد حيزا خطيا يشمل القيم الممكنة للاستثمار الكلي ث والناتج المحلي الاجمالي د . ويتوقف شكل هذه المنطقة ومساحتها على قيم المعاملات في العلاقات السابقة ، كما انه يتوقف على قيم المتغيرات الخارجية لا سيما $\bar{\text{ع}}$ التدفق الصافي لراس المال الاجنبي الى الدولة .

ويصور الشكل رقم ١ طبيعة هذا الحيز وتبعيته لقيمة ع .

حيث في هذا الشكل ، يقاس الاستثمار الاجمالي ث على المحور الراسي في حين ان الناتج المحلي الاجمالي د مقاس على المحور الافقي . وينص الشرطان (٩) ، (١٠) على ان القيم الممكنة لهذين المتغيرين لا يمكن ان تتجاوز الربع الاول من الرسم ، اذ ان اية قيمة خارج هذا الربع من الشكل تخل بأحد القيدين (٩) او (١٠) او بكليهما . ويمكن تمثيل القيد رقم (٨) بخط رأسي يقطع محور الناتج د عند نقطة مناظرة لاقصى ناتج ممكن $\bar{\text{د}}$. واخيرا ، يمكن تمثيل قيدي الادخار (٦ /) والتجارة الخارجية (٧ /) عند كل قيمة من قيم المتغيرين الخارجين ع ، ص بخطين مستقيمين ميلهما



شكل رقم ١ : حيز الامكان وتغيراته وفقا لقيمة $\bar{ع}$

يساوي على التوالي $أ_٢$ ، $- \frac{ب_٢}{ب_٣ - ب_٢}$ واللاحظ ان $أ_٢$ تمثل الميل الحدي للادخار (معامل د في دالة الادخار (٤)) ، وبالتالي فهو غالبا ما يكون موجبا واقل من الواحد الصحيح . ومن ذلك فان ميل قيد الادخار (٦ /) موجب . اما ميل قيد التجارة الخارجية $\frac{- ب_٢}{ب_٣ - ب_٢}$ فهو سالب حيث ان ب٢ ،ب٣ موجبتان وتمثلان الواردات اللازمة لوحدة الاستهلاك ووحدة الاستثمار على التوالي (انظر العلاقة (٥))، و $ب_٣ > ب_٢$ ،

وبالتالي فقيد التجارة يهبط من اعلى الى اسفل جهة اليمين على الوجه المبين بالشكل . وعند كل مستوى من مستويات $\bar{ع}$ يحد القيدان (٦/) ، (٧/) حيز الحلول الممكنة من أعلى .

يتوقف شكل حيز الامكان على مقدار $\bar{ع}$ ، ويظهر الرسم السابق ثلاث مستويات مميزة للمتغير $\bar{ع}$ اشرنا اليها على التوالي بالرموز $ع_أ$ ، $ع_ب$ ، $ع_ج$ ، ويمكن تعريفها كما يلي :

يمثل $ع_أ$ مستوى $\bar{ع}$ الذى يتقاطع عنده كل من قيد الادخار (٦/) وقيد التجارة الخارجية (٧ /) عند مستوى من الناتج يطابق اقصى ناتج للمجتمع $د = \bar{د}$.

ويمثل $ع_ب$ مستوى العجز في ميزان التجارة من السلع والخدمات ع الذي يقطع عنده قيد التجارة الخارجية (٧/) محور الناتج عند $د = د$

ويمثل $ع_ج$ قيمة ع التي يتقاطع عندها القيدان (٦/) ، (٧/) عند مستوى من الاستثمارات = صفر .

ويمكن جبريا اثبات أنه طالما أن ع موجب (أي أن الدولة تعاني من عجز في ميزان تجارتها من السلع والخدمات) فان $ع_أ > ع_ب > ع_ج$(٩) ، وبالتالي فيتغير شكل حيز الامكان بالطريقة المبينة بالشكل رقم ١ .

فعند القيم الكبيرة للمتغير $\bar{ع}$ ($\bar{ع} > ع_أ$) يقطع قيد الادخار قيد الطاقة الانتاجية للدولة عند مستوى من الاستثمار يقل عن مستوى الاستثمار الذي يقابل عنده قيد التجارة الخارجية قيد الطاقة الانتاجية ، وبالتالي فعند المستويات المرتفعة لتدفق راس المال الاجنبي الى داخل البلد $\bar{ع}$ يصبح قيد الادخار وحده هو الذي يحد حيز الامكان من أعلى ، ويفقد قيد التجارة الخارجية فعاليته (١٠) . وعند انخفاض مستوى $\bar{ع}$ بحيث ان $ع_أ > \bar{ع} > ع_ج$ ، يتقابل القيدان (٦/) ، (٧/) عند مستوى $\bar{د}$ من الناتج المحلي الاجمالي و ث من الاستثمار الاجمالي بحيث أن $\bar{د} > \hat{د} \geq$ صفر ، $\hat{ث} >$ صفر .
وفي هذه الحالة ، يحد القيدان (٦/) ، (٧/) جانبي حيز الامكان من اعلى .
واذا كان ع > عب ، يحد قيد الطاقة الانتاجية (٨) حيز الامكان من اليمين .
اما اذا كان ع > ع ب ،فيصبح القيد (٨) غير فعال . واذا هبط $\bar{ع}$ دون المستوى $ع_ج$ ، ينعدم حيز الامكان .

والان ، وحتى يمكن تحديد موقع اية دولة في سنة ما في حيز الامكان ، لا بد من معرفة الهدف الذي تسعى هذه الدولة لتحقيقه فيما يتعلق بكل من الاستثمار ث والناتج د . وتختلف الاهمية النسبية المعطاة لكل من المتغيرين من

دولة لاخرى . ولكن يمكن القول أن هذين المتغيرين يدخلان في دالة تفضيل اي مجتمع يسعى الى تحقيق التنمية . ومن الواضح ان الانتقال الى أعلى وجهة اليمين في حيز الامكان يمثل زيادة في مستوى اشباع المجتمع . وبالتالي يمكن التمييز بين عدة حالات يمكن أن ترتب وفقها الدول ذات العجز في ميزان تجارتها من السلع والخدمات وتتوقف هذه الحالات على كل من مستوى ع ، ودالة الهدف ، والقيود الفعالة . ويمكن تلخيص هذه الحالات في الجدول رقم (١) .

فاذا كان عَ ≤ عم ، يتحقق أقصى ناتج واستثمار في الركن الاعلى الى يمين حيز الامكان ، وعنده يكون قيد الادخار (٦/) وقيد أقصى ناتج (٨) مقيدين للاقتصاد . ونسمي هذه الحالة **بالحالة رقم ١**

واذا كان عم ≤ عَ ≤ عب ، فيتوقف الحل على دالة الهدف ، ويمكن القول بصفة عامة انه يقع على قيد التجارة الخارجية (٧/) بين تقاطعه مع قيد أقصى ناتج (٨) وتقاطعه مع قيد الادخار (٦/) . فاذا كان الهدف هو تحقيق أقصى ناتج محلي اجمالي مهما كان معدل الاستثمار المتحقق ، تحقق الحل عند التقاء قيد التجارة الخارجية (٧/) ، مع قيد أقصى ناتج (٨) ، وهذه هي **الحالة رقم ٢** . اما اذا كان الهدف هو تحقيق أقصى معدل للاستثمار مهما كان الناتج المحلي فيصبح القيدان الفعالان قيد الادخار (٦/) مع قيد التجارة الخارجية (٧) وهذه هي **الحالة رقم ٣** .

اما اذا كان عب > عَ > عج ، فهنا ايضا تتوقف النتيجة على هدف المجتمع . فاذا كان الهدف هو زيادة الاستثمار بصفة أساسية ، يكون الحل عند تقاطع القيدين (٦/) ، (٧/) وهذه الحالة مماثلة للحالة التي سبق ان اطلقنا عليها رقم ٣ . واذا اقتصر الهدف على زيادة الناتج مع اهمال الاستثمار ، يتحقق الحل عند تقاطع قيد التجارة (٧/) مع محور الناتج (٩) ، وهي **الحالة رقم ٤** . واخيرا ، اذا هبط عَ دون المستوى عج فلا يمكن للاقتصاد الاستمرار في الانتاج والاستثمار .

يتضح مما سبق ان الحالات الممكنة لا تخرج عن اربعة (حيث ان حالتين من الحالات الممكنة متطابقتان) . وتتميز كل حالة من الحالات الاربعة السابقة بوجود قيدين فعالين يقيدان متغيرات النموذج . وبالتالي ، فهذان القيدان الفعالان ، بالاضافة الى العلاقات (١) الى (٥) ، تسمح بحل النموذج لتحديد قيم المتغيرات السبعة التي يتضمنها .

والملاحظ أن الحالتين رقم ١ ، ورقم ٢ تناظران الحالة التي يشكل فيها الادخار والتجارة الخارجية على التوالي قيدا على نمو الاقتصاد . أما الحالة رقم ٣ نتمثل الحالة التي يكون فيها القيدان معا فعالين . واخيرا ، تشير الحالة

جـــدول رقـــم ١

تمييز الحـــالات البديـــلة

	مستوى ع	دالة الهـــدف	القيود الفعـــالة (٦/)	(٧/)	(٨)	(٩)	(١٠)	رقم الحالة
١	ع̄ < عأ	ايجاد القيمة العظمى للمتغير ث ، د = د	✓		✓			١
٢	عأ < ع̄ > عب	ايجاد القيمة العظمى للمتغير د ، مهما كان ث		✓	✓			٢
٣	عأ < ع̄ > عب	ايجاد القيمة العظمى للمتغير ث ، مهما كان د	✓	✓				٣
٤	عب < ع̄ > عجـ	ايجاد القيمة العظمى للمتغير ث ، مهما كان د	✓	✓				٣
٥	عب < ع̄ > عجـ	ايجاد القيمة العظمى للمتغير د ، مهما كان ث		✓			✓	٤
٦	عجـ < ع̄	لا توجـــد حـــلول ممكنة .						

رقم ٤ الى حالة غير مشاهدة عمليا يسبب فيها قيد التجارة الخارجية هبـــوط الاستثمار الاجمالي الى الصفر . ونظرا الى أن هذه الحالة غير مشاهدة عمليا فسوف نسقطها من اعتبارنا .

والان ، كيف يمكن تحديد الحالة من الحالات الثلاثة السابقة التي تنطبق على دولة ما خلال فترة زمنية معينة ؟ . يقوم الاختبار المقترح عـــلى فحـــص البيانات المتوافرة عن كل دولة في صورة متسلسلات زمنية وتحديد ما اذا كانت متسقة مع كل حالة من الحالات الثلاث المذكورة . فكل حالـــة من هذه الحالات تتضمن علاقة معينة بين الاستثمار الاجمالي والمتغيرات الخارجية في النموذج. وبمقارنة القيم المتوقعة لمعاملات دالة الاستثمار في كل حالـــة مـــن الحـــالات الثلاث بالمعاملات المقدرة من المتسلسلات الزمنية المتوافرة عن الدول موضـــع البحث ، يمكن تحديد الحالة التي تتفق والتجربة التي مرت بها كل دولـــة من هذه الـــدول .

ويمكن التوصل الى دوال الاستثمار المنشودة في كل حالة من الحـــالات الثلاث بحل المعادلات الانية المناظرة للقيود الفعالة في كل حالة ، وبالاستعانة بالعلاقات (١) الى (٥) . وبهذه الطريقة يتم اشتقاق ث كدالة في المتغـــيرات الخارجية $\bar{\text{ع}}$ ، $\bar{\text{ص}}$ ، د ، $\bar{\text{و}}$.

ففي **الحالة رقم ١** ، نحصل بالتعويض مباشرة من (٨) في (٦) علـــى العـــلاقة :

$$\text{ث} = \text{أ}_1 + \text{أ}_2\,\bar{\text{د}} + (1 + \text{أ}_3)\,\bar{\text{ع}} + \text{أ}_4\,\bar{\text{ص}} \qquad (11)$$

وفي **الحالة رقم ٢** ، نحصل من المعادلتين (٧/) ، (٨) على العلاقة :

$$\text{ث} = -\frac{\text{ب}_1}{\text{ب}_3 - \text{ب}_2} - \frac{\text{ب}_2}{\text{ب}_3 - \text{ب}_2}\,\bar{\text{د}} + \frac{1 - \text{ب}_2}{\text{ب}_3 - \text{ب}_2}\,\bar{\text{ع}} + \frac{1}{\text{ب}_3 - \text{ب}_2}\,\bar{\text{ص}}$$

واذا تذكرنا من (٢) أن و = $\bar{\text{ع}}$ + $\bar{\text{ص}}$ حيث تتحول و بدورها الى متغير خارجي يمكن كتابة العلاقة السابقة في الصورة :

$$\text{ث} = -\frac{\text{ب}_1}{\text{ب}_3 - \text{ب}_2} - \frac{\text{ب}_2}{\text{ب}_3 - \text{ب}_2}\,(\bar{\text{د}} + \bar{\text{ع}}) + \frac{1}{\text{ب}_3 - \text{ب}_2}\,\bar{\text{و}} \qquad (12)$$

وأخيرا ، نحصل في **الحالة رقم ٣** بالتعويض عن د من (٦/) في العلاقة (٧/) على :

$$\text{ث} = \text{جـ}_1 + \text{جـ}_2\,\bar{\text{ع}} + \text{جـ}_3\,\bar{\text{ص}} \qquad (13)$$

حيث :

$$ج_1 = \frac{أ_1 ب_2 - أ_2 ب_1}{ب_2 + أ_2 (ب_3 - ب_2)}$$

$$ج_2 = \frac{أ_2 (1 - ب_2) + ب_2 (1 + أ_3)}{ب_2 + أ_2 (ب_3 - ب_2)}$$

$$ج_3 = \frac{أ_2 + أ_4 ب_2}{ب_2 + أ_2 (ب_3 - ب_2)}$$

ويلخص الجدول التالي معاملات دالة الاستثمار في الحالات الثلاث المذكورة . كما أنه يبين الحدود المقبولة التي تقع فيها هذه المعاملات في ضوء معرفتنا المسبقة للقيم الممكنة للمعاملات الاصلية $أ_2$ ، $أ_3$ ، $أ_4$ ، $ب_2$ ، $ب_3$ في المعادلتين (٤) ، (٥) .

جدول رقم ٢

معاملات دوال الاستثمار المختلفة

الحالة رقم	$\frac{\partial ث}{\partial ل}$	$\frac{\partial ث}{\partial ع}$	$\frac{\partial ث}{\partial ص}$	$\frac{\partial ث}{\partial و}$
١	$أ_2$	$1 + أ_3$	$أ_4$	
٢	$-\frac{ب_2}{ب_3 - ب_2}$	$-\frac{ب_2}{ب_3 - ب_2}$		$\frac{1}{ب_3 -}$
٣		$ج_2 = \frac{أ_2 (1 - ب_2) + ب_2 (1 + أ_3)}{ب_2 + أ_2 (ب_3 - ب_2)}$	$ج_3 = \frac{أ_2 + أ_4 ب_2}{ب_2 + أ_2 (ب_3 - ب_2)}$	

الحدود الممكنة للمعاملات

الحالة رقم	$\frac{\partial ث}{\partial ل}$	$\frac{\partial ث}{\partial ع}$	$\frac{\partial ث}{\partial ص}$	$\frac{\partial ث}{\partial و}$
١	≤ صفر	≥ ١	≤ صفر	
٢	< صفر	< صفر		< ١
٣		> صفر	> صفر	

ففي **الحالة رقم ١** ، الاستثمار الاجمالي دالة في كل من الناتج المحلي الاجمالي وصافي تدفق راس المال من الخارج والصادرات. ومعامل الناتج المحلي أ هو الميل الحدى للادخار من الناتج الاجمالي ، ولا بد أن يكون أ٢ ≶ صفر . أما معامل المتغير ع ، وهو (١ + أ٣) فهو أما أقل من الواحد الصحيح أو مساو له ١ + أ٣ ≷ ١ حيث ان أ٣ يمثل استجابة الادخار لتغير تدفق راس المال الاجنبي للداخل . وهذا المعامل اما سالب أو صفر في الحالة التي تتجه فيها كل الموارد الخارجية الصافية الى الاستثمار ولا تساهم في زيادة الاستهلاكوبالتالي فان ١ + اما أنه اقل من الواحد الصحيح أو أنه مساو له (عندما أ٣ = صفر) . واخيرا ، فمعامل الصادرات أ٤ ، وهو يمثل استجابة الادخارالحدية لتغير الصادرات ، فهو غير سالب (١١) .

وفي **الحالة رقم ٢** ، يعتمد الاستثمار على كل من الناتج المحلي الاجمالي وصافي تدفق راس المال من الخارج والواردات . ويتضح في هذه الحالة ان معاملي د ، ع متساويان ، وبالتالي فيمكن القول بأن الاستثمار دالة في متغير جديد يساوي مجموع الموارد المتاحة د + ع وفي الواردات . أن معامل د + ع لا بد ان يكون سالبا في ضوء الحدود المفروضة سابقا على قيم ب ٢ ، ب ٣ . أما معامل و فلا بد ان يكون موجبا واكبر من واحد صحيح .

وفي**الحالة رقم ٣** ، يتوقف الاستثمار على صافي تدفق راس المال من الخارج والصادرات ، ومعاملاهما موجبان . ويرجع ذلك الى افتراضنا أن ١ > ب٣ > ب٢ > صفر ، وهو افتراض مقبول بالنسبة للدول النامية حيث الاستثمار اكثر كثافة في الواردات عن الاستهلاك .

يتلخص الاختبار اذن في تقدير معاملات ثلاث انحدارات يكون فيها الاستثمار هو المتغير التابع . وفي كل حالة يتم اختبار ما اذا كانت القيم العددية المحسوبة للمعاملات متسقة مع الحدود المذكورة في الجدول السابق. والمقياس المستخدم لدرجة اتساق كل قيمة مقدرة مع الحدود المبينة هو درجة الثقة التييمكن أن نرفض بها **فرض ان المعامل المقدر يساوي الحد الاقصىالذي يميز الحدود المقبولة لكل معامل من المعاملات** . فحتى يمكن قبول مجموعة من المعاملات المقدرة على أنها متسقة مع احدى الصيغ الثلاثة للنموذج ذى الفجوتين ، يجب أن تكون القيم العددية للمعاملات المقدرة متفقة مع الحدود المبينة بالجدول بالاضافة الى ضرورةاختلافها عن الحد الاقصى المقبول للمعامل عند مستوى ثقة معين (أي يجب أن يمكن رفض الفرض موضع الاختبار المذكور عند مستوى ثقة معين) .

تطبيق الاختبار على بعض الدول العربية ومناقشة النتائج :

قبل تطبيق هذا الاختبار ، يجدر التنويه الى انه لا يجب أن نتوقع أنـــه يمكن تصنيف كل دولة من الدول موضع البحث في احدى المجموعات الثـــلاث المذكورة دون غيرها . فقد لا تتفق البيانات الخاصة بكل دولة مع اية واحدة من هذه الحالات الثلاث أو قد تكون على العكس متفقة مع أكثر من حالـــة منها . اضف الى ذلك انه يمكن أن تمر دولة ما بمراحل يختلف فيها القيد المحدد للنمو خلال الفترة موضع البحث . وفي هذه الحالة ، من المتوقع ان نحصل عـــــلى نتائج اما غير مؤكدة أو متسقة مع أكثر من حالة من الحالات الممكنة . وعندئذ ، فقد يسمح لنا تقسيم الفترة موضع الدراسة الى فترات اقصر بالكشـــف عـــن القيد الفعال خلال كل فترة من هذه الفترات الفرعيـــة .

وقد شمل الاختبار الدول العربية التي يقل متوسط دخل الفرد فيهـــا عن ٥٠٠ دولارا سنويا في سنة ١٩٧٠ والتي يتوافر لهـــا بيانـــات عـــن المتغيرات الاقتصادية الكلية المذكورة في النموذج ، وذلك خلال الفترة من سنة ١٩٦٠ الى سنة ١٩٧٤ . وهذه الدول هي : الاردن والسودان والعراق والمغرب وتونس وسوريا ومصر . وقد استبعدنا العراق من دراستنا لانها كانت تحقق بصورة منتظمة فائضا في ميزان تجارتها من السلع والخدمات وبالتالي فـــلا يمكـــن أن يكون قيد التجارة الخارجية معوقا لنموها ، ولا بد أن يكون قيد المدخرات هو القيد الفعال . ولكن على الرغم من تحقيق المغرب لفائض من ميزان تجارتها من السلع والخدمات في عدد من سنوات فترة الدراسة فقد شملها الاختبار لانها كانت عموما خلال هذه الفترة مستوردة لراس المال من الخارج .

وقد حصلنا على البيانات الخاصة بالست دول موضع الدراســـة مـــن الكتاب السنوي لاحصاءات الحسابات القومية الصادر عن الامم المتحدة (١٢). وتعبر هذه البيانات عن قيم المتغيرات بالاسعار المحلية الجارية ، وكان الافضل استخدام القيم معبرا عنها بالاسعار الثابتة . الا أن عدم انتظام البيـــانـــات بالاسعار الثابتة لبعض الدول ، وعدم توافرها لدول أخرى ، بالاضافة الى عدم توافر أرقام قياسية مناسبة للاسعار تسمح باشتقاق القيم بالاسعار الثابتـــة من القيم الجارية ، جعلنا نستخدم الاخيرة في تقدير معلمات العلاقات التـــــي يشملها الاختبار . حسبت متوسطات متحركة لثلاث سنوات للسلاسل الزمنية المتوافرة ثم استخدمت هذه البيانا تلحساب ثلاث علاقات انحدار لكل دولـــة من الدول الست المذكورة . وكان المتغير التابع في كل العلاقات المقـــدرة هـــو الاستثمار الاجمالي ث . والمتغيرات المفسرة في الحالة رقم ١ كانت الناتج المحلي الاجمالي د وصافي تدفق لراس المال من الخارج ع والصادرات ص . وفـــي الحالة رقم ٢ ، تشمل المتغيرات المفسرة مجموع الناتج المحلي الاجمالي وصافي

تدفق راس المال من الخارج (د + عَ) والواردات و . واخيرا ، فالمتغيرات المفسرة في الحالة رقم ٣ تشمل صافي تدفق راس المال من الخارج ع والصادرات صَ .

بدانا بتقدير هذه الانحدارات الثلاثة لكل دولة من الدول العربية الستة باستخدام البيانات عن كل الفترة موضع البحث . ويلخص الجدول رقم ٣ نتيجة هذه التقديرات بطريقة رمزية . اما القيم العددية للمعاملات المحسوبة فمبينة بالملحق رقم ١ . (١٣)

توجد مقابل كل دولة في الجدول الفترة التي طبق عليها الاختبار ، ثم توجد سبع خانات تناظر كل واحدة منها متغيرا من المتغيرات المستقلة السبعة . ويبين الصف العلوي من هذه الخانات المدى الذي يجب أن تقع فيه قيم المعاملات المقدرة حتى تكون متسقة مع كل حالة من الحالات الثلاث السابق تمييزها . وما يهمنا هنا لغرض الاختبار هو أن تكون معاملات المتغيرات المستقلة واقعة داخل المدى المبين أعلى كل عمود من هذه الاعمدة السبعة بالاضافة الى كون القيم العددية لهذه المعاملات المحسوبة معنوية . وتشير الاشارات الموجبة في هذه الاعمدة الى أن قيمة المعاملات المقدرة تقع داخل المدى المبين بالصف الاول من هذه الاعمدة . اما الاشارات السالبة فتشير الى الحالات التي تقع فيها المعاملات المقدرة خارج المجال المذكور . وتعبر الارقام صفر الى ٥ عن درجة معنوية النتائج ومدى اتساقها أو اختلافها مع حدود القيم المقبولة لكل معامل . ولتحديد هذه الارقام ، تمنا **باختبار فرض أن القيمة الحقيقية للمعامل المقدر تساوي القيمة القصوى التي تحدد المدى المقبول للمعامل والمبينة بالصف العلوي من الجدول** . ويشير الرقم ٥ الى الحالة التي يمكن فيها رفض هذا الفرض بدرجة معنوية ١٪ (+ ٥ اذا وقعت القيمة المقدرة داخل المدى المقبول بدرجة ثقة ٩٩٪ ، ــ ٥ اذا وقعت القيمة خارج هذا المدى بدرجة ثقة ٩٩ ٪) . وتشير الارقام ٤ ، ٣ ، ٢ ، ١ على التوالي الى الحالات التي يمكن فيها رفض الفرض موضع الاختبار بدرجة معنوية ٥٪ ، ١٠٪ ، ٢٠٪ ، ٥٠٪ على الترتيب . واخيرا ، يشير الصفر الى الحالات التي لا يمكن فيها رفض هذا الفرض عند مستوى معنوية ٥٠ ٪ .

واخيرا ، تلخص الثلاث أعمدة الاخيرة الى يسار الجدول نتيجة اختبار مدى انطباق كل حالة من الحالات الثلاث على الدول المختلفة . وتتضمن كل خانة من خانات هذه الاعمدة اما اشارة + أو اشارة ــ أو لا تتضمن شيئا . وتعبر اشارة + في أية خانة من الخانات عن الوضع الذي تكون فيه جميع المعاملات المقدرة لدولة ما في احدى الحالات الثلاث واقعة داخل المجال

الجـــدول رقم ٣

نتائـــج الاختبار بالنسبة لكل الفترة

الدولة	فـــترة الاختبار	الحالة رقم ١ (قيد المدخرات)			الحالـــة رقم ٢ (قـــيد التجارة الخارجية)		الحالة رقم ٣ (قيد المدخرات وقيـــد التجارة الخارجية معا)		الحالة رقم ١	الحالة رقم ٢	الحالة رقم ٣
		عادَ / عاد < صفر	عادَ / عاع > ١	عادَ / عاى < صفر	عادَ / ع(د+ع) < صفر	عادَ / عاو > ١	عادَ / عاع < صفر	عادَ / عاى < صفر			
الاردن	١٩٦٠—١٩٧٣	+ ٤	+ ٥	— ٣	— صفر	— ٢	+ ٥	— صفر	—	—	
السودان	١٩٦٠—١٩٧١	+ ١	+ ٣	+ ٢	— ٣	— ٤	— صفر	+ ٥	+	—	
المغرب	١٩٦٠—١٩٧٤	+ ٤	+ ٥	+ صفر	— ٤	— ٥	+ ٢	+ ٥	+	—	+
تونس	١٩٦٠—١٩٧٤	+ ٥	+ صفر	— ١	— ٤	— ٥	+ ٤	+ ٥	—	—	+
سوريا	١٩٦٣—١٩٧٤	+ ٤	+ ٤	+ ١	— ٤	— ٥	+ ٥	+ ٥	+	—	+
مصر	١٩٦٠—١٩٧٤	+ صفر	+ ٥	+ ٥	— ١	— ٥	— صفر	+ ٥	+	—	

المسموح به في هذه الحالة (اي ان الخانات المناظرة لهذه المعاملات تتضمن جميعها اشارة +) . ويكون واحد او اكثر من هذه المعاملات مقترنا بمؤشر عددي اكبر من صفر (اي يكون واحد من هذه المعاملات على الاقل مختلفا عن القيمة القصوى المحددة للمدى المقبول للمعامل بدرجة ثقة ٥٠ ٪ أو اكثر) . ويمكن أن نستنتج ، عندما تتضمن الخانة المناظرة لدولة ما وحالة ما اشارة +، ان هذه الدولة خاضعة للقيد الذي تعبر عنه هذه الحالة . وتعبر اشارة ـ عن الوضع الذي يكون فيه أحد هذه المعاملات المقدرة على الاقل خارج المجال المسموح به وفقا للحالة (اي تتضمن الخانة المناظرة لاحد هذه المعاملات على الاقل اشارة ـ) ويكون مقترنا بمؤشر عددي أكبر من صفر . ونستنتج عندئذ ان الدولة لا تخضع للقيد الذي تعبر عنه الحالة . وعند عدم تحقق هذين الشرطين ، لا تتضمن الخانة المناظرة لاية دولة من الدول في الاعمدة الثلاث الاخيرة شيئا ، وعندئذ لا يمكن الجزم بما اذا كانت الحالة المناظرة منطبقة على الدولة أم انها غير منطبقة .

يتضح من هذا الجدول ان قيد التجارة وحده غير مقيد للدول العربية الست الخاضعة للاختبار . وبالتالي يمكن القول بأن هذه الدول لم تعان من قيد العملة الاجنبية البحت في سبيل تحقيقها للتنمية خلال الفترة موضع الدراسة (بدليل وجود اشارة ـ في الخانة المناظرة لكل دولة من الدول الست في العمود الخاص بالحالة رقم ٢) . والملاحظ أن معظم هذه الدول اما أنها تعاني من قيد المدخرات وحده ـ كما هو الحال بالنسبة للسودان ومصر ، واما انها تعاني من كل من قيد المدخرات البحت بالاضافة الى خضوعها للقيد المشترك للمدخرات والتجارة الخارجية ـ كما هو الحال بالنسبة للمغرب وسوريا . وقد أظهرت البيانات الخاصة بتونس خضوعها للقيد المشترك للمدخرات والتجارة الخرجية (الحالة رقم ٣) مع عدم انطباق كل من قيد المدخرات البحت وقيد التجارة الخارجية البحت . ويتضح من النتائج الخاصة بالاردن انها لم تخضع لاي منقيد المدخرات البحت ولا قيد التجارةالبحت مع عدم وجود دليل كاف على خضوعها للقيد المشترك للمدخرات والتجارة الخارجية (١٤) .

قمنا بعد ذلك بتقسيم فترة البحث الى فترتين فرعيتين الاولى حتى سنة ١٩٦٧ والثانية بعد سنة ١٩٦٧ وحتى نهاية الفترة لمحاولة الكشف عن نتائج اكثر دقة (في حالة عدم الحصول على نتائج يمكن الاعتماد عليها بالنسبة للفترة في مجموعها) وللتحقق من ان النتائج بالنسبة لفترة البحث في مجموعها تتفق والتجربة التي مرت بها الدول خلال الفترتين الفرعيتين حتى سنة ١٩٦٧ وبعد هذه السنة وحتى سنة ١٩٧٤ . وقد سمحت لنا البيانات المتاحة باجراء هذا التقسيم بالنسبة لجميع الدول فيما عدا السودان حيث لم يتوافر له بيانات الا

جـــدول رقم ٤

نتائج الاختبار من بداية الفترة حتى سنة ١٩٦٧

الدولة	فــترة الاختبــار	الحالة رقم ١ (قيد المدخرات)			الحالة رقم ٢ (قيد التجارة الخارجية)		الحالة رقم ٣ (قيد المدخرات وقيد التجارة الخارجية معا)		الحالة رقم ١	الحالة رقم ٢	الحالة رقم ٣
		عاد / عاد > صفر	عاد / عاع > ١	عاد / عاق > صفر	عاد / عا(ع+ق) > صفر	عاد / عاو > ١	عاد / عاع > صفر	عاد / عاق > صفر			
الاردن	١٩٦٠—١٩٦٧	— صفر	+ ٥	+ ٣	— صفر	— ٤	+ ٤	+ ٥		—	+
المغرب	١٩٦٠—١٩٦٧	+ ١	— ١	+ ٣	— صفر	+ صفر	+ ٥	+ ٥	—		+
تونس	١٩٦٠—١٩٦٧	+ ٥	+ ٥	— ٤	— ٣	— ٣	+ ٤	+ ٥	—	—	+
سوريا	١٩٦٣—١٩٦٧	+ صفر	+ ٢	+ ٤	+ ١	+ ١	+ ٥	+ ٥	+	+	+
مصر	١٩٦٠—١٩٦٧	— صفر	+ ١	+ ٥	— ١	— ١	+ ٣	+ ٥		—	+

عن الفترة من ١٩٦٠ـ١٩٧١ . ومن الواضح أن الفترة المتوافر عنها معلومات عن السودان بعد سنة ١٩٦٧ من القصر بحيث لا يمكن استخدامها في اجراء التقديرات اللازمة للاختبار .

ويلخص الجدول رقم ٤ نتائج الاختبار بالنسبة للفترة حتى سنة ١٩٦٧ . اما القيم العددية للمعاملات المحسوبة فمبينة بالجدول رقم م٢ بالملحق رقم ١ .

يتضح من الجدول رقم (٤) أن التجربة التي مرت بها الخمس دول تتفق والحالة رقم ٣ اي انها كانت كلها خاضعة للقيد المشترك للمدخرات والتجارة الخارجية . ولكننا وجدنا ان هذه النتيجة غير كافية ، وخاصة ان الشروط الواجب توافرها لتحقق الحالة رقم ٣ تبدو أقل تقييدا من الشروط اللازم توافرها لتحقق الحالتين رقم ١ ، ورقم ٢ . فتقتصر هذه الشروط على ضرورة أن تكون معاملات المتغيرات في معادلة الاستثمار المناظرة للحالة رقم ٣ موجبه، في حين انه يمكن بسهولة ان تفوق هذه المعاملات الواحد الصحيح في ظل الحدود المفترضة للمعاملات أ٢ ، أ٣ ، أ٤ ، ب٢ ، ب٣ مما يعني ان القيم القصوى التي تحد المجال المقبول لمعاملات معادلة الاستثمار (معادلة رقم (١٣)) يجب أن تكون اكبر من الصفر . فاذا افترضنا انها واحد صحيح مثلا بدلا من الاكتفاء بكونها موجبة لكان عدد مرات تحقق الحالة رقم ٣ اقل كثيرا مما هو ظاهر بالجدول رقم ٤ . ونظرا لضعف الاختبار في الحالة رقم ٣ ، فاننا لم نكتف بنتائجه وحده ، وقررنا الاعتماد على النتائج الخاصة بالحالتين رقم ١ ، ورقم ٢ وذلك مهما كانت نتيجة الاختبار الخاص بالحالة رقم ٣ .

فبالرجوع الى النتائج الخاصة بالحالتين ١ ، ٢ ، يتضح لنا ان سوريا كانت مقيدة خلال الفترة حتى سنة ١٩٦٧ بقيدي المدخرات والتجارة الخارجية، ولم تظهر تجربة تونس انطباق اي قيد من هذين القيدين . واشارت تجربة كل من مصر والاردن الى عدم تعثرها في قيد التجارة الخارجية مع عدم وجود دلائل كافية للجزم بشيء بالنسبة لقيد الادخار . وأخيرا ، لم تواجه المغرب عقبة عجز المدخرات مع عدم امكان الجزم بشيء بشأن قيد التجارة الخارجية .

وأخيرا ، يلخص الجدول رقم ٥ النتائج الخاصة بالاختبار بالنسبة للفترة التالية لسنة ١٩٦٧ ، ويشمل الجدول رقم م ٣ بالملحق رقم ١ القيم العددية للمعاملات المحسوبة والتي تستند اليها هذه النتائج .

وتشير هذه النتائج الى ان كل من المغرب وسوريا ومصر كانت مقيدة في نموها بعد سنة ١٩٦٧ بالمدخرات مع عدم فعالية قيد التجارة الخارجية البحت ومع خضوعها أيضا للقيد المشترك لكل من المدخرات والتجارة الخارجية .

واظهرت تجربة تونس خضوعها لقيد المدخرات مع عدم كفاية الدلائل المؤيدة لخضوعها للقيد المشترك للادخار والتجارة الخارجية ومع عدم فعالية قيد التجارة الخارجية البحت . وأظهرت تجربة الاردن عدم تحقق أي قيد من القيود اذ أن الاختبار الخاص بها أثبت عدم انطباق أية حالة من الحالات الثلاثة .

. والخلاصة اذن أنه بفحص كل الفترة موضع الدراسة يتضح أن الدول العربية الست كانت تعاني بصفة أساسية من وطأة قيد المدخرات على نموها . فكانت كل من السودان ومصر مقيدتين بقيد الادخار وحده (الحالة رقم ١) مع عدم فعالية قيد التجارة الخارجية (الحالة رقم ٢) وعدم وجود دلائل كافية لتأييد أو نفي انطباق القيد المشترك للمدخرات والتجارة الخارجية (الحالة رقم ٣) . وكانت المغرب وسوريا مقيدتين بعقبة الادخار (الحالة رقم ١) مع انطباق الحالة رقم ٣ ولم يكن قيد التجارة البحت فعالا بالنسبة لهاتين الدولتين أيضا (الحالة رقم ٢) ، ولم تكن تونس خاضعة للحالتين رقم ١ ، ٢ (قيد الادخار البحت وقيد التجارة البحت) ولكن تجربتها كانت متسقة مع الحالة رقم ٣ (القيد المشترك للادخار والتجارة الخارجية) . واخيرا ، لم تنطبق الحالتان رقم ١ ، ٢ على تجربة الاردن مع عدم وجود دلائل كافية لتأييد أو نفي اتساق تجربتها مع الحالة رقم ٣ .

وبتقسيم الفترة موضع البحث الى فترتين حتى سنة ١٩٦٧ وبعد هذه السنة حتى نهاية الفترة ، اتضح أنه من بداية الفترة وحتى سنة ١٩٦٧ لم تعترض عقبة التجارة الخارجية طريق كل من الاردن وتونس ومصر (الحالة رقم ٢) ، ولكنها كانت مقيدة لسوريا ، ولم تسمح النتائج بتأييد أو نفي انطباقها على تجربة المغرب . واظهرت النتائج أيضا ان قيد المدخرات لم يكن فعالا خلال الفترة حتى سنة ١٩٦٧ بالنسبة لكل من المغرب وتونس ولكنه كان مقيداً لنمو سوريا ، ولم تظهر دلائل كافية على انطباق هذا القيد على كل من الاردن ومصر .

واخيرا ، يبدو بعد سنة ١٩٦٧ أن الدول العربية محل الدراسة لم تعان من قيد التجارة البحت (الحالة رقم ٢) ، في حين أنها كانت جميعا ــ فيما عدا الاردن ــ مقيدة بالمدخرات (الحالة رقم ١) مع خضوع بعضها بالاضافة لذلك الى القيد المشترك للتجارة الخارجية والمدخرات (الحالة رقم ٣) وهذه الدول هي المغرب وسوريا ومصر .

يمكن في ضوء هذه النتائج التشكك في فعالية قيد التجارة الخارجيةكمعوق قائم بذاته في سبيل التنمية الاقتصادية للدول العربية الست السابقة خلال الفترة من سنة ١٩٦٠ الى سنة ١٩٧٤ . كما يمكن التشكك في فعالية المزيد من

المساعدات من الخارج ان لم تقترن هذه المساعدات بمجهود فعلي لزيادة المدخرات المحلية لتلك الدول — وبدون زيادة المدخرات المحلية لن تساهم المساعدات الخارجية الا في زيادة الاستهلاك الحالي ولكنها لن تضيف شيئا يذكر الى المقدرة الانتاجية لهذه الدول ولن تساعدها على تحقيق التنمية في الاجل الطويل . واخيرا ، يجب أن نتذكر أننا قصرنا اهتمامنا هنا على المدخرات وعلى النقد الاجنبي كقيود محددة لقدرة الدولة على تحقيق التنمية وان العمل على ازالة العقبة من هاتين العقبتين التي تبدو محددة لمقدرة الدولة على النمو لا يعني بالضرورة انطلاق هذه الدولة في طريق التقدم اذ أنه يمكن عند رفع القيد الفعال من هذين القيدين أن تظهر في سبيل التنمية عقبة من العقبات التي لم تشملها دراستنا مثل قيد العمالة أو التنظيم . ولذلك ، لا يجب أن يفهم مما سبق أن زيادة المدخرات او زيادة المساعدات الاجنبية للدول التي ظهرت فيها المدخرات أو التجارة الخارجية كقيد فعال هو الضمان لحل مشاكل هذه الدول وانما كل ما أردنا تأكيده هو أن الفكرة السائدة ان المساعدات الخارجية تساعد على ازالة العقبات التي تواجه الدول العربية لتي شملتها الدراسةغير صحيحة الا في الحالة التي يكون فيها النقد الاجنبي هو القيد الفعال على تقدم الدولة ، وذلك على افتراض توافر المقومات الاخرى اللازمة للتنمية .

جـــدول رقم ٥

نتائج الاختبار بالنسبة للفترة التالية لسنة ١٩٦٧

الدولة	فترة الاختبار	الحالة رقم ١ (قيد المدخرات)			الحالة رقم ٢ (قيد التجارة الخارجية)		الحالة رقم ٣ (قيد المدخرات وقيد التجارة الخارجية معا)		الحالة رقم ١	الحالة رقم ٢	الحالة رقم ٣
		$\frac{ع_{اد}}{ع_{د}} >$ صفر	$\frac{ع_{اد}}{ع_{ع}} > ١$	$\frac{ع_{اد}}{ع_{ق}} >$ صفر	$\frac{ع_{اد}}{ع_{(د+ع)}} >$ صفر	$\frac{ع_{اد}}{ع_{و}} > ١$	$\frac{ع_{اد}}{ع_{ع}} >$ صفر	$\frac{ع_{اد}}{ع_{ق}} >$ صفر			
الاردن	١٩٦٨—١٩٧٣	+ ٢	+ ٤	— ٤	— صفر	— ١	+ ٥	— ٥	—	—	—
المغرب	١٩٦٨—١٩٧٤	+ صفر	+ صفر	+ ١	— ١	— ٥	+ ٥	+ ٥	+	—	+
تونس	١٩٦٨—١٩٧٤	+ صفر	+ ١	+ ٢	— ١	— ٤	— صفر	+ ٥	+	—	
سوريا	١٩٦٨—١٩٧٤	+ ٤	+ ٤	+ ٤	— ٢	— ٣	+ صفر	+ ٥	+	—	+
مصر	١٩٦٨—١٩٧٤	+ ٤	+ ٤	+ ٤	— ٤	— ٥	+ ٣	+ ٢	+	—	+

ملحق رقم ١
معاملات الانحدار المقدرة

جدول رقم م١
معاملات الانحدار المقدرة لكل الفترة

الدولة	عدد المشاهدات	الحالة رقم ١				الحالة رقم ٢			الحالة رقم ٣		
		عا ق / عا د = أ ÷ ع صغ	عا ق / عا ع = ...	عا ق / عا ق = أ ÷ ع صغ	ر٢ (*)	عا ق / عا (ت ع) = ب ب ب / ٧ صغ	عا ق / عا و = ١ / ب ب ب ١٧	ر٢ (*)	عا ق / عا ع = جـ ٧ صغ	عا ق / عا ق = جـ ٧ صغ	ر٢ (*)
الاردن	١٢	١٨٥ر (٠٨١٢ر) (—)	٥ر٤٠ (١٢٧ر)	—٦١١ر (٢٩٨ر)	٩٨٦ر	٠٤٤٧ر (١٤٢ر)	٤٥٤ر (٣٧٧ر)	٩٤٦ر	٧٩٧ر (٠٦٩٨ر)	—٠٠٦٣٧ر (١٦٥ر)	٩٧٨ر
السودان	١٠	٠٤٢٦ر (٠٤٨٣ر)	—٠٥٤٩ر (١) (٤٦٤ر)	٣١٥ر (٢٢٠ر)	٨٨٦ر	٠٧٤٣ر (٠٣٢٢ر)	٢٥١ر (٢٠٥ر)	٨٧١ر	—٢٤٤ر (٤٠٥ر)	٤٦٨ر (١٣٢ر)	٨٧٢ر
المغرب	١٣	١٤٠ر (٠٥٢١ر)	٠٨١١ر (٢٦٠ر)	١٠٨ر (٢٣٣ر)	٩٥٢ر	١٤٣ر (٠٥٠٠ر)	٠٥٣٢ر (٢٠٥ر)	٩٥٠ر	٤٤٥ر (٢٨٤ر)	٦٨٨ر (١١٤ر)	٩١٣ر
تونس	١٣	٢٩٧ر (٠٥٥٥ر)	٩٧٦ر (٢١٧ر)	—٢٠٤ر (١٧٥ر)	٩٨٧ر	٠٠٥٣١ر (٠٥١٦ر)	٨٤١ر (٢١٨ر)	٩٨٧ر	٨١٣ر (١٣٤ر)	٨٧٤ر (٠٤٩٥ر)	٩٨٧ر
سوريا	١٠	٢٠٢ر (٠٧٠٩ر)	٠١١٦ر (٣٥٨ر)	٢١٤ر (١٨٧ر)	٩٩٨ر	١٢٦ر (٠٥١٣ر)	٣٨٤ر (١٥٧ر)	٩٩٧ر	٩٢٢ر (٢٢٧ر)	٧٤٠ر (٠٤٥٤ر)	٩٩٥ر
مصر	١٣	٠٠١٢٢ر (٠١٣١ر)	—٠٤٩٤ر (١) (١٤٣٣ر)	٩١٠ر (١٣٥ر)	٩٧٣ر	٠١٤٦ر (٠١٩٦ر)	٤٥١ر (١٠٠٩ر)	٩٢٩ر	—٠٤٨٦ر (١٣٦ر)	٩١٨ر (٠٩٧٨ر)	٩٧٣ر

(*) تمثل الارقام تحت العمود ر في كل حالة ، معاملات التحديد (أي مربع معامل الارتباط المتعدد) .

(—) الارقام بين القوسين تحت كل معامل تمثل الانحرافات المعيارية المقدرة لهذه المعاملات .

(١) لاحظ أن معامل ع ى معادلة الاستثمار المناظرة للحالة رقم ١ بالنسبة لكل من السودان ومصر سالب ولكنه لا يختلف اختلافا حقيقيا عن الصفر وذلك بدرجة ثقة ٩٩٪ ، مما يشير الى أن أ في هذه الحالة قريبة من (—١) ومعنى هذا أن زيادة تدفق رأس المال من الخارج بقدر معين ينقص المدخرات المقدرة بذات القدر تقريبا ، أي أن معظم تدفق رأس المال من الخارج ينفق لاغراض الاستهلاك .

جدول رقم م٢

معاملات الانحدار المقدرة من بداية الفترة حتى سنة ١٩٦٧

الدولة	عدد المشاهدات	الحالة رقم ١				الحالة رقم ٢			الحالة رقم ٣		
		لو $\frac{غ ت}{غ د}$ = أ + ب ص م	$\frac{غ ت}{غ ع}$ = أ + ب (١/ص م)	$\frac{غ ت}{غ ق}$ = أ + ب ص م	ر٢ (*)	[illegible]	$\frac{غ ت}{غ و}$ = ب + ب ١/ص م	ر٢ (*)	$\frac{غ ت}{غ ع}$ = جـ + ح ص م	$\frac{غ ت}{غ ق}$ = جـ + ح ص م	ر٢ (*)
الاردن	٧	ـــ٠٥٠٠ر (٠٧٨٢ر) (ـــ)	٣٥٣ر (١٢٥ر)	٧٢٧ر (٣٣٠ر)	٩٨٩ر	٠٤٤٥ر (٠٦٣٦ر)	٢٦٤ر (٢٠٨ر)	٩٨٠ر	٢٨٨ر (٠٦٧٦ر)	٥٢٠ر (٠٦٣٦ر)	٩٨٨ر
المغرب	٧	٠٧٢٥ر (٠٦٥٤ر)	١ر١٧٥ (٢٠٩١ر)	٨٦٢ر (٣٨٣ر)	٩ر٨٠	٠١٨٩ر (٠٣٦٥ر)	١ر١٥٦ (٢٤٠ر)	٩٧٣ر	١ر٢٨٦ (١٨٨ر)	١ر٢٦٩ (١٠٩ر)	٩٧١ر
تونس	٧	٤٧٦ر (٠٤٢٦ر)	٥٠٠ر (١٠٢ر)	ـــ٦٨٦ر (١٥٨ر)	٩٩٩ر	٣٦٣ر (١٥٠ر)	ـــ٠٩٦٩ر (٥١٥ر)	٩٨١ر	١ر٣٦٢ (٣٨٥ر)	١ر٠٥٢ (١٨٦ر)	٩٥٨ر
سوريا	٥	٠٤٩٥ر (٠٦٥١ر)	٤٠٣ر (٢٦٢ر)	١ر٠٥٦ (٢١٦ر)	٩٩٩ر	ـــ١٧٠ر (١٤٤ر)	١ر٥٧٧ (٦٠٤ر)	٩٧٦ر	٥٩٧ر (٠٤٨٥ر)	١ر٢١٣ (٠٥٧٢ر)	٩٩٨ر
مصر	٧	ـــ٠٠١٢٠ر (٠٢٢ر)	٦١٣ر (٢٧٤ر)	١ر٠٧٤ (١٧١ر)	٩٨٠ر	٠١٧٠ر (٠١٩١ر)	٩٢٨ر (١٤٥ر)	٩٦٨ر	٦١٧ر (٢٢٦ر)	١ر٠٦٦٣ (٠٧٧٣ر)	٩٨٠ر

(*) تمثل الارقام تحت العمود ر٢ في كل حالة ، معاملات التحديد .

(ـــ) الارقام بين القوسين تحت كل معامل تمثل انحرافه المعياري المقدر .

جدول رقم م٣

معاملات الانحدار المقدرة للفترة بعد سنة ١٩٦٧

الدولة	عدد المشاهدات	الحالة رقم ١				الحالة رقم ٢			الحالة رقم ٣		
		ماق/ماد = أ + ب صغ	ماق/ماع = أ + ب ١/ع	ماق/ماق = أ + ب صغ	ر٢ (*)	ماق/ما(ق+ع) = ...	ماق/ماو = ١ / ...	ر٢ (*)	ماق/ماع = جـ + جـ صغ	ماق/ماق = جـ + جـ صغ	ر٢ (*)
الاردن	٥	٠٥٥٨ر (٠٢٧١ر) (-)	٧١٤ر (٠٥٣٢ر)	-٥١٧ر (٠٦٤٥ر)	٩٩٨ر	١٦٣ر (٢٩٩ر)	-١٠٣ر (٦٧٤ر)	٥٨٦ر	٧٩٧ر (٠٥٦٦ر)	-٤١٥ر (٠٦٧٧ر)	٩٩٢ر
المغرب	٦	٠٤٣٦ر (١٩٩ر)	٢٨٤ر (١٫٣٥٤)	٢٣٧ر* (٢٩٣ر)	٩٨٥ر	٠٤٤١ر (٠٢٦٤ر)	٢٣٦ر (٠٩١٨ر)	٩٨٥ر	٥٧٨ر (١٢٣ر)	٢٩٩ر (٠٥٨٣ر)	٩٨٥ر
تونس	٦	٠٢٨٥ر (٠٨١٣ر)	١٧١ر (١٫٢٠)	٤٢٤ر (١٨٢ر)	٩٩٦ر	٠٤٣٥ر (٠٤٩٩ر)	٤٠٧ر (١٤٤ر)	٩٩٦ر	-٠٤٠٦ر (٦٩٢ر)	٤٨٣ر (٠٦٢٥ر)	٩٩٦ر
سوريا	٥	١٨١ر (٠١٩٣ر)	-٤٠٥ر (١٦٤ر)	٢٩٨ر (٠٤٩٩ر)	٩٩٩٩ر	١٣١ر (٠٦٧٢ر)	٣٥٠ر (١٩٤ر)	٩٩٨ر	٥٧١ر (٨٤٧ر)	٧٤٣ر (١٫٠٥)	٩٩٥ر
مصر	٦	٠٤١٣ر (٠٠٩٩٦ر)	٣٢٧ر (١٢٤ر)	٤٤٦ر (٠٨١١ر)	٩٩٩ر	٠٣٨٠ر (٠٠٨٣٤ر)	٣٨٦ر (٠٢٣٠ر)	٩٩٩ر	٦٠٠ر (٢٦٦ر)	٣٩٧ر (٢٠٣ر)	٩٩٥ر

(*) تمثل الارقام تحت العمود ر٢ في كل حالة ، معاملات التحديد .

(-) الارقام بين القوسين تحت كل معامل تمثل انحرافه المعياري المقدر .

ملحـــق رقم ٢

اثبات جبري للعلاقة : $\text{ع}_{\text{أ}} > \text{ع}_{\text{ب}} > \text{ع}_{\text{ج}}$

يصور الشكل رقم ١ تغير كل من قيد المدخرات وقيد التجارة الخارجيـــة تبعا لمستوى تدفق راس المال من الخارج ع . وقد سبق الاشارة الى ثـــلاث مستويات لتدفق راس المال من الخارج $\text{ع}_{\text{أ}}$ ، $\text{ع}_{\text{ب}}$ ، $\text{ع}_{\text{ج}}$ ذات أهميـــة خاصة في تحليل اثر هذه القيـــود . وسبق تعريف هذه المستويات للمتغير $\bar{\text{ع}}$ كمـــا يـــلي :

$\text{ع}_{\text{أ}}$ هو مستوى ع الذي يجعل كل من قيد المدخرات وقيد التجـــارة يتقاطعان عند أقصى ناتج محلي ممكن ، أي على الخط د .

$\text{ع}_{\text{ب}}$ هو مستوى ع الذي يجعل قيـــد التجـــارة يقطع محور الناتج عند اقصى ناتج محلي ممكن أي عند د = $\bar{\text{د}}$.

$\text{ع}_{\text{ج}}$ هو مستوى ع الذي يجعل كل من قيد المدخرات وقيـــد التجـــارة يتقاطعان عند ث = صفر .

وتسمح هذه المستويات للمتغير ع بالتمييز بين الحالات المختلفة المبينـــة بالجدول رقم ١ . وهدف هذا الملحق هو اثبات ما سبق افتراضه انه طالمـــا ان $\bar{\text{ع}}$ > صفر فان $\text{ع}_{\text{أ}} > \text{ع}_{\text{ب}} > \text{ع}_{\text{ج}}$.

يبين الشكل رقم ١ أن كل من $\text{ع}_{\text{أ}}$ ، $\text{ع}_{\text{ب}}$ ، $\text{ع}_{\text{ج}}$ يناظرمستـــوى مـــن مستويات ع يتحقق عنده آنيا ثلاثة من الاربع قيود على المتغيرين الداخليين ث ، د . وهذه القيود هي : (بكتابة (٦/) ، (٧/) ، (٨) ، (١٠) في صورة معادلات بدلا من متباينات) :

$$\text{ث} - \text{أ}_2\,\text{د} - (1 + \text{أ}_3)\,\bar{\text{ع}} = \text{أ}_1 + \text{أ}_4\,\bar{\text{ص}} \qquad (\text{م } 1)$$

$$\text{ث} + \frac{\text{ب}_2}{\text{ب}_3 - \text{ب}_2}\,\text{د} - \frac{1 - \text{ب}_2}{\text{ب}_3 - \text{ب}_2}\,\bar{\text{ع}} = -\frac{\text{ب}_1}{\text{ب}_3 - \text{ب}_2} + \frac{1}{\text{ب}_3 - \text{ب}_2}\,\bar{\text{ص}} \qquad (\text{م } 2)$$

$$\text{د} = \bar{\text{د}} \qquad (\text{م } 3)$$

$$\text{ث} = \text{صفر} \qquad (\text{م } 4)$$

ويمثل ع مستوى ع الذي تتحقق عنده آنيا كل من المعادلات (م ١) ، (م ٢) (م ٣) .

ويمثل ع مستوى ع الذي تتحقق عنده آنيا كل من المعادلات (م١) ، (م٢) ، (م ٣) ، (م ٤) .

واخيرا يمثل ع مستوى ع الذي تتحقق عنده آنيا كل من المعادلات (م١) ، (م٢) ، (م٤) ؛

بمعادلة ث في كل من (م ١) ، (م ٢) وبوضع د = د من (م ٣) نحصل على :

$$\text{أ}_1 + \text{أ}_2\,\text{د} + 0 + (1 + \text{أ}_3)\,\text{ع} + \text{أ}_4\,\bar{\text{ص}} = -\frac{\text{ب}_1}{\text{ب}_3 - \text{ب}_2} - \frac{\text{ب}_2}{\text{ب}_3 - \text{ب}_2}\,\text{د} + \frac{1 - \text{ب}_2}{\text{ب}_3 - \text{ب}_2}\,\text{ع} + \frac{1}{\text{ب}_3 - \text{ب}_2}\,\bar{\text{ص}}$$

وبتجميع الحدود التي تشتمل على ع في الطرف الايمن وجميع الحدود الاخرى في الطرف الايسر نحصل على :

$$\left[(1 + \text{أ}_3) - \frac{1 - \text{ب}_2}{\text{ب}_3 - \text{ب}_2}\right]\text{ع} = \frac{1}{\text{ب}_3 - \text{ب}_2}\left[-\text{ب}_1 - \text{ب}_2\,\text{د} + \bar{\text{ص}}\right] - \left[\text{أ}_1 + \text{أ}_2\,\text{د} + \text{أ}_4\,\bar{\text{ص}}\right]$$

ومنهـــــا :

$$\left[(1 + \text{أ}_3)(\text{ب}_3 - \text{ب}_2) - (1 - \text{ب}_2)\right]\text{ع} = \left[-\text{ب}_1 - \text{ب}_2\,\text{د} + \bar{\text{ص}}\right] - (\text{ب}_3 - \text{ب}_2)\left[\text{أ}_1 + \text{أ}_2\,\text{د} + \text{أ}_4\,\bar{\text{ص}}\right]$$

$$= \left[-\text{ب}_1 - \text{ب}_2\,\text{د}\right] - (\text{ب}_3 - \text{ب}_2)\,\text{خ}^* + \bar{\text{ص}} = -\text{و}^* + \bar{\text{ص}}$$

حيث يمثل خ * ، و* على التوالـــي مستوى الادخـــار المقـــدر والواردات

اللازمة عندما يكون ميزان تجارة السلع والخدمات متوازنا اي عنـــــدما ع = صفر ، وبالتالي فان :

$$خ^* = أ_1 + أ_2 \bar{ت} + أ_4 \bar{ص} > صفر \qquad (م ٥)$$

$$و^* = ب_1 + ب_2 \bar{ت} + (ب_3 - ب_2) خ^* \qquad (م ٦)$$

ويتضح مما سبق ان :

$$[(١ - ب_2) - (ب_3 - ب_2)(١ + أ_3)] ع^* = و^* - \bar{ص}$$

اي ان :

$$ع^* = \frac{١}{(١ - ب_2) - (ب_3 - ب_2)(١ + أ_3)} [و^* - \bar{ص}] \qquad (م ٧)$$

وبحل (م ٢) ، (م ٣) ، (م ٤) حلا آنيا نحصـــل على ع . فمـــن (م ٢) وباستخدام (م ٣) ، (م ٤) نجد أن :

$$ث = -\frac{ب_1}{ب_3 - ب_2} - \frac{ب_2}{ب_3 - ب_2} \bar{ت} - \frac{١ - ب_2}{ب_3 - ب_2} ع - \frac{١}{ب_3 - ب_2} \bar{ص} \quad صفـــر$$

ومنها نحصل على :

$$(١ - ب_2) ع = ب_1 + ب_2 \bar{ت} - \bar{ص} = ب_1 + ب_2 \bar{ت}_ع$$

$$+ (ب_3 - ب_2) خ^* - (ب_3 - ب_2) خ^* - \bar{ص} = و^* - \bar{ص} - (ب_3 - ب_2) خ^*$$

وبالتالي فان :

$$ع_ب = \frac{١}{١ - ب_2} [و^* - \bar{ص} - (ب_3 - ب_2) خ^*] \qquad (م ٨)$$

وأخيرا بالتعويض من (م ٤) حيث ث = صفر في كل من (م ١) ، (م ٢) نحصل عـــلى :

$$أ_1 + أ_2 \bar{ت} + (١ + أ_3) ع_ح + أ_4 \bar{ص} = صفر$$

$$-\frac{ب_1}{ب_3 - ب_2} - \frac{ب_2}{ب_3 - ب_2} \bar{ت} + \frac{١ - ب_2}{ب_3 - ب_2} ع_ح + \frac{١}{ب_3 - ب_2} \bar{ص} = صفر$$

ومنهمـــا :

$$ن = -\frac{1}{أ_٢} [أ_١ + (١ + أ_٣) ع_جـ + أ_٤ ص̄]$$

$$ن = \frac{١}{ب_٢} [-ب_١ + (١ - ب_٣) ع_جـ + ص̄]$$

اي ان :

$$-\frac{١}{أ_٢} [أ_١ + (١ + أ_٣) ع_جـ + أ_٤ ص̄]$$

$$= \frac{١}{ب_٢} [-ب_١ + (١ - ب_٣) ع_جـ + ص̄] ص$$

وبتجميع الحدود التي تتضمن $ع_جـ$ في الطرف الايمن من المعادلة وضرب طـــرفي المعادلة في (ـــ ١) :

$$[(١ - ب_٣) + \frac{ب_٢}{أ_٢}(١ + أ_٣)] ع_جـ = -\frac{ب_٢}{أ_٢} [أ_١ + أ_٤ ص̄] + ب_١ - ص̄$$

$$= -\frac{ب_٢}{أ_٢} خ^* + ب_١ + ب_٢ ق - ص̄$$

$$= -\frac{ب_٢}{أ_٢} خ^* + و^* - (ب_٣ - ب_٢) خ^* - ص̄$$

حيث $خ^*$ ، $و^*$ معرفتان بالمعادلتين (م ٥) ، (م ٦) . وبالتـــالي فـــان :

$$ع_جـ^* = \frac{١}{(١ - ب_٣) + \frac{ب_٢}{أ_٢}(١ + أ_٣)} [و^* - ص̄ - (\frac{ب_٢}{أ_٢} + (ب_٣ - ب_٢)) خ^*] \quad ... (م٩)$$

بمقارنة (م) ، (م ٨) ، يتضح لنا انه طالما ان المعاملات $أ_٣$ ، $ب_٢$ ، $ب_٣$ تقع في الحدود السابق افتراضها لها ، فان :

$$\frac{١}{(١ - ب_٢) - (ب_٣ - ب_٢)(١ + أ_٣)} > \frac{١}{١ - ب_٢}$$

حيث اننا سبق ان افترضنا ان : $١ > ب_٣ > ب_٢ >$ صفر ، وان $١ < ١ + أ_٣ \leqslant$ صفر.

وبالتالي فان : $١ - ب_٢ >$ $ب_٣ - ب_٢ >$ صفر ، كذلك فان :

$1 - ب_2 > (ب_3 - ب_2)(1 + أ_3) >$ صفر

واخيرا فان : $1 - ب_2 > (1 - ب_2) - (ب_3 - ب_2)(1 + أ_3) >$ صفر

مما يعني ان

$$\frac{1}{(1 - ب_2) - (ب_3 - ب_2)(1 + أ_3)} > \frac{1}{1 - ب_2} >$$ صفر

كمـــا ان :

$$\frac{1}{(1 - ب_2) - (ب_3 - ب_2)(1 + أ_3)}[و^* - \bar{ص}] > \frac{1}{1 - ب_2}[و^* - \bar{ص}]$$

طالما ان $و^* - \bar{ص} >$ صفر . والملاحظ ان $\frac{ب_3 - ب_2}{1 - ب_2} ح^* >$ صفر ،

وبالتالي فـــان :

$$\frac{1}{(1 - ب_2) - (ب_3 - ب_2)(1 + أ_3)}[و^* - \bar{ص}] > \frac{1}{1 - ب_2}[و^* - \bar{ص} - (ب_3 - ب_2) ح^*]$$

اي ان : $ع_9 > ع_ب$ طالما ان $و^* - \bar{ص} >$ صفر

وبمقارنة (م٨) ، (م ٩) يتضح ان :

$$(1 - ب_2) > (1 - ب_2) + \frac{ب_2}{أ_2}(1 + أ_3)$$

حيث $أ_2 >$ صفر ، وبالتالي :

$$\frac{1}{1 - ب_2} > \frac{1}{(1 - ب_2) + \frac{ب_2}{أ_2}(1 + أ_3)}$$ ، كما ان :

$$و^* - \bar{ص} - (ب_3 - ب_2) خ^* > و^* - \bar{ص} - [(ب_3 - ب_2) + \frac{ب_2}{أ_2}] ح^*$$

طالما ان $و^* - \bar{ص} >$ صفر ، $(ب_3 - ب_2) ح^* >$ صفر وبالتالي فان :

$$\frac{1}{1 - ب_2}[و^* - \bar{ص} - (ب_3 - ب_2) ح^*] > \frac{1}{(1 - ب_2) + \frac{ب_2}{أ_2}(1 + أ_3)}[و^* - \bar{ص} - (ب_3 - ب_2) + \frac{ب_2}{أ_2} خ^*]$$

اي ان :

ع ب > ع جـ

ومن ذلك يتضح انه طالما ان ع   صفر ، اي ان الدولة تحصل على تدفق صافي لراس المال من الخارج ، فان :

ع أ > ع ب > ع جـ   هـ . ط . ب .

الهوامش

(١) انظر مثلا : H.B. Chenery & A.M. Strout: "Foreign Assistance and Economic Development" American Economic Review, September, 1966; Anisur Rahman. "Foreign Capital and Domestic Savings: A Test of Haavelmo's Hypothesis with Cross-Country Data", Review of Economics and Statistics February 1968; K.B. Griffin and J.L. Enos: "Foreign Assistance: Objectives and Consequences." Economic Development and Cultural Change, April 1970 and October 1971; T.E. Weisskopf, "Impact of Foreign Capital Inflow on Domestic Savings in Underdeveloped Countries", Journal of International Economy, February 1972.

(٢) انظر R. McKinnon. "Foreign Exchange Constraints in Economic Development and Efficient Aid Allocation", Economic Journal, June 1964; H.B. Chenery and P. Eckstein: "Development Alternatives for Latin America", Journal of Political Economy, Supplement to July/August, 1970.

(٣) T.E. Weisskopf: "An Econometric Test of Alternative Constraints on the Growth of Underdeveloped Countries" Review of Eccnomics and Statistics, February 1972.

(٤) تشمل هذه الدراسة كل من الاردن والسودان والمغرب وتونس وسوريا ومصر .

(٥) انظر مقالي J.L. Enos و K.B. Griffin السابق الاشارة اليهما .

(٦) انظر مقالي J.L. Enos و K.B. Griffin المشار اليهما بالاضافة الى المناقشة بينهما وبين A. Mead Over Jr. ، انظر : A. Mead Over Jr.: "An Example of the Simultaneous Equations Problem: A Note on Foreign Assistance: Objectives and Consequences", Economic Development and Cultural Change, July 1975; J.L. Enos & K.B. Griffin: "An Example of the Attribution Problem: Rejoinder to Over", Economic Development and Cultural Change, July 1975.

(٧) انظر J.K. Lee: "Exports and the Propensities to Save in L.D.C's" Economic Journal, June 1971.

(٨) انظر مقال H.B. Chenery و P. Eckstein السابق الاشارة اليه . وتختلف صيغة هذه الدالة عن التي استخدمها وايسكوف وهي : و٭٠ = ب١ + ب٣ث + ب٤ د ، مما ترتب عليه اختلاف الصيغ المستنتجة من النموذج فيما بعد .

(٩) يتضمن الملحق رقم ٢ اثباتا جبريا لهذه العبارة .

(١٠) تفسير ذلك أن معامل عَ في (٦/) وهو (١ + أ٣) ⪖ ١ في حين أن معامل عَ في (٧/) وهو (١ — ب٢)/(ب٣— ب٢) > ١ وبالتالي فعند استمرار عَ في الزيادة ، لا بد أن نصل الى حد يصبح عنده الاستثمار ث المحسوب من قيد الادخار (٦/) اقل من الاستثمار ث المحسوب من قيد التجارة الخارجية (٧/) ، وذلك عند المستوى من الناتج د = دَ وعند مستوى معين من الصادرات صَ ، ولذلك يصبح قيد الادخار وحده (٦/) هو القيد الفعال .

(١١) انظر مقالة J.K. Lee السابق الاشارة اليها .

(١٢) انظر الامم المتحدة : Yearbook of National Accounts Statistics لسنة ١٩٧٠ ، ١٩٧٤ ، ١٩٧٥ . انظر كذلك Monthly Bulletin of Statistics حتى شهر آب/أغسطس سنة ١٩٧٦ .

(١٣) أجريت جميع التقديرات بواسطة الحاسب الالكتروني المتاح بمركز الحاسب الالكتروني بكلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية — جامعة الكويت — وتشكر الكاتبة السيد محمد عبد الله شعراوي بمركز الحاسب الالكتروني لما أبداه من تعاون وكفاءة في انجاز الحسابات المطلوبة .

(١٤) بلغ معدل النمو السنوي لنصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي في المتوسط خلال الفترة من سنة ١٩٦٠ الى سنة ١٩٧١ في الاردن ٢٪ ، وفي المغرب ١ر١٪ ، وفي تونس ٨ر٢٪ ، وفي سوريا ١ر٣٪ ، وفي مصر ٦ر١٪ ، وذلك وفقا للبيانات التي ينشرها البنك الدولي للانشاء والتعمير . والعمل على رفع القيد الفعال من قيدي الادخار والنقد الاجنبي شرط ضروري لزيادة معدلات النمو المتحققة ولكنه غير كاف لتحقيق هذه النتيجة اذ انه يمكن ان يعترض نمو الدولة عند رفع القيد الفعال من هذين القيدين قيد أو أكثر من القيود على التنمية والتي لم يشملها التحليل .

إستخدام المؤشرات في التنمية الاجتماعية.

د. اسحق يعقوب القطب *

(١) لمحة تاريخية :

ابتدأ الاهتمام بموضوع المؤشرات الاجتماعية خلال العقدين الاخيرين في الولايات المتحدة الامريكية عندما رأى المسؤولون عن ادارة ابحاث الفضاء (NASA) ضرورة اجراء دراسات حول الاثار الاجتماعية المترتبة على التقدم التكنولوجي في مجالات الفضاء . وقد تركز الاهتمام في محاولة التوصل الى نظام للحسابات الاجتماعية لقياس استخدام الموارد البشرية في اربع ميادين رئيسية وهي : —

١ — قياس التكلفة الاجتماعية والعائد الصافي من التطور التكنولوجي الاقتصادي .

٢ — قياس الامراض الاجتماعية (مثل الجريمة والانحراف وتفكك العلاقات الاسرية .. الخ) .

٣ — تطوير ما يعرف بميزانية الاداء في مجالات الحاجات الاجتماعية مثل السكان ، التعليم .... الخ .

٤ — قياس الحراك الاجتماعي من حيث علاقته بالنشاط الاقتصادي .

وقد حظي موضوع المؤشرات الاجتماعية باهتمام بالغ في عدد من الدول المتقدمة . فنجد أن المؤسسات السياسية في الولايات المتحدة قد أنشأت عام ١٩٦٦ جهازا يضم فريقا من العلماء يتألف من ٤١ عالما اجتماعيا وعددا مماثلا من المتخصصين في الاحصاء والادارة على المستوى القومي ومرتبط بمكتب رئاسة الجمهورية . أما في بريطانيا ، فقد قامت ادارة الاحصاءات المركزية عام ١٩٧٠ بنشر سلسلة احصائيةتتناول المسائل المرتبطة بالسياسة الاجتماعية

* استاذ علم الاجتماع المساعد بكلية الاداب والتربية في جامعة الكويت .

في **مجلة الاتجاهات الاجتماعية** . وفي فرنسا ، اتضح الاهتمـــام بالمؤشرات الاجتماعية عام ١٩٦٧ وذلك ضمن اطار أعمال مكتب المدير العام للتخطيط الاجتماعي والاقتصادي للخطة السادسة ، خاصة في مجالات الاسكان وخدمات الرعاية الاجتماعية . وعلى الصعيد الدولي ، اهتمت منظمة الامم المتحدة بانشاء جهاز يعهد اليه مهمة وضع سياسة بعيدة المدى لمساهمة العلوم الاجتماعية على المستوى المحلي والاقليمي والدولي في ميادين الحياة المختلفة مثل السكان والاسكان والحراك الاجتماعي وظروف العمل والعمالة .

ويرجع الاهتمام بالمؤشرات الاجتماعية في هذه الفترة من تطور المجتمعات الى دافعين أساسيين الاول ــ التفسير العلمي للمعطيات الاجتماعية والثاني ــ التخطيط الاجتماعي في المدى القصير وعلى المدى الطويل .

فمن حيث التفسير العلمي للمجتمع ، فان الدراسات الكمية للظواهر الانسانية والقضايا الاجتماعية تساند الى حد كبير التحليل الكيفي لهــذه الظواهر (١) . وقد اختلف العلماء في دراساتهم لمناهج البحث في العلــوم الاجتماعية .

اما بالنسبة للتخطيط الاجتماعي ، فان استخدام البيانات الكمية في مجالات العمل الاجتماعي يمكن أن يتم من خلال اطارين : احدهما يدور حول دراسة اثار المؤسسة (الاجتماعية أو الاقتصادية أو السياسية أو الاسرية أو الدينية) على احد جوانب النسق الاجتماعي ، وثانيهما الانطلاق من دراسة التغييرات التي تحدث في النسق الاجتماعي ومحاولة تحديد العوامل المؤثرة في هذه التغيرات وتحديد دور المؤسسات المشار اليها (٢) .

(٢) ابعاد المؤشرات الاجتماعيــة :

أ ــ المؤشر الاجتماعي كمقياس : يعني المؤشر الاجتماعي استخدام المقياس للمفاهيم الاجتماعية بحيث تصبح قابلة للقياس والتفسير العلمي (٣) .

ب ــ يقيس العناصر ذات المضامين الاقتصادية ، أي أن المؤشرات الاجتماعية تهتم بقياس المجالات التي تخرج عن نطاق الحسابات الاقتصاديةالقومية وتكملها مثل الاثار الاجتماعية لعناصر الانتاج والتسويق وغيرها .

جـ ــ المؤشر الاجتماعي يتيح الفرصة لاستخدام المعايير الكمية للاهداف الاجتماعية ، سواء عند تسجيل الانجازات التي تم تحقيقها من هذه الاهداف أو عند اجراء تغييرات في الاهداف في ضوء التطورات الاجتماعية أو وفق ما تقتضيه الظروف المتجددة .

د ـ المؤشر الاجتماعي هو جزء من النسق حيث أن الوظيفة المحددة للمؤشر هي الوصول الى احكام متوازنة ومتكاملة حول أوضاع جوانب رئيسية من المجتمع سواء عن طريق تجميع البيانات أو تمثيلها أو تصنيفها (٤) .

هـ ـ تلعب المؤشرات الاجتماعية دورا اساسيا في مختلف مراحل اعداد وتنفيذ السياسة الاجتماعية ضمن اطار البحث العلمي الاجتماعي المنظم ، وكعنصر اساسي في الاحصاءات الاجتماعية .

(٣) اهداف المؤشرات الاجتماعية :

تهدف المؤشرات الاجتماعية الى تحقيق الاغراض التالية :

أ ـ التوصل الى اجابات كاملة ودقيقة للعديد من التساؤلات الاجتماعية مثل : الى اي مدى نحن اصحاء والى اي مستوى نحن متعلمين ؟ وما مدى كفاءة المساكن التي نعيش فيها ؟ ما هو وضع الفقراء والمحتاجين ؟ وهل كل من يحتاج لمساعدة يحصل عليها ؟ وغيرها من الاسئلة الاساسية .

ب ـ قياس واختيار فعالية السياسة الاجتماعية ، حيث أن الاهتمام في السياسة الاجتماعية يدور حول الفرد وأن استخدمت مقاييس كمية في القياس مثل الاموال التي صرفت في المشروعات الاجتماعية ، توظيف القوى العاملة ، والخدمات الاجتماعية التي تضمنها الخطة السنوية .... الخ .

جـ ـ دق ناقوس الخطر للمشكلات البارزة مثل التلوث ، التوترات الاجتماعية الادمان على الخمور او المخدرات ، مشكلات الفقر ، العجز في مختلف مراحل السن ... الخ .

وبعبارة اخرى ، فان الاحصاءات الاجتماعية تساعد في الوصف التركيبي (او الهيكلي) للمجتمع ، وكذلك في الاداء والسلوك للوظائف الاجتماعية المختلفة التي تدخل في نطاق النسق الاجتماعي ، خاصة في غياب نظريات تعالج اعادة تركيب المجتمع وتحديد أجزاءه المختلفة .

والمؤشرات الاجتماعية تسهم في جعل القرارات التي تصدر عن المسؤولين اكثر دقة وأكثر ارتباطا بالواقع والاحتياجات الاجتماعية المتغيرة ، (٥) اي انها تعتبر أداة في أيدي المسؤولين . والبيانات التي تتوصل اليها المؤشرات تساعد على تحليل خصائص الوضع الراهن واتجاهات المستقبل واختيار

البرامج المناسبة التي تستجيب للاهداف الاجتماعية المستقاة من السياسة الاجتماعية .

ويعرف المؤشر الاجتماعي بأنه الجانب التطبيقي او جزء من الجانب التطبيقي لاي من المفاهيم المرتبطة بنظام من المعلومات والبيانات التي تصف أو ذا تـعلاقة مباشرة بالنسق الاجتماعي . ومن خلال هذا التعريف يمكن تحديد خصائص المؤشرات الاجتماعية على انها نسق متكامل له أهداف وميادين واضحة ويتمشى ضمن سياسة اجتماعية .

والنسق الاجتماعي يتكون من عناصر متعددة في شبكة واحدة بحيث يتصل كل عنصر بالعناصر الاخرى في اي وقت ومكان بصورة ثابتة نسبيا . وتشكل هذه العلاقات بين العناصر ما يسمى بالتركيب او البناء الذي يميز النسق عن غيره من الانساق (الديني ، السياسي ، الاسري ، الاقتصادي ، والتربوي) . والعلاقة بـ بين المؤشرات الاجتماعية والنسق الاجتماعي قائمة على أساس ترجمة عناصر النسق الاجتماعي الى وحدات قابلة للقياس بغرض التعرف على الخصائص المميزة للنسق وعناصره من ناحية ، وقياس التغيرات التي تحدث في أحد العناصر او عدد منها أو حتى في النسق بأكمله من ناحية اخرى (٦) . وتصبح عملية تحديد عناصر النسق ذات اهمية بالغة ، ذلك لان المعلومات اللازمة لكل عنصر من عناصر النسق تتحدد في ضوء معطيات كل عنصر مثل الصحة ، التعليم .... الخ . وبعد تحديد عناصر النسق يأتي دور المؤشرات الاجتماعية التي تتمشى مع هذه العناصر بقصد جمع المعلومات والبيانات الاحصائية لمساعدة المسؤولين والمخططين على رسم الاهداف الاجتماعية بصورة يمكن معها قياس حجم الانجازات لكل هدف من الاهداف التي يضمنها النسق الواحد ، أو احد عناصره .

واذا ما تم تحديد عناصر النسق الاجتماعي ، فان عملية تحديد الاهداف التي يرمي كل عنصر من عناصر النسق الى تحقيقه تصبح سهلة . ويشير جروس Gross للاهداف على أنها أوضاع مرغوبة من قبل الافراد الذين يتفاعلون في اطار النسق وتتجه البرامج والمشروعات والاجراءات نحو تحقيق هذه الاوضاع (٧) . وعندما تتحدد هذه الاوضاع وتفصل البرامج والمشروعات ، يمكن تصميم المقاييس والمؤشرات التي ترتبط بها وتعمل على جمع البيانات لها .

وبالنسبة الى مجالات الانساق الاجتماعية والبرامج والمشروعات فهي متعددة ويمكن ترتيبها حسب نظام الاولويات ، أو الاهتمام بالمشاكل التي تبرز الى حيز الوجود اثناء مسيرة التنمية والتطور التي تتطلب اجراءات عاجلة

لمعالجتها مثل ــ مشكلة الاسكان ، مشكلة الهجرة ، مشكلة الكبار في السن ، مشكلة الجريمة ... الخ .

(٤) تصنيف المؤشرات الاجتماعية :

يمكن تصنيف المؤشرات الاجتماعية حسب الاغراض والوظائف التي تحققها الى أربعة تصنيفات مميزة :

ا ــ المؤشرات الاجتماعية الاعلامية :

والغرض من هذا النوع من المؤشرات توفير المعلومات والبيانات التي تصف النسق الاجتماعي والتغيرات الجزئية او الكلية التي تحدث فيه . ويجب النظر في الاحصاءات الاجتماعية وتعديلها بين وقت واخر حسب المتغيرات ذات الصلة المباشرة بالنسق والعوامل التي تؤثر في تغييره والاتجاهات التي يتخذها التغير. وعند اختبار المؤشرات الاعلامية في المراحل الاولية ، لا مانع من التركيز على عناصر النسق والمجالات التي ترتبط بصورة مباشرة بالسياسة الاجتماعية التي تنتهجها الحكومة . ويمكن تطوير وتعديل هذه المؤشرات بصورة تدريجية لتشمل جميع اجزاء النسق وتتناوله بالعمق اللازم . ويساعد التحليل المتواصل والمبكر للمؤشرات الاجتماعية التي تم اختيارها على اكتشاف الاوضاع الاجتماعية المتردية وتحديد العوامل التي تؤثر في تدهور الاوضاع . وبعبارة أخرى ، فان المؤشرات الاجتماعية ذات الخاصية الاعلامية تؤثر في تخطيط السياسة الاجتماعية والاختيار الافضل عند مناقشة أولويات المشروعات والبرامج وحلول المشكلات الناجمة عن التغيرات الاجتماعية والاقتصادية .

ب ــ المؤشرات الاجتماعية التنبؤية :

ترتبط المؤشرات الاجتماعية بالعلاقات المتبادلة والمتشابكة التي تنشأ في المجتمع وتساعد على تفسير الاسباب والعوامل والنتائج المترتبة على الموضوع قيد الدراسة والعلاقة القائمة بين العوامل المختلفة التي تؤثر بدرجات متفاوتة على النتائج سواء الايجابية منها او السلبية .

أما دور المؤشرات التنبؤية فيتمثل في تزويد المخططين باطار هيكلي للعلاقات السببية التي تربط جوانب المشروعات الاجتماعية وتؤثر في انجاز هذه المشروعات . وتتطلب المؤشرات التنبؤية استخدام الاساليب العلمية في تحليل الاحصاءات والبيانات التي ترتبط بالمشروعات والبرامج لان التحليل الدقيق يؤثر في تفهم وادراك التغيرات في مختلف مراحل المشروع وكذلك في اتخاذ قرارات عقلانية في رسم السياسة الاجتماعية (٨) .

جـ ــ مؤشرات تعالج المشكلات :

يواجه المخططون الاجتماعيون العديد من المشكلات في مختلف مراحل التنمية الاجتماعية . وتتجلى أهمية هذا النوع من المؤشرات في انها تساعد المسؤولين والمخططين في التعرف على المشكلات التي تعترض طريق التنفيذ وتحقيق الاهداف . ومن الامثلة على ذلك ، تحديد الهجرة الخارجية كمشكلة تسترعي اهتمام المخططين للتنمية . ولهذه المشكلة العديد من الجوانب مثل حجم الهجرة ، دوافعها ، مستلزمات الخدمات اللازمة للمهاجرين وافراد اسرهم (التربوية والصحية والسكنية والترويحية ... الخ) ومنح الجنسية وانشاء المؤسسات الادارية والامنية لمساعدتهم على التكيف للبيئة والاندماج في المجتمع الجديد .

وتسهم البيانات التي تجمع عن طريق استخدام هذه المؤشرات في اتخاذ الاجراءات في الوقت المناسب للتغلب على الصعوبات والمشكلات واتبـــاع السياسات المناسبة لمعالجتها (٩) .

د ــ المؤشرات التقيمية :

ان الوظيفة الاساسية للمؤشرات التقيمية هي الحصول على معلومات وبيانات وفق خطة زمنية تشمل العناصر المختلفة لخطة التنمية الاجتماعية ، سواء الاهداف القريبة المدى او البعيدة المد ى، وفعالية الاساليب والادوات المستخدمة في التخطيط والتنفيذ والتمويل ، وتحديد حجم الانجازات التي تم تحقيقها وفق المخطط المرسوم . والهدف من استخدام المؤشرات التقويمية هو تزويد المسؤولين بالمعلومات التي تساعدهم في التعرف على جوانب القوة والضعف في السياسة الاجتماعية والاهداف والخطط والانجازات والاثار السلبية والايجابية لهذه الانجازات على الفرد والاسرة والمجتمع ، والعوامل المؤثرة في كل مجال واتجاه سارت عليها خطة التنمية (١٠) .

(٥) نماذج تطبيقية للمؤشرات الاجتماعية :

في ميدان الصحـــــة :

يجب ان نأخذ بعـين‌الاعتبار ان اختيار المؤشرات الاجتماعية مبني في الاساس على طبيعة استخدام هذه المؤشرات ومدى الافادة منها في مجالات التنمية ووفق الاغراض التي تستخدم المؤشرات من اجلها ، والتي ترمي الى التعريف بالوضع الراهن للامة والتقدم الذي احرزته في الميادين المختلفة ، وكذلك في تشكيل السياسة العامة وفي تحديد الاهداف والاغراض التي تنوي

الدولة تحقيقها . وفي هذا الاطار ، فان المسؤولين والمخططين في مجال السياسة الاجتماعية بحاجة الى ثلاثة انواع من المؤشرات يؤدى كل منها وظيفة مميزة وهو في الوقت نفسه مكمل للاخر ولا يصلح أي نوع بمفرده لرسم السياسة الاجتماعية . والمؤشرات الثلاث هي : ـــ

١ ـــ مقياس للمخرجات (أو المردودات) للسياسة الاجتماعية مثل « حجم الخدمات التعليمية » و « حجم الخدمات الصحية » و « حجم الخدمات الاجتماعية » ... الخ .

٢ ـــ تحديد القيمة الاجتماعية المقرونة بالمخرجات (أو المردود) .

٣ ـــ مقياس للاحتمالات الفنية التي تساعد على زيادة المخرجات أو المردود .

وانه لمن الواضح أن توفر المعلومات والبيانات حول هذه الانواع الثلاث من المؤشرات يساعد على رسم السياسة الاجتماعية اذ أنها تعمل على : ـــ

أ ـــ تحديد الوحدات والعناصر التي تبنى عليها أهداف السياسة الاجتماعية

ب ـــ وضع قيم لكل تقدم وتطور يحصل في النطاق الاجتماعي .

جـ ـــ تحديد ما يمكن عمله ، تعديله ، واضافته من النواحي الماديـــة لزيادة كفاءة المردود منحيثالكم والنوع .

وفي ميدان الخدما تالصحية فان استخدام المؤشرات الاجتماعية يتطلب ارتباطها بالاغراض التي تستخدم من أجلها . ويمكن تحديد الاغراض التالية : ـــ

أ ـــ مؤشرات لقياس الوضع الراهن للحالة الصحية .

ب ـــ مؤشرات لقياس مدى الحاجة الى الخدمات الصحية .

جـ ـــ مؤشرات لقياس مدى فعالية الخدمات الصحية والاساليب والتنظيمات والموارد والامكانات المستخدمة (١١) .

ونظرا لاهمية هذه الانماط من المؤشرات ، التي تساعد المسؤولين في رسم السياسة الاجتماعية والمخططين لتنفيذها ، فسوف نتعرض لكل منها بشيء من التفصيل .

أ ـــ مؤشرات لقياس الحالة الصحيـــــة :

ان الاستخدام العملي للمؤشرات التي تقيس الحالة الصحية يشمل اتخاذ القرارات واختيار البدائل ـــ بناء على المعلومات والاحصاءات في التعرف

على حقائق حول الوضع الراهن واجراء المقارنات الاقليمية والدولية ولتحديد مدى التقدم أو التخلف الصحي لاي مجتمع أو منطقة أو اقليم ، أو بين فئات المجتمع المختلفة . وهذه المؤشرات معنية بصورة رئيسية في تصوير وتشخيص الحالة الصحية بابعادها وميادينها المختلفة .

ويجب ان نميز بين المؤشرات الصحية التي ترتبط بأوضاع البيئة وتلك التي تتعلق بالخدمات الصحية . وهذه الاخيرة تصنف تحت مجال المدخلات من ناحية وبين المؤشرات التي تتصل ببعض المخرجات . ان المؤشرات الاولى مثل نوع المياه المستخدمة ومصادرها لا تزودنا بالمعلومات الكافية حول الوضع الصحي للسكان أو التغيرات الصحية في المجتمع . وكذلك الامر بالنسبة للمؤشرات التي تتصل بالخدمات الصحية مثل نسبة الاسرة أو نسبة الاطباء لكل (١٠٠٠) من السكان . وعلى الرغم من اهميتها الا أنها لا تعطي صورة كاملة عن الوضع الصحي (١٢) . ولذا ، فان المؤشرات التي تصلح لقياس الوضع الصحي العام فيالدولة أو في منطقة من المناطق تتناول قياس الوفيات والامراض وتحديد النشاط والمقياس الاجمالي هي التي تعكس الحالة المرضية في المجتمع أكثر مما تعكس الحالة الصحية العادية .

مقيـــــاس الوفيــــــات :

يشير سلفان Sullivan الى أن مقياس الوفياتيعتبر بداية منطقية لقياس الحالة الصحية في المجتمع (١٣) . وعلى اي حال ، فان القياس الشامل للوفيات (وفيات الاطفال ، نسب الوفيات ، وتوقعات الحياة في سن معين أو نسبة الوفيات في فئات السن ٥ سنوات فما فوق الى مجمل الوفيات) أو مؤشرات الوفيات المحددة (مثل وفيات الاطفال الرضع ، الاجهاض ، أو نسبة الوفيات بسبب أمراض معينة الى مجمل الوفيات) في حد ذاتها مؤشر ذات مدلول شامل للمستوى الصحي للسكان (١٤) . وتزداد مزايا استخدام هذا المؤشر في الدول النامية حيث تعاني هذه الدول من ارتفاع معدلات الوفيات المتعددة الاسباب .

مقيــاس الامـــراض السائــــدة :

ان مقياس الامراض السائدة التي يتم الكشف عنها وتسجيلها في العيادات الطبية أو المستشفيات أو العيادات الخاصة يعتبر من المقاييس الاساسية التي تعكس الوضع الصحي على مستوى المنطقة أو الدولة . ويمكن تطوير مؤشرات في هذا المجال باستخدام دليل السن والجنس ، بصورة رئيسية للكشف عن مدى انتشار الامراض المختلفة لدى مختلف فئات السن ولكلا الجنسين (١٥) .

مقياس تحديد النشاط :

ينصح الاطباء بتحديد نشاط المرضى وتحديد اقامتهم لفترات تتراوح مع طبيعة المرض . ويعني ذلك أن المرضى يعانون من أمراض على درجة من الخطورة تتطلب الامتناع عن القيام بنشاطات واعمال قد تعيق الشفاء . ويمكن قياس تحديد النشاط كمؤشر صحي عن طريق اعداد جداول بيانية تتضمن جمع احصاءات حول عدد الايام التي قضاها المريض في المنزل او المستشفى وبيانات حول المريض مثل المهنة ، السن ، الجنس ، الحالة الاجتماعية للمريض . وتعتبر المستشفيات والعيادات العامة والخاصة من المؤسسات التي يمكن أن توفر بيانات دقيقة حول المرضى الذين يتطلب علاجهم قضاء فترات زمنية للنقاهة أو كجزء من العلاج .

ب ـ مؤشرات لقياس الحاجة للصحة :

ترتبط الحاجة للخدمات الصحية بعدة متغيرات منها ، عدد السكان ونسبة الزيادة السكانية ، وعدد الاطباء في ميادين التخصص المختلفة وعدد الاسرة والمرضين والمرضات ونسبتهم الى السكان . ولا تقتصر الحاجة على هذه المجالات فحسب بل تتعداها الى البرامج والمشروعات للتدريب واعداد الكوادر الفنية وكذلك الثقافة الصحية على المستوى المحلي والقومي واستخدام وسائل الاتصال الجماهيري في التوعية في مختلف المجالات العلاجية والوقائية ، في اوقات السلم والحرب .

هـ ـ مؤشرات الفعالية :

تقوم الدولة في كل عام او خلال فترات زمنية متفاوتة باعداد وتنفيذ خطة للخدمات الصحية تتضمن المشروعات والبرامج الانشائية والادارية وتطوير الكفاءات والقدرات البشرية وتقديم الخدمات العلاجية والوقائية بالاضافة الى البحوث والدراسات للكشف عن الوسائل والطرق التي تزيد من فعالية الخدمات من حيث الكم والنوع .

وتتناول مؤشرات الفعالية قياس المردود للاموال المخصصة للمشروعات الصحية وعائد الطاقات البشرية المستخدمة في القطاعات الصحية المختلفة أو على نطاق وحدة وظيفة معينة مثل مستشفى أو وحدة صحية داخل المستشفى أو قياس فعالية الجهود والموارد الموجهة لمكافحة مرض من الامراض (١٦) .

في ميدان التعليم :

يزداد اهتمام المسؤولين في الدول العربية والنامية لتطوير التعليم افقيا

وعموديا وربط التعليم بخطط ومشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية . وفي مختلف مراحل التطور ، تحتل الاحصاءات والبيانات والدراسات التربوية التي تتناول التغيرات الكمية ــ عدد المدارس ، وعدد الطلاب ، وعدد الاساتذة والعاملين الاداريين والفنيين ، وعدد الخريجين في المستويات العلمية المختلفة وفي ميادين التعليم الفني والادبي والعلمي داخل المدرسة وخارجها ، وكذلك التغيرات النوعية في المناهج واساليب التدريس وتأثير التعليم على التغير السلوكي للفرد والاسرة وفي المجتمع المحلي والقومي ــ اهمية كبيرة في العقد الثاني من التنمية . ويعتمد المسؤولون والمخططون على هذه الاحصاءات والبيانات في اتخاذ القرارات ورسم السياسة التربوية على المدى القصير وفي المدى البعيد .

نمـــوذج للنظـــام التربوي :

قدم مارفن كنج Mervyn King نموذجا يتضمن قاعدةللمؤشرات التربويـــة التي يمكن ان تساعد على التعرف على فعاليـــة النظام التربوي وجوانب النقص في ميادين النشاط المختلفة بقصد التطوير والتحسين في مختلف مراحل التطور والتنمية (١٧) . والقاعدة التي يرتكز عليها النموذج تتلخص في ان الحياة هي عبارة عن مراحل ، ولكل مرحلة خصائص ديمغرافية وتربوية واقتصادية مميزة . ويلخص كنج دورة الحياة في جدول يتضمن ٢٢ وضعا بالاضافة الى وضعين خارج نطاق الجدول : الاول ، الولادة للذين يفدون للحياة ، والاخر الوفاة أو الهجرة الخارجية المطلقة . وتنقسم هذه الحالات الى ١٧ وضعا حول التعلم و٣ اوضاع حول التوظيف (اثنان منها حول التدريس) ووضعان يرتبطان بعدم النشاط التربوي او الوظيفي وهما : مـــا قبل المدرسة ، وفي مرحلة التقاعد .

وتشمل التصنيفات لجميع الاوضاع التعليمية اولئك الذين يلتحقون بالتعليم النظامي بصورة متفرغة ويستثنى منها العاملون بصورة مؤقتة او بعض الوقت او في التعليم غير المنتظم . كما يفترض النموذج أن الفرد يمكن أن يستمر في اي مرحلة من المراحل خلال فترة زمنية ثم ينتقل الى مرحلة أخرى تليها أو أن ينتقل الى مرحلة العالم الخارجي بعيدا عن النسق التعليمي . واذا ما توفرت الاحصاءات عن كل مرحلة من المراحل فانه يصبح بالامكان بناء شكل رياضي يوضح حركة الافراد في مختلف المراحل .

وفيما يلي الجدول الذي يوضح عناصر النموذج المقترح :

جدول يوضح الاوضاع التربوية في المراحل المختلفة

بداية الوضع / الوضع النهائي	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	..	الى	٢٠
. ــ العالم الخارجي														
١ ــ ما قبل المدرسة .														
٢ ــ الحضانة والمدرسة الابتدائية .														
٣ ــ المدارس الخاصة .														
٤ ــ مستوى الاعداد .														
٥ ــ مستوى الثانوية .														
٦ ــ الحاصلون على الثانوية .														
٧ ــ التعليم الفني الثانوي														
٨ ــ التعليم التجاري الفني .														
٩ ــ التعليم الجامعي (١) تحت الليسانس														
١٠ــ التعليم الجامعي (٢) ليسانس .														
١١ــ التعليم الجامعي (٣) ماجستير .														
١٢ــ التعليم الجامعي (٤) دكتوراه .														
١٣ــ تعليم جامعي خاص .														
١٤ــ عدد العاملين غير فنيين .														
١٥ــ عدد المعلمين .														
١٦ــ عدد المدارس في الريف .														
١٧ــ عدد المدارس في المدن .														
١٨ــ عدد العاملين الفنيين .														
١٩ــ وظائف اخرى .														
٢٠ــ عاطل عن العمل ومتقاعد														
. ــ الوفاة او الهجرة .														
المجمــــوع														

ويمكن جمع البيانات حول كل مجال من المجالات وتحديد خصائص كل مرحلة ومقارنة الجدول في سنة من السنوات مع جدول مماثل في سنة اخرى بقصد التعرف على التغيرات التي تحصل في اي مرحلة والكشف عن الاسباب الكامنة وراء هذه التغيرات واتخاذ الاجراءات اللازمة والسياسات التي تعمل على مواصلة التقدم والتنمية في مجالات النظام التعليمي ومراحله .

(٦) حول استخدام المؤشرات :

ان الفائدة التي تجنى من استخدام المؤشرات تنحصر بشكل رئيسي في رسم السياسات والمحافظة عليها ودعمها أو تعديلها وتطورها لتتوائم مع التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية . ورسم السياسة ما هو الا عبارة عن نشاط مستمر طويل المدى يتطلب المعرفة العلمية لمجريات الاحداث وكيف تؤدي الاجهزة والمؤسسات وظائفها لتحقيق الاهداف القومية في مجالات التنمية .

كما أن الوظيفة التي تؤديها المؤشرات تشمل قياس حاجات الافراد والمجتمع وتصميم الاهداف وتقويم الانجازات وتحديد نقاط الضعف والمشكلات التي تواجه مسيرة التحضر والتنمية .

ويعتمد المخططون والذين يرسمون السياسات على جمع المعلومات من عدة مصادر منها : الجرائد والاذاعات والتقارير الادارية والملاحظات والاحاديث الشفوية والاحصاءات والارقام . وبعبارة أخرى ، فان هؤلاء بحاجة الى مساعدة في اتخاذ القرارات الصائبة والسياسات العملية . والمؤشرات الاجتماعية اداة فعالة تحت تصرف المسؤولين والمخططين تساعدهم على وضوح الرؤيا والتعرف على حقائق الاوضاع والايجابيات والسلبيات في رسم الاهداف وتنفيذ البرامج والمشروعات .

(٧) مشكلات استخدام المؤشرات :

ان الاعتماد على المؤشرات الاجتماعية يرتبط بدرجة كبيرة مع الثمن الذي يدفعه المسؤولين من اجراء استخدامها ، اي انه اذا كان العائد من استخدامها أوفر من الثمن والجهد المبذول فيزداد الاقبال على استخدامها . ولا يقصد بالثمن القيمة المادية فحسب ، بل الوقت والجهد والموارد المستخدمة في تحقيق العائد من تطبيقها .

ويمكن تحديد المشكلات التي تواجه المسؤولين عن استخدام المؤشرات في المجالات التالية :

١ ـ تكلفة جمع المعلومات والاحصاءات قد تكون مرتفعة خاصة تلك البيانات الدقيقة التي تحتاج الى جهد في توفيرها .

٢ ـ تكلفة تطبيق المعلومات واستخدامها واعداد الكوادر القادرة على تحليل الاحصاءات وترجمتها الى نتائج عملية ـ اذ أن طبع التقارير والكتب والجداول الاحصائية يتطلب الجهد الكبير والتكلفة الباهظة .

٣ ـ الخلافات التي تنشأ بين المخططين ورجال السياسة في تطبيق النتائج التي توصلت اليها المؤشرات خاصة في الظروف التي تتعارض فيها القيم المتصلة بسياسة التطبيق وتلك التي تتصل بما يجب أن يكون وهذه مشكلة تواجه الدول النامية والمجتمعات التقليدية .

٤ ـ استخدام المعلومات البيانات ـ ان سوء استخدام الاحصاءات والبيانات قد يؤدي الى اتخاذ القرارات الخاطئة ورسم السياسات الفاشلة . هذا ، بالاضافة الى المشكلة الاخرى التي تتمثل في عدم استخدام الاحصاءات واهمالها وحفظها على الرفوف وفي الادراج دون استثمار .

وتزداد المشكلات تعقيدا أو تقل صعوبتها في مجالات اعداد وتطبيق المؤشرات الاجتماعية والافادة منها حسب الاهمية التي يوليها المسؤولون والمخططون لتصميم المؤشرات والافادة من النتائج التي تتوصل اليها والقدرة على ترجمة هذه النتائج في رسم السياسات وتخطيط البرامج والمشروعات .

ان الدول العربية بحاجة ماسة الى اتباع نظام المؤشرات في خطط التنمية الاجتماعية التي تشمل ميادين الصحة والتربية والخدمات الدينية والترويحية والدفاع الاجتماعي (الشرطة والامن العام والجيش والقوات المسلحة) والرعاية الاجتماعية والاسكان والاعلام ، وذلك بقصد الافادة القصوى من الاستثمارات المادية والبشرية المتزايدة وتحقيق اكبر عائد اجتماعي بأقصر وقت وبأقل تكلفة .

ويتطلب استخدام المؤشرات الاجتماعية في المجالات التنموية المشار اليها اعداد كوادر متخصصة ومتدربة على اعداد هذه المؤشرات وتطبيقها وتحليل نتائجها وربط هذه الكوادر بالمؤسسات والاجهزة التي تعني بتخطيط سياسة التنمية الاجتماعية في المدى القريب وعلى المدى البعيد .

الهــوامش

(1) Paul Lazarsfield, The Uses of Sociology (London: Weinfield and Nicholson, 1968).

(2) Andrew Shonefield and Stella Show, Social Indicators and Social Policy (London: Heinemann Educational Books, 1972), pp. 11-14.

(٣) لقد اشار عالم الاجتماع الامريكي اتزيوني (A. Etzioni) الى الاخطاء التي تنشا من عدم الدقة في تطبيق هذه المقاييس الكمية بسبب طبيعة الارقام التي تتحول الى كسور وصعوبة اعتمادها كدلالات اجتماعية ، بالاضافة الى خصائصها ذات المضامين غير المباشرة .

(4) M. Olson, "An Analytical Framework for Social Reporting and Policy An sis" The Annals of The American Academy of Political and Social Science (March, 1970).

(5) Elaine Carisle, "The Conceptual Structure of Social Indicators," in Andrew Shonefield, op. cit., pp. 23-27.

(6) Ibid., p. 25.

(7) E. Gross, "The Definition of Organizational Goals", British Journal of Sociology (3, Sept. 1969).

(8) Ibid, p. 30.

(9) See A. Biderman, "Social Indicators and Goals" in R.A. Bauer (ed.), Social Indicators (Cambridge: MIT. Press, 1966).

(10) See K.C. Land, "Social Indicators" in E. Smith (ed.), Social Science Methods (Free Press, 1971).

(11) A.J. Culyer, "Health Indicators" in Andrew Shonefield, op. cit., pp. 94-96.

(١٢) تجدر الاشارة هنا الى أن منظمة الصحة العالمية (WHO) تستخدم مثل هذه المؤشرات كمقياس للمستوى الصحي وللمقارنات العالمية .

(13) D.E. Sullivan, Conceptual Problems in Developing an Index of Health Statistics (Washington D.C.: U.S. Department of Health Education and Welfare, 1965).

(14) WHO, Measurement of Levels of Health, (Geneve. 1957).

(15) G.J. Draper, "A suggested Method for Constructing Indices of Morbidity", Applied Statistics (3, 1963), pp. 26-37.

(16) E.D. Parker, Some Interesting Problems in Medical Operations Research, (Baltimore: John Hopkins University Press, 1967).

(17) Mervyn King, "Primary and Secondary Indicators for Education", in A. Shonefield, op. cit., pp. 53-58.

الادخار واستراتيجية التنمية في مصر .

د. صقر احمد صقر*

١ ـ مقدمة

اشارت المناقشات الاولية لموضوع التنمية الاقتصادية في البلدان الاقل نموا الى الاهمية الرئيسية لمعدلات الادخار بالنسبة للتكوين الراسمالي والنمو الاقتصادي لهذه البلاد . (١) ووفقا لهذه الاراء فان زيادة معدل الادخار هي شرط من الشروط الاولية اللازمة لتحقيق معدل معقول من النمو الاقتصادي . وبالرغم من أن الدراسات التالية لهذا الموضوع أثارت العديد من التساؤلات حول مدى فعالية الجهود الخاصة بزيادة الادخار كمحدد مستقل للنمو الاقتصادي (٢) . الا أن الدراسات الحديثة عادت فأكدت اهمية هذ الموضوع. وتشير احدى هذه الدراسات (٣) والتي تهتم بتحديد مصادر النمو الاقتصادي في البلدان الاقل نموا ، الى الدور الكبير نسبيا للتكوين الراسمالي في التأثير على النمو في دخل الفرد في هذه البلاد ، والى ضآلة الدور الذي يلعبه التقدم الفني غير المتضمن . وفضلا عن ذلك ، فان الاهتمام بزيادة معدلات الادخار قد اتجه نحو التزايد في ضوء ما أوضحته بعض الدراسات من أن ندرة الموارد المحلية بدلا من النقد الاجنبي ، هي التي تشكل العامل المحدد للنمو في عدد كبير من البلاد (٤) . أخيرا ، فان زيادة معدلات الادخار قد تكون لها آثار جانبية أخرى مثل خلق فرص جديدة للعمالة المنتجة ، ومثل تخفيض الاعتماد على رأس المال الاجنبي وما يترتب عليه من آثار ضارة (٥) .

وفي ضوء هذه الاعتبارات، تتضح الاهمية الرئيسية لموضوع هذه الدراسة عن العلاقة بين الادخار واستراتيجية التنمية في مصر ـ خاصة في ضوء الصعوبات التي يعاني منها الاقتصاد المصري في الفترة الاخيرة والتي ترتب عليها أن تصبح ندرة الموارد المحلية عاملا رئيسيا محددا للنمو الاقتصادي ،على

* أستاذ الاقتصاد والخبير الاول بمعهد التخطيط القومي في القاهرة .

عكس الحال من الوضع السائد في منتصف الستينات حيث كان النقد الاجنبي هو العامل المحدد للنمو . وبالرغم من أن الدراسة المفصلة لهذا الموضوع تتطلب تقدير دوال الادخار القطاعية ، بدلا من الاقتصار على دالة الادخار التجميعية فقط لما قد يكون هناك من خلاف في السلوك الادخاري لهذهالقطاعات الا أن ندرة البيانات المتاحة والموثوق في صحتها تجعل من العسير تقدير هذه الدوال والحصول على نتائج تحظى بدرجة معقولة من الثقة .

ولما كانت نقطة البدء في تحديد استراتيجية التنمية تتضمن وضع تصور للمستقبل في ضوء تجربة الماضي والحاضر فان اهتمامنا في الجزء الاول سيتركز على تحليل العلاقة بين الادخار المحلي الاجمالي ، ومجموعة المتغيراتالتجميعية التي تعمل على تحديده . ولهذا السبب فاننا ــ بعد التعرض في البند التالي ــ لقصور بيانات الادخار ــ سنحاول تقدير العلاقة بين الادخار المحلي الاجمالي وكل من الدخل القومي الاجمالي ، والقروض والمعونات الاجنبية . ثم سنهتم بعد ذلك بتحليل العلاقة بين الادخار وسياسات الحكومة كما يتم التعبير عنها في الميزانية الحكومية . كما ستتعرض ايضا لتحليل العلاقة بين الادخار وتوزيع الدخل في ضوء البيانات المتناثرة والمحدودة التي أمكن الحصول عليها . أما الجزء الاخير من الدراسة فيهتم بمناقشة العلاقة بين الادخار واستراتيجية التنمية في مصر ، وبالسياسات والتنظيمات التي يمكن اتباعها لتحقيق الاهداف الخاصة بالادخار التي تتضمنها استراتيجية التنمية .

٢ ــ قصور بيانات الادخار :

تعتمد الحسابات القومية في مصر ــ شأنها في ذلك شأن معظم البلدان الاقل نموا الاخرى ــ (٦) على التقديرات الخاصة بالتدفقات السلعية. وكنتيجة لعدم توافر البيانات الخاصة بالانفاق أو الدخل ، فانه لا يوجد اية وسيلة للتأكد من اتساق الحسابات القومية التي يتم اشتقاقها من التدفقات السلعية فقط . وبالاضافة الى ذلك فان التقديرات الخاصة بالادخار المحلي الاجمالي يتم الحصول عليها كمقدار متبقي (Residual) عن طريق طرح عجز ميزان العمليات الجارية (اي صافي الاقتراض من العالم الخارجي) من الاستثمار الاجمالي . وللحصول على البيانات الخاصة بالادخار الاجمالي لدى القطاع الخاص يتم طرح المدخرات الحكومية (اي صافي الايرادات العامة مطروحا منها الاستهلاك العام) من الادخار المحلي الاجمالي (٧) .

وكنتيجة لهذه الطريقة في الحصول على البيانات الخاصة بالادخار الاجمالي ، فان البيانات الخاصة بهذا المتغير تتضمن عدة مصادر للخطأ والتحيز

واول هذه المصادر هو التغيرات في المخزون التي لا يتم أخذها في الحسبان في تقدير الاستثمار الاجمالي . اما المصدر الثاني فيتمثل في صادرات راس المال التي لا يتم تسجيلها نتيجة للمدفوعات التجارية المقدمة او المؤخرة . ويشير الاستاذ بنت هانسن الى ان الخطأ في التقدير الناتج من هذين المصدرين فقط في مصر ، قد يصل في بعض الاحيان الى ما بين ٢-٣٪ من الناتج القومي الاجمالي (٨) .

أما مصادر الخطأ والتحيز الاخرى فقد تنشأ نتيجة لعدم انتظام السلسلة الزمنية الخاصة بهذه البيانات والتي تنتج من تغيير التعريفات الاحصائية المستخدمة في منتصف المدة دون الاهتمام بتعديل السلسلة بأسرها على أساس التعريفات الجديدة (٩) ، أو من ادماج صافي الضرائب غير المباشرة في تقديرات الادخار المحلي الاجمالي ، أو من درجة الحماية النسبية التي تتمتع بها السلع الراسمالية المحلية ، أو أخيرا وليس اخرا ، نتيجة للمغالاة في تقدير سعر الصرف والذي يترتب عليه التأثير في التقديرات الخاصة باجمالي الاستثمار وبصافي الاقتراض من العالم الخارجي . وتشير احدى الدراسات (١٠) الى أن التقديرات الخاصة بالاستثمار (وبالتالي الادخار) المحلي ستكون متحيزة في الاتجاه النزولي في حالة المغالاة في تقدير سعر الصرف ما لم تكن كل من الهوامش التجارية والضرائب على الواردات من السلع الراسمالية بالقدر الكافي الذي يعوض حجم المغالاة في سعر الصرف .

من هذا كله ، يمكننا ان نستنتج أن التقديرات الخاصة باجمالي الادخار تتضمن هامشا كبيرا من الخطأ يستدعي الحذر الشديد في تفسير النتائج التي نحصل عليها في هذا المجال . وفضلا عن ذلك ، فان الادخار المحقق ، والذي يتم اشتقاقه من التقديرات الخاصة باجمالي التكوين الراسمالي المحلي ، هو عبارة عن متبقي احصائي يتم اشتقاقه من عدد كبير من المتغيرات التي تتضمن قدرا ملموسا من الاعتماد المتبادل فيما بينها . ولهذا السبب فان الادخار المحقق لا يعطي مقياسا حقيقيا للجهود الخاصة بالادخار ، بالرغم من انه من الممكن اعتبار الجهود الخاصة بالادخار كعامل هام ومؤثر في النمو الاقتصادي وفي الادخار المحقق ذاته . وبالاضافة الى ذلك فان الاختلافات السنوية في تقديرات الادخار الاجمالي والتي يتم استخدامها في تقدير الميل الحدي للادخار عرضة هي الاخرى الى قدر كبير من الخطأ الامر الذي يثير الشكوك حول مدى فائدتها لاغراض التحليل الاقتصادي . أخيرا ، قد يكون من الملائم توصية جهاز التعبئة ووزارة التخطيط بالتقدير المباشر لمكونات المدخرات الخاصة ، ومدخرات القطاع العام ، والادخار الحكومي في الميزانية . كما أنه من الضروري توفير التقديرات الخاصة باجمالي المدخرات المحلية وبصافي المدخرات المحلية استنادا الى

المصادر المختلفة حتى يمكن مقارنة هذه التقديرات ببعضها البعض ، والتأكد بالتالي من اتساق التقديرات الخاصة بالمدخرات المحلية .

٣ ـ الادخار والدخل :

سنحاول في هذا البند تقدير العلاقة العامة بين الادخار والدخل ـ دالة الادخار ـ استنادا الى البيانات المصرية المتاحة عن الفترة من ١٩٥٢ حتى ١٩٧٤ ـ والمشار اليها بالملحق . والعلاقة التي سنحاول تقديرها هي الصورة الاكثر شيوعا لدالة الادخار الكينزية ـ في صورتها الخطية التي تفترض ثبات الميل الحدي للادخار . اي ان العلاقة ستأخذ الشكل التالي :

$$S\, a_0 + a_1 v \quad (1)$$

حيث S هي الادخار المحلي الاجمالي ، Vهي الناتج القومي الاجمالي a_1 هي الميل الحدي للادخار . ومن المفروض ان $a_0 > o$ وان $o < a_1 < 1$ مما يعني أن الميل المتوسط للادخار سيتجه للتزايد مع زيادة الدخل . ولكن اذا كانت $a_0 < o$ ، او $a_1 < o$ فان الميل المتوسط للادخار سيتجه للانخفاض مع زيادة الدخل .

وبالرغم من ان المعادلة (١) هي التي سيتم استخدامها لتقدير العلاقة بين الادخار والدخل ، الا أن التقدير الاحصائي لها يتطلب بعض الحذر في الظروف المصرية ، نظرا للظروف التي مرت بها مصر بعد حرب ١٩٦٧ ـ وما عانته من احتلال جزء من اراضيها وتعطل بعض مرافقها االانتاجية ، وتزايد الانفاق العسكري ، ثم تراخي جهود التنمية ـ والتي ترتب عليها اتجاه نمط الادخار نحو الانخفاض في الفترة التالية لحرب ١٩٦٧ . ويمكننا ان نأخذ الاثار الناجمة عن حرب ١٩٦٧ على نمط الادخار في الحسبان، بادخال متغير وهمي (Dummy) في دالة الادخار (سنرمز اليه بالرمز) ، ويأخذ قيمة من اثنتين : صفر قبل ١٩٦٧ ، وواحد صحيح في الفترة ما بين ١٩٦٧ و ١٩٧٤ . وهناك ثلاثة اشكال محتملة لهذه العلاقة : حيث يمكن ان نفترض أن الاثار الناجمة عن الحرب سيترتب عليها انتقال دالة الادخار الى اسفل (دون ان يتاثر ميل الدالة) ،وهذا ما توضحه المعادلة (٢) ، او ان نفترض ان ميل الدالة هو الذي سيتاثر فقط ، وهذا ما توضحه المعادلة (٣) ، أو أن نفترض ان كلا من الجزء الثابت والميل سيتأثران نتيجة لذلك ، وهذا ما توضحه المعادلة (٤) . وهذه المعادلات يمكن كتابتها كما يلي :

$$S = a_0 + a_1 v + a_2 w \quad (2)$$

$$S = a_0 + a_1 v + a_2 wy \quad (3)$$

$$S = a_0 + a_1 v + a_2 + wa_3 wy \quad (4)$$

وبالرغم من ان المعادلات (١) ــ (٤) تحاول اختبار العلاقة بين الادخار والدخل ، الا أن هناك بعض البدائل الاخرى التي يمكن بحثها وتقديرها (١١) . ومن هذه البدائل ما يسمح بالحصول على صورة أوضح للتغير في الميل المتوسط للادخار خلال الزمن . وكمثال على ذلك ، سنقوم بتقدير الصيغة اللوغاريتمية (١٢) للمعادلة رقم (٤) والتي سيتم الاشارة اليها في الجدول رقم (١) بالمعادلة (٤) ✽. وفي هذه الصيغة فان معامل V ــ أي a_1 ــ سيشير الى المرونة الدخلية الثابتة للادخار المحلي (والتي تعادل الميل الحدى للادخار مقسوما على الميل المتوسط للادخار) ، عندما تكون معادلة للصفر (أي قبل عام ١٩٦٧) . وفي هذه الحالة فانه لو كانت $a_1 \gtreqless 1$ فان الميل الحدى للادخار سيكون أكبر من ، أو يساوي ، أو أقل من الميل المتوسط للادخار على الترتيب . أما عندما تكون معادلة للواحد صحيح (أي ابتداء من عام ١٩٦٧ وحتى ١٩٧٤) فان المرونة الدخلية للادخار المحلي لن تكون ثابتة ــ نظرا لاعتمادها على قيمة V ــ وستعادل $a_1 + a_3 wy$.

ويوضح الجدول التالي نتائج التقدير الاحصائي للمعادلات السابقة (١٣).

جدول رقم (١)

تقديرات دالة الادخار في مصر (١٩٥٢ ــ ١٩٧٤)

الادخار	الثابت	الدخل	المتغير الوهمي	المتغير الوهمي × الدخل	SEE	$\bar{R}^2$	D. W.
	المعاملات الخاصة بكل من						
١	١ر٦٨٦ (١٩ر٢)	ر٠٥٧ (٢ر٥٣)			٤٩ر٤٦	ر٢٠٥	ر٦٤
٢	١ر٤ (ر٠٩٦)	ر١٢٣ (٣ر٠٣٣)	—٨٧ر٤١٣ (—٣ر٠٢٣)		٤١ر٦٩٩	ر٤٣٥	ر٩٦٨
٣	—٧ر٧٨٤ (—ر١٩١)	ر١٣٢ (٤ر٧٩٤)		—ر٠٤٥ (٣ر٥٧٧٠)	٣٩ر٢٢٨	ر٥	١ر٠٣٧
٤	—٢٩ر٤١١ (—١ر١٨١)	ر١٤٦ (٨ر٦٩)	١١٢ر٩٧٦ (٥ر٨٣٣)	—ر٤٩٤ (—٦ر٣٨٦)	٢٣ر٧٠٨	ر٨١٧	٢ر٣٨٧
٤ ✽	—٣ر٣٨٦ (—٣ر٣٤٣)	١ر١٧٩ (٨ر٤٣٦)	٤ر٩٧٤ (٥ر٠٨٢)	—ر٠٠٢٥ (—٥ر٥٥٧)	ر١٤	ر٨٠٦	٢ر٣٧٤

ملاحظـــات :

الارقام الموجودة بين قوسين تحت كل معامل تشير الى قيمة T-Ratio الخاصة بالمعامل ، كما أن SEE تشير الى الخطأ المعياري لعلاقة الانحدار ، في حين أن $\bar{R}^2$ تشير الى معامل التحديد المصحح ، بينما تشير D.W. الى معامل Durbin-Watson لاختبار الارتباط الذاتي . وقد تم التعبير عن قيم المتغيرات الخاصة بالادخار والدخل بالاسعار الثابتة لسنة ١٩٥٩ ـ ٦٠ ، باستخدام الرقم القياسي لنفقة المعيشة . وقد بلغت القيمة المتوسط للادخار (بالاسعار الثابتة) خلال هذه الفترة ١٨٢ر٠٣٥ مليون جنيه . وبقسمة SEE على هذه القيمة نستطيع الحصول على الخطأ المعياري النسبي للمعادلات الخطية . اخيرا، فان المعادلة ٤ تشير الى الصيغة اللوغارتيمية للمعادلة ٤ .

وكما يتضح لنا من الجدول السابق فان المعادلة رقم (١) تشير الى أن تقدير الميل الحدى للادخار خلال الفترة موضع الدراسة يصل الى ٥٧ر٠ ،وان الجزء الثابت في الدالة موجب (على عكس ما هو متوقع) ـ مما يشير الى أن الميل المتوسط للادخار اكبر من الميل الحدي للادخار ـ وكلا المعاملين معنوي احصائيا . أما بالنسبة لملخص المعلومات الاحصائية الموجود بالاعمدة الثلاثة الاخيرة في الجدول فانها تشير الى ضعف العلاقة ـ ويرجع ذلك الى أن الخطأ المعياري للعلاقة كبير نسبيا ، كما أن معامل التحديد المصحح منخفض حيث يشير الى أن نسبة التغير في الادخار التي توضحها العلاقة لا تتجاوز ٢٠ ٪ ، بينما يشير معامل (Durbin-Watson) الى وجود ارتباط ذاتي بين البواقي .

وبالرغم من أن الوضع يتحسن قليلا في المعادلتين (٢) ، (٣) عنه في المعادلة (١) ، الا أن ملخص المعلومات الاحصائية على يسار هاتين المعادلتين لا يزال يشير الى ضعف قدرة هاتين العلاقتين على تفسير طبيعة العلاقة بين الادخار والدخل .

أما المعادلة (٤) فتعد أفضل المعادلات في تفسير العلاقة بين الادخار والدخل ، حيث تفسر ٧ر٨١٪ من التغير في الادخار ، كما أن الاشارة الخاصة بالجزء الثابت في الدالة هي الاشارة المتوقعة (وان كان المعامل نفسه غير معنوي احصائيا) . هذا فضلا عن أن المعامل الخاص بالميل الحدي للادخار معنوي هو الاخر . أخيرا ، فان ملخص المعلومات الاحصائية جيد هو الاخر على الارتباط الذاتي بين البواقي ، كما أن الخطأ المعياري منخفض نسبيا .وهذا يشير الى أن دالة الادخار المقدرة في مصر هي :

$\hat{S} = -29.411 + .146\, Y$ (عن الفترة من ١٩٥٢ حتى ١٩٦٧)

$\hat{S} = 946.701 - 348\, Y$ (عن الفترة من ١٩٦٧ حتى ١٩٧٤)

أما المعادلة الاخيرة (٤ *) — والتي تشير الى الصيغة اللوغاريتمية للمعادلة ٤ — فانها تعطي نتائج جيدة هي الاخرى ، حيث نجد أن جميع المعاملات معنوي احصائيا ، هذا فضلا عن أن الاشارة الموجودة أمام كل منها هي الاشارة المتوقعة ، بالاضافة الى أن ملخص المعلومات الاحصائية جيد هو الاخر . ويشير المعامل الخاص للدخل في هذه المعادلة الى المرونة الدخلية الثابتة للادخار المحلي (عندما تكون W معادلة للصفر) وتصل قيمة المعامل في هذه الحالة ١٧٩ر١ ، مما يشير الى ان الميل الحدي للادخار أكبر من الميل المتوسط للادخار في الفترة من ١٩٥٢ حتى ١٩٦٧ . أما في الفترة من ١٩٦٧ حتى ١٩٧٤ فان المرونة الدخلية للادخار المحلي ستعتمد على قيمة V وستعادل (١٧٩ر١ — ٠٢٥ر٠) (V) . فعلى سبيل المثال ، سنجد أنه عندما يكون الدخل معادلا ٢٣٤٥ مليون جنيه (وهو الدخل عام ١٩٧٤ مقوما بأسعار ١٩٥٩—٦٠) فان قيمة المرونة الدخلية للادخار ستعادل —٦٨٤ر٤ .

وبالنظر الى المعادلتين (٤) ، (٤ *) يمكننا أن نستنتج أن الجهود التنموية التي بذلت في مصر في الفترة من ١٩٥٢ حتى ١٩٦٧ قد ترتب عليها اتجاه الميل الحدي للادخار خلال هذه الفترة نحو الارتفاع ليصل بالنسبة للفترة بأكملها الى ٦ر١٤٪ ، وهو معدل مرتفع نسبيا بالمقارنة بما أمكن تحقيقه في مصر قبل ذلك ، وبما أمكن تحقيقه خلال الفترة نفسها في عدد كبير من البلدان الاقل نمو (١٤) ولا يقتصر الامر على ذلك فقط ، بل أن المرونة الدخلية للادخار المحلي خلال هذه الفترة بلغت ١٧٩ر١ بما يشير الى أن الميل الحدي للادخار أكبر من الميل المتوسط . وتشير نماذج النمو الحديثة الى أن توفر هذه النتيجة هي شرط من الشروط اللازمة لتحقيق النمو في متوسط دخل الفرد ، وهو ما تحقق خلال هذه الفترة أيضا (١٥) .

كما يتضح لنا أيضا أن تراخي جهود التنمية بعد العام ١٩٦٧ وحتى ١٩٧٤ قد ترتب عليه انخفاض كبير في تقدير الميل الحدى للادخار لهذه الفترة على حيث ليصل الى —٨ر٣٤٪ . ولا زالت الامور تسير في الاتجاه نفسه حتى الوقت الراهن . وقد بلغت المرونة الدخلية للادخار المحلي خلال هذه الفترة — في المتوسط (—١٣٠ر٤) . ومن الواضح أن استمرار الاوضاع بهذا الشكل سيترتب عليها تدهور كبير في الاوضاع الاقتصادية بصورة عامة . ولهذا فان نمط الانفاق السائد في مصر لا بد من ضبطه وتحديده عن طريق تصميم السياسات الجادة لضغط الطلب الكلي والتي يمكن أن تعيد للنظام الاقتصادي توازنه المختل ، وبحيث تمكن من العودة أولا الى الاوضاع السائدة قبل ٦٧ ثم تخطيها بعد ذلك .

٤ ـ الادخـار والمعـونات الاجنبيـة :

بالرغم من نظرة الاقتصاديين نحو القروض والمعونات الاجنبيـة تمثلـت ـ حتى وقت قريب ـ فيما يمكن أن تساهم به هذه المعونات في الاضافة الى ، أو تشجيع ، المدخرات المحلية التي يمكن توجيهها لاغـراض الاستثمار ، الا أن بعض الدراسات الحديثة نجحت في اثارة الشكوك حول اثار المعونات لاجنبيـة على كل من معدل الادخار المتوسط ومستوى المدخرات المحلية . ويمكننـا أن ندرس اثر المعونات الاجنبية على معدل الادخار المتوسط بالرجوع الى الافتراض النفسي (١٦) ، والذي يركز على ما يمكن أن تؤدى اليه المعونات الاجنبية مـن تراخي في جهود الحكومة الخاصة بزيادة الادخار ، مع ما يترتب على ذلك من انخفاض في معدل الادخار المتوسط ويمكننا اختبار صحة هـذا الفرض عـلى الواقع المصري بتقـدير العلاقـة .

$$S/Y = a_0 + a_1 F/_Y$$

حيث S/Y هي نسبة الادخار الى الناتـج القومي الاجمالي (اي الميـل المتوسط للادخار) ، F/Y هي نسبة صافي القروض والمعونات الاجنبية الـى الناتج القومي الاجمالي . فاذا كانت قيمة a_1 سالبة ، فان هذا يعني أن زيادة المعونات الاجنبية سيكون لها تأثير سلبي على معدل الادخار المتوسط .

اما بالنسبة لاثر المعونات الاجنبية على مستوى المدخرات المحلية فيمكن تقديره بتقدير العلاقة بين الادخار وكل من صافي القروض والمعونات الاجنبيـة (F) ، والناتج القومي الاجمالي (V) . ولاخذ الاثار المترتبة لا يوجد دليل على حرب ١٩٦٧ في الحسبان ، فان العلاقة التي سنحاول تقديرها في هذا المجال ستكون قريبة بالمعادلة رقم (٤) ، كالتالي(١٧) :

$$S = a_0 + a_1 y + a_2 F + a_3 w + a_4 wy$$

وفي هذه الحالة فان قيمة المعامل التفاضلي الجزئي بين كل من S , F ستشير الى تأثير F على الادخار . والجدول التالي يوضح نتائج التقديرات الاحصائية لهاتين المعادلتين :

جدول رقم (٢)

تقدير للعلاقــة بين الادخار وكل من المعونات الاجنبية
والدخل في مصر (١٩٥٢ ــ ١٩٧٤)

المعادلة رقم	الثابت	الدخل	المعونات الاجنبية	المتغير الوهمي	المتغير الوهمي x الدخل	SEE	$\bar{R}^2$	D. W.
					المعاملات الخاصة بكل مـــن			
٥ *	١٤١ر (١٦ر٥٢١)	١٩٢ر (١١ر٨٤١)	ــ٧٠٩ر (٣ر٩٦٣)			٠٢١ر	٤١٢ر	
٦	ــ٦٨ر٠٦٥ (ــ٣ر٣٩٣)		٥٥٩ر (ــ٤ر٢٤)	٨٩٠ر٠٣٧ (٧ر٣١)	ــ٤٤٨ر (٧ر٩٣٣)	١٧ر٠٠٩	٩٠٦ر	٦١٧ر ٢ر٠٨٣

ملاحظـــــات :

بالاضافة الى الملاحظات الخاصة بملخص المعلومات الاحصائية والمشار اليها في الجدول السابق ، فان قيم المتغيرات المختلفة الخاصة بالادخار ، والدخل ، **والمعونات الاجنبية قد** تم التعبير عنها بالاسعار الثابتة لسنـــــة ١٩٥٩/٦٠ باستخدام الرقم القياسي لنفقة المعيشة . وبالرغم من أناستخدام هذا الرقم القياسي لاستبعاد اثر التغير في الاسعار من المعونات الاجنبية قد لا يكون ملائما تماما نظرا لان الاسعار الدولية قد لا تتجه الى التغير بنفس الدرجة التي تتغير بها الاسعار في الداخل ، الا ان عدم توافر السلسلة الخاصة بنسب التبادل الدولية عن الفترة باكملها قد حتم هذا الاتجاه . اخيرا فان * الموجودة بالمعادلة رقم ٥ تشير الى أن المعادلة تقيس العلاقة بين نسبة المعونات الاجنبية الى الدخل ونسبة الادخار الى الدخل .

وكما يتضح لنا من الجدول رقم (٢) ، فان المعادلة (٥) التي تحاول تقدير العلاقة بين نسبة المعونة الاجنبية الى الدخل وبين نسبة الادخار للدخل تشير الى أن اتجاه نسبة المعونة الاجنبية الى الدخل الى التزايد بمقدار ١ ٪ سيترتب عليه انخفاض الميل المتوسط للادخار بمقدار ٠٠٧ر . ومن الواضح أن المعاملات الخاصة بكل من الجزء الثابت (والذي يعادل الميل المتوسط للادخار

عندما تكون F معادلة للصفر) والميل معنوية احصائية . ومع ذلك فان ملخص المعلومات الاحصائية على يسار المعادلة يشير الى ضعف هذه العلاقة .

اما المعادلة رقم (٦) فتعد افضل المعادلات في تفسير العلاقة بين الادخار وكل من الدخل ، والمعاتات الاجنبية ، حيث ان اشارة المعاملات المختلفة هي الاشارة المتوقعة . هذا فضلا عن أن كافة المعاملات معنوية احصائيا . وبالاضافة الى ذلك ، فان ملخص المعلومات الاحصائية جيد هو الاخر حيث ان الخطأ المعياري منخفض نسبيا ، كما أن معامل التحديد المصحح يشير الى ان العلاقة تفسر ٩١٪ من التغير في الادخار ، بالاضافة الى أن معامل
يشير الى عدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي . وعلى ذلك يمكننا كتابة المعادلة المقدرة كالتالي :

$\hat{S} = -68.065 + .192Y - .559 F$ (عن الفترة من ١٩٥٢ حتى ١٩٦٧)

$\hat{S} = 821.972 - .256Y - .559 F$ (عن الفترة من ١٩٦٧ حتى ١٩٧٤)

ومن المعادلتين (٥) ، (٦) يمكننا أن نصل الى بعض الاستنتاجات حول المعونة الاجنبية واثرها على السلوك الادخاري في مصر . واول هذه الاستنتاجات هو أن تزايد الاعتماد على المعونات الاجنبية منذ أوائل الستينات قد ترتب عليه تراخي الجهود الادخارية في مصر — كما يتضح من اثر التغير في F/Y على الميل المتوسط للادخار في المعادلة (٥) ، أو من قيمة المعامل التفاضلي الجزئي بين F ، S في المعادلة (٦) . وكنتيجة لذلك فقد اتجه حجم المديونية الخارجية نحو التزايد ليصل الى نحو ٥٠٠٠ مليون جنيه في نهاية العام ١٩٧٥ ، يتمثل جزء ملموس منها في صورة تسهيلات ائتمانية قصيرة الاجل يتم الحصول عليها بأسعار مرتفعة للفائدة (١٨) ، أي أن تزايد الاعتماد على القروض الاجنبية ، وما ترتب عليه من تراخي الجهود الادخارية المحلية ، قد ادى الى تزايد المديونية بشكل هائل ، كما ادى في الوقت نفسه الى القاء اعباء جسيمة على ميزان المدفوعات المصري نتيجة للاعباء المتعلقة بخدمة الدين .

وبالرغم من أن المعونات الاجنبية يتم احلالها محل المدخرات المحلية ، الا أن درجة الاحلال تعتمد بصورة عكسية على مستوى المدخرا تالمحلية . وقد أشارت احدى الدراسات (١٩) الى أن زيادة الميل المتوسط للادخار عن ١٥٪ ، يفضي الى أن الزيادة في المعونات الاجنبية يترتب عليها زيادة الادخار . وهذا يعني أن الاعتماد على النفس في تعبئة الموارد المحلية لا يعد مجرد شرط لتعظيم العائد من المعونات الاجنبية ، بل انه شرط لا بد منه لتحقيق اي فائدة من المعونة الاجنبية . واستنادا الى ذلك فان المناداة بزيادة المعونات الاجنبية

المقدمة لمصر لن تحقق الفائدة المرجوة ، ما لم تسبقها المحاولات الجادة والفعالة لزيادة الميل المتوسط للادخار .

أخيرا ، تجدر الاشارة الى الاثار المحتملة لهذا الاعتماد المتزايد على المعونات الاجنبية على النمو الاقتصادي في المستقبل في حالة توقفها . فلو افترضنا أن السلوك الادخاري للحكومة والافراد قد اتجه نحو الانخفاض نتيجة للحصول على المعونة الاجنبية ، بالشكل الذي لا يمكن تعديله بسهولة بعد توقف المعونة ، فان الاعتماد على المعونات الاجنبية سيترتب عليه تخفيض معدل النمو الاقتصادي في الاجل الطويل . ولهذا السبب فان D. Dacy (٢٠). يشير الى أن معدل النمو الاقتصادي في فترة ما بعد المعونة سيكون اعلى أو اقل بالمقارنة بمعدل النمو الاقتصادي في حالة عدم الحصول على المعونة استنادا الى مستوى الرخاء المادي في المجتمع كما يمكن ان يعكسه معدل الادخار ، والزيادة الاضافية في الاستهلاك الحكومي كنسبة من المعونة ، والشروط التي تمنح بها المعونة . وبافتراض بقاء الاشياء الاخرى على ما هي عليه فان كمية معينة من المعونة الاجنبية ستؤدي الى تشجيع النمو الاقتصادي بعد انتهاء المعونة كلما ارتفع معدل الادخار ، وكلما انخفضت نسبة المعونة التي يتم تخصيصها لزيادة الاستهلاك الحكومي ، وكلما طالت الفترة التي تمنح فيها المعونة . ومن الواضح أن معظم هذه الشروط لا يتوافر في مصر ، وبالتالي فان الاعتماد على المعونات الاجنبية سيترتب عليه انخفاض معدل النمو الاقتصادي في الاجل الطويل ، طالما بقيت الامور على وضعها الراهن .

٥ ـــ الادخار والميزانيـــة الحكومية :

تعد سياسات الميزانية الحكومية في مصر في الفترة موضع الدراسة احد العوامل الرئيسية المحددة للادخار المحلي الاجمالي . ولهذا السبب قد يكون من المفيد أن نتعرض باختصار لهذه السياسات لنرى ما تضمنته بالنسبـــــة للادخار .

وبالنظر الى البيانات الخاصة بكل من صافي الدخل الجاري في الميزانية ، (والذي يعادل صافي الايرادات الجارية مخصوما منها مدفوعات الفائدة واعانة خفض تكلفة المعيشة) ، والاستهلاك العام خلال الخمسينات نجد انهما قد اتجها للتزايد بصورة آنية مع اتجاه الاستهلاك العام الى الزيادة بمعدل أسرع من صافي الدخل الجاري ، بحيث بلغ الاستهلاك العام ١٤٪ من الناتج المحلي الاجمالي ١٩٥٩/٦٠ . وقد استمرت هذه الاتجاهات ـــ وبمعدلات متزايدة ـــ حتى العام ١٩٦٤/٦٥ حيث بلغ الاستهلاك العام في تلك السنة ٢٤٫٩٪ من

الناتج المحلي الاجمالي . وفي الوقت نفسه فقد اتجه الانفاق الاستثماري العام نحو التزايد هو الاخر . وقد اعتمدت الحكومة في تمويل هذه الزيادة في كل من الاستثمار العام والاستهلاك العام على احتياطات النقد الاجنبي المتاحة (والتي استنفذت تماما في ١٩٦٢) ، وعلى القروض الاجنبية . وقد بدأت الصعوبات التي تواجهها الحكومة في التزايد بقطع المعونة الامريكية عام ١٩٦٥، الامر الذي دفع الحكومة الى تخفيض الانفاق الاستثماري العام ، في حين ظل الاستهلاك العام عند مستواه السابق ــ اي حوالي ٢٥٪ من الناتج المحلي الاجمالي (٢١) .

وقد ترتب على حرب ١٩٦٧ ، والتطورات اللاحقة لها ، تدعيم هذه الاتجاهات الخطيرة في الاقتصاد المصري ، حيث استمر الاستهلاك العام في التزايد لتصل نسبته الى ٢ر٢٩٪ ، ٦ر٢٦٪ من الناتج المحلي الاجمالي في عامي ١٩٧٤ ، ١٩٧٥ ، على الترتيب ، وفي الوقت نفسه اتجهت مدفوعات الفائدة واعانة خفض تكلفة المعيشة الى التزايد بصورة كبيرة أيضا ــ مما ادى الى انخفاض صافي الدخل الجاري في الميزانية بالتالي . وقد ترتب على هذين الامرين أن أصبحت مساهمة الحكومة في المدخرات المحلية عن طريق الميزانية (الادخار الحكومي في الميزانية) مساهمة سالبة وبمقدار كبير ومتزايدة . (انظر الجدول رقم ٢ بالملحق) .

وهناك مجموعة من العناصر الرئيسية التي ادت الى هذا التدهور في السياسات المالية للحكومة .. وأول هذه العناصر هو اعباء الدفاع والتي اتجهت نحو التزايد السريع ابتداء من حرب اليمن ومرورا بحربي ٦٧ و ١٩٧٣ ، وقد تراوحت اعباء الدفاع بين ٥٪ الى ٦٪ من الناتج المحلي الاجمالي حتى العام ٦٢/٦٣،ولكنها تقفزت مرة واحدة الى ٩ر٤٪ عام ٦٣/٦٤، وهو بداية الاشتراك المصري في حرب اليمن ، لتظل بعد ذلك في حدود ١٠٪ من الناتج المحلي الاجمالي .

أما العنصر الثاني فيتمثل في سياسة التوظف الحكومية لمواجهة الزيادة المستمرة في اعداد خريجي الجامعات والمعاهد العليا منذ أوائل الستينات . وقد حاولت الحكومة انذاك ان تخفف مشكلة تفشي البطالة بين الخريجين الجدد بتعيينهم في المصالح الحكومية . واستمرت هذه السياسة الى ان اصبح الحصول على وظيفة حكومية حقا طبيعيا للخريجين ، وانخفضت بالتالي الوظيفة التنموية للتعليم ، اذ اصبح مجرد جواز مرور للحصول على وظيفة حكومية آمنة .

وكنتيجة للتوسع في التعليم العالي في مصر في الفترة الاخيرة ، اتجهت

اعداد الخريجين نحو التزايد بصورة مستمرة ليتراوح عددهم في الفترة الراهنة بين ٢٠ و ٢٥ الف خريج في السنة (٢٢) ، وقد ترتب على ذلك اتجاه نصيب قطاع الخدمات في الناتج القومي الى التزايد نتيجة لنمو هذا القطاع بمعدل اكبر من معدل نمو الناتج القومي نفسه بعد العام ١٩٦٥ . وهذا التوسع لا يتم بالطبع استجابة للنمو في القطاعات الاخرى ، كما أنه يعجز في الوقت نفسه عن تشجيع النمو في تلك القطاعات نتيجة لضعف أو انعدام الروابط الامامية او الخلفية بين هذا القطاع وباقي القطاعات الاخرى . وهذا هو ما دفع احد الاقتصاديين (٢٣) الى التقرير بأن هناك نوعا من الثنائية في النظام الاقتصادي في مصر بين القطع الحكومي وباقي القطاعات الانتاجية الاخرى . فالاول ينمو بصورة طفيفة نتيجة لنمو السكان وللقضاء على مشكلة البطالة ، وبالتالي فانه يمتص الموارد اللازمة لتنمية القطاعات الانتاجية الاخرى ، ويحد بالتالي — أو ربما كنتيجة لتوسعه — من كفائتها في العمل .

وقد ترتب على هذا التوسع في قطاع الخدمات على حساب القطاعات السلعية اتجاه الطلب على منتجات هذه الاخيرة ، نحو التزايد ، الامر الذي اد ىالى تخفيض الصادرات أو زيادة الواردات ، والاساءة بالتالي الى ميزان المدفوعات . كما ترتب على ذلك ايضا تفشي الضغوط التضخمية التي عانى منها النظام الاقتصادي مؤخرا ، سواء بشكل كامن أو جامح ، نتيجة لتزايد الطلب على المنتجات السلعية بصورة اكبر من قدرة النظام الاقتصادي على توفيرها .

ومما يزيد الامور تعقيدا هو عدم ربط اجهزة التعليم والتدريب في الدولة بالاحتياجات الفعلية للنظام الاقتصادي عن طريق التخطيط الملائم للقــــوة العاملة . ففي الوقت الذي تشتد فيه الازمة للعمال المهرة ونصف المهرة — سواء على المستوى المحلي او العربي — لا تزال جامعاتنا تتوسع في القبول ، ولا زلنا نتوسع في انشاء الجامعات الاقليمية دون أن يكون هناك ادنى أمل في كسر هذه الحلقة المفرغة .

أما العنصر الثالث وراء التدهور المتزايد في السياسة المالية الحكومية فيتمثل في اعانات خفض نفقة المعيشة والتي تساهم بها الحكومة لتثبيت اسعار بعض السلع الرئيسية مثل القمح والدقيق ، والذرة ، والزيوت ، والسكر ، والاسمدة ، والمبيدات ، أو بعض الملابس الشعبية . وقد اتجه صافي الخسارة التي تتحملها الحكومة في هذا السبيل نحو التزايد بصورة شديدة في عامي ٧٣، ٧٤ ، نتيجة للزيادة الكبيرة في أسعار الواردات من ٣٠ مليون جنيه عام ٧٢ الى ٨٨ ، ثم الى ٣٨١ ، ثم الى ٦٤٠ مليون جنيه في أعوام ٧٣ و٧٤ و٧٥ على

الترتيب (٢٤) . والخطورة التي تتضمنها هذه التطورات هي أن عدم قدرة الحكومة على توفير الموارد اللازمة لهذا الدعم ، قد ادى الى تمويل هذه الزيادات في الانفاق تمويلا تضخميا ، مما ادى الى تزايد حدة الضغوط التضخمية في النظام الاقتصادي مؤخرا ، واختلال التوازن .

أما العنصر الرابع فيتعلق بقصور النظام الضريبي والذي تمتد جذوره الى العام ١٩٣٧ حيث تم تعديل النظام الضريبي القائم لصالح ملاك الاراضي مع امتداد نطاقه بعد ذلك ليشمل كافة انواع الدخول في العام ١٩٤٩ . وبالرغم من كثرة التعديلات المتوالية التي ادخلت على النظام الضريبي ، الا أن النظام الحالي لا يزال يعاني من القصور الناتج من عدم احكام التشريع ، وكثرة التعديلات المستمرة مما أوجد فرصا كبيرة للتهرب الضريبي ، ثم تعقـــــد الاجراءات الخاصة بالربط والتحصيل (٢٥) .

غير أن الامر لا يقتصر على ذلك فحسب ، بل ان ايرادات الضرائب غير المباشرة تشكل الجانب الاكبر من الموارد السيادية ، اذ بلغت نسبتها الى جملة هذه الموارد ٧٤ر٤٪ في العام ١٩٧٥ . وهذا الاعتماد الكبير على الضرائب غير المباشرة يجعل النظام الضريبي نظاما تراجعيا — بمعنى انخفاض عبء الضريبة مع زيادة الدخل — مما يهدر قاعدة العدالة اللازم توافرها في أي نظام ضريبي .

أما فيما يتعلق بالضرائب المباشرة ، فبالرغم من أن قاعدة العدالة لا تعني المساواة في المعاملة بين الدخول المكتسبة والدخول غير المكتسبة ، الا أن المعاملة المتميزة للدخول داخل كل مجموعة لا يمكن تفسيرها .. كما أن فرض الضرائب على الدخول المكتسبة بدرجة أكبر منها على الدخول غير المكتسبة لا يمكن تبريرها أيضا . أخيرا ، فان تحديد الدخل الذي يخضع للضريبة ، فضلا عن احتمالات التهرب القائمة يشكلان عاملين رئيسيين في عدم المساواة بدرجة أكبر من الاعتبارات السابقة .

أخيرا ، يمكننا أن نشير الى انخفاض درجة مرونة النظام الضريبي — أي قدرة النظام على تحقيق الزيادة في الموارد الحكومية مع تزايد مستوى النشاط الاقتصادي — حيث توضح الادلة المتاحة بأن الاحتمال الكبير هو أن تكون هذه المرونة اقل من الواحد الصحيح (٢٦) . ويرجع السبب في انخفاض درجة مرونة النظام الضريبي الى مجموعة من العوامل أهمها ثبات الضرائب العقارية وضريبة المباني . أما الضرائب غير المباشرة فعادة ما تتبع التغير في قيمة الواردات . أما ضرائب الضمان الاجتماعي فانها ستتجه الى التزايد مع الزيادة في الدخل .

وهكذا نجد ان غياب استراتيجية محددة للتنمية ، يتم على اساسها تحديد السياسات الاقتصادية والمالية للحكومة ، فضلا عن التأخر في الاستجابة للمشكلات غير المتوقعة حال ظهورها يترتب عليها ظهور متناقضات جديدة تحد بالتالي من مجال الاختيار الضيق المتاح أمام واضعي السياسة الاقتصادية . وقد ساعد على استمرار هذه الاوضاع عدم استقرار الادارة الحكومية والناتج من التعديلات الوزارية شبه المستمرة منذ العام ١٩٧١ وحتى الان .

٦ ـ الادخار وتوزيـــع الدخل :

بالرغم من عدم توافر البيانات الكافية حول التطور في توزيع الدخل في مصر بين الطبقات المختلفة ، الا انه من الممكن التعرض لهذا الموضوع بصورة عامة ـ مستعينين بالبيانات المتناثرة المتاحة ـ لمعرفة ما يتضمنه توزيع الدخل والتغيرات في هذا النمط على الادخار المحلي الاجمالي .

وقد كان الاعتقاد الشائع بين الاقتصاديين ـ حتى وقت قريب ـ بأن الميل للاستهلاك للحاصلين على الدخول الناتجة عن الملكية (الراسماليين) اقل بكثير من الميل للاستهلاك للحاصلين على الدخول الناتجة عن العمل . وهذا الافتراض هو ما يشار اليه عادة بفرض كالدور (٢٧) ، والذي يمكن صياغته اذا رمزنا بالرمز a_p للميل للاستهلاك من الدخل الناتج عن الملكية (بعد خصم الضرائب) ـ اي p ، وبالرمز a_w للميل للاستهلاك من الدخل الناتج عن العمل ـ اي W كالتالي :

حيث $C = a_w w + a_p p$ $\quad a_p < a_w$

ولكن لما كانت $Y = w + p$

فان $C/Y = a_w + (a_p - a_w) P/Y$

والتي تقرر بأن معدل الادخار $(S/Y = 1 - C/Y)$ لا يعتمد على الدخل في حد ذاته ، ولكن على توزيع الدخل (P/Y)

وبالرغم من أن بعض الاختبارات الحديثة لهذا الفرض بالنسبة للاقتصاد الايطالي في الفترة من ١٩٥٢ ـ ٧٠ اشارت الى ان $a_w > a_p$ في الاجل القصير ، الا ان الميل الحدي للاستهلاك في الاجل **الطويل** لكلتا المجموعتين يختلف عن ذلك حيث وجدت الدراسة أن $\hat{a}_w = .8$ في حين ان $\hat{a}_p = 1$

واستنادا الى هذه النتيجة ، فان اعادة توزيع الدخل لصالح الارباح

ستؤدي الى زيادة الادخار في الاجل القصير فقط ، ولكنها ستخفضه في الاجل الطويل (٢٨) .

وبالرغم من عدم توافر البيانات اللازمة — في الوقت الراهن — لاختبار هذا الفرض على المجتمع المصري ، فانه يمكننا الوصول الى بعض الاستنتاجات الاولية استنادا الى بعض الحقائق المتاحة . فمن ناحية التوزيع الوظيفي للدخل ، نجد ان الخطة الخمسية الاولى ترتب عليها ارتفاع نصيب العمل من الدخل القومي من ٤٠٪ الى ٤٧٪ ، واضطرد هذا الاتجاه بعد ذلك ليصل الى ٤٩ر٥٪ في منتصف العام ١٩٧١ . ولكن هذا الاتجاه انعكس بعد ذلك ، اذ انخفض نصيب العمل في العام ١٩٧٢ الى ٤٦ر٣٪ بينما ارتفع نصيب الملكية من ٥٠ر٥٪ الى ٥٣ر٧٪ . واتجه نصيب الملكية في الدخل القومي الى التزايد بعد ذلك (٢٩) . اما من ناحية التوزيع الشخصي للدخل ، فتشير احصاءات وزارة التخطيط عن العام ١٩٧٠ الى التفاوت الكبير في نمط توزيع الدخل ، اذ بلغت نسبة الدخل القومي التي يحصل عليها ٢ر٥٪ من السكان (اي ٧٥٠ر٠٠٠ نسمة) حوالي ٢٤٪ (٣٠) . وتشير الادلة المتاحة الى اتجاه هذا التفاوت الى التزايد في الوقت الراهن ، ومما يضاعف من حدة الاثار السابقة هو موجة التضخم التي يعاني منها الاقتصاد المصري مؤخرا وما يترتب عليها من اعادة لتوزيع الدخل والثروة في صالح الطبقات القادرة .

ولا يقتصر الامر على ذلك بل ان اعادة التوزيع لصالح اصحاب الملكية قد تمت اساسا لصالح طبقة جديدة — غير منتجة من وجهة النظر الاجتماعية — وهي الراسمالية الطفيلية ، والتي تعمل على الكسب السريع من المضاربة والسمسرة واستغلال النفوذ . والمشكلة هي ان هذه الطبقة تتميز بارتفاع ميلها للاستهلاك ، مع ما يترتب على ذلك من شيوع انماط الاستهلاك الترفي . وتعمل هذه الانماط ، من خلال اثر التقليد والمحاكاة ، على خلق التناقض بين التطلعات الاستهلاكية والدخول المتواضعة ، الامر الذي يؤدي الى السعي وراء كسب المال باي وسيلة . وبالتالي فانها تدفع على الانحراف والفساد .

اخيرا ، يمكننا ان نشير الى ما يترتب على الاتجاهات السابقة في توزيع الدخل من اثر على تزايد الواردات من السلع الكمالية ، والتي تؤدي الى تفاقم مشكلة ميزان المدفوعات ، فضلا عما تؤدي اليه من تخفيض احتمالات النمو امام الصناعة المضربة . وعلى العكس من ذلك فان الاتجاه نحو العدالة في توزيع الدخل سيؤدي الى اتساع السوق امام الصناعة المصرية ، والى التخفيف من حدة مشكلة ميزان المدفوعات .

وهكذا يمكننا ان نستنتج ، بصورة مبدئية ، ان اعادة توزيع الدخل لصالح

الطبقات القادرة يمكن أن تكون لها اثار ضارة بالقضايا الخاصة بكل من الادخار والتنميـــــة .

٧ ــ الادخار واستراتيجية التنمية :

أشرنا فيما سبق الى أن تحديد استراتيجية النمو في مصر يتضمن دراسة الظروف والمشكلات الاقتصادية المختلفة التي مر بها المجتمع في الماضي والحاضر بهدف وضع تصور للمستقبل يساعد على ترشيد القرارات المختلفة التـــي يتـم اتخاذها في كل من الاجل بين القصير والمتوسط . ويتضمن هذا التصور بالضرورة تحديد للاهداف المختلفة التي يتعين العمل على تنفيذها ، وتحديد السبل المختلفة التي يمكن ان تؤدي الى نفس الهدف النهائي .

وفيما يتعلق بالعلاقة بين الادخار واستراتيجية التنمية ، فان الســـؤال الاولى الذي يتعين الاجابة عليه يتعلق بمدى قبول معدل معين للادخار على أنه المعدل الامثل ــ على ان يكون واجب المخطط في هذه الحالة الارتفاع بمعـــدل نمو الدخل الى المعدل الذي يسمح به المعدل الامثل . وتعود فكرة المعدل الامثل للادخار الى المدرسة التقليدية الحديثة والتي ترى أن سعر الفائدة على القروض التي تنعدم فيها المخاطرة يعكس التفضيل النسبي للمجتمع بين الحاضر والمستقبل وبناء على ذلك ، فان معدل الادخار الامثل هو ذلك المعدل الذي يتحقق عند هذا المستوى لسعر الفائدة .

وبالرغم مما يمكن أن يكون لهذه الفكرة من وجاهة ، الا أن هناك العديد من الشكوك المثارة حولها خاصة فيما يتعلق بالتفضيل الزمني وبمدى صحـــة الاعتماد على سعر الفائدة كمقياس فيكفي أن نشير الى أن بعض نظريـــات الاستهلاك الحديثة تركز على أن الاستهلاك لا يعتمد بدرجة مطلقة على الدخـــل المطلق الذي تحصل عليه العائلة ، قدر اعتماده على المركز النسبي لهذه العائلة في سلم توزيع الدخل (٣١) . ولهذا فان الادخار في هذه الحالة سيعتمد عـــلى محاولة العائلات المحافظة على نمط استهلاكها بالنسبة للعائلات الاخرى ، اكثر من اعتماده على الحسابات الخاصة بالمستقبل . وفضلا عن ذلك ، فانه لا يوجد ما يدعو الى اعطاء لحظة معينة من الزمن وزنا اكبر على لحظـــة أخرى فيمـــا يتعلق بالتوزيع الامثل للدخل على مدار الزمن .

أما من ناحية مدى صحة الاعتماد على سعر الفائدة كمقياس للتفضيـــل الزمني فهناك أولا الفكرة الكينزية التي تقرر أن سعر الفائدة هو مقابل التخـــلي عن السيولة ، وبالتالي فانه ليس مجرد مقياس للتفضيل الزمني . وبالاضافـــة

الى ذلك فان سعر الفائدة التوازني سيعتمد على المزيج الامثل للسياسات الاقتصادية التي يتم استخدامها في ضبط النشاط الاقتصادي وتوجيهه .

وفي ضوء هذه الاعتبارات ، فان الفكرة الخاصة بامكانية تحديد معدل الادخار الامثل بدقة ، والعمل على الوصول اليه ، ليست الا مجرد سراب)٣٢) اذ تعتمد مدخرات الافراد والحكومات في الوقت الراهن على مجموعة معقدةمن العوامل قد لا تكون وثيقة الصلة بمعدلات النمو الرشيدة ، بالرغم من امكانية التأثير فيها باستخدام السياسات الاقتصادية المختلفة .

واستنادا الى ما تقدم فان استراتيجية التنمية ينبغي أن تهتم أولا بتحديد معدل النمو الاقتصادي المستهدف ، على أن تكون مهمة المخطط بعد ذلك هي تحديد الكيفية التي يتم بها توليد المدخرات اللازمة ، والسياسات اللازمة للتنفيذ وسوف نناقش في هذا البند ما تتضمنه استراتيجية التنمية في مصر ، كما يمكن أن نستشفها منوثيقة وزارة التخطيط بعنوان تساؤلات حولاستراتيجية التنمية في مايو ــ أيار ١٩٧٦ ، بالنسبة لمعدلات الادخار ، ومدى امكانية تحقيق هذه المعدلات ، على أن نناقش في البند التالي السياسات اللازمة للتنفيذ .

ولقد قامت وزارة التخطيط ــ بعد تشخيص المشكلات الرئيسية التي تواجه الاقتصاد المصري في الجزء المتبقي من هذا القرن ــ بتحديد ثلاث مراحل تخطيطية مع تحديد للمهام الرئيسية التي ينبغي تنفيذها في كل مرحلة (٣٣) . وتهتم المرحلة الاولى (مرحلة الخطة الخمسية ١٩٧٦ ــ ١٩٨٠) باصلاح الخلل في البنيان الاقتصادي والاعداد لبرامج التطوير اللازمة . ولهذا فان الهدف الاساسي في هذه المرحلة هو اصلاح الخلل في ميزان المدفوعات بحيث يتقلص العجز أولا الى‌ما يقابل متطلبات الاستثمارثم يتناقص تدريجيا بما يهيىء للموارد الذاتية تمويل كافة متطلبات الطلب الكلي . أما المرحلة المتوسطة فتهتم بزيادة الاستثمار لمواجهة متطلبات الانتشار العمراني ولاستيعاب الزيادة السنوية في قوة العمل . اما المرحلة الثالثة فتهتم بتحويل المجتمع الى مجتمع تصديري خلاق

وفي ضوء هذه التصورات تم اقرار الاهداف العامة التالية للخطة الخمسية (١٩٧٦ ــ ٨٠) :

ــ تحقيق معدل نمو للدخل القومي يتراوح بين ٧٪ و ١٠٪ سنويا ، وهو الامر الذي يستلزم رفع نسبة الاستثمار الى الدخل القومي من ٢٠٪ عام١٩٧٥ الى ٢٥٪ عام ١٩٨٠ .

ــ تخفيض العجز الجاري في ميزان المدفوعات بما يضمن للمجتمع أن يواجه احتياجاته الاستهلاكية والوسيطة على أقل تقدير .

ـ اتباع السياسات الخاصة بترشيد معدلات نمو الاستهلاك العائلي والجماعي بما يمكن من رفع نسبة الادخار الى الدخل القومي الى ما يزيد على ١٥٪ في العام ١٩٨٠ .

وأول ما تجدر الاشارة اليه هو ان تقدير الوزارة لنسبة الاستثمار الى الدخل في العام ١٩٨٠ هو تقدير منخفض بعض الشيء ـ اذا تذكرنا ان جزءا كبيرا من الاستثمارات في الخطة سيتم توجيهه للوفاء بأغراض التعمير واصلاح المرافق الاساسية وهي قطاعات تتميز بارتفاع كثافتها الراسمالية . كما تشير الدراسات المتاحة عن الاقتصاد المصري الى نفس الاتجاه ـ حيث قدرت احدى الدراسات (٣٤) نسبة الاستثمار الاجمالي الى الناتج المحلي الاجمالي (اللازمة لتحقيق معدل للنمو مقداره ٦٪ حتى عام ١٩٨٠) عند ٢٦٪ بافتراض زيادة اثر العوامل التلقائية للزيادة في الانتاج والمتمثلة في التقدم الفني والتعليم (Residual Factor) من نصف٪ الى ١٪ .

وحتى لو افترضنا ان نسبة الاستثمار الى الدخل اللازمة لرفع معدل نمو الدخل الى ٧٪ حتى العام ١٩٨٠ ، هي كما حددتها الوزارة وهي ٢٥٪ ، فان هذا يتطلب أن يصل حجم الانفاق الاستثماري ـ مقوما بأسعار ١٩٧٥ ـ الى ١٤٧٦٫٩ مليون جنيه . واذا افترضنا ايضا أن عجز ميزان العمليات الجارية لن يتجاوز مقدار الواردات من السلع الراسمالية، فاننا بتقدير هذه الاخيرة نستطيع الوصول الى اجمالي المدخرات المحلية اللازمة . ولما كانت الواردات من السلع الراسمالية قد تراوحت حول ٢٧٪ من اجمالي الاستثمار في مصر خلال الستينات (٣٥) ، فان الواردات الراسمالية ستكون في حدود ٣٩٨٫٧ مليون جنيه (بأسعار ٧٥) عام ١٩٨٠ . وهذا يعني أن اجمالي المدخرات المحلية لا بد وأن يصل الى ١٠٧٨ مليون جنيه عام ٨٠ ـ والتي تشكل ١٨٪ من الدخل القومي . وهذا يعني أيضا ان تقديرات الوزارة بخصوص الادخار عام ٨٠ ـ والتي تضعه عند ١٥٪ هي ايضا تقديرات منخفضة .

والسؤال الان هو كيف يتسنى للحكومة الارتفاع بمعدل الادخار ـ ليس فقط الى مستواه السائد قبل العام ١٩٦٧ ، والذي اقترب من ١٥ ٪ ، بل ايضا الى المستوى الجديد الذي يتطلبه رفع معدل نمو الدخل الى ٧٪ وهو ١٨٪ ، بافتراض أن الحد الاقصى للعجز المسموح به في ميزان العمليات الجارية هو المبلغ اللازم لسداد قيمة الواردات من السلع الراسمالية والتي سيتم الوفاء بها ، اما من أموال الدعم العربي و / أو الحصول على قروض أجنبية اضافية . افترض ايضا أن الديون الاجنبية سيتم تحويلها الى ديون متوسطة أو طويلة الاجل ، مع الحصول على فترة سماح (حتى العام ١٩٨٠) نقتصر فيها على

دفع الفائدة المستحقة دون دفع الاقساط . وفي ظل هذه الافتراضات فان قـدرة الحكومة على الارتفاع بمعدل الادخار ستعتمد على مدى قدرتها في ضبط الطلب الكلي . وحتى نتبين ابعاد المشكلة التي تواجهها السياسة الاقتصادية للحكومة فاننا سنستعين بالجدول التالي ، والذي يوضح نمط الانفاق في مصر كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي — حتى يمكن أن نأخذ في الحسبان مدفوعات الفائدةالتي يتعـ ينردفعها للعـالم الخارجي .

الجـــدول رقم (٣)

نمط الانفاق في مصركنسبة من الناتج المحلي الاجمالي (١٩٧٠ــ١٩٧٥)

السنة	الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية	الاستثمار الاجمالي	الانفاق الحكومي *				الاستهلاك الخاص	الانفاق الكلي	عجز ميزان العمليات الجارية
			الدفاع **	التعليم والصحة	باقي الانفاق الحكومي	المجموع			
٧١/١٩٧	٣١٤٥	١٣ر٩	٩ر٥	٦ر٣	٩ر٤	٢٥ر٢	٦٥ر٧	١٠٤ر٨	٤ر٨
٧٢/١٩٧	٣٣٣٦ر٧	١٢ر٦	٩ر٤	٦ر٢	١٠ر٩	٢٦ر٥	٦٦ر٢	١٠٥ر٣	٥ر٣
١٩٧٣	٣٦٦١	١٣ر٧	٩ر٥	٦ر١	١٢ر٣	٢٧ر٩	٦٤	١٠٥ر٦	٥ر٦
١٩٧٤	٤٠٦٣	١٨	٩ر١	٦ر٤	١١ز٥	٢٧	٦٧	١١٢	١٢
١٩٧٥	٤٦٠٢	٢٦ر١				٢٥ر٥	٦٤ر٣	١١٥ر٩	١٥ر٩

المصـــادر : البيانات الخاصة بأعوام ٧١/١٩٧٠ ، ٧٢/١٩٧١ تم الحصول عليها من تقرير متابعة وتقييم النمو الاقتصادي والاجتماعي في جمهورية مصر العربية ، وزارة التخطيط ، ديسمبر ١٩٧٣ ، صفحة ١٨٧ .

البيانات الخاصة بالسنوات من ١٩٧٣ حتى ١٩٧٥ تم الحصول عليها من التقرير المبدئي لمتابعة الخطة عن عام ١٩٧٥ ، وزارة التخطيط ، مارس ١٩٧٦ ، صفحة ٣ .

البيانات الخاصة بمكونات الانفاق الحكومي تم الحصول عليها من تقارير لجنة الخطة والميزانية ــ مجلس الشعب .

* بيانات الانفاق الحكومي لا تشمل اعانات خفض نفقة المعيشة ، كما انها استبعدت أيضا من الناتج المحلي الاجمالي للوصول الى الناتج المحلي بسعر السوق .

** بند الدفاع لا يتضمن الانفاق على الاسلحة المستوردة بموجب اتفاقيات .

ومن الجدول السابق ، يتضح لنا أن الانفاق الحكومي تراوح حول ٢٦ ٪ من الناتج المحلي الاجمالي في السبعينات ، وهي نسبة كبيرة اذا تذكرنا ان هذه النسبة لم تتجاوز ١٤ ٪ عام ١٩٥٩/٦٠ . والمشكلة هي في مدى امكانية تخفيض الانفاق الحكومي ، خاصة بالنسبة لمخصصات الدفاع والتي بلغت ما يزيد قليلا على ٩ ٪ . ونظرا لعدم التوصل الى حل مرضي للنزال العربي الاسرائيلي فان اقصى ما يمكن أن نأمل فيه هو ان ينخفض معدل النمو في هذا البند قليلا عن معدل نمو الناتج المحلي . واذا افترضنا أن هذا البند سينمو بمعدل ٦ ٪ فقط ، فان نصيب الدفاع في الانفاق الكلي سيصل الى اقل قليلا من ٨ ٪ في العام ١٩٨٠

اما بالنسبة للانفاق على التعليم والصحة فهو انفاق له طبيعة تنموية ولا بد من اتجاهه للزيادة لمواجهة الزيادة في عدد السكان من ناحيــة ، ولزيـــادة الكفاءة التي يتم بها توفير الخدمات من ناحية اخرى . ولهذا سنفترض انــه سيظل على ما هو عليه عند ٦ ٪ . يتبقى بعد ذلك البند الخــاص بباقي الانفاق الانفاق الحكومي والذي تراوحت نسبته في السبعينات حول ١١ ٪ (بالمقارنــة بنسبته عام ٥٩/٦٠ حيث كانت ٦ر٤ ٪ فقط) . وهذه الزيادة قد تم استيعابهـا في النمو السرطاني للجهاز الحكومي والذي لا تربطه ادنى صلة بقضيتي الدفاع أو التنمية . وهنا نجد المجال الذي يمكن للحكومة من خلاله أن تخفض الانفـاق العام . واذا افترضنا أن معدل النمو المسموح به لهذا البـند لن يتجاوز نصف معدل نمو الناتج المحلي ــ أي ٥ر٣ ٪ فقط ــ فان نصيب هذا البند سيصل الى ٩ ٪ عام ١٩٨٠ .

وبهذا الشكل يمكن ان يصل الانفاق الحكومي في مجموعه الى ٢٣ ٪ مــن الناتج المحلي الاجمالي عام ١٩٨٠ ، دون التضحية بمتطلبات الدفاع أو التعليم أو الصحة ، لكن بشيء من الحزم في باقي البنود الاخرى . واذا اضفنا الى هذه النسبة ، النسبة التي ستخصص للاستثمار والتي تم تحديدها عند ٢٥ ٪ ، فان ما سيتم تخصيصه للانفاق الحكومي والاستثمار سيصل الى ٤٨ ٪ مــن الناتج المحلي الاجمالي . ولما كانت الحدود المسموح بها للانفاق الكــلي هــي ١٠٧ ٪ (وتمثل الناتج المحلي الاجمالي مضافا اليه العجز المسموح به في ميزان العمليات الجارية والذي لن يتجاوز ٧ ٪) فان هذا يشير الى ان المتبقى بعد ذلك لخدمــة الدين والاستهلاك الخاص هو ٥٩ ٪ .

اما بالنسبة لخدمة الدين ، والذي تصل تقديراته في أوائــل ١٩٧ الــى حوالي ٥٠٠٠ مليون جنيه (٣٦) ، فنجد أنه لو افترضنا أن سعر الفائدة سيكون في حدود ٤ ٪ ، فان هذا يشير الى ضرورة تخصيص ٢٠٠ مليون جنيــه لهــذا الغرض ــ أي ٣ ٪ من الناتج المحلي الاجمالي عام ١٩٨٠ .

وبهذا ، يكون الفائض المتبقي للاستهلاك الخاص هــو ٥٦٪ من الناتــج المحلي عام ١٩٨٠ . أي ان المهمة الرئيسية التي تواجه الحكومة هي في الكيفية التي يتم بها ضبط الاستهلاك الخاص لتنخفض نسبته من ٣ر٦٤٪ عام ٧٥ الــى ٥٦٪ عام ٨٠ . وبالرغم من ان هذه النسبة منخفضة بعض الشيء ، الا انها لن تلقى بأعباء غير محتملة على السكان ، خاصة وانها ستسمح بنمــو الاستهلاك الخاص خلال هذه الفترة بمعدل ٥٪ سنويا وهو معدل اعــلى من معدل نمــو الســكان .

٨ ــ الادخــار وسياسات التنميــة :

راينا ان مهمة المخطط ــ بعد الاتفاق على الهدف الاستراتيجي الخــاص بمعدل النمو ــ تنحصر في تحديد السياسات التي ينبغي استخدامها لتحقيــق القدر اللازم من المدخرات . وهنا تجدر الاشارة الى ان مجالات زيادة الادخار في مصر هي مجالات ملموسة اذ ان الفائض الكامن ــ وهو الفرق بين الانتــاج الممكن والاستهلاك الضروري ــ اكبر بكثير من الفائض الفعلي ، اي الادخــار الجــاري (٣٧) . ويرجع ذلك الى ان العوامل التي تؤدي الى الاختــلاف بــين المفهومين ــ وهي الاستهلاك المظهري ، والفئات غير المنتجة ، وعدم التخطيط السليم ــ للانتاج ــ ذات وزن كبير نسبيا في الاقتصاد المصري . وسنناقش في هذا البند السياسات المختلفة التي يمكن للمخطط من خلالها ان يعبىء الفــائض اللازم لتحقيق الاهداف التي تحددها استراتيجية التنمية .

يمكننا ان نشير اولا الى **السياسة النقدية** اذ انها لا تزاول تأثيرا كبيرا على بنود الطلب الكلي في مصر ــ اذا استثنينا الاسكان . وفي هذا المجــال فمــن الضروري الاهتمام برفع الحد الاقصى المفروض على اسعار الفائدة ، بالشــكل الذي يحقق عائدا فعليا للمدخرين ــ بالاضافة الى تعويضهم عن الانخفاض في القوة الشرائية للمدخرات والناتج من الارتفاع المستمر في الاسعار وسيدفــع الابقاء على الاوضاع الحالية على ما هي عليه بصغار المدخرين الى الاسراف، كما سيدفع بكبار المدخرين الى الهرب من النقود وسيشجع بالتالي ــ مع عدم وجود فرص كبيرة للاستثمار ــ على تزايد حدة المضاربات العقارية وما يترتب عليها من آثار ضــارة .

وبالنسبة **لسياسات ميــزان المدفوعات** فيمكن أن نشــير الى **نظــام الاستيراد بدون تحويل عملة** والذي يسمح باستيراد العديد من السلع الكمالية ــ بالاضافة الى بعض المنتجات الوسيطة . والمورد الرئيسي للتمويل في هذه الحالة هو مدخرات المصريين العاملين بالخارج حيث تعرض عليهم اسعار أعلى

من الاسعار التشجيعية . والامر الضروري في هذه الحالة هو ترشيد الواردات والحد من الاتجاه نحو تحويل جزء كبير من مدخرات المصريين العاملين بالخارج الى مخزون متزايد من السلع الكمالية التي تخدم رغبات جزء محدود من السكان - ولهذا من الضروري قصر هذا النظام على الواردات التي تخدم الاغراض الانتاجية ، والعمل في نفس الوقت على فتح المجالات المنتجة لانسياب مدخرات المصريين العاملين بالخارج — والتي ستساهم أيضا في التغلب على مشكلة ميزان المدفوعات .

وبالنسبة **للسياسة المالية** فيمكن أولا العمل على رفع كفاءة الجهاز الضريبي سواء من حيث زيادة معدلات الضرائب أو جدية التحصيل . كما ينبغي أن تستخدم الضرائب بأنواعها المختلفة لتخفيض معدل الزيادة في الاستهلاك الخاص الى ٥٪ بدلا من ٧٪ — حيث أن الدلائل المتاحة تشير الى أنه سيتجه بنفس معدل نمو الناتج القومي في غياب هذه الضرائب الجديدة .

كما يمكن أيضا خفض اعانات نفقة المعيشة بطرق متعددة مثل قصر الاعانات على المحتاجين ، وتعميم نظام السعرين بحيث يستخدم الربح الذي يحققه البيع بالسعر الاعلى في تعويض الخسارة نتيجة للبيع بالسعر الادنى . كما ينبغي أيضا الالتفات الى أسعار الخدمات العامة مثل الكهرباء والماء والمواصلات والتليفونات — حيث أن الاسعار الحالية اقل كثيرا من التكلفة الاقتصادية . وفي هذه الحالة فان اتجاه السعر الى التزايد مع تزايد الكميات المستخدمة في حالة الكهرباء والمياه سيساعد على توفير الموارد لميزانية وعلى الاقتصاد في استخدام الموارد ، كما أن أسعار المواصلات ، والتليفونات بصورة خاصة ينبغي أن تتجه الى التزايد حتى يمكن تقديم الخدمة بكفاءة . وفي كافة الاحوال ينبغي العمل على زيادة الكفاءة في تحصيل رسوم هذه الخدمات .

أما من ناحية الانفاق الحكومي فهناك مجال كبير لترشيده . فالسيارات التي تمنح لكبار موظفي الدولة يمكن استبدالها ببدل للمواصلات ، كما أن بدلات السفر والمكافآت الاضافية يمكن أيضا الحد منها . والشيء نفسه يمكن أن يحدث لنفقات الدعاية والعلاقات العامة ، ولاثاث مكاتب كبار موظفي الدولة ، وللمخصصات التي تصرف لكبار موظفي الدولة حتى بعد تركهم العمل ، ... الخ .

أخيرا ، يمكننا ان نشير على وزارة المالية الى الحاجة لاستخدام مفاهيم وظيفية فيما يتعلق بكل من الانفاق الجاري والانفاق الراسمالي للحكومة . فالانفاق الحكومي على التعليم يسجل على أنه نفقات جارية ، في حين انها يمكن

ان تعتبر كاستثمار في راس المال البشري . كما ان اقامة الاستراحات الحكومية عادة ما يتم تسجيلها على انها انفاق راسمالي في حين انه قد يكون من الافضل اعتبارها نفقات جارية ... الخ .

اما بالنسبة **للاجراءات اللازمة لرفع الكفاءة الاقتصادية** : والتي تهتم بالجانب الاخر لمشكلة الادخار ، وهو زيادة العرض الكلي ، فيكفي أن نشير في مجال السياسة الزراعية مثلا الى ضرورة الحزم في تطبيق القوانين الخاصة بعدم الاعتداء على الاراضي الزراعية ، وبمنع تجريف التربة لاستخدامها في صناعة الطوب ، والى عدم التواني في مشروعات التوسع الافقي ، ومشروعات التصنيع الزراعي والثروة الحيوانية . كما يمكن ايضا أن نشير الى امكانية تغيير هيكل الحيازات في الزراعة المصرية وما يستتبعه من توفير في الارض والمياه وتكلفة المقاومة .

اما بالنسبة للسياسة الصناعية فهناك مجال لترشيد استخدام المواد الاولية والوسيطة ولتخفيض الانتاج الذي لا يطابق المواصفات ، وللتغلب على مشكلة الطاقات العاطلة ، والمخزون الراكد ، وانخفاض الانتاجية ... الخ ، كما ان هناك ايضا مجالات كبيرة لترشيد التجارة الخارجية ولترشيد القطاع العام ، ولزيادة المساهمة الفعلية للقطاع الخاص في التنمية الحقيقية ، ولتعديل انماط الاستهلاك بالشكل الذي يحقق التقارب بينها وبين الاحتياجات الفعلية للمواطنين .

٩ ــ خاتمة : نظرة الى المستقبل

رأينا أن تدهور القدرة الادخارية في مصر مؤخرا ــ وبصورة خاصة في السبعينات ــ كان نتيجة لبعض التطورات الاقتصادية والاجتماعية والتي يمكن ايجازها فيما يلي :

- اقرار سياسة الانفتاح الاقتصادي بدون التخطيط المسبق لها بالشكل الذي تسهم به في تحقيق التنمية .
- تجميد الدور القيادي للقطاع العام في عملية التنمية .
- تراخي الجهود التخطيطية المتعلقة بالقطاع الخاص ، الامر الذي أدى الى تريز نشاط هذا القطاع في الانشطة الطفيلية دون المنتجة .
- تشجيع الحكومة لانماط الاستهلاك الكمالية مثل البدء في انتاج السيارة الشعبية والتلفزيون الملون ... الخ . وبالرغم من أن انتاج مثل هذه السلعة يتم في الداخل ، الا انها لا ترتبط ارتباطا كبيرا بالاقتصاد المحلي ،

كما انها لا تخدم سوى طبقة محدودة جدا من السكان ، فضلا عما يترتب على توافرها من آثار ضارة على الاستهلاك .

— تزايد الاستهلاك الحكومي بصورة مخيفة ، فضلا عن عدم استقرار الادارة الحكومية والمتمثل في التشكيلات والتعديلات الوزارية المتكررة منذ عام ١٩٧٠ وحتى الوقت الراهن .

ومن الواضح أن الامور لا يمكن أن تستمر على هذا المنوال خاصة مع تزايد حجم الديون الخارجية وتزايد التبعية الاقتصادية بالشكل الذي بات يهدد الاستقلال الاقتصادي والسياسي للبلاد . ومن هنا فالحاجة أصبحت ماسة الى اعادة النظر بشكل حاسم في التطورات السابق الاشارة اليها والتي ترتب عليها الوصول الى هذا المأزق الخطير . واول الامور التي ينبغي اعادة النظر فيها هو سياسة الانفتاح الاقتصادي والتي ينبغي أن يتم تحديدها في ضوء نمط التنمية التي يتم الاتفاق عليه والاولويات القومية التي يتم الالزام بها . يأتي بعد ذلك ضرورة التأكيد على الاعتماد على النفس في تحقيق التنمية — بحيث يسود الاقتناع بأن قضية التنمية في مصر هي قضية مصرية في المقام الاول ، وان تحققها رهن بالسواعد والموارد المصرية ، وبأن المعونات الخارجية — عربية كانت أم اجنبية — ينبغي أن تشكل ، في حالة توفرها ، اضافة الى الموارد الذاتية وليست بديلا عنها . كما يندرج تحت ذلك أيضا ضرورة اعادة النظر في الاولويات القومية بحيث يتركز الاهتمام على اشباع الحاجا تالاساسية للجماهير ، وهو الامر الذي لا يمكن تحقيقه ما لم يتم العمل على تحقيق الموائمة بين الاستهلاك وبين الحاجات الاساسية . واخيرا ، وليس آخرا ، تأتي ضرورة فتح المجالات المنتجة — بدلا من الطفيلية — للقطاع الخاص ليساهم بجهوده المنتجة والخلاقة في عملية التنمية .

والخلاصة هي انه بالرغم من ان تحقيق الاهداف التي تتضمنها استراتيجية التنمية في مصر بالنسبة للادخار هو مسألة ممكنة — كما رأينا في البندين السابع والثامن من هذا البحث — الا انه ينبغي التأكيد على جسامة المشكلة التي تواجه المخططين وواضعي السياسة الاقتصادية في هذا الخصوص . ويرجع ذلك الى ان قدرة الحكومة على اتخاذ السياسات السابق الاشارة اليها — وخاصة تلك المتعلقة بضبط الطلب الكلي — ستتوقف على مدى قدرتها في اقناع الطبقات المختلفة بقبول التضحيات اللازمة . وطالما استمرت الاتجاهات الراهنة نحو اعادة توزيع الدخل لصالح الطبقات القادرة ، فان محاولة الحكومة فرض برنامج للتقشف على عامة الشعب سيكون أمرا مستحيلا من الناحية السياسية . وهذا يعني انه بالرغم من ان برامج التقشف

هذه قد تكون أمرا لازما للخروج من المأزق الذي تمر به ، الا أن تنفيذها لا بد وأن تسبقه محاولات جادة لتحميل الطبقات القادرة بجزء متزايد من الاعباء ، ولتقييد الانفاق الحكومي ، والحد من الاسراف ، ولترشيد القطاع العـــام .

أخيرا ، تجدر الاشارة الى أن هناك قدرا كبيرا من الترابط بين السياسات الاقتصادية المختلفة التي يتعين استخدامها . ولهذا السبب ينبغي الكف عـــن معالجة المشكلة الاقتصادية في مصر بطريقة الخطوة خطوة ، والتركيـــز على المعالجة الشمولية للازمة . ومن الامور الباعثة على الارتياح هو سيادة هذه القناعة بين واضعي السياسة الاقتصادية المصرية في الوقت الراهن ، كمـــــا تشير المناقشات التي دارت عند اقرار مشروع الميزانية الخاصة بعام ١٩٧٧ في شهري يناير ــ كانون الثاني وفبراير ــ شباط من العام الحالي .

الملحــق الاحصــائي

الجــدول رقــم (١)

البيانــات المستخدمــة في التقديــر الاحصــائي

(بالاسعــار الجــارية وبالمليــون جنيـــه)

السنـــة	الناتج القومي الاجمالي	الادخار المحلي الاجمـــالي	القروض الاجنبية	الرقم القياسي لنفقة المعيشة ١٩٥٩/٦٠ = ١٠٠
٥٣/١٩٥٢	٩٠٥	٨٨	٣١	١٠٤ر٢
٥٤/١٩٥٣	٩٦٣	١٤٢	— ١٠	٦٩ر٩
٥٥/١٩٥٤	١٠١٤	١٢١	٢٥	٩٤ر٨
٥٦/١٩٥٥	١٠٧٢	١٣٣	٣٩	٩٣ر٧
٥٧/١٩٥٦	١١٢٥	١٣١	٢٠	٩٤ر٨
٥٨/١٩٥٧	١١٩٥	١٩٩ر٤	٤٦	١٠٠
٥٩/١٩٥٨	١٢٥٦	١٦٤ر٤	١٧	١٠٠
٦٠/١٩٥٩	١٣٧٢	١٧٥ر٩	— ٤ر٥	١٠٠
٦١/١٩٦٠	١٤٦٧	٢١٠ر١	١٦ر٥	١٠١
٦٢/١٩٦١	١٥٥٠	١٦٤ر٧	٨٦ر٤	٩٩ر٦
٦٣/١٩٦٢	١٦٧٩	١٩٥ر٦	١٠٤	٩٧ر٩
٦٤/١٩٦٣	١٨٨٢	٢٣٦ر٨	١٣٩ر٦	٩٩ر٧
٦٥/١٩٦٤	٢١٩٢	٣٠٧ر٢	٧٨ر٩	١٠٩ر٣
٦٦/١٩٦٥	٢٣٨٨	٣٠٩ر٦	١٣٧	١٢٣ر١
٦٧/١٩٦٦	٢٤٥٩	٣٤٠	٤٦	١٢٨ر٩
٦٨/١٩٦٧	٢٥١٠	٢٨٨ر٢	١٥٧	١٢٧ر٧
٦٩/١٩٦٨	٢٦٥٧	٣٤١	١٠٥	١٢٧ر٥
٧٠/١٩٦٩	٢٩٢٧	٢٨٥ر٤	١٦٠ر٣	١٣٣ر٣
٧١/١٩٧٠	٣٠٨٦	٢٠٣ر١	٢١٢ر٣	١٣٨ر٤
٧٢/١٩٧١	٣٢٧٤	٢١١ر٥	٢٢٨ر٣	١٤٢ر٧
١٩٧٣	٣٦٣٤	٢٧٧ر١	٢٢٢ر٧	١٥٢
١٩٧٤	٣٩٤٩	١٩٠	٢٧٤ر٧	١٦٨ر٤

المصـــدر : تقــارير متابعــة الخطــة ، والكتــاب الاحصــائي السنــوي للامــم المتحــدة
B. Hansen & G. Marzouk, op. cit.,

* بيانات القروض الاجنبية تتضمن بالاضافة الى عجز ميزان العمليات الجاريــة ـ التحويلات دون مقابل ابتداء من عام ١٩٦٠ حتى ١٩٧٤ . أما في الفترة السابقة فانها تشير الى العجز في ميزان العمليات الجارية فقط . وعلى أي حال فــان التحويلات دون مقابل كانت شبه معدومة في تلك الفترة .

الجدول رقم (٢)

الاستهلاك العام والادخار العام في مصر

(بالمليون جنيه ، وبالاسعار الجارية)

	٦٦/٦٥	٦٧/٦٦	٦٨/٦٧	٦٩/٦٨	٧٠/٦٩	٧١/٧٠	٧٢/٧١	٧٣	٧٤	٧٥
(١) صافي الايرادات الجارية في الميزانية	٥١٧ر٨	٥٦٨ر٤	٥٧٤	٥٧٥ر١	٦٩٧ر٤	٦٧١ر١	٦٩٧ر٥	٧٨٢ر٢	٩٨٠	١١٦٢ر٥
(٢)ـ مدفوعات الفائدةواعانات خفض تكلفة المعيشة	١٢١ر٩	١٠٧ر٥	٧٩ر٣	١١٣ر٤	١٠٣ر٨	١٢٥ر١	١٥٠ر١	١٨٤ر٦	٤٧٣ر٨	١١٠٩ر٩
(٣) = صافي الدخل الجاري في الميزانية	٣٩٥ر٩	٤٦٠ر٩	٤٩٤ر٧	٤٦١ر٧	٥٩٣ر٦	٥٤٦	٥٤٧ر٤	٥٩٧ر٦	٥٠٦ر٢	٥٢ر٦
(٤) ـ الاستهلاك الحكومي	٤٨٦ر٩	٤٩٩ر٨	٥٨٤ر١	٦١٩ر٣	٧١٧ر٢	٧٥٤ر٥	٨٣٩ر٨	١٠٢٠ر٣	١٠٩٦ر٦	١٢٠٧
(٥) = الادخار الحكومي في الميزانية	ـ ٩١	ـ٣٨ر٩	ـ٨٩ر٤	ـ١٥٧ر٦	ـ١٢٣ر٧	ـ٢٠٨ر٥	ـ٢٩٢ر٤	ـ٤٢٢ر٧	ـ٥٩٥ر٤	ـ١١٥٤ر
(٦) + اجمالي الادخار في قطاع التامينات الاجتماعية	١٢٣ر٦	١٢٧ر٣	١٤٣ر٥	١٥٤ر٦	١٦٢ر٣	١٦٧ر٧	٢٠٤ر٧	٢٤٦ر٩	٢٦٧	٢٨٠
(٧) + اجمالي الادخار في قطاع الاعمال العام	٢١٥ر٢	١٩٨ر٨	١٠٦	١٥٧ر٤	١٥٢ر٧	١٩٩	١٩٣ر٧	٣٥٨ر٧	٤٤٤ر١	٥٠٨ر٤
(٨) = اجمالي الادخار العام (٥ + ٦ + ٧)	٢٤٧ر٨	٢٨٧ر٢	١٦٠ر١	١٥٤ر٤	١٩١ر٣	١٥٨ر٢	١٠٦	١٨٢ر٩	١٢٠ر٧	ـ ٣٦٦
(٩) صافي الدخل العام الجاري (٤ + ٨)	٧٣٤ر٧	٧٨٧	٧٤٤ر٢	٧٧٣ر٧	٩٠٨ر٦	٩١١ر٧	٩٤٥ر٨	١٢٠٣ر٢	١٢١٧ر٣	٨٤١

المصدر : (١) ، (٢) ، (٤) ، (٦) وزارة التخطيط ، مذكرة رقم ١١٨ ، حسابات الدخل القومي في متابعة النشاط الاقتصادي في الفترة ٦٦/١٩٦٥ — ١٩٧٥ ، فبراير ١٩٧٦ .

(٧) المرجع السابق ، هذه الارقام تشمل الاهلاكات الاحتياطات والفوائض الصافية مضافا اليها الفوائض المحولة للميزانية الحكومية .

الجدول رقم (٣)
الدخل المتاح والادخار والاستثمار في مصر
بالمليون جنيه وبالاسعار الجارية

	٦٦/٦٥	٦٧/٦٦	٦٨/٦٧	٦٩/٦٨	٧٠/٦٩	٧١/٧٠	٧٢/٧١	٧٣	٧٤	٧٥
(١) الناتج القومي الاجمالي	٢٤٢٨ر١	٢٥١٢ر٥	٢٥٣٦ر٥	٢٦٤٦ر٤	٢٩٣٠ر٢	٢٠٨١ر٨	٣٢٥١ر٩	٣٥٨٩ر٥	٣٧٦٧ر٩	٤٢١٢
(٢) ــ صافي الدخل العام الجاري	٧٣٤ر٧	١٨٧	٧٤٤ر٢	٧٧٣ر٧	٩٠٨ر٦	٩١٢ر٧	٩٤٥ر٨	١٢٠٣ر٢	١٢١٧ر٣	٨٤١
(٣) = الدخل الاجمالي المتاح	١٦٩٣ر٤	١٧٢٥ر٥	١٧٩٢ر٣	١٨٧٢ر٧	٢٠٢١ر٦	٢١٦٩ر١	٢٣٠٦ر١	٢٣٨٦ر٣	٢٥٥٠ر٦	٣٣٧١
(٤) ــ الاستهلاك العائلي	١٦٣١ر٢	١٦٨٣ر٨	١٧٣٠ر٥	١٨١١ر٣	١٩٥٧ر٢	٢١٠٧ر٦	٢٢٢٠ر٢	٢٢٩٠ر٥	٢٤٥٥ر٧	٣٢٥٩
(٥) = الادخار الاجمالي الخاص	٦١ر٨	٤١ر٧	٦١ر٨	٦١ر٤	٦٤ر٤	٦١ر٥	٨٥ر٩	٩٥ر٨	٩٤ر٩	١١٢
(٦) + الادخار الاجمالي العام	٢٤٧ر٨	٢٨٧ر٢	١٦٠ر١	١٥٤ر٤	١٩١ر٣	١٥٨ر٢	١٠٦	١٨٢ر٩	١٢٠ر٧	٣٦٦ ــ
(٧) = الادخار المحلي الاجمالي	٣٠٩ر٦	٣٢٨ر٩	٢٢١ر٩	١١٥ر٨	٢٥٥ر٧	٢١٩ر٦	١٩١ر٩	٢٧٨ر٧	٢١٥ر٦	٢٥٤ ــ
(٨) + القروض الاجنبية	١٣٦ر٦	٥٦ر٧	١٢٠ر٣	١٠٢ر٤	١٠٦ر٤	٢١٢ر٤	٤٢٠ر٤	٥٠٢	٥١٤ر٦	١٤٠٤
(٩) = الاستثمار الاجمالي	٤٤٦ر٢	٣٨٥ر٦	٣٤٢ر٢	٣١٨ر٢	٤١٦ر١	٤٣٢	٢٢٨ر٥	٢٢٣ر٣	٧٣٠ر٢	١١٥٠

المصدر : (١) ، (٨) ، (٩) وزارة التخطيط ، مذكرة رقم ١١٨ ، حسابات الدخل القومي في متابعة النشاط الاقتصادي في الفترة من ٦٦/٦٥ ــ ٧٥ .
(٢) ، (٦) انظر الجدول السابق .

الهـوامش

** ألقيت هذه الورقة في المؤتمر العلمي السنوي الثاني للاقتصاديين المصريين المنعقد بمدينة القاهرة في ٢٤ ــ ٢٦ اذار/مارس ١٩٧٧ . هذا ، ويود الكاتب أن يتوجه بالشكر للزميل الدكتور فاروق عبد الحفيظ الشيخ الاستاذ المساعد بقسم الاحصاء لتفضله بالمعاونة في التحليل الاحصائي المستخدم في هذه الدراسة ــ علما بان هذا لا يعني تحمله وحـــده المسؤولية بالنسبة لاية ملاحظات على ما يرد فيها .

١ ــ انظر على سبيل المثال W. A. Lewis, The Theory of Economic Growth (London: Georg Allen & Umwin, 1955), p. 225.

٢ ــ انظر على سبيل المثـــال الدراسـة التي أعدها سلطان أبو علي لدراسة الارتباط بين معدل الادخار ومعدل نمو الدخل في مصر عن الفترة من ١٩٥٠ حتى ١٩٦١/١٩٦٢ ، حيث وجد أن معامل الارتباط لا يتجاوز ٢٦٦ر. وغير معنوي احصائيا :

M.S.A. Abou-Ali, "Saving and development in the Egyptian Economy", L' Egypte Contemporaine, July 67, pp. 65-71.

٣ ــ S. Robinson, "Sources of Economic Growth in Less Developed Countries". Quarterly Journal of Economics, 85 (Aug. 71) pp. 391-408.

٤ ــ T.E. Weisskopf, "An Econometric Test of Constrain on the Growth of Underdeveloped Countries," Review of Economics and Statistic, 54 (Feb. 1972), pp. 67-78.

٥ ــ حول الاثـــار المختلفة للاستثمـــار الاجنبي المبـــاشر على البـــلدان الاقل نمـــوا . انظر : صقر احمد صقر « الصراع والتفاعل بين الشركات المتعددة الجنسية ، وحكومات البلدان الاقل نموا ، والاثار المحتملة للتعاون الاقتصادي العربي » : النفط والتعاون العربي ــ المجلد الثاني ــ العدد الرابع ــ ١٩٧٦ ، صفحة ١٢ ــ ٤٤ .

٦ ــ R.F. Mikesell & J.E. Zinser, "The Nature of the Saving Function in Developing Countries: A Survey of the Theoretical and Empirical Literature," Journal of Economic Literature, II (March 1973), pp.1-3.

٧ ــ B. Hansen, "Savings in the UAR (Egypt) 1938/39 and 1945/46-62/63," Institute of National Planning, Cairo, Memo. No.551, March 1965, pp.1.

٨ ــ Ibid, p. 7.

٩ ــ يشير R. Mabro الى أن الارتفاع في الارقام الخاصة بالادخـــار في الفترة من ١٩٦٤/٦٥ حتى ١٩٦٦/٦٧ ترجع الى حد كبير الى بدء تسجيل التغيرات في المخزون في تلك الفترة . انظر : R. Mabro, The Egyptian Economy 1952 1972 (Clarendon Press, Oxford, 1974), Chapter 8, p. 181.

١٠ — انظر R.F. Mikesell & S.E. Zinser, op. cit., p. 2. والدراسة المشار اليها في الهامش .

١١ — هناك العديد من الافتراضات الاخرى لهذه العلاقة تختلف فيما بينها في التقدير الاحصائي — ولكنها مستمدة من الادب الاقتصادي للبلدان الاكثر نموا . ولما كانت البيانات المتاحة في مصر لن تساعدنا كثيرا في هذا الخصوص فاننا لن نتعرض لها في هذه الدراسة املين أن نتمكن من اجراء هذه التقديرات في وقت اخر . لمزيد من التفصيل حول هذه الافتراضات الاخرى يمكن للقارىء الرجوع ، على سبيل المثال ، الى : صقر احمد صقر ، **النظرية الاقتصادية الكلية** ، الفصل الخامس ، وكالة المطبوعات ، الكويت ١٩٧٦ .

١٢ — هذه الصيغة ستأخذ الشكل التالي : (٤*) .
وتجدر الاشارة الى أن أثر الحرب يدخل في هذه الصياغة في صورة اسية .

١٣ — اجريت جميع التقديرات التي تضمنها هذا البحث بواسطة الحاسب الالكتروني المتاح بكلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية — جامعة الكويت . ويود الكاتب أن يتقدم بالشكر للسيد محمد عبد الله شعراوي لما ابداه من تعاون وكفاءة في القيام بالحسابات المطلوبة .

١٤ — انظر على سبيل المثال :

J.K. Lee, "Exports and the Propensity to Save in Less Developed Countries, Economic Journal, 81 (June 1971), pp. 341-351.

١٥ — بالرغم من انخفاض معدل نمو السكان في الفترة من ١٩١٣ حتى ١٩٥٥ فان معدل نمو دخل الفرد في مصر في هذه الفترة بأسرها لم يتجاوز ٥٪ — أي أن معدل الزيادة السنوية كانت حوالي ار٠٪ وعلى العكس من ذلك فان معدل نمو دخل الفرد قد تجاوز ٣٪ سنويا في الفترة من ١٩٥٦ حتى ١٩٦٤ . انظر في هذا الصدد :

B. Hansen & G.A. Marzouk, Development and Economic Policy in the UAR (Egypt) (North Holland - Amesterdam, 1965), pp. 4-5. and B. Hansen, Economic Development in Egypt (The Rand Corporation, 1960), p. 1.

١٦ — Anisur Rahman, "Foreign Capital and Domeatic Savings" Review of Economic, and Statistics, 50 (Feb. 1968), pp. 137-138.

١٧ — بالاضافة الى المعادلة رقم (٦) ، فقد قمنا أيضا بتقدير العلاقة بين الادخار وكل من المعونات الاجنبية والدخل ، دون اضافة المتغير الوهمي الخاص بالحرب ، كما قمنا بتقدير نفس هذه العلاقة بعد اضافة المتغير الوهمي بحيث يؤثر في الجزء الثابت فقط (دون أن يؤثر في ميل الدالة) . وفي كلتا الحالتين فان ملخص المعلومات الاحصائية ، أشار الى ضعف هاتين العلاقتين . وهذا هو السبب في اقتصارنا على توضيح المعادلة رقم (٦) والتي تسمح باضافة المتغير الوهمي بحيث يؤثر على كل من الجزء الثابت والميل .

١٨ — أنظر : التقرير المبدئي لمتابعة الخطة العامـــة للدولة عن عام ٧٥ ، مذكرة رقم ١٩ ، وزارة التخطيط ، مارس ١٩٧٦ ، صفحة ٦ .

١٩ — أنظر : R. Mikesell & J. Zinser, op. cit., p. 14.

٢٠ — D.C. Dacy, "Foreign Aid, Government Consumption, Saving and Growth in Less - Developed Countries", Economic Journal. 85 (Sep. 1975), pp. 560.

٢١ ـ B. Hansen & G. Marzouk, op. cit., p. 253, B. Hansen, op. cit., p. 55, and R. Mabro, op. cit., pp. 183-84.

٢٢ ـ M. Abdel - Fadil, "Employment and Income Distribution in Egypt, 1952-1970," Development Studies Discussion Paper, University of East Anglia. pp. 82-83.

٢٣ ـ R. Mabro, op. cit., p. 191.

٢٤ ـ التقرير المبدئي لمتابعة الخطة العامة للدولة عام ١٩٧٥ ، مرجع سابق ، صفحة ٣ .

٢٥ ـ انظر : B. Hansen & G. Marzouk, op. cit., pp. 265-269.

انظر ايضا مقال الاستاذ عبد اللطيف عطية « الانفتاح الاقتصادي وضرائب الدخل » ـ الاهرام الاقتصادي ، ١٩٧٤ ، صفحة ٨٢٩ ـ ٨٣٠ .

٢٦ ـ B. Hansen, "Economic Development........." op. cit., p. 65.

٢٧ ـ N. Kaldor, "Alternative Theories of Distribution" in Value and Distribution (London), 1960.

٢٨ ـ F. Modigliani and E. Tarantelli, "The Consumption Function in a Developing Economy and the Italian Experience," American Economic Review, 65 (Dec. 1975), pp. 825-842.

٢٩ ـ فؤاد مرسي ، **هذا الانفتاح الاقتصادي** ، دار الثقافة الجديدة ، ١٩٧٦ ، صفحة ٢٩٨ـ٣٠١

٣٠ ـ M. Abdel - Fadil, op. cit., pp. 75-77.

٣١ ـ J.S. Duesenberry, Income, Saving and the Theory of Consumer Behavior (Harvard University Press, 1949).

٣٢ ـ A.K. Sen, "On Optimising the Rate of Saving," Economic Journal, 71 (Sep. 1961), pp. 479-95, and E.E. Hagen, The Economics of Development. Revised ed. (R.D. Irwin, 1975), pp. 331-335.

٣٣ ـ وزارة التخطيط ، **تساؤلات حول استراتيجية التنمية** ، مايو ١٩٧٦ ، صفحة ١٤ ـ ١٧ .

٣٤ ـ B. Hansen, "Economic Development......, op. cit., pp. 43-47.

٣٥ ـ S.A. Sakr, "Development Alternative in Egypt in 1974/75", Memo. 998 (I.N.P., Cairo, Oct. 1971), pp. 151-153.

٣٦ ـ التقرير المبدئي لمتابعة خطة ٧٥ ، مرجع سابق ، صفحة ٦ .

٣٧ ـ P.A. Baran, The Political Economy of Growth (Monthly Review Press, 1968), pp. 22-24.

ندوة العدد

ندوة العـدد

في مطلع العام ١٩٧٥ اختطت مجلة العلوم الاجتماعية سياسة ترمي الى تطوير مضمون القضايا التي تطرح على صفحاتها ، وتغيير الاطار العام للمجلة، بهدف تنمية حقول العلوم الاجتماعية في الوطن العربي .

وضمن هذا الاطار ، تلتقي المجلة من خلال الصفحات القادمة في حوار مفتوح يتناول **ضرورات التنمية الادارية في البلدان العربية** . وقد نظم الندوة وحررهـا **الدكتور محمد عدنان النجـار** استاذ الادارة في جامعـة دمشق ، واشترك فيها كل مـن **الدكتور عبد اللطيف عابدين** ، رئيـس قسم القانون الدولـي في كلية الحقوق بجـامعة دمشق ، **والدكتور محمد أيمن الميداني** ، استاذ الادارة والتمويل في كليـة ادارة الاعمال بالجامعة اللبنانية ببيروت ، **والدكتور محمود الشافعي** ، كبير خبراء الامم المتحدة لدى هيئـة تخطيط الدولة بسورية ، **والعميد مصطفى النابلسي** ، معاون وزير الادارة المحلية ، والمحاضر في معهد التخطيط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بسورية .

ضرورات التنمية الادارية في البلدان العربية .

د. محمد عدنان النجار *

عدنان النجار : اود ايها الزملاء ان ارحب بكم جميعا اجمل ترحيب في ندوتنا حول ضرورات التنمية الادارية في البلدان العربية ، راجيا من الله تعالى أن يكون لقاؤنا مثمرا في تركيز الاضواء على موضوع أصبح يشغل تفكير الكثيرين من رجالاتنا في الدولة والمجتمع ، واسمحوا لي أن أشكر باسمكم أسرة التحرير في **مجلة العلوم الاجتماعية** التي اتاحت لنا القيام بهذه الندوة ، راجين لها اضطراد النمو والتقدم في خدمة الفكر العربي الذي أصبح بحاجة ماسة الى الاستزادة من كثير من الافكار التي تطرحها .

ويجب أيها الاخوة ان اعترف منذ البداية ان موضوع التنمية الادارية هو موضوع واسع شامل يحوى على الكثير من النقاط الهامة التي تثير الجدل والحوار . وقد لا توجد عمليا اجابات نهائية وكاملة للكثير من التساؤلات التي ستطرح في لقائنا في هذه الندوة . ولكن غرضنا الاساسي هو الكشف عن مشاعرنا وتصوراتنا لعدد من الجوانب الهامة التي يشملها هذا الموضوع كما هي عليه الحال في البلدان العربية التي تحاول جاهدة تحقيق اهدافها السياسية والاجتماعية والاقتصادية بشكل فعال .

والان دعونا أيها السادة نبدأ حوارنا بالسؤال عن تصوراتنا المشتركة لمفهوم التنمية الادارية واهمية التنمية الادارية في التغلب على مظاهر التخلف الاداري في البدان العربية ؟ يمكن في الحقيقة تجزئة هذا السؤال الى عدة أسئلة تتعلق بمفهوم التنمية الادارية ، ومظاهر التخلف الاداري في البلدان العربية ، ودور التنمية الادارية في التغلب على هذه المظاهر . واتوجه الان الى الدكتور عابدين لاعطائنا رايه في هذه التساؤلات .

عبد اللطيف عابدين : اعتقد انه لا بد من تحديد المشكلة بوضوح قبل الدخول في التفاصيل التي تعالج العوائق ومواطن الاخفاق والتوفيق والقوة في مسألة التنمية الادارية في البلدان العربية . يتبين من صياغة المسألة عناصر

---

* استاذ الادارة في جامعة دمشق .

ثلاثة : العنصر الاول هو عنصر التنمية ، والثاني هو التوصيف المتعلق بالادارة ، والثالث وهو ان التنمية التي تهمنا تتعلق باطار معين هو البلاد العربية . فلا بد من تحديد هذه العناصر الثلاثة حتى نستطيع بعد ذلك طرح المشكلة في اطارها الصحيح .

فالتنمية هي الزيادة وذلك للتبسيط من الناحية اللغوية . والمقصود بالتنمية الادارية هو زيادة الفعالية في مشروع يجعله أكثر جدوى من الناحية الانتاجية . وتختلف فكرة التنمية عن فكرة النمو . فالتنمية عملية ارادية تفترض وجود تخطيط ونتائج وتنظيم معين ، بينما النمو عملية عفوية ومن الضروري التمييز بينهما حتى نستطيع تحديد المنهج الذي سنسير عليه .

اما عنصر الادارة فله معنيان : المعنى الاول هو المعنى العضوي ، والمعنى الثاني هو المعنى الوظيفي . وتتضمن الادارة بالمعنى العضوي مجموعة من الاشخاص والهيئات التي تتولى تسيير مشروع معين لا فرق في ذلك بين ان يكون المشروع حكوميا او خاصا . ويقصد بالمعنى الوظيفي للادارة مجموعة الاهداف والوظائف والسلطات التي تخص نشاط مشروع معين والتي يحددها القانون اذا كان المشروع حكوميا او نظام المؤسسة في المشاريع الاخرى .

أما العنصر الثالث فيتعلق بالبلاد العربية وهي مجموعة من الدول المتخلفة في كثير من الجوانب ، نريد ان نبحث في اطارها مشكلة التنمية الادارية . معنى ذلك اننا نبحث في التنمية الادارية في نطاق التخلف .. ولا اريد ان احدد هنا المقصود بالتخلف على الرغم من وجود تعريفات مختلفة له لان معناه اصبح واضحا .

تبدو مشكلة التنمية الادارية في البلاد العربية من ناحيتين . الناحية الاولى تتعلق بتخلف العنصر العضوي عن العنصر الوظيفي . فيجب ان يكون هناك مستوى معين للادارة بالمعنى العضوي لما تكون عليه القيادات والهيئات الادارية في المنظمة . اما اذا كانت الهيئات أو هذا العنصر العضوي ليس مستوى العنصر الوظيفي ، من حيث تلبية الاهداف الاساسية والحاجات التي يتطلبها المشروع فهناك خلل وتباين . فالمشكلة الاولى التي نريد ان نعالجها بنظري هي بحث اسباب الاختلال بين العنصر العضوي والعنصر الوظيفي في الادارة في البلاد العربية ، والوسائل التي يمكن ان تستخدم من اجل رفع المستوى العضوي حتى يستجيب الى حاجات العنصر الوظيفي . هذه ناحية . أما الناحية الثانية التي تثيرها مشكلة التنمية في البلاد المتخلفة عامة والبلاد العربية خاصة فانها تخص العنصر الوظيفي من حيث وجود تنهيج معين قد يكون عاجزا لاسباب مختلفة . فقد لا تتهيأ القدرة الفنية في

مجتمع ما لوضع قانون صحيح في الدولة مثلا ، وحتى وان وضع القانـون الصحيح فقد تكون الادارة عاجزة عـن التطبيق لهذا القانون فـلا تستطيع الوصول الى نتائج معينة بسبب تخلف الحالة العامة والوضعين الاجتماعي والاقتصادي في الامة . وهذا التخلف يعيق كثيرا من قدرة الادارة على تسيير المشروع او المرفق الذي خصصته الدولة بهذا القانون . فقد يضـع قانون الدولة الاحكام او المنهج فيما يتعلق بتسيير الجامعة ، وقد يوجد في الجامعة الاساتذة الاكفاء لتنفيذ هذا المنهج ، الا ان المنهج نفسه قـد يكون عاجزا في مضمونه وقد يصعب تطبيقه ضمن ادارات وتنظيمات معينة . فمثل هـذه المشاكل ترتبط بالتنهيج والاهـداف والتنظيم وتعانـي منها كثـيرا الدول المتخلفة .

وأريد أن الاحظ هنا ، دون ان آخـذ أكثر من حقي مـن الوقت ، ان مشكلة التنمية في البلاد المتخلفة تختلف كل الاختلاف عن مشكلة التنمية في البلاد المتقدمة . فمشكلة التنمية في البلاد المتقدمة هي مشكلة توقع ، مـن حيث ان للمشاريع القائمة توقعات تخص حاجات مستقبلية وترغب اداراتها في تنمية المشاريع على وجه تستجيب فيه لهذه الحاجات المستقبلية . بينما مشكلة التنمية في البلاد المتخلفة تنبع مـن كونها لا تقوم علـى توقع حاجات معينة وانما تعاني من عجز المؤسسات الاداريـة القائمة التي همهـا اصلاح العجز ومعالجة الحالات الملحة . وارى ان الامرين يرتبط احدهما بالاخر ، فلا يمكن ان نخطو خطوة نحو التنمية الادارية بمفهوم التوقع قبل أن تستنفذ حالة علاج العجز القائم في البنيان الاداري في المشاريع والمؤسسات المختلفـة سواء كانت عامة او خاصة .

هاتان هما المشكلتان الاساسيتان اللتان اریان تنصب عليهما المناقشة في هذه الندوة وهما تحتاجان الى بحث العوائق التي تعوق العنصر العضوي في التنمية الادارية والعوائق التي تعوق العنصر الوظيفي في البـلاد المتخلفة وتبيان لطرق الحل الممكنة .

عدنان النجار : هل يريد العميد النابلسي الاجابة على السؤال المطروح حول مفهوم التنمية الادارية ودور هذه العملية في التغلب على مظاهر التخلف الاداري او التعليق على ما قاله الدكتور عابدين ؟ . الواقع اننا نتكلم هنا عـن أشياء قد تبدو متباينة وذلك للاختـلاف في اللغة الاداريـة والاهتمامـات الوظيفية . الا ان العناصر الاساسية في الادارة في التوقع والعجز والمشابهـة لما يسمى بالادارة بالاهداف Management by Objectives والادارة بالازمات Management by Crises هي مفاهيم معروفة في الفكر الاداري . فالادارة في بلادنا غالبا ما تكون على أساس الازمات وحدوث المشاكل وتدبر

الحل لها فيما بعد ، بينما في الادارة بالاهداف تتوقع الادارة للمشاكل واضعة الحلول المسبقة لها وذلك قبل ان تحدث هذه المشاكل . وكذلك فان التمييز بين العنصر العضوي والعنصر الوظيفي وارد في التنمية الادارية لانه توجد عوامل بشرية تتعلق بالاشخاص والجماعات وعوامل مادية تتعلق بالبرامج والخطط والاهداف والسياسات والقواعد وطرق العمل .

مصطفى النابلسي : لقد تفضل الدكتور عابدين وتحدث عن مفهوم التنميةالادارية واضعا المشكلة في اطارها الملائم . وانا لا استطيع الفصل بين التنمية الادارية والامور الاساسية في الدولة . فالتنمية الادارية هي جزء من التنمية الشاملة ، الاقتصادية والاجتماعية . واذا كانت التنمية الاقتصادية والاجتماعية هدفا لنا ، فان التنمية الادارية تشكل الجزء الهام لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

فالتنمية الادارية تقوم بالدرجة الاولى على العنصر البشري الذي يعتبر العنصر المطور والمحرك والمغير في كل جوانب الحياة . ولقد ازدادت الاهمية تجاه العنصر البشري خاصة بعد أن ازدادت متطلبات الحياة في الدول المتخلفة عامة واصبحت وظائف الدولة متعددة ، متشعبة ، ومتشابكة . فقد وجدت الدولة نفسها مجبرة على اقحام نفسها في اختصاصات ومسؤوليات متزايدة تجاه المجتمع ، لا بد من تنهيجها بالوسائل المادية والعلمية والتكنولوجية مهما كان البلد موفورا في موارده .

ان ما تفضل به الدكتور عابدين من فصل العنصر العضوي عن العنصر الوظيفي هو شيء واضح في حياتنا العملية . الا اني اقول أن التعامل مع المادة ليس امرا صعبا أو عسيرا ، ولكن التعامل مع الافراد هو الصعب والصعب جدا . فللافراد مشاكل كثيرة ولهم اتجاهات متباينة وعواطف ونزوات وغرائز معقدة ، ولا بد من تكوين الفرد تكوينا صحيحا يجعله قادرا على المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تعتبر كما اشرت هدفا اساسيا من اهداف المجتمع . فالانسان الفرد بكل ما تعني هذه الكلمة يجب ان يبنى بناء جيدا . فاللوائح والقوانين والخطط لا تستطيع اذا وضعت في اطر محددة ومعينة ان تسير بالبلد الى الهدف المنشود او تبني اقتصادا ومجتمعا ، وان الذي يسير بالبلد الى الهدف المنشود هو في الدرجة الاولى والاهم الانسان . ولذلك يجب ان نركز على بناء الانسان ونبنيه بناء جديدا ، واذا ما فعلنا ذلك امكننا ان نحقق لمجتمعاتنا ما نريد ونحب ونشد .

وليس خافيا ان الانسان العربي انسان متخلف . ولكن التخلف يجب ان لا يكون ذريعة كي نبقى حيث نحن ، وانما يجب ان نفعل كل شيء كي

نعطي كل شيء من اجل بناء هذا الانسان وتخليصه من الشوائب والخلفيات المختلفة ورفع مستواه الخلقي ومشاعره الوطنية والقومية باتجاه التغيير الاكيد لصالح المجتمع . واذا ما فعلنا كل ذلك نصل بفردنا الانسان الى مستوى الريادة والقيادة . فنحن نريد انسانا رائدا وانسانا قائدا مكونين منه قيادات قادرة على قيادة مجتمعاتنا بالشكل الذي نحب ونريد . ولتكوين الفرد متطلبات كثيرة بعضها في الجهاز الاداري عن طريق التوجيه والارشاد والتدريب والتعليم والتثقيف ، وبعضها في التربية التي يجب ان تقوم على اسس متينة ، وبعضها في انظمة الحوافز التي يجب ان تأخذ بعين الاعتبار النواحي المادية والمعنوية في اندفاع الانسان وحماسه واخلاصه .

وبالطبع لا يوجد شيء جامد في الحياة ، وانما الحياة حركة وديناميكية وتجدد مستمر ، وعلينا نحن في الوطن العربي ان لا نتقولب في قوالب جامدة وانما يجب ان نحقق في انفسنا القدرة الحركية المتجددة المستمرة في كل مجال من مجالات حياتنا كي نقوم بالالتزامات الكثيرة المفروضة علينا . باعتقادي ، اننا كوطن عربي لدينا الامكانات الكثيرة والكبيرة والهائلة من اجل دفع عجلة التطوير والتغيير . ولكن قبل هذا علينا ان نوجد الارادة الحقيقية في التغيير والتطوير . فلا يمكن ان نقوم بعملية تنمية ادارية قبل ان توجد الارادة الحقيقية في الاصلاح والتغيير والتقدم .

عدنان النجار : دكتور الشافعي ، هل تريد أن تضيف أشياء الى مفهوم التنمية الادارية واهميتها في التغلب على مظاهر التخلف الاداري ؟

محمود الشافعي : انا اشارك الاخ العميد النابلسي في ان التنمية كل لا ينفصل وان التنمية الادارية جزء من تنمية شاملة للنواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ولتربية الانسان الفرد . لهذا ، فان التنمية الادارية متعددة الجوانب وهي ليست هدفا وانما وسيلة لتحقيق هدف أو مجموعة من الاهداف . ونحن عندما نتكلم عن التخلف نأخذ عادة بظواهره وليس بجوهره، وبالتالي لا نكون محقين في دراسة ابعاد المشكلة الادارية .

جوهر التخلف في الواقع ، اذا سمحتم لي ، هو جوهر تخلف في التنظيم وفي أسلوب تحقيق الاهداف لان المجتمع الذي ليس له أهداف يريد ان يصل اليها لا يحتاج كثيرا الى تنمية ادارية او الى اية تنمية اخرى . فالمشكلة تنبع اذن من ان هناك أهدافا لا يستطيع التنظيم الحالي مواكبتها او تحقيق متطلبات الوصول اليها . وفي الوقت نفسه تتطلب الاهداف اسلوبا واعيا في اتخاذ القرارات وحسن التصرف للوصول اليها . وعندما لا يكون هناك تنظيم يسمح بتحديد الاهداف بوضوح ووعي ويؤدي الى اتخاذ انسب القرارات والتصرفات في حدود الامكانات الموجودة للوصول الى تلك الاهداف،

نقول ان هنالك مشكلة في التنمية الادارية . ولكن التنمية الادارية شأنها في ذلك شأن كل جوانب التنمية الاخرى بحاجة الى ارادة من الانسان وارادة من المجتمع ، واذا توفرت الارادة توفـر ركن هام مـن اركان التنمية الادارية . الارادة على احداث التغيير والتي لا بد ان تنبع من القيم . واذا لم تتغير قيم المجتمع لا تكون هناك ارادة في التغيير . واذا لم تكن هناك ارادة للتغيير نابعة من القيم التي يكتسبها المجتمع ويتبناها ويؤمن بها تصبح التنمية صعبـة وتصبح التنمية الادارية مشكلة يصعب حلها .

في الواقع هناك عوامل داخلية تفرض على المجتمع ان يسعى للتنميـة الادارية ، كما يوجد أيضا عوامل خارجية . فنحن نتكلم عن مشكلة التخلف على انها عدم مواكبة التقدم والنهضة المادية وغير المادية الموجودة في العـالم الخارجي أو في العالم الذي نعيش فيه . كما أن هنالك عوامل داخلية ناشئة عن ان المجتمع حركي والناس لها آمال متجددة وموارد تنمو وتتجدد ويريد المجتمع ان يصل الى آماله واهدافه عن طريق استخدام موارده وعلى راسها المورد البشري . واذا لم يكن المورد البشري قابلا للتطور ومتقبلا للقيـم النابعة من التنميـة وداعيا لاهداف التنميـة وقانعـا بضرورة تحقيق تلـك الاهداف ، فان التنمية الادارية تتعذر في المجتمع العربي وغير العربي .

ونحن عندما نتكلم عن ضرورات التنمية الادارية في العالم العربي فاننا نتكلم في الواقع عن ان للمجتمع العربي او للاقطار العربية اهدافا تريد تحقيقها بفعالية ، ولديها تنظيـم لا يواكب متطلبات تحقيق الاهـداف ، وعندها قيم راسخة تاريخيا وقيم تكتسبها من التعامل مع العالم الخارجي ، ولها آمال عريضة تريد ان تحققها في صورة نهوض بمستويات المعيشة وتقليل استخدام الموارد والاقتصاد في الجهود البشرية والمادية واللحاق بركب التقدم المادي وغير المادي في العالم . ولكن هناك رواسب تاريخية من الماضي فرضت تنظيما معينا واساليب معينة بل وقيما معينة على المجتمع نسميها مرة تقاليد ومرة عادات ومرة شيء لا بد من التمسك به بصرف النظـر عن صلاحيتـه أو عدم جدواه في ان يستمر صالحا . كل ذلك يتطلب تغييرا ، والتغيير نابع اساسا من تغيير قيم الانسان ونظرته الى الحاضر والمستقبل . ولا يمكن في الحقيقة التفرقة بين عمل تنمية ادارية على اساس الادارة بالاهداف او عمل تنمية ادارية على اساس الادارة بالازمات . ففي سبيل الوصول الى الاهداف لا بد من حل مشاكل الحاضر ورواسب الماضي ، وبالتالي فان التنمية بالازمات تصبح جزء من التنمية .

كما انه لتحقيق اهدافنا في المستقبل لابد من عمل تنمية اداريـة بنظرة الى المستقبل الطويل . ولكن في الواقع لا توجد سياسيا كثرة من الناس في

العالم العربي تنظر الى الامور على مداها البعيد . فالسياسي ينظر الى الامور من المدى القصير والموظف او العامل ينظر اليها من مدى قصير او متوسط ، والانسان العربي ، لعدم وضوح الرؤيا ، لا ينظر كثيرا الى المستقبل البعيد ، في حين أن النظرة البعيدة الى المستقبل البعيد والاهداف البعيدة هي من الاساليب الصحيحة لاتخاذ قرارات متناسقة ومتكاملة وغير متعارضة عبر الزمن .

فالمشكلة متشابكة الى الحد الذي يجب فيه تداول المشكلة من ناحية التنظيمات الحالية ومدى صلاحيتها وقدرتها على اتخاذ القرارات المتناسقة وغير المتعارضة في المدى الطويل وبحث العلاقة بين التنمية الادارية والمشاكل الحالية في اسلوب تصرف البشر . فالفرد يتصرف في جماعة ، والجماعة تملكها نظم وقوانين واجراءات وتقاليد وعادات وبعض القيم المكتسبة والراسخة ، وكل هذا لا بد ان تتناوله التنمية الادارية بالفحص والدراسة والتمحيص ، مواجهة اهداف يحددها المجتمع العربي لنفسه ويحددها كل قطر عربي لنفسه .

في الواقع لا استطيع ان افرق بين المفهوم المادي والمفهوم الوظيفي للتنمية لان اغلب القيم التي لدينا لها اساس مادي واغلب اساليب التصرف وظيفية وبالتالي عندما نتكلم عن الاهداف المادية والمعنوية واسلوب التصرف بالماديات والمعنويات واسلوب التنظيم الامثل والمناسب والاطار العام لكل ذلك سواء كان في صورة قوانين او اجراءات او قيم لا بد ان نتداول الامر بشمولية تسمح لنا بايجاد حل .

وعمليا فان تفكيرنا في التخلف ناشيء من ان لدينا مشكلة نابعة من عدم قدرتنا في التنظيم الحالي واساليب التصرف الحالية على مواكبة التقدم بكفاءة وبأقل تضحية بالانسان سواء كانت بحريته او بفرض عبء من العمل عليه اكثر من طاقته او القصور الذاتي الذي خلقناه في الانسان نتيجة عدم مواكبته اسلوب التعليم الذي يتبع للاهداف التي نرجو ، وعدم مواكبة التنظيم الذي نرسخ وعدم تناسبه مع متطلباتنا في تحقيق الاهداف والخروج من ربقة التخلف . كل ذلك لا بد من النظر اليه على اساس ان المجتمع العربي ليس في عزلة ، ولكنه فاعل ومنفعل في العالم الخارجي يكتسب منه قيما ويريد أن يحقق مثله اهدافا ولا بد من ان يختار ماهية القيم التي يكتسب والاهداف التي يختار في حدود صالحه . كما انه يتطلب شمولية في دراسة التنمية الادارية في العالم العربي على أساس ان التنظيمات الحالية واسلوب اتخاذ القرارات الحالي والنضج السياسي بمستواه الحالي والنضج الاقتصادي بمستواه المتخلف والنضج الاجتماعي بمستواه الاكثر تخلفا ، كلها

عوامل تدخل في دراسة التنمية الادارية .

عدنان النجار : دكتور ميداني هل تريد ان تجيب وتضيف على ما يتعلق بمفهوم التنمية الادارية واهميتها في التغلب على مظاهر التخلف الاداري ، على الرغم من الصورة القائمة للمشكلة التي صورها لنا الدكتور الشافعي بصدق والتي قد لا أوافقه عليها ؟

ايمن الميداني : سأحاول في بحثي للموضوع التركيز بصورة رئيسية على السؤال المطروح وهو أهمية التنمية الادارية في التغلب على مظاهر التخلف الاداري في البلدان العربية . والطريقة التي تم فيها طرح السؤال يمكن ان تؤدي في البحث الى تقسيم السؤال الى جزئين: جزء أول يتناول اهمية التنمية الادارية وجزء ثاني يبحث في التنمية الادارية بحد ذاتها ، وسأحاول أن أبحث كل جزء على حدة .

فبالنسبة لاهمية التنمية الادارية ، فاني اعتقد ان اهم مشكلة تواجهها البلاد العربية بصورة عامة وسورية بصفة خاصة في ايامنا هذه هي مشكلة التخلف الاداري . ولعله لا يمكن اعطاء اهمية كافية لهذه المشكلة في كلمات وجيزة . فالبلدان العربية تعاني جميعا من عدم قدرتها على تحقيق الاهداف الاقتصادية والاجتماعية التي تريد . ان أهم معوقات ومشاكل التنمية الاقتصادية والاجتماعية هي ليست في راس المال او التكنولوجيا أو المواد الخام او الطاقة البشرية ولكن المشكلة الرئيسية والمعوق الرئيسي في بلادنا هي مشكلة التنمية الادارية . فالبلدان العربية الغنية بالبترول والبلدان العربية التي تستطيع أن تحصل على حصة من اموال البترول تمر بمراحل نمو اقتصادي أدعوه « متفجرا » . فالمؤسسات والصناعات والمشاريع تقام يوميا وعلى مدار العام بالمليارات من الدولارات ، واذا لم يوجد من يديرها بالكفاية والفعالية المطلوبة فان كل الاموال التي صرفت على هذه المشاريع تكون قد أهدرت ، وتكون كل آمالنا من التنمية الاقتصادية والاجتماعية وما يمكن أن تحققه للاجيال المستقبلية قد ضاعت وخابت لنجد انفسنا اننا لم نحقق أي شيء منها ، بل بالعكس فاننا فعليا قمنا بتركيب التزامات وأعباء على أجيالنا المستقبلية سوف ترزح تحتها لفترة طويلة . وأنا أدين بهذه الفكرة للدكتور الشافعي الذي طرحها في احدى الدورات التدريبية .

ويتعلق الجانب الثاني من السؤال بالتنمية الادارية كعملية في حد ذاتها اذ تنطوي هذه العملية على اربع جوانب رئيسية ترتبط ارتباطا وثيقا ببعضها ، ولا يمكننا السير بأحد الجوانب ونسيان الجوانب الاخرى ويجب أن نسير فيها جميعا . الجانب الاول ذكره الدكتور الشافعي وهو تطوير قيم وفلسفة ادارية تتناسب مع مجتمعنا وتعطيه النتائج المطلوبة والوافية . والجانب

الثاني في اعتقادي هو تطوير الطاقة البشرية الادارية او ما يمكن أن نسميه بالمهارات الادارية المهنية ، والجانب الثالث في التنمية الادارية هو تطوير انظمة التنظيم والانظمة الاخرى التي تتعلق بالتشغيل والتخطيط ومراقبة الاداء . أما الجانب الرابع فانه يتعلق بتطوير مناهج واساليب وأجهزة التطوير الاداري الجامعية والمؤسساتية . وسأحاول الشرح بتوسع أكثر لكل جانب من هذه الجوانب الاربعة .

اعتقد نظرا لاطلاعي على أوضاع سوريةأكثر من غيرها من البلدانالعربية والتي اعتقد انها مشابهة للبلدان العربية الاخرى أن العملية الادارية في بلدنا تعمل من خلال مقيدات خارجية أي عوامل خارجة عن سيطرة الاداري في المؤسسة لها علاقة بالبيئة وبمقيدات سياسية واجتماعية واقتصادية وقانونية وتعليمية وتقنية وثقافية .. الخ . وان هذه تفرض انماطا معينة من التفكير والتصرف والعمل في التنظيمات . واذا ما كانت عمليتنا الادارية متخلفة ، فان أحد اسباب هذا التخلف الرئيسية تعود لمقيدات البيئة الخارجية . والبيئة الخارجية تفرض أيضا قيما للمجتمع وللعاملين . فكلمة (Efficiency) مثلا تعتبر مقدسة في المجتمع الامريكي وهي معيار التقدم والنجاح في ذاك المجتمع . واذا ما نظرنا الى قاموسنا في اللغة العربية فانه يصعب مع الاسف ايجاد رديف عربي لهذه الكلمة الانكليزية علماائنا قد نسميها أحيانا كفاية أو فعالية ، وحتى ان وجد رديف للكلمة في اللغة العربية ، فانه ليس لها معنى لدى الانسان الاداري وغير الاداري . فاذا ما قلت للانسان العامل كلمة كفاية أو فعالية فانه لن يفهم معناها لان ثقافته لم تركز على هذه الكلمة . هذا المثال يدل على أن أسباب التخلف الاداري تكمن في المقيدات الخارجية للبيئة التي تعيش المؤسسات ضمنها . وقد يطول الشرح وتناقش كل من مقيدات البيئة على حدة ، الا انه قد يكون من الانسب لضيق الوقت عدم التوسع في بحث هذه المقيدات في هذه الندوة .

والجانب الثاني للتنمية الادارية يتعلق بتطوير الطاقات البشرية أو المهارات المهنية الادارية . فلدينا مؤسسات وشركات يقوم أشخاص على ادارتها بالطبع . ومن الاسئلة الاولية هو هل ان كل شخص موجود في أيمركز من المراكز الادارية يتمتع بالمؤهلات الادارية والخبرات المطلوبة لهذا المركز الذي يحتله ؟ اذن لدينا مشكلة في اختيار الطاقة البشرية الادارية ، ومن المفروضاختيار الاداريين من خريجي الجامعات الحائزين على التدريبات الادارية الكافية . بالطبع ان لم يكن لدى الشخص المعين التدريب الرسمي فانه يجب أن تكون لديه الخبرة في العمل . وقد تعوض الخبرة الى حد ما ، وأركز هنا على كلمة حد ما ، عن التدريب الاداري الرسمي على الرغم من

أنها ليست بديلا كاملا للعلم الاداري . واذا كان اداريونا لا يحوزون على التدريبات الرسمية والخبرات العلمية ، فماذا فعلنا نحن من أجل تطويرهم على اساليب العمل الادارية الحديثة كي يتمكنوا من اتخاذ القرارات الصحيحة والمناسبة لمعالجة المشاكل التي يواجهونها . اذن يجب في عملية التنمية الادارية اختيار الطاقة الادارية المناسبة وتدريب وتطوير ما هو غير مناسب حتى قبل تسلم المركز الاداري ، والاستمرار في عملية التدريب حتى بعد استلام المركز الاداري لان هنالك دوما اشياء جديدة واساليب حديثة ويجب أن يكون المدراء باستمرار على اطلاع عليها .

والجانب الثالث في عملية التنمية الادارية بنظري هو عملية تطوير الانظمة اللازمة والتي تتكون من انظمة تنظيم في اشكال هياكل ادارية وتوصيف في الاعمال وتحديدللمسؤوليات والصلاحيات وانظمة لشغيل لتسيير الاعمال وتوريد المعلومات للادارات على مختلف المستويات من اجل اتخاذ القرارات الادارية في التخطيط والرقابة على اسس احصائية ورقابية سليمة وانظمة اخرى في التخطيط والرقابة والرواتب والاجور والمكافآت والتسويق والانتاج والبحث والتطوير .

الجانب الرابع من عملية التنمية الادارية هو تطوير وسائل تطوير التنمية الادارية والذي تشكل الجامعة اهم مؤسساته . وهذا يعني تطوير كليات ومدارس ومعاهد ادارات الاعمال من حيث المناهج والاساتذة وطرق التعليم والانظمة الجامعية بما يتناسب مع التقاليد الجامعية العريقة حتى لا تصبح الجامعة دائرة حكومية والاستاذ الجامعي مثله مثل أي موظف اخر في الدولة . كما انه من الضروري احداث مراكز لتدريب الاداريين الممارسين على وسائل الادارة الحديثة على مختلف المستويات وفي جميع الاختصاصات اللازمة . كما قد يكون مفيدا احيانا القيام بدورات تدريبية في المؤسسات اذ قد تقوم شركة ما ذات طابع اقتصادي بتطوير العاملين فيها على استعمال وتطوير الانظمة التي وضعت من قبل الخبراء الاختصاصيين . وقد يمكن استخدام وسيلة اخرى في التنمية الادارية هي الاستعانة بخدمات مؤسسات استشارية متخصصة من أجل حل مشاكل معينة وتدريب الاداريين في المؤسسات الحكومية والخاصة .

وكما ذكر الدكتور الشافعي فان التنمية الادارية ليست هدفا لذاتها وانما هي وسيلة . الهدف ان تقوم الادارات في المنظمات والمؤسسات بتحقيق اهدافها بأكبر قدر من الفعالية والكفاية المطلوبة أي باقل كلفة ممكنة من الموارد البشرية والمادية . والتنمية الادارية تساهم في الوصول الى هذا الهدف عن طريق خلق قيادات ادارية عقلانية وواعية تستطيع أن تفكر تفكيرا سليما . واذا ما واجهتها مشكلة امكنها أن تسأل الاسئلة الصحيحة

لكيفية حل هذه المشكلة وتطلب المعلومات المناسبة لحلها ، ولديها في جعبتها من الوسائل والادوات العلمية ما يؤهلها أن تتخذ القرار الامثل أو القريب من الامثل . اذن فان الهدف من التنمية الادارية هو خلق قيادات ومهارات ادارية واعية تستطيع اتخاذ القرارات المثلى ، وشكرا ان أطلت البحث والحديث .

عدنان النجار : اشكركم جميعا على توضيح مفهوم التنمية الادارية ، وقد ادخل الدكتور الميداني وسائل وطرق القيام بعملية التنمية الادارية وكنت افكر في تخصيص سؤال لها .

ويبدو بحسب ما فهمت منكم جميعا أنه توجد علاقة بين الادارة وعوامل مختلفة تتعلق بالحضارة والمجتمع وانظمة التعليم وخطط الدولة الاقتصادية والقوانين والانظمة وتطوير الخطط والاهداف والاجراءات والسياسات المحلية ونوعية القيادات الموجودة ، بعض من هذه العوامل والمتغيرات يمكن السيطرة عليها كالاجراءات والسياسات ، والبعض الاخر لا يمكن السيطرة عليه مثل قيم المجتمع وعاداته وتقاليده والنظم السياسية السائدة . وفي عملية التنمية الادارية نحاول ايجاد الكوادر القيادية وانظمة العمل الادارية رغم صعوبة تطوير الاشخاص والقادة وارتباط المشكلة بقيم المجتمع وعاداته . وانا اتصور أنه بالامكان تطوير انظمة للعمل بطرق علمية واشكال جيدة حتى ضمن العوامل البيئية التي لا يمكن السيطرة عليها . كما أنه من الضروري في عملية التنمية الادارية ، كما أشار الى ذلك الدكتور الميداني ، تطوير الاشخاص الذين يعرفون كيف يحددون المشكلة ويسألون الاسئلة الصحيحة ويضعون الاجابات الناجحة . وقد يلزم أيضا في عملية التنمية الادارية ترويج الفكر الاداري بين اعضاء المجتمع والاشخاص المسؤولين والمهتمين حتى يتمكن الاداري من أن يعمل ضمن بيئة تشجع القيادة الفعالة والادارة الناجحة وتحقق التجاوب والتلاؤم معه ، لانه قد لا يفيد كثيرا ايجاد الاداريين الاكفاء اذا ما بقيت العناصر الاخرى التي سيعمل ضمنها الاداري جامدة . وبالنسبة لمظاهر التخلف الاداري فان الشعور المشترك هو ارتباطها عامة بالاهداف والآمال التي نسعى اليها وانها تنتج بسبب الاخفاق في تحقيق الاهداف المنشودة . وانا ارى ان الهدف الاساسي ضمن العملية الادارية للتنمية يتكون من هدفين فرعيين : الهدف الانتاجي المرتبط بتحقيق الانتاجية والكفاية والفعالية ، والهدف الانساني المرتبط باشباع حاجات الناس . ان هذين الهدفين هما ما يجب أن يسعى له الاداري الناجح في ممارساته وتطبيقاته الادارية وذلك ضمن الهدف العام للمجتمع كله . فضمن العملية الادارية للتنمية أرى عدم التركيز كما يظن البعض على تحقيق عوائد وأرباح كبيرة

فقط وانما ضرورة السعي من أجل اشباع رغبات الناس وحاجاتهم سواء كانت هذه مادية أو معنوية .

ارى ان الدكتور عابدين يريد التحدث :

عبد اللطيف عابدين : ارى انه قد أثيرت نقطتان هامتان واريد الـرد عليهما . تتعلق النقطة الاولى بتلازم مشكلة التنمية الادارية مع مشـاكل التنمية الاخرى . وعلى الرغم من صحة هذا التصور الا ان هنالك في الدول المتخلفة مشكلة عامة في التنمية سواء كانـت هذه اقتصادية أو اجتماعيـة أو اداريـة . فيجب لذلك ان نبحث في عملية التنمية الادارية وان نتعمق في بحث نقط محددة . اما عندما نبحث في شمولية عامة للموضوع ، فاننا قد نخرج عن الاطار المحدد للمشكلة ولن نجد حلا . ولهذا يجب التركيز عـلى نقاط معينة في البحث مثل العوائق التي تحول دون تحقيق التنمية ومشاكل التنمية الاقتصادية والاجتماعية لان ذلك لن يوصلنا الى نتيجـة محددة . والفكر العربي له هذه الخطيئة وهي خطيئة الشمول دوما .

هناك سياسة للتنمية قد تقوم بها الدولة أو مؤسسات معينة ، وهذه سياسة عامة في التنمية . ثم هنالك تجزئة لهذه السياسـة في اختصاصات معينة ومواضيع محددة ، التنمية الادارية مثلا ، فنحن كان يجب أن نبحث هنا في مشكلة التنمية الادارية مركزين على اهم النقـاط فيها .

والنقطة الثانية هي تغيير القيم . قد تكون لمجتمع معين قيم كبرى ، ولكن الفرق كبير بين الايمان بالقيم والعمل بها . فللمجتمع الاسلامي مثلا قيم كبيرة ، الا أن العمل بها غير قائم في أكثر الاحيان . فالمشكلة اذن ليست هي في عدم وجود قيم لدينا أو تغييرها لان القيم موجودة ، وانما المشكلة هي في وضع هذه القيم موضع التطبيق . لنأخذ مثلا المشكلة الاخلاقية في الرشوة . فهل يمكن القول ان القيم الاجتماعية في البلاد العربية تشجع على الرشوة؟ بالطبع كلا . فالمبادىء الاخلاقية الاسلامية أو حتى الاجتماعية الدينية في كل الاماكن تمنع الرشوة . والمشكلة ليست هي في تغيير المجتمع من ناحية القيم . وكمثال اخر الوجدان المسلكي . انا لا اعتقد ان هناك قيمة اجتماعية في أي مجتمع كان تمنع من الحث على الوجدان المسلكي . فنحن اذن لسنا بحاجة الى تغيير القيم وانما المشكلة عندنا هي في اعمال القيم ووضع وسيلة العمل بها موضع التنفيـذ .

ايمن الميداني : عفوا دكتور عابدين . من ناحية القيم انت تفترض ان القيم شيء ثابت وجامد والواقع ان القيم حركية تتغير مع الزمن . فلدينـا مثلا في القيم الاسلامية احسن القيم الا أن واقعنا شيء مختلف ولدينـا في الممارسة عكس ذلك . فهل ما زالت قيمنا هي القيم الاسلامية ؟ وجوابي على

ذلك ... كلا ... فنحن لا نتمسك بأي من القيم الاسلامية الجيدة وانما قد غيرنا قيمنا واصبحت الرشوة في هذه الايام قيمة جديدة وشطارة وطريقة للوصول الى الثروة متقبلين لهذه القيمة الجديدة في الرشوة ولكن المؤكد أن المرتشين وغير المحاسبين عليها والذين لا يحاسبونهم متقبلين لها . اذن توجد لدى بعض الناس قيم جديدة ، وهذه لا تساعد بنظري على ايجاد مناخ جيد لفلسفة ادارية أو لتوليد قيم مناسبة لعملية ادارية وناجحة .

عبد اللطيف عابدين : أنا لا اعتقد أن الانحراف قيمة . ويجب أن نحدد تعريف القيم . والحركية هي في العمل وفي فهم القيمة وتطبيقها . ولا يمكن اعتبار الانحراف عن القيمة قيمة بحد ذاتها . هنالك قيم أساسية والعمل بها هو الذي يختلف حركيا ، الا أن القيمة تبقى قيمة ، والانحرافات لا تسمى حركية وانما هي انحرافا . انا أعترف أن المجتمع قد لا يقوم بواجبه في محاربة الانحرافات عن القيم التي كان عليه أن يحاربها ويضع الجزاءات الرادعة بحقها . فالموضوع هو ليس تغيير قيم ، وانما هو ان يقوم المجتمع بواجباته .

مصطفى النابلسي : اريد أن اعقب على ما قاله الدكتور الميداني ، وهو أن القيم اصيلة وراسخة ، وحديثنا هو عن ترسيخ القيم وليس تغييرها . صحيح أننا الان أمام واقع جديد وهو تشويه وتحوير اجمل وافضل القيم التي نعتز بها . فالمشكلة ليست في تغيير القيم بقدر ما هي في بلورتها وجعلها اكثر تطبيقا . ان قيمنا على الرغم من أن واقعنا سيىء جدا . واتذكر في هذا المجال ما ورد في القرآن الكريم من مناداة نوح ربه : « ان ابني من أهلي وان وعدك الحق » الى أن قال الله تعالى « انه ليس من أهلك انه عمل غير صالح » فأنا لا اعتقد انه يوجد اصدق واقوى من هذا التعبير في التأكيد على العمل ذاته كمقياس في الحكم .

عدنان النجار : اسمحوا لي أن اتدخل في النقاش اذ يجب أن لا ينحرف موضوعنا عن القصد الاساسي منه . فلا شك انه توجد عوامل عديدة تؤثر جميعها على عملية التنمية الادارية ولا يمكن الغوص فيها جميعا . ودعونا الان نسأل سؤالا اخر يرتبط عمليا بحوارنا ونقاشنا وهو يتعلق بنوعية الانسان القائد الاداري الذي ننشده . فطالما اننا نريد أن نغير ونطور نوعية الانسان ونوجد الانسان العربي الجديد ، وبما اننا نسعى كمؤسسات ادارية في التطوير والتنمية الادارية نحو ايجاد الكوادر الادارية القيادية التي بامكانها ايجاد وتطبيق النظم الادارية الجيدة ، فما هي يا ترى نوعية القائد الاداري الجديد الذي نريده ؟ . أنا في الحقيقة لم تقع عيني على ما يشير في الفكر العربي والمعرفة الادارية الى ملامح التصور للقائد الاداري العربي الذي

ننشده في مؤسساتنا الاقتصادية ومؤسساتنا العامة ، والذي نريد ان نركز عليه في عملية التنمية الادارية . فما هو يا ترى الاتجاه الذي يجب أن ننشده عندما نبدأ في مسيرة التنمية الادارية الصحيحة وما هي يا ترى نوعية القائد الاداري الذي نريده ؟ .

ايمن الميداني : في الحقيقة دكتور نجار انت لا تريدنا ان ننحرف عن الموضوع . وانا في اعتقادي أننا لا ننحرف عن الموضوع لان طرح المشكلة كما هي يسهل من التعرف على الطرق المثلى لمعالجتها وبالتالي يمكننا ان نضع النموذج المرغوب به ، ونحدد كيفية الوصول اليه .

توجد لدينا اليوم مشكلة في التنمية الادارية لها علاقة بالثقافة والبيئة والواقع وكل ما تفرضه على الانسان العربي من تصرفات معينة في الادارة . فمثلا « قيمة » ان تقبل كاداري أن لا تعمل وتقبض راتبك في نهاية الشهر . في دول أخرى يعتبر هذا التصرف جريمة اخلاقية . والشخص يعمل بجدية دون ضرورة لان يطلب منه رئيسه لذلك ، لانه ان لم يعمل وينتج سيعاني من عدم الراحة النفسية . فالمجتمع يفرض تصرفا معينا ، وفي بلدنا توجد بطالة مقنعة ولا يعمل اغلب العاملين ، الا انهم يأخذون رواتب ويطالبون بزيادات في الاجور . وفي بلاد عربية أعرفها أصبح الابناء مترفين بأشكال عزفوا فيها عن العمل . وفي بلاد كثيرة نجد ان المهارات الادارية الموجودة في المستويات الوسطى والدنيا وحتى العليا هي مهارات ليست محلية وانما مستوردة اما من البلدان العربية او الاجنبية . ارى ان هناك مشكلة في البلاد العربية الغنية والبلاد العربية الفقيرة بعدم رغبتها في العمل للحصول على معاش يومها ، والتفكير « بأن لا اشتغل واقبض واطالب بحقوقي أصبح مقبولا » .

عدنان النجار: انا اقرا ان المشكلة قد تكون في العالم العربي مشكلة ادارية تتعلق بالقيم ، ولكني ارى هنا ان لعلماء الاجتماع دورا كبيرا في ضرورة تحديد انماط هذه القيم . ويبدو أننا هنا نتحدث بشكل عموميات . فعندما نقول الرشوى والمحسوبية والقيم المنحرفة كذ وكذا ، فانه لا توجد لدينا دراسات كافية ومفيدة حول الموضوع تثبت او تدل على ان الرشوى او المحسوبية أو غيرها هي من القيم المقبولة في العالم العربي . فهل يا ترى نستطيع أن نقول هذا الكلام ضمن حدود علمية اكيدة ؟ . يبدو أن كلامنا عبارة عن شواهد مستنتجة من بعض الملاحظات الشخصية المعينة . فلا شك أن العالم العربي غني بالقيم الجيدة واجدادنا وآباؤنا لا اتصور انهم استطاعوا أن ينشروا النور والفكر والمعرفة ويقوموا بالفتوحات في كثير من أنحاء العالم لولا قيمهم الجيدة والقويمة . ولذلك فان من رأيي الخاص عدم الدخول في تفاصيل كثيرة فى

هذا الموضوع نظرا لاتساعه وشموله وضرورة تخصيص ندوات أخرى له ، ولانه توجد أيضا جوانب كثيرة لموضوعنا حول ضرورات التنمية الادارية . وارى ان مجموعات كثيرة في المجتمع يهمها امر القيم . فقد يكون للتعليم صلة أوثق بالقيم من الاداري ، وقد يكون لرجال الدين دورا أكبر في تحديد القيم منه بالنسبة لاساتذة الادارة في الجامعة . وانا أرى بدون شك دورا كبيرا للقيم لان الحضارات العالمية الرفيعة تؤكد جميعها على القيم الجيدة في التعاون والصدق والوفاء والشجاعة والامانة والعدالة والحق والاخلاص والتي هي من القيم الثابتة مدى الزمن . ولا يمكننا ان نتوقع حضارات عظيمة تستطيع أن تعتمد على الكسل والتواني والسرقة وعدم الوفاء . فالقيم الجيدة موجودة دوما ، وانا أرى فيها موضوعا اجتماعيا يجب أن يركز عليه في ندوات أخرى .

مصطفى النابلسي : لا أرى أن الامر يتعلق بالتوسع أو عدمه . فنحن هنا غرضنا تحديد مواطن الضعف والالم التي نشعر بها . هدفنا من هذا البحث ليس فقط في التنمية الادارية ولكن في التغلب على مظاهر التخلف الاداري في الوطن العربي . فكيف يمكن أن أقضي على التخلف الاداري في الوطن العربي دون أن آخذ كل هذه الامور بعين الاعتبار ؟ . وانا أرى في موضوعنا واقع التخلف الاداري ووسائل التغلب على التخلف في الوطن العربي بما فيه التخلف الاقتصادي والسياسي والاجتماعي .

عدنان النجار : اخاف أن نقع في ورطة شبيه بمشكلة البيضة والدجاجة وتحديد العلاقة بينهما وايهما يسبق الاخر . فلا توجد لدينا تنمية ادارية لاننا نعاني من تخلف اقتصادي واجتماعي ولا نستطيع تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لان لدينا تخلف اداري ، وهكذا في حلقة مفرغة . انا لا أستطيع أن انكر صحة هذا الكلام ، الا اني ارى مشكلة التنمية الادارية مرتبطة بعوامل كثيرة ، وأعتقد ان بامكاننا كمؤسسات تطويرية تغيير أو تبديل بعضها . فمن الممكن مثلا التأثير على عدد ونوعية خريجي كليات ادارات الاعمال أو وضع الخريجين في الامكنة المناسبة لمؤهلاتهم او التأكيد على تحصيلهم المعرفة الادارية الصحيحة . ويوجد في الواقع العربي مؤشرات سلبية كثيرة حول هذه الامور وارى التركيز على العناصر التي يمكن السيطرة والتغلب عليها مع ذكر العناصر الاخرى المؤثرة على عملية التنمية الادارية .

مصطفى النابلسي : ارى أن العوامل متداخلة ومتشابكة مع بعضها البعض . فلماذا يا ترى لا نستطيع أن نضع الانسان المتخرج من الجامعة او المعهد في المكان المناسب ؟ . لماذا لم نستطع نحن في سورية وضع المتخرجين من معهد التخطيط في أماكنهم المناسبة ؟ . ان اهمية الاجابة على تساؤلات

كهذه كثيرة واضحة وأرى أن للموضوع شمولية . وخطأنا في العالم العربي هو اننا لا نأخذ كثيرا من المواضيع بالمنظار الواسع الشامل حتى نصل الى ما نريد .

عبد اللطيف عابدين : هناك مسألتان مختلفتان تماما . المسألة الاولى هي ظواهر التخلف ووسائل التنمية بشكل عام . فهناك مشاكل مشتركة بالنسبة لكل أوضاع التنمية . هذا موضوع عام يمكن أن نفرق فيه دون الوصول الى نتيجة . وأنا كنت أعتقد ان البحث يتعلق بضرورات التنمية الادارية في البلدان العربية دون أن أتصور انه سيكون موضوعا في التنمية بشكل عام . هناك ظواهر خاصة بالتنمية الادارية والتخلف الاداري ، وهي مسائل تتعلق بالتنمية الادارية ولا تتعلق بمشكلة التخلف ككل بشكل مباشر . وأنا عندما جئت الى هنا انما جئت بوحي ان الموضوع يتعلق بالتنمية الادارية .

أما المسألة الثانية التي لم تتح لي اثارتها فانها تتعلق بموضوع التطور . فالتطوير الاداري يتطلب اثارة مسألتين : المسألة الاولى وهي الواقع والمسألة الثانية الحاجة ، والتطوير هو جعل الواقع على حسب الحاجة ، أما أن نتحدث عن التطوير بشكل عام ، فان في الامر لبسا .

يقول الدكتور الميداني ان عبارة الـ (Efficiency) الانكليزية غير موجودة في اللغة العربية ، وهذا غير صحيح . كما أن المسألة ليست مسألة عبارات . انما هي فحوى وجوهر . فكلمة "Efficiency" تعني الجدوى والفعالية ، وهي كفكرة موجودة في ذهن كل انسان عندما يسعى نحو الاحسن والافضل على الرغم مما يبدو من صعوبات يواجهها في تحقيق ذلك . وأنا كأستاذ في الجامعة في ذهني الجدوى والفعالية عندما أعطي المعلومات الى الطلاب بأفضل شكل يستفيدون منها . فالمسألة هي ليست في عدم وجود الفاظ مشابهة في الفكر العربي . وأساسا فان اشتقاق الافكار الاجنبية يعتبر اشتقاقا حديثا والمؤسسات الغربية الفكرية هي مؤسسات حديثة ، والفكر الامريكي فيما يتعلق بالادارة هو فكر حديث ، بينما يعتبر الفكر الاداري فكرا قديما .

اننا ونحن نساير التطوير والتقدم لا بد وان يكون لنا مشاكلنا الخاصة بنا والمختلفة كل الاختلاف عن مشاكل المجتمع الامريكي . لذلك فأنا أرى تركيز الموضوع على الواقع العربي بالذات من حيث مشاكله الادارية التي يعاني منها ومن حيث الوسائل التي تغير من هذا الواقع بحيث يستجيب لحاجات عربية في الادارة . أما ما يقوله ريفنز أو كونتز أو غيرهم من الاداريين في امريكا فأرى فيها دراسات نظرية بحتة لا تفيد المجتمع العربي بالقدر الكبير . انها قد تفيده

من حيث توجيه طرق البحث العلمي ، أما من حيث أخذ الوقائع نفسها واستخلاص النتائج ذاتها لتطبيقها على مجتمع مثل المجتمع العربي فهذا غير وارد ، لان المجتمع الامريكي يختلف في تفكيره ووسائل انتاجه وفي كل اموره عن المجتمع العربي .

ومن الاهمية كما أرى في سبيل التنمية الادارية الناحية العضوية او التكوين الشخصي للادارة ، ثم تنمية الجانب الوظيفي من اجل أن يلائم الحاجة . واني لارى ضرورة التركيز على هاتين الناحيتين : العضوية او الشخصية والوظيفية في القيادة الادارية ضمن مختلف المستويات الادارية ، العليا والوسطى والدنيا ، وان نبحث أيضا في الوظائف والاهداف والوسائل التي يجب ان نصل اليها في المسألة الادارية .

عدنان النجار : توجد في الواقع مواضيع كثيرة وقد تداخلت الكثير من الاجابات مع بعضها البعض ويصعب عمليا تجزئة البحث الى عدد من الاسئلة المحددة . ولكن على الرغم من ذلك فما هي برأيك ، دكتور الشافعي ، الطرق الممكن استخدامها للقيام بعملية التنمية الادارية ؟ نحن نعرف أن هناك مؤسسات كثيرة تعمل في مجالات التنمية الادارية . فعلى المستوى العربي ، هناك المنظمة العربية للعلوم الادارية ومركز التنمية الصناعية التابعين للجامعة العربية كما توجد جامعات ومعاهد ودورات تدريبية كثيرة . فما هي الطريقة الافضل لتحقيق التنمية الادارية ، وما هو مدى ضرورة الاعتماد على الخبرات الاجنبية والفكر الاداري المتطور في البلدان الغربية من اجل جدوى التطبيق في البلدان العربية ؟ .

محمود الشافعي : السؤال في الحقيقة كبير وصعب . فالصعوبات في الاجابة على السؤال ناشئة من ان التنمية الادارية كوسيلة في التصرف والوصول الى الاهداف المبتغاة تتطلب تربية واعية للانسان العربي في مدلول ترسيخ القيمالتي يحسن التصرف على أساسها في تسييره لاموره وفي اتخاذه لقراراته لانه في العالم المتقدم في التنمية الادارية تكون الانضباطية قيمة ،وحب العمل قيمة ،والاقتصاد في الموارد التي يتصرف فيها قيمة ، والمنطق السليم في التفكير والتصرف قيمة ، والامانة العلمية والفكرية قيمة ، والتحرر في التفكير في حدود الاقتصاد في استخدام الموارد والوصول الى الهدف بأقل التضحيات قيمة .

وبعد أن تكلمنا عن القيم كأساس ومنطلق في التنمية الادارية ، دعونا نحدد الى جانب ذلكماذا نريد من التنمية الادارية . نريد من التنمية الادارية حسن التخطيط ، ونريد من التنمية الادارية التنظيم الملائم لحسن التخطيط والتسيير الكفؤ ، ونريد من التنمية الادارية حسن الرقابة بموضوعية ، ونريد

من التنمية الادارية ان يكون لدينا أسلوب او نظم لتدفق المعلومات الصحيحة دون ان نقول ان هذه المعلومات سرية وان هذه علنية . ولا بد ان نضع في ذهننا ان المتابعة والتقويم أساس لحسن التصرف وتصحيح الاخطاء ، وان نبتعد كل الابتعاد عن ما ليس علما او ما ليس عقلانيا ، بمعنى أن نبتعد عن أن نرسخ مبادىء لا قبل لنا بها في الثقافة العربية اسمها على سبيل المثال التصرف بالتجربة والخطأ ، أو نسمح بالانسياب والانسيابية الموجودة فيمعظم الاقطار العربية من أعلى مستوى الى أدنى مستوى اداري ، وأن يكون لدينا القناعة بأن الدرس والتقصي والبحث العلمي قبل اتخاذ القرار قيمة حتى نبتعد عن الارتجال في اتخاذ القرارات وحتى لا نتخذ قرارات متناقضة يعارض بعضها البعض الاخر ، ولا بد في الوقت نفسه من أن يكون لدينا او نربي انفسنا او ننمي في انفسنا القدرة على الابداع والمبادرة الفكرية عندما نتصدى لاتخاذ القرارات .

هناك قيم من عهد الجاهلية نسميها بالتقاليد العربية في وسط محيط طويل عريض نسميه مواكبة التقدم العلمي ومسايرة التطور الفكري في العالم . هذه اشياء تناقض بعضها البعض الاخراذا تصدينا للتنمية الادارية . فضلا عن انه لا بد أن يكون هناك تربية للناس على الحزم في مرونة والموضوعية في التصرف . ان هذه من ضمن المقومات التي لا أتصور ، دون أن أكون مختصا في علوم التنمية الادارية ، الا أن تكون من ضمن المنطلقات الاساسية التي يجب مراعاتها عند تصدينا للتنمية الادارية في العالم العربي . والذي يحدث حاليا هو أننا نأخذ بالاساليب العلمية للتخطيط ، أيالاساليب العلمية لاتخاذ القرارات وحسن التصرف ، ونجهلها . وهذا لا يمكن قبوله اذا عنينا فعلا تنمية ادارية . في الواقع لا يمكن أن نتخلى في ادائنا او في سبيل وصولنا الى تنمية ادارية سليمة عن معايير موضوعية نضعها لانفسنا لتقييم القرار قبل اتخاذه وتقييم العمل بعد اتخاذ القرار . . لا يمكن . . والا لا نكون جادين في عملية التنمية الادارية ، أعود وأكرر ، لا تقوم في الفراغ وانما تقوم ضمن تنظيمات سياسية واجتماعية واقتصادية . والتنمية الاداريةالتي تقوم في هذه التنظيمات وتتفاعل بها ومعها تتطلب ارادة سياسية للتنمية الادارية . فلا بد من الارادة السياسية للتنمية والا نكون معلنين شعارات لا تمت الى التنمية الادارية بصلة مثل اتباع التنظيم الامثل ، وضع الرجل المناسب في المكان المناسب ، أو التصرف بحدود معايير معينة . ولذلك فان التنمية الادارية ليست أسلوبا نتعلمه في الجامعة وحدها وانما هي أسلوب في تربية الانسان العربي منذ أول نشأته في البيت . فاذا كان الكذب مسموحا منذ النشأة الاولى في البيت ، والتسيبمسموحا ، وعدم الانضباط مسموحا والامانة الفكرية لا موضع لها ، والتفكير العلمي والمنطقي لا قبل لنا به ، ثم

اخذنا طفلا او شابا او يافعا واوصلناه بأساليب التعليم الحالية الى الجامعة، فانه لن يتعلم في الجامعة متطلبات ومقومات اساسية في التنمية الادارية . انه قد يتعلم شيئا ويأخذ فيه شهادة ، لكن لايدخل في نفسه كطينة يتصرف بها في المجتمع . وهذا ما نريده في التنمية بمدلول قيامنا بتنظيمات ووضع معايير لاتخاذ القرارات بكفاءة ، وتطبيق المعايير ذاتها في تقييم الاداء ، لا أن نضع معايير في اختيار الاهداف وننساها لنضع معايير أخرى لحسن الاداء . هذا لا يجوز . ولذلك فأنا سأترك أساليب التنمية الادارية للاخوة المختصين في الندوة ، الا أني ارجو رجاء ملحا ان لا نغفل حين نستعرض أساليب التنمية الادارية الى ما أشرت اليه .

عدنان النجار : يلح الدكتور شافعي على أن أهمية التنمية الادارية ترتبط بالمجتمع ككل وانها جزء من كل ، ولذلك فانها ترتبط بعدد كبير من العوامل في العائلة والحي والمجتمع والسياسة والاقتصاد والقانون وغيرها من العوامل الكثيرة . ولكن على الرغم من موافقتي على هذا الراي ، الا اني ارى ان هذه العوامل موجودة حتى في البلدان المتقدمة كالولايات المتحدة مثلا، حيث يوجد هناك ايضا عائلة ومجتمع وسياسة واقتصاد وقانون ، ولكن تجد في الوقت نفسه جهودا مستمرة في عمليات تنميات ادارية واسعة في الجامعات والمعاهد والمؤسسات . أما في عالمنا العربي فيبدو أن جهودنا تجاه عملية التنمية الادارية ضئيلة وتكاد تكون مفقودة بغض النظر عن مشاكلنا في العائلة والحي والمجتمع والسياسة والاقتصاد والقانون ، كما أن عددا قليلا من الاداريين الممارسين في البلاد العربية يعتبرون ملمين بمبادىء علم الادارة والنظرية الادارية أو خضعوا لدورات تدريبية في الادارة او قبلوا على انفسهم الاشتراك في دورات تدريبية لان كبرياءهم النفسي قد لا يسمح لهم بذلك . لذلك فأنا أرى مشكلة التنمية الادارية في البلدان العربية يمكن أن تساهم تجاهها الجامعات والمعاهد والمؤسسات على الرغم من اقراري بعلاقة مشكلة التنمية الادارية بمشكلة المجتمع .

مصطفى النابلسي : للتدليل على انفة الاداريين من الاشتراك في دورات تدريبية أذكر أن المنظمة العربية للعلوم الادارية طلبت منا حديثا الاشتراك في دورة سمتها لقاء علمي لدور المحافظة في المجتمع يشترك فيها عدد كبير من المحافظين ورؤساء المناطق في البلاد العربية ، فسأل السيد الوزير ان كان المحافظون سيقبلون الاشتراك فيها ، وكان جوابي أن لو ترك الامر لهم فلن يقبلوا أبدا . فالاداري في بلدنا يرى نفسه بعد أن تربع على كرسي السلطة انه العليم المحيط بكل شيء ويصبح الانسان الذي لا يعلو عليه انسان اخر . ان هذا خطأ كبير . بينما تجد حتى الوزراء يشتركون في دورات تدريبية بحسب اطلاعي على أوضاع بعض البلدان الاشتراكية . ففي المانيا الشرقية ذكر لي

شخصيا ، في العام ١٩٦٩ ، السيد « ديكنز » وزير الداخلية آنئذ انـــه يشترك وغيره من الوزراء والمحافظين دوريا في معهد « دوستا » في دورات تدريبية يجلسون خلالها على مقاعد الدرس ، ليس في محاضرات بالمعنى الصحيح ، ولكن في عملية تحريض وعرض نماذج واشكال حديثة في الادارة ثم يتناقشون فيما بينهم لاستصدار توصيات وقرارات معينة . وهذا عظيم لان الوزراء والموظفين في القيادات العليا يجددون باستمرار معلوماتهم ويرون الامور من وجهات نظر جديدة ويناقشون الممكن والمفيد لبلدهم من نظريات جديدة . أما في بلدنا ، فان الانسان الاداري يرفض الاشتراك في لقـــاءات ودورات ، وهذه مصيبة عربية كبـيرة .

ان هذا يدفعني لان أقول ان موضوع التنمية هو موضوع شامل وليس مجزءا . ونحن لم نأت لهذه الندوة كي نقول ما هي صفات القائد .. الخ . ان هذا ليس موضوعنا . وموضوعنا في الواقع يتعلق بكيفية تنمية الادارة من أجل التغلب على التخلف ، وبكيفية ايجاد الشخص العربي القادر على ان يقود عملية التنمية بكل ابعادها ، وحتى ايجاد القائد السياسي الذي يقول هـذه هي أهدافي العريضة السياسية والاجتماعية وغيرها .

عبد اللطيف عابدين : ارى اننا ننسى شيئا هاما في عملية التنمية وهي انها عملية تفاعل وليست تنمية باتجاه واحد . كما أن البعض يؤكد على أن عملية التنمية الادارية ترتبط بسياسات الدولة . نعم هذا صحيح . فالتنمية الادارية مرتبطةبسياسات الدولة ككل الا انهيوجد اصحاب تخصص وجماعات مهتمة بهذا الموضوع يجب عليهم توجيه سياسات الدولة بابداء آراء وافكار تتعلق بمسألة التنمية الادارية بحيث يمكن أن تؤثر بشكل او بآخر عـلى سياسات الدولة وتوجهها . صحيح أن الدولة قدلا تقتنع بهذه الآراء الا انها في الامد الطويل وبعداظهار الفوائد التي يمكـن أن تتحقق مـــن تطـــوير سياساتها فيما يخص تنمية جهة معينة من جهات الدولة اداريا فانها قد تغير من سياساتها ويكون لعملية التفاعل جدوى ونتائج كبيرة . أما اذا ربطنـــا الامور دوما بسياسات الدولة ، فمعنى ذلك اننا لن نصل الى اية نتيجة .

مصطفى النابلسي : اريد ان اسأل تعقيبا على كلام الدكتور عابدين فيما اذا كان يمكن للقائد أن يخطط ويرسم للسياسة دون ان يستلهم مصـــالح الناس متصلا بهم وآخذا معلومات من جهات مختلفة ؟ . بالطبع لا ، والا لا أستطيع ان أقول انه قائـد .

ان غرضنا في التنمية الادارية هو ان نجد القائد حتى نصل الى القائد السياسي . ولكن الاداري يجد نفسه في الوطن العربي عاجزا عن فعـل اي

شيء . فعلى الرغم من كبر آماله وعزيمته على العمل وقدرته على القيادة يجد نفسه مشلولا عن الحركة ، لا يستطيع تحقيق ما في ذهنه ونفسه .

عدنان النجار : اود الانتقال الى جانب آخر من جوانب التنمية الادارية وهو السؤال عن مدى قدرتنا على تطبيق الفكر الاداري العلمي والنظريات الادارية العلمية الحديثة التي نشأت وترعرعت في المجتمعات الغربية على اثر تطور المصانع والصناعة ، على الرغم من أن للفكر الاداري جذورا قديمة كما اشار الى ذلك قبلا الدكتور عابدين قدتكون ناشئة عن الفكر اليوناني أو الروماني أو الاسلامي او غيرها من المصادر الحضارية العريقة . وعلى كل حال فانه يوجد اليوم في العالم شيء اسمه علم الادارة له مبادئه وقواعده وطرق ابحاثه . وقد تطور هذا العلم حديثا نتيجة الجهود المستمرة في البحث والتنقيب والمعرفة في البلدان الغربية وفي الولايات المتحدة وغيرها من البلدان التي قطعت شوطا بعيدا في تطور هذا العلم وكان له اثر كبير على حركات التصنيع والتقدم المادي والاقتصادي . فماهي يا ترى مدى ملاءمة هذا الفكر الاداري المتطور للحاجات الادارية في البلاد العربية ؟ وهل سنحتاج في التطبيقات الادارية الى عملية تغيير جذرية أم اننا سنقبل تدريس هذا العلم كما قبلنا حتى الان تدريس العلوم الاخرى في الفيزياء والكيمياء والطب والهندسة وغيرها من العلوم المختلفة التي انتقلتالينا حديثا من الغرب ؟

ايمن الميداني : يمكن تقسيم الفكر الاداري الحديث الى مدرستين : مدرسة سلوكية ومدرسة كمية .وتعتمد المدرسة السلوكية في تحليلها على سلوكيات التنظيم بانية دراساتها على أساس النظريات الايجابية التي تعنى بدراسة معينة وتحليلها وبناء او تطوير النظرية التي بامكانها أن تفسر الظاهرة وأن تتوقع السلوك المستقبلي . وتعالج المدرسة السلوكية بصورة خاصة سلوكيات الافراد والجماعات وبالتالي سلوكيات التنظيم بصورة عامة وفي بيئة معينة ثقافيا وحضاريا وسياسيا وفكريا . . الخ . هل يمكن أن نستورد أو ننقل نتائج هذه النظريات في بيئتنا ؟ . ان جوابي على ذلك بصورة مختصرة جدا هي أن الانسان يبقى انسانا في أي مكان ، واحتياجاته الاساسية واحدة. ولكن من حيث اشباع حاجاته أو عدمها ومدى تأثير اشباع هذه الحاجات أو عدمه على تحفيزه وسلوكه يبقى بالنسبة لي سؤالا تجريبيا . ويمكن برأيي استيراد مثل هذه النظريات للاستئناس بها ، ولكني اشعر بحاجة ماسة الى دراسات تجريبية أو اختبارية على سلوكيات التنظيم أي سلوكيات الافراد والجماعات في بلادنا حتى نستطيع الوصول الى النظريات التي تفسر وتتنبأ بسلوكيات التنظيم في بيئتنا .

أما من ناحية المدرسة الكمية فاننا بدون شك يمكن أن نستورد ونطبق

مئة بالمائة جميع وسائل وأساليب وطرق الادارة الكمية الحديثة في جميع جوانب أو حقول علم الادارة من تسويق وانتاج وبحوث عمليات ... الخ . وارى انه يمكننا الاستفادة من تطبيق الطرق الكمية في اتخاذ القرارات والوصول الى القرار الامثل .

عدنان النجار : دكتور عابدين ، هل لنا من تعليق حول هذا السؤال ؟ .

عبد اللطيف عابدين : يوجد لمسألة النظرية وجهان . وجه يرتبط بالطريقة أو بالاسلوب من حيث كيفية مراقبة الظواهر وطريقة الوصول الى النتائج وهنا لا يوجد اختلاف كبير بين العلماء ، ووجه يتعلق بالنتائج والسياسات المستقاة من النتائج وهنا يوجد الاختلاف . فلا يوجد عادة جدال في كيفية دراسة ظاهرة معينة (مثلا مراقبة سلوك العاملين) . اما النتائج المستقاة من هذه الدراسة فانها تختلف من محيط لاخر . فلا يمكننا نحن أن تأخذ بالنتائج التي أخذت بها النتائج النظرية هناك تعتمد على اسس ومعطيات تختلف كل الاختلاف عما هي عليه الحال في البلدان العربية. فظاهرة الوجدان المسلكي قد تعتبر مثلا مشاهدة عامة في المجتمع الامريكي والعربي . فطريقة الدراسة اذن هي طرق علمية عالمية ، ونتائج الدراسة هي عملية متلائمة مع المجتمع . فالمجتمع الاشتراكي مثلا يطبق الطرق العلمية نفسها التي يطبقها المجتمع الرأسمالي على الرغم من اختلاف المجتمعين عن بعضهما البعض ، الا ان طبيعة الحاجات المحلية الخاصة قد تستلخص نتائج مختلفة وذلك حسب المجتمعات . فقد يستخلص المجتمع الامريكي من بعض الظواهر المعينة ضرورة تشجيع الاستهلاك باشباع حاجات المستهلكين المختلفة بالبضائع المتنوعة ، بينما قد يجد المجتمع الاشتراكي العكس، من حيث التقيد بانماط موحدة من السلع رغبة في تخفيض التكاليف وتعميم السلع ذاتها على سائر الناس . اذن من حيث الطرق لا جدال في امكانية استيرادها وتطبيقها ، اما من حيث النتائج فلا يمكن استيرادها وتطبيقها .

عدنان النجار : دكتور الشافعي هل تريد التعليق على هذا السؤال ؟

محمود الشافعي : فيما يتعلق بالمدرسة السلوكية والمدرسة الكمية ، احب أن أقول ان النظرية ليست هدفا بحد ذاتها من اجل تحديد الاداء والفعل . فالهدف هو هدف من يستخدمها . ومع الاختلاف في الاهداف بين المجتمعات ذات التنظيم الاشتراكي والمجتمعات ذات التنظيم الراسمالي ، نجد أن الكل يطبق اليوم الطريقة العلمية ، ويتبع المدرسة الكمية باعتبار أن المعايير الكمية هي معايير للقياس ، ولا يختلف الناس كثيرا في معاييرهم في القياس . صحيح انه قد يستخدم المتر بدل اليارد والليتر بدل الجالون ولكن

في النهاية الكل متفق على انها معايير كمية قابلة للاستخدام عند قياس كفاءة التنمية الادارية أو التنظيم والتسيير .

شيء آخر اريد قوله وهو ان المجتمع العربي رغم وجود المدرسة الكمية والمدرسة السلوكية عليه أن يختار من بين اساليب التحليل ما يتناسب مع هدفه وظروفه . فالعالم قد قطع شوطا في فنون الادارة ونحن نريد أن نقطع ذلك الشوط ، وبالتالي لن يكون التطبيق الا مرحليا ، ولا اعني بذلك ان يكون التطبيق جزئيا . حل كلي ولكن تطبيق مرحلي لان عملية المعايير وطرق القياس لا بد أن تتناسب مع أسلوب التنظيم واسلوب التصرف في مواجهة الاهداف. وبما انه لدينا في المجتمع العربي اهداف طويلة المدى لا يمكن تحقيقها بفترة وانما لا بد من تحقيقها خلال زمن طويل وفي مراحل ، فاننا بالتالي يجب أن نطبق أدوات الفكر العلمي الذي تبلور مرحلياً بطريقة كلية . ولا ادري اذا كنت واضحا او غير واضح في هذا الامر . والشيء الاخير الذي أريد قوله في هذا الشأن هو انه طالما أن التنمية الادارية وسيلة وليست هدفا ، وان الهدف هو بناء المجتمع العربي والانسان العربي في كل قطر عربي ، فلا بد في مواجهة هذا ان نعلم الانسان العربي طرق القياس ، لانه في تعليم الانسان العربي طرق القياس والفكر الذي بني عليه وقنع به ، سيسهل عليه تطبيقه ومنع الانحرافات في تطبيقه على أي مستوى كان . فالتنمية الادارية كما أشرتم جميعا هي عملية خلق قيادات للادارات العليا والوسطى ، قيادات من المسؤولين وقيادات من مهارات مختلفة بين أولئك . ولا بد لكل أولئك أن يتعلموا شيئا عن طرق القياس أو أن يقنعوا على الاقل بأن هذه هي لهم وانها وسيلة في تحقيق هدفهم ، والا نكون نعلم القيادات النظريات السلوكية والكمية واذا لم تقنع بها المستويات الادنى فانها قد تخيب ظنون وآمال القيادات العليا .

ايمن الميداني : قصدت ضرورة دراسة سلوكيات التنظيم من اجل فهم العوامل التي تحفز الافراد والجماعات في التنظيم ومن أجل استخدام الحوافز الملائمة . فقد تكون المادة الى حد ما وبحسب تفكيرنا تستطيع أن تحفز الفرد الى نقطة معينة ولكن بعد هذه النقطة ماذا ؟ . برايي ، وذلك بناء على ملاحظات شخصية وليس من دراسات اختبارية ، ان المعنويات والحوافز غير المادية قد تجدي في تحفيز طاقات الافراد في بلادنا اكثر بكثير مما هو عليه الحال في أمريكا مثلاً . لذلك أرى ضرورة قيام دراسات تعرفنا على سلوكيات التنظيم في بلادنا من اجل استخلاص السياسات الملائمة لتحفيز الناس التي تعمل . والنظريات السلوكية الامريكية قد تتنبأ بسلوكياتنا وقد لا تتنبأ ولذلك توجد ضرورات قصوى في أن يدرس أساتذة جامعاتنا سلوكياتنا بغية تطوير النظريات الملائمة لبيئتنا وتكوين السياسات الناجحة .

عدنان النجار : يمكن اثارة تساؤل حول الصعوبات المواجهة في جهود التنمية الادارية . فما هي أهم الصعوبات المواجهة في عملية التنمية الادارية في البلدان العربية ؟ . لقد ذكرت من قبلكم حتى الان بعض الصعوبات المرتبطة بالمجتمع والقيم والاخلاق العامة ، فهل توجد اضافات أخرى لهذا الموضوع ؟ الاخ العميد النابلسي ، ما هي برايك اهم صعوبات التنمية الادارية ؟ .

مصطفى النابلسي : بالطبع توجد صعوبات سياسية واجتماعية ومادية وفردية . فالانسان العربي يقال عنه انه اناني يحب ذاته ويستأثرها بفكره وقراراته . كما أن من الصعوبات المواجهة أيضا فقدان الثقة والتعاون بين الاجهزة القائمة في البنيان التنظيمي . فالقناعة في التعاون وضرورته تكاد تكون مفقودة بين هذه الاجهزة ، على الرغم مما نعرفه من ضرورة استلهام القائد مصالح الناس موجدا الثقة بينه وبينهم وخالقا التفاعل معهم .

ولا شك انه توجد صعوبات في تطبيقات اللامركزية التي تعتبر عملية ادارية اساسية ، خاصة بعد أن توسعت مهام الدولة واختصاصاتها . ولكن مع الاسف لا يزال أغلب الاداريين شغوفين بالتوقيع ووضع اسمائهم على الاوراق الكثيرة التى تصل اليهم ، ناسين أن مهمتهم الاساسية تتعلق بالتخطيط ووضع السياسات والقواعد . وتؤدي هذه النزعات من قبل الرؤساء في الادارات العليا الى جمع وتعقيد كثير من السلطات والصلاحيات التي كان يجب أن تكون محلية ، ويجعل كثيرا من القادة المحليين مشلولين عن الحركة . هذا اضافة الى قوة العامل الفردي لدى الاداريين وميلهم الى التمسك باتخاذ القراراتدون الحوار مع الاخرين ، علما بأن على القائد الناجح فتح قلبه لمن يعمل معهم حتى يمكن أن يصل الى القرار المناسب . ثم هناك فقدان لزمام المبادرة والمباداة نظرا لفقدان الحوافز والمشجعات ولانه لا يوجد من يسمح للذي اتخذ زمام المباداة أو المبادرة . ويوجد أيضا تعارض في القرارات المتخذة نظرا لان القرار المتخذ لا يكون مبنيا على أسس موضوعية وانما يتخذ نتيجة المحاباة والمزاج . هذا بالاضافة الى انعدام تقويم الاداء والمحاسبة على التقصير .

ان المشاكل التي يواجهها الاداري في ممارساته تجعل منه رجل اطفاء يطفىء ما يشب من نار دوناقامة دفاعات مدنية سليمة متينة وقوية بحيث سيعجز في النهاية عن اطفاء الحرائق المشتعلة . وهذا ما سمي منذ البداية بالادارة بالازمات .

عدنان النجار : دكتور شافعي هل لك أن تعلق على موضوع عقبات التنمية الادارية ؟ .

محمود الشافعي : انا لا يمكنني في الحقيقة الدخول في التفاصيل نظرا لضيق الوقت ، ولكن ان سمحتم لي سألخص وسأرد العقبات المختلفة، التي تقف في العالم العربي حجر عثرة في سبيل التنمية الادارية ، الى العوامل الاربعة التالية :

العامل الاول هو عدم الاستيعاب الكامل والواعي لاهمية التنمية الادارية واعطاءها الوزن نفسه الذي يعطي حاليا للتنمية الاقتصادية او الاجتماعية او السياسية . فنحن نعني كثيرا بالتربية السياسية عن طريق الدولة والاحزاب ، كما نعني كثيرا بالتنمية الاجتماعية عن طريق التعليم والخدمات الصحية والخدمات الاجتماعية الاخرى ، ونعني بالتنمية الاقتصادية باقامة المشاريع الصناعية والزراعية والتجارية والنقل ، ونادرا ما نعطي الاهمية الكافية للتنمية الادارية باعتبارها منطلقا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .

والعثرة الثانية تتعلق بالقيم ، اذ يوجد قصور في ترجمة القيم العربية الصحيحة والسليمة بأسلوب علمي تنظيما وسلوكا . فعلى سبيل الامثلة الفرعية ، القيم العربية : « أمرهم شورى بينهم » كأسلوب من أساليبالادارة قيمة : « كل امرىء ما يحسن » كمعيارمن معايير تقييم الانسان ، « ليس للانسان الا ما سعى » . الانسان بعمله وليس بخطوته ولا مركزه الاجتماعي او علاقاته بالمسؤولين « هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون » ، وغيرها من القيم العربية التي نكتفي بتكرارها ولا نترجمها الى معانيها الصحيحة في التنمية الادارية .

العامل الثالث ، وهو مصيبة المصائب في العالم العربي في جميع اقطاره الا وهو الاكتفاء بالشعارات وعدم السعي الى ترجمتها الى خطط عمل وبرامج تنفيذية تحقق العمل والاهداف الوطنية والقومية .

العامل الرابع ، ان المحاولات الضئيلة والهزيلة التي تجرى للاقتباس من الغرب او الشرق لاساليب التنظيم وأساليب التصرف في العالم العربي تقصر عن أن تنظر الى الاهداف القومية والامكانات العربية الوطنية وتقصر عن أن تتلاءم وتتناسب مع متطلبات التنمية الادارية لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في العالم العربي .

ايمن الميداني : ارى أن هنالك اربع عقبات رئيسية يمكن أن يكون قد ذكر بعضها . العقبة الاولى ، هي عدم اقتناع الاشخاص الذين هم في مراكز اتخاذ القرارات وعمل السياسات بأهمية القيام بالتغيير الاداري أو الثورة الادارية . العقبة الثانية ، هي عدم توفر الارادة القوية على السير في هذه

العملية الشاقة والمتعبة جدا والتي قد لا تكون مجدية سياسيا . فالناس الذين يقومون بالتغيير هم أناس يحتلون مناصب سياسية ، وقد تتعارض الثورة الادارية والتطوير الاداري مع بعض المصالح السياسية . ولذلك فان معالجة مشكلة التنمية الادارية يحتاج الى جراة وامانة للتصدي لها مما يجعلها تشكل تحديا كبيرا لاولئك المهتمين بالتطوير الاداري في العالم العربي . وحتى وان توفر الاقتناع والارادة فان هناك عقبة ثالثة ناجمة عن عدم اختبار الاستراتيجية الصحيحة سواء كانت كلية أو جزئية . فنحن نعلم جميعا بوجود طريقة « النظام المتكامل في معالجة المشاكل » ، واظن ان السياسيين قد لا يرون كل المتغيرات التي لها علاقة باستراتيجية التنمية الادارية ، مما يجعلهم يركزون على بعض الجزئيات وتغيب عن انظارهم متغيرات اخرى وعوامل ذات اهمية جوهرية في معالجة الموضوع . اذن التنمية الادارية المتبعة في البلدان العربية ترتكز على اجراءات ترقيعية وجزئية بدلا من معالجة المشكلة من جوهرها عن طريق معرفة كل العوامل والمتغيرات المسببة او ما يمكن أن يسمى بالتنظيم الفرعي
للمشكلة بدلا من التعظيم الكلي لها . اما العقبة الرابعة بتصوري فهيالمقاومة من الداخل من قبل الاداريين وغير الاداريين على مختلف المستويات لما هو جديد من أنظمة ادارية ، لان « من شب على شيء شاب عليه » ويوجد دوما مقاومة للتغيير . فهنالك مصالح معينة في عدم التغيير كما أن هنالك جهل وعدم اقتناع أو فهم لاهمية وفوائد النظام الجديد .

واريد ان اؤكد في نهاية حديثي حول عقبات التنمية الادارية على أهمية الاقتناع فجميع العقبات التي ذكرت حتى الان ترجع في جوهرها الى الاقتناع. فاذا لم يكن لدى الانسان الفكر الموضوعي والوجدان والاخلاقية ، لا يمكن ان يقتنع بعمل تنظيمي واداري قد يتنافى على المدى القريب والبعيد مع مصالحه . فهناك اذن مشكلة المصلحة العامة و الخاصة وضرورة اعطاء المصلحة العامة الاولوية على حساب المصلحة الخاصة .

عبد اللطيف عابدين : كل هذه العوائق التي سمعتها تفترض ان هنالك شخص يعلم ولا يعمل وانا اعتقد أنه توجد خلفية لمشكلة اكبر من هذا وهي ان هنالك شخص لا يعلم ماذا يجب ان يعمل كما لا ينهج في تصرفاته ما يعلم . أرى في عقبات التنمية الادارية مشاكل كثيرة ترتبط بالجوانب الاخلاقية والنفسية والعلمية وتجب معالجتها بأشكال مباشرة .

عدنان النجار : توجد عقبة اخرى اريد اضافتها الى ما ذكر حتى الان من صعوبات تتعلق ببعد العلم عن الواقع في بلادنا العربية . فكل من العلماء والممارسين يعيش في واد بعيد منفصل عن الاخر . والعلماء يعيشون في ابراج

عاجية يقتبسون من مراجع بعيدة عن الواقع العربي ولا ينشرون او يجا لون او يروجون للمعارف والمبادىء وما يؤمنون به من خير لامتهم . فأنا احس عمليا بتقصير الجامعات والمعاهد العلمية تجاه تنمية الفكر الاداري ونشره وتجاه تطوير الاداريين بجانب او باخر من جوانب حياتنا العملية الادارية ويكون لها تطبيقات عملية او تصل الى الممارسين الاداريين . كما لم يستطع الاساتذة المختصون حتى الان من الوصول الى الممارسين الاداريين للتعرف على مشاكلهم واوضاعهم ومساعدتهم في ايجاد الحلول . فنحن كأساتذة نعيش عمليا في برج عاجي بعيد عن الممارسة والواقع . ومن المشاكل المرتبطة ايضا وجود بطلان وتخلف في المعرفة العلمية الادارية اذ قد يكون ما ننادي به عمليا غير صحيح أو جيد . فأرى عن بعد تقصيرا من جانب العلماء في تقصي مشاكل وحالات المجتمع بشكل علمي ، اضافة لعزوف المسؤولين والممارسين عن الاتصال بالعلماء والاسترشاد بما لديهم من حلول ، مما يؤدي بالنهاية الى انفصام وهوة بين القول والعمل .

وفي نهاية ندوتنا ، التي ارجو ان تكون ناجحة ، لا يسعني ايها السادة الا ان اشكركم لمشاركتكم ومساهمتكم فيها راجيا اللقاء معكم قريبا في ندوات اخرى .

مراجعات بالعربية

مناحم بيغن من الارهاب إلى السلطة .

اعداد قسم الدراسات العبرية ، (بيروت : مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، ١٩٧٧) . عدد الصفحات ١٦٤ ، الثمن ٤ ل.ل.

د. وليـد الشريف *

« مناحم بيغن من الارهاب الى السلطة » دراسة في طبيعة السلطة السياسية الجديدة في اسرائيل . وتتناول هذه الدراسة المسار السياسي لرئيس الحكومية الاسرائيلية . منذ قيادته لمنظمة اتسل ، ونشاطاتها الارهابية في فلسطين ، وتتوقف بشكل خاص عند مذبحة دير ياسين لتكشف ، من خلال شهادة بيغن نفسه ، وشهادات صهيونية واخرى محايدة ، عن الغـرض الاساسي للعمل الارهابي الذي نفذه بيغن ضد أهالي هذه القرية العربية ، بالتواطؤ مع منظمة الهاغاناة والوكالة اليهودية .

وتتتبع الدراسة بعد ذلك خطوات بيغن السياسية منذ قيام الدولـة الصهيونية في فلسطين ، حتى فوز كتلة « ليكود » في انتخابات الكنيسـت التاسع ، وتشكيل مناحم بيغن للحكومة . وتشمل الدراسة اربعة فصول :

يتناول الفصل الاول الارهاب في حياة بيغن السياسية بدءا بمجزرة دير ياسين وانتهاء بـ « مشرو عالسلام » الذي طرحه بيغن عام ١٩٧٠ ، مرورا بمواقفه من العدوان الثلاثي على سيناء سنة ١٩٥٦ ، وحرب حزيران ١٩٦٧ ، واشتراكه في « حكومة التكتل الوطني » عشية حرب حزيران ١٩٦٧ ثـم انسحابه منها .

اما في الفصل الثاني فترصد الدراسة الخطوات العملية لبيغن فـي توجهه نحو السلطة منذ تشكيله لتكتل « غاحل » عام ١٩٦٥ حتى تشكيل كتلة

* استاذ العلوم السياسية ومدير العلاقات العامة والتنمية في مؤسسة الدراسـات الفلسطينية،بيروت .

« ليكود » عام ١٩٧٣ ، وتلقي أضواء على التركيب الداخلي لهذه التكتلات ، والصراعات التي قامت فيها . كما تعرض برامجها ومواقفها من قضيـــــة الصراع العربي ــ الاسرائيلي .

ويعالج الفصل الثالث مسار بيغن وهو على عتبة السلطة اي قبيل واثناء المعركة الانتخابية الاخيرة في اسرائيل (١٩٧٧) ، فيعرض البرنامج الانتخابي لليكود ، والنتائج النهائية للانتخابات ، وردود الفعل والتعليقـــات عليهـــا . ويتضمن هذا الفصل وصفا تفصيليا للجو الانتخابي العام .

ويتتبع الفصل الرابع والاخير بيغن وهو في السلطة ، منذ تشكيلـــــه للحكومة ، والعقبات التي واجهها ، والخطوط الاساسية لسياسة هذه الحكومة والمناقشات التي دارت حولها ، بالاضافة الى نبذة عن حياة كل واحـــد من اعضائهـــا .

ان السمة الرئيسية الغالبة على المسار السياسي لمناحم بيغـــن هو ربطه الدقيق بين كل موقف سياسي يتخذه من قضية راهنة . وبين خطـــه الاستراتيجي الثابت ، بحيث يتم اخضاع الاول لمصلحة الثاني كليا . وضمن هذا الخط الاستراتيجي يتعذر على بيغن « التنازل » أو « الانحراف » عـــن الاصول الاستعمارية الاستيطانية والتوسعية للمشروع الصهيوني .

ان « مشروع السلام » الذي طرحه بيغن عام ١٩٧٠ والمتضمن فـــي الدراسة ليس الا مؤشرا واضحا للاساس الايديولوجي ــ السياسي الـــذي يقوم عليه المشروع الصهيوني وهو : الهيمنة . ان مثل هذا المشروع مثلا لا يمكن تحقيقه في الواقع الا على اساس الهيمنة الاسرائيلية الكاملة على الوطن العربي ، وخصوصا دول المواجهة .

أن موقف « الليكود » من مسألة « التسوية السياسية » للصراع العربي ــ الصهيوني ، هو الموقف الذي يحتوي على مجمل العناصر الايديولوجية ــ السياسية للموقف التاريخي لمناحم بيغن وحزبه وتكتله . وبشكل عام يمكن التوقف عند العناصر الرئيسية الثابتة التي تكون موقف الليكود من « مشروع التسوية » :

١) ان أساس موقف « الليكود » من « التسوية » يقوم على الرفض المبدئي لمنهج التسويات المرحلية او الجزئية ، والرفض الكلي لمبدأ المساومة في العمل السياسي . فمناحم بيغن لم يمل ، وكذلك « الليكود » ، من التأكيد الدائم والمطلق على « معاهدات السلام » كطريق وحيد لحـــل الصراع ، بما تتضمن هذه المعاهدات من اعتراف نهائي بالاستيطان

الصهيوني في كل فلسطين ، وانهاء حالة الحرب، واقامة علاقات طبيعية مع الدولة الصهيونية . وقناعة مناحم بيغن في هذا المجال هـــي أن التنازل يؤدي الى التنازل ، ولذا فهو يرفض هذا المنهج مبدئيا ، بحيث لا يجد ضرورة لمناقشته .

٢) ان فلسطين هي النفي التاريخي لاسرائيل . لذا فان مناحم بيغن، مهندس البرنامج السياسي « لليكود » ، لا يسمح بأدنى تنازل في مجال الاستقلال الوطنـــي الفلسطيني .

٣) التحريض الدائم الذي يقوم به بيغن ضد « الامبريالية العربية الساعية الى زعزعة الاسس التي يقوم عليها العالم الحر » والتـــي تشكـــل خطـــرا على الانســـانية « (هآرتس ١٩٧٤/١٠/٧) ، وذلك كطريق لتثبيت ارتباط الدولة الصهيونية بهذا « العالم الحر » .

وفي الواقع ، أن دراسة « مناحم بيغن من الارهاب الى السلطة » تحاول عبر عرضها لمواقف وقناعات مناحم بيغن السياسية أن تصل الـــى التكوين الايديولوجي ـــ السياسي للمشروع الصهيوني الاستيطاني الذي يعتبر مناحم بيغن تعبيرا نموذجيا عنه .

(سيوم برون ، القوى الجديدة في السياسة الدولية .

(Seyom Brown, New Forces in World Politics)

(The Brookings Institution, Washington, D.C.) 1974.

د. محمود اسماعيل *

صدر هذا الكتاب عن مؤسسة بروكنجز الامريكية التي تهتم بدراسة ونشر البحوث في مجالات الاقتصاد والحكم والسياسة الخارجية ، وذلك بغرض المساعدة في تطوير وتنمية سياسات عامة قوية لانماء الوعي والفهم لقضايا ذات اهمية قومية للولايات المتحدة الامريكية .

وبناء على هذا فيجب أن نأخذ في الاعتبار عند قراءة هذا الكتاب المؤسسة التي أخذت على عاتقها نشر الكتاب ، ويتصدى المؤلف لمهمة غاية في التعقيد والاهمية ، وهي دراسة ما يمكن أن يكون قد بدأ يظهر من انماط في مجريات وأحداث السياسة الدولية المعاصرة على ضوء التغير بالنسبة لاتجاهات الحرب الباردة . ويعطى الكاتب تفسيراته لاتجاهات السياسة الدولية ، مع الاخذ في الاعتبار ان البعض قد لا يتفق في التوصل الى نفس النتائج . ويهتم المؤلف بأن يثير كتابه روح النقاش ويحث الاخرين على التفكير في المستقبل واحتمالاته ودراسة مصادر وامكانيات التطورات والاتجاهات السياسية الدولية المعاصرة واهمية كل ذلك بالنسبة للسياسة الخارجية الامريكية في المستقبل القريب . ومما ساعد المؤلف على تطوير افكاره التي تضمنها الكتا ب، اشتراكه فيجماعة بحث تابعة لمجلس العلاقات الخارجية لدراسة النسق الدولي مستقبلا ، وقد شارك في هذه الجماعة نخبة من كبار الاساتذة والمهتمين بالسياسةالدولية في الولايات المتحدة مثل لنكولن بلومفيلد وارنست هاس ، وستانلي هوفمان ، وكلاوس نور ، كما ساهم في مناقشة شكل ومضمون هذا الكتاب مجموعة أخرى من الكتا بوالاساتذة منهم مارشال شولمان وروبرت اسجود ، ومورتون هالبرن ، وزبيجنيو برزنسكي (وهو الان مستشار الرئيس الامريكي لشئون الامن القومي) .

---

* الاستاذ بقسم العلوم السياسية في جامعة الكويت .

وينقسم الكتاب الى مقدمة وثلاثة اجزاء ، يعالج الجزء الاول فيه تفكك تحالفات الحرب الباردة ، ويشتمل هذا الجزء على ستة فصول . أما الجزء الثاني والذي يدرس التحديات التي تواجه نظام الدولة القومية فيقع في ثلاثة فصول . ويتصدى الجزء الثالث والاخير على مدى فصلين لمهمة الفحص والتشخيص واقتراح العلاج . وتغطي فصول الكتاب الاحدى عشرة ٢١٦ صفحـــة .

ويوضح المؤلف في المقدمة أن ما يبدو من مظاهر عدم الاستقرار فـــي السياسة الدولية يستدعي البحث في اسباب ذلك ومعرفة مدى هذه الاسباب، وآثارها ، ثم اقتراح كيف يمكن أن تساهم السياسة الامريكية في تشجيـــع أو احباط ظهور انماط بديلة للسياسة الدولية . ويشير الكاتب في الفصـــل الاول الى أن ائتلافات الحرب الباردة كانت هي التكوينات والبنى المنظمـــة الرئيسية للعلاقات الدولية خلال ربع القرن الذي تلا الحرب العالمية الثانية . ويرى أن النظر الى الضعف والتفكك المتزايد في اساس هذه الائتلافـــات والتحالفات هو نقطة الانطلاق لاي جهد نحو توجيه السياسة الخارجية الامريكية للتكيف مع السياسة الدولية في شكلها الجديد .

وفي الفصل الثاني يذكر أن المصالح القومية والاقتصادية الخاصة ، مع ضعف الاسس السياسية لوحدة التآلف ، تتطلب توسعا في فرص السعي لاقامة معاملات دولية لميزات خاصة بها (اقتصادية اساسا) ، وذلك بدلا عن اقامتها آخذا في الاعتبار التوازن العالمي للقوة العسكرية . ولهذا فان الائتلافات الثانوية لاعتبارات اقتصادية اصبحت اكثر ظهورا ، مما يدمر نفوذ وسلطة زعامة الائتلاف الاكبر ، ويعطي اهمية اكبر لموضوعات تتناول علاقات ومشاكل ما بين اعضاء التآلف اكثر من اهتمامها بالمشاكل مع التآلف المضاد ، ويثير تفاعلا وتعاملا دبلوماسيا غير منسق مع أعضاء التآلف المضاد ودول العالم الثالث .

وفي الفصل الثالث يشير الى ما يبدو من أن هناك تيارات اقتصادية وثقافية هامة تتخلل أوربا الشرقية وتهدد بالقضاء على الاساس الهرمي للتآلف السوفيتي بما تزيد من الاعباء الملقاة على عاتق الكرملين في محاولته للمحافظة على سيطرته القوية ويذكر أن نمو وتزايد قوة تعدد مراكز التوجيه والنفوذ في الحركة الشيوعية العالمية في السبعينات هو نتيجة وتقوية في نفس الوقت للشرعية المتدهورة لسيطرة الكرملين على الحركة ، والتي بدورها تعود الى الحملة على الستالينية ، والنزاع الصيني السوفيتي وكذلك التناقضات الكامنة في المسلك الماركسي اللينيني للنظام الدولي . ويشير الى أن مناوئي الاتحـــاد السوفيتي على اسس أيديولوجية يمكن أن يبعثوا من جديد للاسراع بالتفكك

في التآلف السوفيتي بطريقة قد تثير ردود فعل عنيفة وغير رشيدة من جانب الكرملين ، وينصح ساسة الغرب في السنوات القادمة بتحاشي مغريات التدخل والمحافظة على بيئة لا تجعل الاتحاد السوفياتي يخطيء ما يحدث داخل المعسكر الشيوعي ، والذي يرجع أساسه الى تطورات داخلية ، على انه محاولات تخريبية مدفوعة من الخارج.

وفي الفصل الرابع يتناول بالدراسة العلاقات بين الشرق والغرب . موضحا أن التوترات الحادة داخل كل من التحالف الغربي والتحالف الشرقي كانت حتى وقت قريب تعود لعوامل داخلية ، مثل ما حدث داخل التحالف الغربي سنة ١٩٥٦ نتيجة لردود الفعل المختلفة ازاء تأميم مصر لقناة السويس وكذلك ما حدث من اقتراب فرنسا من نقطة الانسحاب من حلف الاطلنطي بسبب الاختلاف حول موضوعات خاصة بالسيطرة والتحكم في الاسلحة النووية . أما الانفصال بين السوفيت والصينيين فقد سبق مرحلة الوفاق الدولي . ويشير الى أن زيادة الاحتكاك مع الغرب يمكن أن يزيد فرص حدوث فورات رئيسية في الدول الشيوعية ، وان ازدياد الدوافع والفرص للمعاملات ما بين أعضاء التحالفين بعضهما البعض ، يزيد أيضا من مخاطر السيطرة والتماسك داخل كل من التحالفين ويهتم بدراسة اثر الوفاق وازدياد التعامل بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي على العلاقات بين الدول الاوربية بعضها البعض ومستقبل التعاون الاوربي الشامل .

أما الفصل الخامس فيتصدى لدراسة التوترات بين الشمال والجنوب مشيرا الى أن انخفاض قوة الضغط السياسي لسياسة عدم الانحياز دفعت دول العالم الثالث لمحاولة تنسيق مطالبها الاقتصادية ازاء الدول الصناعية . ويذكر نشأة جماعة الـ ٧٧ منذ سنة ١٩٦٤ ، عندما قامت ٧٧ دولة في المؤتمر الاول للامم المتحدة للتجارة والتنمية (انكتاد) بتحويل المؤتمر الى مؤسسة مستمرة لمواجهة الشمال حول موضوعات اقتصادية ، وذلك رغم معارضة الدول الغربية التي حضرت المؤتمر (مع ملاحظة أن هذه الجماعة أصبحت الان تضم أكثر من مائة دولة ولكن التسمية لا زالت قائمة) . كما يبين — انه من خلال سلسلة من الدورات العامة للانكتاد (كل أربع سنوات) ، واجتماعات خاصة على مستوى الوزراء لجماعة الـ ٧٧ وانشطة سكرتارية الانكتاد ، استطاع ائتلاف الجنوب أن يجبر الدول الصناعية على أن تستمع ، على الاقل الى مطالب الدول الاقل نموا . وقد أوضح بجلاء أن من المنتظر أن تزداد التوترات بين الشمال والجنوب مستقبلا ، الا أنه استبعد قيام استقطاب عالمي بين الشمال والجنوب .

و في الفصل السادس يشير الى ظهور خطوط جديدة للاعتماد المتبادل بين الدول . موضحا الفكرة الرئيسية للكتاب وهي أنه في الوقت الذي تتضح فيه الخطوط الجديدة فان نسقا ، ذو نوعية مختلفة ، للسياسة الدولية سيبدأ في الظهور . ويبين أن هناك ثلاثة ميول تتفاعل في العلاقات الدولية اليوم ، وتشكل امكانية حدوث تغير في النسق الدولي ، وهذه الميول هي انحدار القطبية الايديولوجية والجيوبوليتيكية ، وبروز الاعتبارات غير العسكرية ، وتنويع الصداقات بحيث تختلف العضوية في الائتلافات الدولية المتعارضة تبعا للقضايا محل النزاع .

وفي الجزء الثاني من الكتاب يتعرض الكاتب للتحديات التي تواجه نسق الدولة القومية . فيعالج في الفصل السابع اثر التكنولوجيا على المجتمع السياسي ، مشيرا الى أهمية الحد من التسلح وضرورة تحاشي تلوث البيئة وكذلك أهمية الاتفاق على استغلال البحار والفضاء الخارجي ، بالاضافة الى تنظيم الاتصالات الدولية للاستفادة من التقدم التكنولوجي في هذه المجالات .

وفي الفصل الثامن يناقش بعض التطورات الاقتصادية التي تشير الى أن الدول القومية المنفردة قد لا يكون لها الا سلطانا واهيا على الأحداث التي تدخل في نطاق اختصاصها ، وذلك مثل دور بعض المؤسسات التي تمارس نشاطات اقتصادية هامة في أكثر من دولة مثل جنرال موتورز وآي بي ام التي قد يكون لها تأثير على الاقتصاد الدولي أكبر مما قد يكون لبعض الدول القومية الكبيرة .

وفي الفصل التاسع يناقش الضغوط الثقافية على الدولة القومية وهي التي يقسمها الى ثلاثة مجموعات هي : العالمية ، والثقافية المضادة المرفهة ، والطائفية . وفي الفصل العاشر يشير الى تحول السياسة الدولية نحو نسق معقد ومتداخل تتصارع فيه الجماعات والمصالح ما بعد حدود الدولة القومية والجماعات دون المستوى القومي مع الدول القومية في سبيل السيطرة والحصول على ولاء الافراد . وهو نسق يحوي في طياته قيام ائتلافات عديدة متداخلة بين الدول بعضها وبعض وداخل الدول ذاتها ، ويفتقر الى محور عالمي مسيطر للصراع .

وفي الفصل الاخير يناقش الكاتب الفرص المتاحة أمام الولايات المتحدة لاتباع سياسة تتلاءم مع التطورات في النسق الدولي الجديد .

ان القوى الجديدة في السياسة الدولية يبدو انها تقود الى مجتمع عالمي

دون أن يكون هناك بنية غالبة للتعاون والصراع ، وهذا يمكن أن يتطور في اتجاهات سلمية أو خطرة كما يمكن القول بأن بنى القوة التي تتجاوز الحدود القومية ستكون مفتقرة الى النفوذ والسلطة المشرعة والتي تتناسب وتمتـد تبعا لنطاق عملها ، وفي حالة مواجهتها لمعارضة فقد تحتاج للجوء الى القوة الارغامية او ان يتخلوا عن بعض سلطانهم . وقد يزيد عدم الرضا المنتشر لدى بعض الجماعات المحرومة من فرص الصراع النشط ، الذي يشمل الدخول في عمليات عسكرية بين سلطات المستقبل ، وذلك في الوقت الذي تصبح فيه العقود والتعهدات وغيرهـا من الالتزامات بين الجماعـات بعضها وبعض مفتقرة الى الاستقرار .

مثل هذا الوضع قد يدفع بعض الافراد الى اللجوء لحماية جماعـات قبلية صغيرة أو عائلية للحصول على الحد الادنى من الامن المادي والنفسي ، وقد يقبل البعض حماية جماعات اقتصادية أقوى ، والبعض الاخر قد يلجأ لمحاولة تكوين منظمات محلية للمساعدة المتبادلة . وقد يتحول المجتمع العالمي هذا الى الفوضوية يكون الحسم فيها للقوة في صورتها الاولية .

ولنا ان نتساءل عن تنبؤات المؤلف ومدى معقوليتها ودورنا ومكانتنا في عالم المستقبل ، ومدى مقدرتنا على التكيف مع القوى الجديدة للمحافظة على مصالحنا الحيوية . ومن اهم هذه التنبؤات :

١ ـ لن يكون هناك تقسيم للعالم الى كتل مسيطرة ، تماثل القطبيـة الايديولوجية او الجيوبوليتيكية لفترة الحرب الباردة . رغم أن الايديولوجية ستظل أساسا لاقامة تحالفات حول قضايا معينة ، وبالاخص في مجال حقوق الانسان .

ويزعم المؤلف ان التوترات بين الشمال والجنوب رغم تزايد اهميتها واحتلالها لمكانة نائقة تأخذ أحيانا شكل مواجهات ارغامية ، لن تكون متماسكة بدرجة تكفي للمحافظة على استقطاب الانحياز على المستوى العالمي .

٢ ـ تظل الدول القومية اقوى القوى الفاعلة في السياسة الدولية . ولكن لن تكون كل الدول القومية متمتعة بقوة تعادل قوة اكبر الشركات متعددة الجنسية من حيث قدرتها على تعبئة الموارد والتأثير على حياة الناس .

وهو وضع يفرض على الدول حديثة الاستقلال أن تكون اكثر حرصا ويقظة أمام الشركات متعددة الجنسية التي قد تحاول التحكم فيها من خلال ما لدى هذه الشركات من تكنولوجيا متطورة قد تحتاجها الدول النامية .

٣ ــ ستتركز الانشطة الى تتعدى الحدود القومية وانماط الحياة التي تتخذ طابع العالمية ، في الدول المتقدمة صناعيا ، وسيكون التوتر السياسي في الدول المتقدمة صناعياً على اشده بين الطبقة المرفهة ذات المتطلبـــات والولاء الذي يتعدى الحدود القومية وبين العناصر الوطنية في المجتمع حيث تدعـــي العناصر التي يتعدى ولاءها الحدود القومية أنها تقدمية وتحديثية . أمـــا في المجتمعات الاقل تقدما فان التقدميين سيكونون عادة هم الوطنيون أيضا .

٤ ــ ستتوزع التحديات من جانب المجتمعات العنصرية نحو سلطة ونفوذ مؤسسات الدول القومية توزيعا غير منتظم ، وتعبر عادة عن ظواهراجتماعية متباينة تمـــاما .

وليس من شك أن هذا الكتاب يطرح قضايا غاية في الاهمية تستحق أن تقرأ وتناقش . وهو في جملته يعرض بصورة جيدة ومنطقية للهدف الذي حدده الكاتب لنفسه . وان كنا قد لا نتفق مع كثير مما عرضه ، وبالاخص عن دور الولايات المتحدة في السياسة الدولية ،والادراك لطبيعة القوى الجديـــــدة واتجاهاتها في السياســة الدوليـــة .

ولكن الكتاب عموما يشد القارىء ويدفعه الى التفكير فيما جاء فيه ، ويمكن أن يكون نقطة انطلاق نحو تفكير خاص يعبر عن وجهة نظر مختلفة عن طبيعة واتجاهات القوى الجديدة في السياسة الدولية ، وكيف يمكن أن نتفهمها ونحاول أن نحقق أفضل مكانة بالنسبة لنا .

تقاریر

ندوة البترول العربي

والآفاق المستقبلية لمشكلة الطاقة

د. محمد علوان *

عقدت في الفترة الواقعة ما بين ٢٠ ـ ٢٣ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٦ في بغداد ندوة « البترول العربي والآفاق المستقبلية لمشكلة الطاقة » ، واشرف على اعداد وتنظيم هذه الندوة كل من معهد البحوث والدراسات العربية التابع لجامعة الدول العربية وجمعية الاقتصاديين العراقيين . وقد راس الندوة وزير المالية رئيس جمعية الاقتصاديين العراقيين .

وشارك فيها ممثلون عن عدد من الجامعات والكليات العربية ومراكز البحوث الفنية ومؤسسات البترول المتخصصة . وقد نوقش في هذه الندوة قرابة الثلاثين بحثا ، تشمل مختلف القضايا المتصلة بالبترول في الوطن العربي . وتندرج هذه البحوث تحت ستة موضوعات عامة هي : ـ

١ ـ سياسات انتاج البترول العربي في المستقبل .

٢ ـ مشاكل نقل البترول العربي .

٣ ـ العلاقات الاقتصادية بين الدول المنتجة للبترول والدول النامية .

٤ ـ العلاقات السعرية بين الدول المنتجة والدول المستهلكة للبترول .

٥ ـ الاستثمار الدولي للعوائد البترولية .

٦ ـ المصادر البديلة للطاقة .

وقد تضمنت الندوة ست جلسات وخصصت كل منها لمناقشة موضوع من الموضوعات التي تشملها . ونظرا للصفة الاكاديمية لمعظم المشاركين في هذه الندوة فقد سادها جو علمي كبير الامر الذي يشهد عليه جدية معظم البحوث المقدمة للندوة والنقاش الهادىء الذي كان يعقب تقديم كل بحث . وفي حفل الافتتاح القى وزير النفط العراقي كلمة قال فيها ان الاقطار العربية مدعوة لايجاد الصيغ العادلة لانتاج وتسعير النفط بحيث تضمن للعالم اجمع سعرا يكون حافزا اقتصاديا لتطوير مصادر الطاقة البديلة . واكد ان اخضاع

---

* الاستاذ بقسم الادارة والعلوم السياسية في الجامعة الاردنية .

السياسة الانتاجية في الاقطار العربية الى أسس وضوابط عقلانية يقود الى اطالة عمر هذه الثروة الناضجة ويساهم في عملية التحول نحو مصادر أخرى ومن هنا فان السياسة الانتاجية في هذه الاقطار يجب الا تنطلق من التزاماتها تجاه المجموعة الدولية فحسب بل يجب أن تخدم أيضا أهداف الامة العربية في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي المنشـود .

وفي الجلسة الصباحية من اليوم الثاني للندوة ــ ٢١ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٦ ــ والتي راسها الدكتور عبد الرحمن منيف ، تم مناقشةاربعة بحوث تدخل جميعا في موضـوع « سياسات انـتاج البترول العربي فـي المستقبل » .

(١) بحث الدكتور محمد ازهر السماك بعنوان « نحو سياسة انتاجية نفطية عربية افضـل » .

(٢) بحث الدكتور عبد الحميد حداد بعنوان « سياسات البترول العربي مستقبلا » .

(٣) بحث الدكتور الاستاذ عدنان الجنابي بعنوان « انتـاج المـواد الطبيعية القابلة للنضوب » .

(٤) بحث الدكتور صديق محمد عفيفي بعنوان « تسويق البتـرول العربي واحتمالاته المستقبلية » .

واذا أردنا الاقتصار فقط على البحث فان الباحث يقسم بحثه الى ثلاثة أقسام يعالج في القسم الاول تقييم المركز السوقي للبترول العربي في الحاضر والمستقبل وذلك في ضوء عوامل التغيير المؤثرة على ذلك المركز سواء من جانب الطلب أو من جانب العرض . وينتهي الباحث في هذا القسم الى ترجيـح احتمالات استمرار تواجد فرص تسويقية للبترول العربي في المستقبل ولفترة غير قصيرة . وقد خصص القسم الثاني من البحث لتقييم جهود تسويق البترول العربي واشتمل على تقييم لكل من سياسات الانتاج والاسعـار والترويج ومنافع التوزيع والتوزيع المادي والاهداف البيعية . وفي القسـم الثالث من البحث يقدم الكاتب بعض التوصيات لرفع كفاءة تسويق البترول العـربي .

وقد تراس جلسة بعد الظهر الدكتور مصطفى خليل وتم فيها مناقشة البحوث التالية وهي جميعا تدخل في موضوع « المصادر البديلة للطاقة » .

(١) بحث الدكتور عبد الحميد القيسي بعنوان « الدور الجديد لشركات النفـط في مجالات الطاقة البديلة » .

(٢) بحث الدكتور فايز فرج غبريال بعنوان « المصادر البديلة للطاقة » .

(٣) بحث الاستاذين صبري المعيني وأحمد السعدي بعنوان « بدائل الطاقة » .

(٤) بحث الدكتور عبد الرحمن زكي ابراهيم بعنوان « ازمة الطاقة واثرها على مدى منافسة الحاصلات الزراعية للبديلات الصناعية » .

(٥) بحث الدائرة الاقتصادية لوزارة النفط بالجمهورية العراقية بعنوان « التعاون الدولي ومسألة تطوير مصادر الطاقة في الدول العربية » .

ويتناول بحث السيدين صبري المعيني وأحمد السعدي تعريفا ببدائل الطاقة وامكانياتها المستقبلية ويستعرض مصادر الطاقة الحالية . ويؤكد البحث على الاتجاه في ازدياد الاعتماد على النفط الخام والغاز الطبيعي بسبب رخصهما وسهولة استعمالهما وتنوعهما بالنسبة للمصادرالاخرى . وتستهدف بدائل الطاقة النفط الخام العربي بالدرجة الاولى والغاز الطبيعي العربي بالدرجة الثانية . وهذه البدائل هي الفحم والطاقة النووية ونفط السجيل ورمال القار والطاقة الجيوترامالية حرارة الينابيع الجوفية والطاقةالشمسية وطاقة الرياح واختلاف درجة حرارة المحيطات والطاقة المستخلصة من الفضلات . ويعالج البحث امكانيات هذه المصادر المستقبلية ويستخلص انه لن يكون هناك تطوير هام مؤثر على نمط الاستهلاك الحالي في العشر سنوات المقبلة حيث أن تطوير البدائل يستغرق عدة سنوات من البحث والتجريب . ولذا فسيظل النفط المصدر الاول بل من المرجح أن يزداد الطلب عليه وان كان بنسبة أقل من الزيادات التي سادت في الستينات . ولكن مصادر الطاقة ستتنوع ويخف طغيان النفط الخام كمصدر للطاقة بعد منتصف الثمانينات . ومع نهاية هذا القرن وبداية القرن القادم يتوقع أن يبدأ عهد الطاقة الشمسية والانصهار النووي كمصادر جديدة متطورة . ويكشف البحث عن التزايد المستمر في تكلفة البدائل مما يعني انتهاء عصر الطاقة الرخيصة . كما أن تطوير بدائل النفط سيكون عاملا في اطالة عمره والمحافظة عليه في نفس الوقت الذي هو تقليل لمركزه كمصدر للطاقة بل ان التهاون والتباطؤ في تطوير المصادر البديلة سيزيد من الضغط على الدول النفطية لزيادة انتاجها النفطي ولتخفيض سعره .

وفي اليوم الثالث للندوة كان موضوع جلسة الصباح « الاستثمار الدولي للعوائد البترولية » ، ورأس الجلسة الدكتور فؤاد هاشم ، ونوقشت في هذه الجلسة البحوث التالية : ــ

(١) بحث الدكتور علي لطفي بعنوان « استراتيجية استخدام البترول العربي محليا وعربيا ودوليا » .

(٢) بحث الدكتور حسني الجمل بعنوان « الاستثمار الدولي للعوائد البترولية » .

(٣) بحث الدكتور ماهر عرفة بعنوان « الاستثمار الدولي للعوائد البترولية » .

ويتضمن بحث الدكتور علي لطفي خمسة فصول يعالج الفصل الاول منها تقديرات عوائد و فوائض البترول العربي والفصل الثاني الوضع الحالي لاستثمار فوائض البترول العربي والفصل الثالث فوائض البترول العربي والفصل الخامس والاخير الطاقة الاستيعابية للدول العربية . وقد توصل الباحث الى عدة نتائج اهمها انه من المؤكد انه ستتجمع لدى الدول العربية المنتجة للبترول مئات المليارات من الدولارات . كما انه ليس هناك سياسة موحدة بين البلاد العربية المنتجة للبترول فيما يتعلق باستثمار الفوائض البترولية . ويتجه الجزء الاكبر من فوائض البترول نحو الاستثمار في الدول الصناعية الغربية . في حين أن استثمار فوائض البترول العربي في الدول النامية يعتبر خطوة في الطريق الصحيح رغم تعرضه لكثير من العوائق والمخاطر ويرد الكاتب على ادعاء أن ارتفاع أسعار البترول هو سبب التضخم العالمي لبعده عن الواقع . واخيرا فان الاستراتيجية الملائمة لاستثمار فوائض البترول العربي انما تتمثل في توطين هذه الفوائض داخل المنطقة العربية ذاتها التي تستطيع ان تستوعب أصناف الفوائض البترولية .

وفي الجلسة المسائية لذات اليوم تم بحث موضوع « العلاقات الاقتصادية بين الدول المنتجة للبترول والدول النامية » وترأس الجلسة الدكتور صاحب ذهب . ونوقش في هذه الجلسة البحوث التالية :

(١) بحث الدكتور السيد عليوة بعنوان « نحو استراتيجية محددة للتعاون الاقتصادي بين دول العالم الثالث » .

(٢) بحث الدكتور عبد النبي اسماعيل الطوخي بعنوان « التعاون بين الدول البترولية من أجل مستقبل أفضل » .

(٣) بحث الدكتور حامد ربيع بعنوان « الثروة البترولية والعلاقات الاقتصادية بين القارة العربية ودول العالم الرابع » .

ويلقي البحث الثاني الضوء على أبعاد العلاقة بين الدول البترولية والدول النامية وكيفية تحقيق تعاون بينهما . وفي الجزء الاول من الدراسة يستعرض البحث الآثار المباشرة لارتفاع أسعار البترول على الدول النامية فقد امتصت هذه الزيادة جزءا كبيرا من دخل تلك الدول من الصادرات الامر الذي يمكن

معه القول انها احد أسباب التنمية التي تمر بها الدول النامية . أما الجزء الثاني فيستعرض الآثار المستقبلية حيث يتبين ان حاجة الدول النامية للبترول في تزايد مستمر ، كما أن بعض الدول البترولية قادرة على المساهمة في تقديم مساعدات . وهذا ما حدث فعلا حيث وصلت مساعدات الاوبك الى ١٢ بليون دولار سواء ما قدم منها الى صندوق النقد الدولي وصندوق عمليات الطوارىء للتسهيلات البترولية أو على أساس ثنائي او متعدد الاطراف . كما ان بعض الدول البترولية لم تكتف بذلك فانشات صناديق للتنمية لا تقتصر اغراضها على تنمية الدول العربية بل امتدت الى الدول الافريقية والاسلامية . ويرى الباحث أن هناك مجالات كثيرة للتعاون سواء في مجالات الزراعة والتصنيع الزراعي او مجال المال والنقل المشترك .

وفي اليوم الرابع للندوة تم تخصيص الجلسة الصباحية التي تراسها الدكتور حسين خلاف لموضوع العلاقات السعرية بين الدول المنتجة والدول المستهلكة للبترول . وقد نوقشت البحوث التالية :

(١) بحث الدكتور محمد يوسف علوان بعنوان « العلاقات السعرية بين الدول المنتجة والمستهلكة للبترول » .

(٢) بحث الاستاذ محمد حسين عبد ربه بعنوان « العلاقات السعرية بين الدول المنتجة والمستهلكة للبترول » .

(٣) بحث الدكتور زكريا عبد الحميد باشا والدكتور عبد الحليم القيسي بعنوان « أسلوب لتحديد قيمة سعرية للنفط الخام » .

(٤) بحث الاستاذ عبد المجيد شهاب بعنوان « الاسس السليمة لتسعير النفط الخام » .

(٥) بحث الدكتور محمد هشام خواجكية بعنوان « دراسة حول أسعار النفط بين الدول المنتجة والدول المستهلكة » .

(٦) بحث الدكتور أحمد مينسي عبد الحميد بعنوان « أثر ارتفاع أسعار النفط على الاقتصاد الدولي » .

ويستعرض بحث الدكتور محمد علوان في الفصل الاول موضوع العائدات النفطية التي تجنيها الدول المصدرة للنفط من أتاوة وضريبة ويتحدث عن العلاقة بين هذين النوعين من المدفوعات التي تتلقاهما الدول المصدرة للنفط . ويتناول الفصل الثاني من البحث موضوع أسعار النفط الذي تحتسب على أساسه الاتاوة والضريبة . ويتناول انواع أسعار النفط من سعر معلن وسعر للسوق وسعر للتمويل كل على انفراد .

اما الفصل الثالث من البحث فيخصصه الكاتب لتاريخ أسعار النفط . ويبدأ بالمرحلة الاولى حيث كانت الشركات تقوم بتحديد الاسعار المعلنة للنفط . بارادتها المنفردة (مرحلة ما قبل السبعينات) . ويميز الباحث بين ثلاث فترات في هذه المرحلة ، الفترة الاولى وهي تلك التي تمتد منذ اكتشاف البترول حتى عام ١٩٥٠ حيث سيطر الكارتل النفطي . والفترة الثانية وهي مرحلة الخمسينات حيث تقرر مبدأ اقتسام الارباح . والفترة الثالثة وهي فترة الستينات التي تم فيها انشاء منظمة الاوبك وتجميد اسعار النفط . أو مرحلة السبعينات فقد تم في بدايتها تحديد الاسعار المعلنة باتفاق الدول والشركات النفطية . ويتحدث الباحث عن بداية « أزمة » السبعينات وعن التعديلات الجزئية على نظام الاسعار والضرائب والحلول الاتفاقية التي توصلت اليها اتفاقيات طهران وطرابلس وجنيف .

ويفرد الباحث بعد ذلك فصلا رابعا خاصا بموضوع الغاء مبدأ التفاوض على الاسعار المعلنة . وقد تحقق ذلك في المرحلة التالية لحرب أكتوبر عام ١٩٧٣ . ويتناول بعد ذلك آثار القرارات الاخيرة على كل من الدول المصدرة للنفط وعلى الدول المستوردة للنفط من دول صناعية ونامية وأخيرا على شركات الكارتل النفطي .

وقد تم تخصيص جلسة المساء من اليوم الرابع والاخير للندوة لموضوع مشاكل نقل البترول العربي . حيث تم مناقشة البحثين التاليين :

(١) بحث الدكتور محمد علي الفرا بعنوان « نقل البترول العربي واستراتيجيته » .

(٢) بحث الدكتور محمد عبد المجيد عامر بعنوان « مشاكل نقل البترول العربي » .

ويتناول الدكتور محمد علي الفرا في بحثه موضوعي الناقلات والانابيب اما الانابيب فهي على نوعين محلية ورئيسية . ويركز بحثه على النوع الثاني من الانابيب وهي تقوم بنقل النفط من مناطق التجميع الى موانيء التصدير التي تقع غالبا في قطر اخر مثل انابيب نفط العراق وانابيب التابلاين ، ويتحدث بعد ذلك عن تنافس الانابيب والناقلات وتكاملهما ، وعن قناة السويس كوسيلة لنقل النفط الخام . وعن الشركات الوطنية العربية لنقل البترول وأسطول الناقلات العربية والشركة العربية البحرية لنقل البترول . ويخلص الباحث الى القول ان مجموع الحمولة الحالية والتي هي قيد البناء لاساطيل الناقلات العربية لا تتجاوز ٧ر٨ مليون طن ساكن وهي لا تستطيع ان تنقل الا نحو ٥ر٥ ــ ٥ر٦٪ من انتاج النفط العربي على افتراض بقائه

على مستواه في عام ١٩٧٥ . وعلى هذا فان المجال لا يزال مفتوحا أمـــام الاقطار العربية لزيادة حمولة أساطيلها بما يتناسب وانتاج العرب النفطي الكبـير .

وقد أصدرت الندوة في الجلسة الختاميـة مجموعة مـن التوصيات نقتصر على اهمها فقط : ـ

أولا : سياسات انتاج البترول العربي في المستقبل : ـ

ان السياسة الانتاجية للبترول العربي يجب تخطيطها على اســاس أن البترول قابل للنفاذ وعلى أساس انه من المنتظر زيادة الاستهلاك المحـــلي العربي من الطاقة . ومن ناحية أخرى فانه على الرغم من أن انتاج البتـرول العربي يمثل حوالي ثلثا الانتاج العالمي الا ان التكرير لا يمثل سوى أقل مـــن ٤٪ من الطاقة العالمية . ومن ثم يتعين التوسع في التصنيع المحلي للبترول . ولا بد من رسم سياسة عربية موحدة لانتاج البترول واستخدام الغـــازات البترولية في التصنيع والعمل على خلق جيل من المهندسـين والفنيـــين والاقتصاديين العرب المتخصصين في المجالات البترولية .

ثانيا : المصـــادر البديـلة للطـاقة :

سيظل البترول ولوقت غير قصير ، يحتل مركز الصدارة بين مصادر الطاقة المختلفة ، وذلك رغم البحث المتزايد عن مصادر أخرى بديلة والذي لا يزال يحول دونه الكثير من العقبات والتي منها : ارتفاع تكاليف الانتاج ، مشكلة تلوث البيئة ، الاحتياجات الاستثمارية الضخمة الى جانب بعـض المشكلات الفنية والتكنولوجية . ويلاحظ أن الشركات الكبرى المنتجةللبترول هي التي تقوم بالبحث عن مصادر بديلة للطاقة خارج الدول المصدرة للبترول وفي الدول الصناعية الكبرى . ولذا فان الاقطار العربية مطالبة بتنمية البحث في اراضيها عن مصـادر أخرى للطاقة غير البترول .

ثالثا : الاستثمار الدولي للعوائد البترولية :

لم توظف الفوائض في غالبيتها حتى الان توظيفا مخططا وسليما لخدمة أهداف التنمية الشاملة في الوطن العربي . ويقضي الاستخدام الافضـل لهذه الفوائض توجيهها أساسا الى الاستثمارات في البلاد صاحبة هـذه الفوائض ثم في المنطقة العربية . ولم تكن الفوائض البترولية مسؤولة عن الازمة النقدية العالمية . وتسمح الطاقة الاستيعابية في الاقطار العربيــة مجتمعة بتوظيف عوائد البترول العربي بأكملها . كما انه يقع علـى الدول

العربية غير البترولية أن تتخذ من الاجراءات وتتبع من السياسات مـــا يهيء المناخ الملائم لاستقبال رؤوس الاموال العربية .

رابعا : العلاقات الاقتصادية بين الدول المنتجة للبترول والـــدول النامـــية :

ان هناك مجالات متعددة للتعاون الاقتصادي بين الدول المنتجـــة للبترول والدول النامية منها اقامة المشروعات المشتركة وتقديم القروض بشروط ميسرة وتبادل الخبرات .

خامسا : العلاقات السعرية بين الدول المنتجة والدول المستهلكــة للبترول :

ان برمجة الانتاج تضمن الحماية الكافية لهيكل الاسعار . كمـــا ان الهيكل الحالي لاسعار النفط الخام لا زال بعيد الصلة بالواقع الاقتصادي نظرا لعدم ربطها بأسعار مصادر الطاقة البديلة من جهة وقيمة ما يشتق منه من منتجات من جهة أخرى . كما أن المستهلك النهائي للمنتجاتالنفطية ومشتقاتها في الاقطار المتقدمة لا زال يدفع سعرا مرتفعا بالقيـــاس لاســـعار النفط الخام . كما انه لا يزال يعطي لمنتجي المواد الخام الحد الادنى في حين ان الاقطار المتقدمة تحقق أعلى الاسعار للسلع النهائية . كما أن نجـــاح منظمة الدول العربية المصدرة للبترول في زيادة الاسعار قد اثبتت جـــدوى العمل الجماعي . ولكن جزءا كبيرا من هذه الزيادة قد ابتلعه التضخم . في حين أن ارتفاع أسعار البترول ليس هو السبب في الزيادة العالمية التـــي طرات على أسعار السلع الزراعية والصناعية .

سادسا : مشاكل نقل البترول العربي :

لا تزال حمولة أساطيل الناقلات العربية مجتمعة ضعيفة جدا حيـــث أنها تمثل أقل من ١٪ من اجمالي الحمولة العالمية . كما أن انشاء الشركة العربية البحرية لنقل البترول التي انبثقت عن منظمة الاقطار العربيـــة المصدرة للبترول في أوائل عام ١٩٧٣ ، هي خطوة على الطريق الصحيـــح للتعاون العربي ، عن طريق المشروعات المشتركة .

وقد أوصت الندوة اخيرا الى ضرورة اجراء العديد من البحـــوث والدراسات أهمها اجراء مقارنة بين عوائد الاستثمار في الاقطار العربيـــة ومثيلتها في الاقطار الغربية ودراسة المعوقات التي تقف في وجه استثمار الاموال العربية في البلاد العربية غير البترولية . كما أن الحاجة ماســـة لاجراء مسح ميداني عن صناديق التنمية في الاقطار العربية وآخر للمصارف

العربية المشتركة والمصارف العربية الاوروبية . ومن الضروري اجــراء دراسات عن الجوانب المختلفة لتسويق البترول والغاز ومنتجاتهما ووضع اولويات للمشروعات المشتركة العربية واخيرا فلا بد من مزيد من البحث في طبيعة وانماط العلاقات التي يجب أن تقوم بين الدول المنتجة للبترول والدول النامية وفي التغيرات الاجتماعية التي تولدت عن التزايد السريــع للعوائد البترولية للدول العربية المنتجة للنفط في السنوات الاخيرة .

ونشير اخيرا الى ان كافة البحوث التي نو قشت في الندوة سيتم نشرها في مطبوع علمي متكامل يقوم باعداده معهد البحوث والدراسات العربية .

مؤتمر منظمة المدن العربية .

د. عبدالاله ابو عياش *

عقد المؤتمر الخامس لمنظمة المدن العربية في مدينة الرباط بالمغرب العربي في الفترة الواقعة بين ٦ – ١١ يونيو (حزيران) ١٩٧٧ لدراسة ومناقشة مواضيع ادارية ومالية وفنية متنوعة . ولقد صادف موعد عقد المؤتمر ذكرى مرور عشر سنوات على نشوء المنظمة .

وقد تقرر في الجلسة الافتتاحية تشكيل مكتب المؤتمر واللجان التابعة له . وتكونت رئاسة المؤتمر من رئيس مجلس بلدية الرباط رئيسا وامين مدينة القدس ورئيس بلدية البحرين نائبان للرئيس بالاضافة الى مقرر وسكرتير للمؤتمر . كما تم تشكيل ثلاث لجان هي : اللجنة الادارية والمالية برئاسة امين مدينة الرياض ، ولجنة العلاقات والشئون المالية برئاسة رئيس بلدية الكويت ، واللجنة الفنية برئاسة عميد كلية الاداب بجامعة القاهرة .

وبعد تشكيل مكتب المؤتمر ولجانه الفرعية تمت الموافقة على جدول الاعمال المقترح من الامانة العامة على النحو التالي :

١ – دراسة التقرير المقدم للمؤتمر من الامين العام لمنظمة المدن .

٢ – مناقشة النواحي المالية التالية :

أ) الوضع المالي للمنظمة .

ب) ميزانية المنظمة للاعوام ١٩٧٤ و ١٩٧٥ و ١٩٧٦ .

جـ) مشاريع ميزانيات المنظمة للاعوام ١٩٧٧ و ١٩٧٨ و ١٩٧٩ .

٣ – الندوات العلمية التي عقدت في عامي ١٩٧٥ و ١٩٧٦ والتي ستعقدها في عامي ١٩٧٧ و ١٩٧٨ .

* استاذ الجغرافيا بكلية الاداب في جامعة الكويت .

٤ ــ الامور والنواحي الادارية وشملت على :

١ ــ قرارات وتوصيات المؤتمر الرابع .

٢ ــ دليــل البلديات .

٣ ــ الكتيب الاعــلامي .

٤ ــ تبادل الزيارات والخبرات الفنية .

٥ ــ اجتماعات المكتب الدائم .

٦ ــ المدن الاعضاء في المنظمة .

٧ ــ الاجهزة الفنية والادارية للامانة العامة .

٨ ــ يوم المدينة العربية .

٩ ــ مجلة المدينة العربية .

١٠ ــ تعيين مراقب الحسابات للفترة المقبلة وتحديد اتعابه .

١١ ــ تحديد زمان ومكان المؤتمر السادس .

١٢ ــ انتخاب اعضاء المكتب الدائم .

١٣ ــ انتخاب الامين العام لمنظمة المدن العربية .

١٤ ــ تعديل بعض احكام النظام الاساسي للمنظمة والمكتب الدائم .

١٥ ــ صندوق تنمية المدن العربية :

أ) المركز المالي للصندوق .

ب) تمويل الصندوق .

جـ) مباشرة الصندوق لاعماله .

د) تعديل نظامه الاساسي .

١٦ ــ مركز الابحاث والدراسات :

أ) مراحل انشاء مركز الابحاث والدراسات .

ب) المشروع المقترح والخاص بانشاء مركز الابحاث والدراسات .

١٧ ــ الظروف الخاصة التي تمر بها بعض المدن العربية .

أ) أوضاع المدن العربية الواقعة تحت الاحتلال الصهيوني .

ب) أوضاع المدن اللبنانية الاعضاء في المنظمة .

١٨ ــ النشاط الدولي لمنظمة المدن العربية :

أ) علاقة المنظمة بالمدن الاسلامية .

ب) علاقة المنظمة بالمدن الافريقية .

جـ) علاقة المنظمة بمنظمات المدن العالمية .

د) منظمة مدن البحر المتوسط .

هـ) الاجتماعات الدولية التي شاركت بها المنظمة .

١٩ ــ الاقتراحات المقدمة من الامين العام .

٢٠ ــ اقتراحات الاعضاء وما يستجد من أمور .

٢١ ــ دراسة موضوع الهجرة من الريف الى المدن .

وقد توزع أعضاء المؤتمر على اللجان الثلاث التي تم تشكيلها لمناقشة القضايا المطروحة في جدول الاعمال . وقد استمرت اجتماعات اللجان خمسة أيام تم خلالها مناقشة المواضيع المختلفة . و فينهاية الاجتماعات اتخذت توصيات عديدة تتعلق بتدعيم الموارد المالية للمنظمة وتوفير أجهزة ادارية و فنية متكاملة ومتنوعة تتمتع بمستويات عالية من الكفاءة والمقدرة العلمية والاستمرار في عقد المؤتمرات والندوات العلمية والدورات التدريبية ودعم الدراسات والبحوث العلمية المختلفة . كما حث المؤتمر على ضرورة تدعيم صندوق المنظمة وانشاء معهد للدراسات والابحاث وتوطيد علاقة المنظمة بالمنظمات العالمية والدولية للمدن .

كذلك اوصى المؤتمر بعقد ندوتين علميتين لعامي ١٩٧٧ و ١٩٧٨ واقترح موضوعين رئيسيين في هذا الصدد وهما :

ا) وسائل النقل بالمدن وشبكة الطرق واثرها في تلوث البيئة .

ب) المياه السطحية والجوفية وتصريف وجمع النفايات في المدن العربية واثرها في تلوث البيئة .

ومن التوصيات الاخرى التي تبناها المؤتمر الخامس للمنظمة اعتبار يوم ١٥ مارس ــ آذار من كل عام يوم المدينة العربية . ويصادف هذا التاريخ يوم تأسيس منظمة المدن العربية . واقترحت المنظمة أن تحتفل المدن العربية بهذه المناسبة تحت شعار « نحو تقديم خدمات أفضل للمواطنين » . كما درس المؤتمر اصدار مجلة المينة العربية بحيث تكون نصف سنوية .

الابحاث والدراسات :

عقدت اللجنة الفنية جلسات خاصة لمناقشة موضوع الهجرة من الريف الى المدن .وقد استمعت الى عدد من الباحثين والدارسين العرب الذين تقدموا بأبحاث قيمة في هذا المجال .

وقدمت في المؤتمر حوالي عشرون دراسة تناولت اربعة اتجاهاترئيسية

في موضوع الهجرة من الارياف الى المدن . فقد عالج الاتجاه الاول الهجـــرة على مستوى الوطن العربي فقدم الدكتور سامي الكاشف ، ممثل مجلـــس الوحدة الاقتصادية العربية ، دراسة عن الموقف السكاني والنمو الحضاري العالم العربي . كما قدمت دراسة مماثلة من قبل الدكتور صبحي عبد الحكيم، عميد كلية الاداب بجامعة القاهرة . واستعرض الدكتور اســحق القطب ، استاذ الاجتماع في جامعة الكويت ، في الدراسة التي قدمها « الحركة السكانية من الريف الى المدن في الوطن العربي : ابعادها وآثارها الاجتماعية » .

اما الاتجاه الثاني فقد ركز على الهجرة عــلى مستوى الدولة . وقدمت دراسات عديدة في هذا الصدد . فمثلا قدم الدكتور رياض السعدي ، مــن جامعة بغداد، دراسة عن الهجرة من الارياف الى المدن في العراق. واستعرض الدكتور حمود سليمان مسلم موضوع الهجرة ومعدلاتها وآثارها في المملكة العربية السعودية والجهود الحكومية المبذولة في هذا المجال . وقدم الدكتور محمد الفرا ، الاستاذ بقسم الجغرافية في جامعة الكويت ، دراسة عن الهجرة الى الكويت . كما قدمت دراسات اخرى عن النمو الحضري في السودان من قبل ليلى بابكر حجازى ، والهجرة من الريف الى المدن في ليبيا قدمها مختار غـــويلي .

وتركز الاتجاه الثالث في مواضيع الدراسة على الهجرة على المستويات الاقليمية والمدن . فقدم عبد الله محمد الشنقيطي دراسة عن مدينة الرياض ومشكلة الهجرة من الريف الى المدن . واستعرض الدكتور عبد الاله ابو عياش مشكلة الهجرة والتضخم الحضري لمدينة عمان بالاردن .

وتبلور الاتجاه الرابع في الدراسة حول الحلول المقترحة للحد من مشكلات الهجرة والضغوط التي تتعرض لها المدن العربية . وقد قدم الدكتور عبد الله على حامد العبادي ، من جامعة الخرطوم ، دراسة عن الحلول المقترحة للحد من ظاهرة الهجرة الى المدن والمشكلات المترتبة عليها في الوطن العربـــي . وقد أوصى المؤتمر على ضرورة اعطاء هذا الموضوع اهمية قصوى نظـــرا لما تعانيه المدن العربية من مشكلات سنوية متصاعدة تتمثل في تزايد الطلب على الارض والمسكن وشبكات الطرق والخدمات التعليمية والصحية والترفيهيـــة وغيرهــا .

مركـــز الابحـــــاث :

وتأكيدا لاهمية الدراسات والبحوث في هذا المجال وغيره من المجـــالات المختلفة ، اطلع المؤتمر على تقرير الامانة العامة المتعلق بانشاء مركـــــز

للابحاث والدراسات . وقد ناقش المؤتمر هذا الموضوع واتخذ القرارات التالية :

أ) الموافقة المبدئية على المشروع المقدم والتأكيد على اهمية مركز الابحاث والدراسات بالنسبة الى حاضر المدينة العربية ومستقبلها وبالتالي تأكيد الحرص على ضرورة اخراج هذا المشروع الى حيز الوجود وبالسرعة الممكنة وبالوقت المناسب .

ب) شكر حكومة المملكة العربية السعودية وهيئة الامم المتحدة وبصورة خاصة الاعراب عن التقدير الى اللجنة الاقتصادية لدول غرب آسيا لاهتمامها بموضوع المركز ولاعدادها وتقديمها تقريرا مفصلا عن المركز .

جـ) تأكيد القرار الذي اتخذه المؤتمر الرابع للمنظمة باقامة هذا المركز في مدينة الرياض .

د) الطلب الى امين مدينة الرياض والامانة العامة مباشرة الاجراءات التنفيذية لاقامة المركز ورفع تقرير عما يتم انجازه أولا بأول الى المكتب الدائم والى المؤتمر السادس على أن يتم تعيين ضابط ارتباط للاشراف على الامور المتعلقة بالتحضير لانشاء المركز وقيام الامانة العامة باعداد الجهاز اللازم للاشراف على المركز وطلب المعونة الفنية من الامم المتحدة لتنفيذ المشروع .

صندوق تنمية المدن العربية :

تم اقرار فكرة انشاء « صندوق تنمية المدن العربية » في المؤتمر الثاني للمنظمة الذي عقد في البحرين في العام ١٩٧٠ . وقد ووفق على انشاء الصندوق برأسمال قدره خمسة ملايين دينار كويتي ، وبلغت قيمة المساهمات التي تم تسديدها حوالي ١٫٨٥٠٫٠٠٠ دينارا كويتيا . وبما أن النظام الاساسي للصندوق يقضي تسديد خمس رأسمال الصندوق لكي يتسنى له المباشرة بأعماله وحيث أنه تم تسديد أكثر من خمس رأس المال فقد اقر المؤتمر البدء في منح القروض للمدن الاعضاء بالمنظمة .

وايمانا من المؤتمر بأهمية الدور الذي سيقوم به الصندوق والذي يهدف الى مساعدة المدن الاعضاء على تحقيق مشروعاتها الهادفة لرفع مستوى الخدمات والمرافق المهمة فيها ، تقرر ما يلي :

أ) الطلب الى المكتب الدائم والامانة العامة مواصلة الاتصالات مع الحكومات العربية التي حددت قيمة مساهمتها برأسمال الصندوق لتأمين تسديد اشتراكاتها بالسرعة الممكنة .

ب) الطلب الى المكتب الدائم والامانة العامة مواصلة الاتصال مع الحكومات العربية التي لم تقرر قيمة مساهمتها براسمال الصندوق بهدف حثها على تحديد قيمة مساهمتها وتسديدها بالوقت المناسب .

جـ) اقترح المؤتمر على حكومات المملكة العربية السعودية والجمهورية العراقية والجمهورية الجزائرية والجماهيرية العربية الليبية ودولة قطر والمملكة المغربية والجمهورية التونسية وسلطنة عمان زيادة قيمة مساهمتها بالصندوق .

د) الاتصال بالمؤسسات والهيئات المالية العربية العامة والخاصة وحثها على العمل للمساهمة براسمال الصندوق .

هـ) شكر الحكومات العربية والبلديات التي قامت بتسديد اشتراكاتها وهي الجمهورية العراقية والمملكة الاردنية الهاشمية والمملكة العربية السعودية ودولة قطر ودولة الكويت ودولة البحرين وبلدية بيروت .

التنديد بالاجراءات التعسفية ضد المدن العربية المحتلة :

لقد احيط المؤتمر علما بالاجراءات التعسفية التي اتخذتها سلطات الاحتلال الصهيوني بمنع رؤساء بلديات نابلس والخليل وبيت لحم ورام الله والبيرة وطولكرم من حضور المؤتمر . وقد أصدر المؤتمر بيانا وزع علىأجهزة الاعلام المختلفة وارسلت منه صور برقيات الى السكرتير العام للامم المتحدة واللجان والمنظمات والاتحادات والجمعيات العالمية . وقد استنكر البيان باسم أكثر من مائة وعشرين مدينة من المدن الاعضاء في المنظمة ، وسائل القمع والارهاب التي تمارس ضد المدن العربية المحتلة وندد ببناء المزيد من المستوطنات الصهيونية على الارض العربية . وناشد البيان الرأي العام العالمي وكافة المسئولين في المنظمات العالمية للمدن والمجالس البلدية في العالم وكافة القوى المحبة للعدل والسلام التدخل بكافة الوسائل للسماح لرؤساء بلديات الارض المحتلة المشاركة في مؤتمرات وأعمال منظمة المدن العربية .

المؤتمر السادس القادم :

تلقى المؤتمر دعوتين من بلديتي الدوحة بقطر وطرابلس الغرب بليبيا لاستضافة المؤتمر السادس . وقد قرر المؤتمر الموافقة على عقد المؤتمرالقادم في مدينة الدوحة على أن يعقد في مدينة طرابلس الغرب اذا وجدت ظروف حالت دون انعقاد المؤتمر في مدينة الدوحة في الموعد المحدد . هذا وقد انتخب المؤتمر أمينا عاما جديدا هو السيد عبد العزيز العدساني رئيس بلدية الكويت وكان الامين العام السابق للمنظمة السيد جاسم خالد المرزوق قد اعتذر عن تجديد انتخابه مرة أخرى .

دليل المكتبات الجامعية

مع صدور عدد نيسان / ابريل ١٩٧٦ بدات مجلة العلوم الاجتماعية بنشر تقارير وملخصات أكاديمية عن الجامعات العربية متضمنة أوضاعها العلمية واقسامها ونشاطاتها ، ودورها في خدمة المجتمع .

وعملا بسياسة التطوير ، التي اصبحت من معالم الخط العام للمجلة ، وتمشيا مع التنويع ، نستمر في هذا العدد بالتعريف بالمكتبات الجامعية ، ضمن باب « دليل المكتبات الجامعية » .

وفي الصفحات القادمة نقدم نبذة مختصرة عن مكتبات جامعة الموصل بالجمهورية العراقية ، آملين من ذلك أن يتحقق التعريف الذي أردناه بالنشاطات المكتبية في الجامعات العربية وغير العربية .

مكتبات جامعة الموصل

انطلاقا من سياسة جامعة الموصل في دعم وتطوير مكتباتها الجامعية كافة والوصول بها الى أرقى المستويات وافضلها ، تشكلت الامانة العامة لمكتبات الجامعة في مطلع العام ١٩٧٤ لتنفيذ هذه الاغراض وتحقيق أهداف الجامعة في مجالات التدريس والبحث العلمي .

المكتبات التي ترتبط بالامانة العامة :

تشرف الامانة العامة على مكتبات الجامعة التالية : ـ

١ ـ المكتبة المركزية
٢ ـ مكتبة كلية الطب
٣ ـ مكتبة كلية الزراعة والغابات
٤ ـ مكتبة كلية الاداب
٥ ـ مكتبة كلية الهندسة
٦ ـ مكتبة كلية الادارة والاقتصاد
٧ ـ مكتبة قسم الرياضيات في كلية العلوم
٨ ـ مكتبة قسم الكيمياء في كلية العلوم
٩ ـ مكتبة ديوان رئاسة الجامعة
١٠ ـ مكتبة المركز الثقافي الاجتماعي في جامعة الموصل
١١ ـ مكتبة متحف التاريخ الطبيعي

المكتبة المركزية :

تقع في المركز الجامعي ، وقد تأسست عام ١٩٦٥ وهي مكتبة عامة في مجاميعها التي تبلغ حوالي (٧٠,٠٠٠) كتابا منها (٢٧ر ـــ) مجلدا باللغة العربية و (٤٣ر ـــ) مجلدا باللغات الاجنبية ، وتحتوي على أكثر من (٧٨ر ـــ) عدد من المجلات العربية والاجنبية ، ولديها اشتراك في (١٠٠٠) دورية عربية وأجنبية . كما تصلها (١٥٦) دورية عن طريق الاهداء والتبادل ، اضافة الى

الاف التقارير والنشرات والخرائط والادلة والافلام المصغرة (المايكروفيلم) والمخطوطات وغير ذلك من المواد القرائية .

وهي احدى مراكز ايداع المطبوعات العراقية الرسمية والاهلية ، كما انها مركز ايداع لمطبوعات المنظمات التابعة لهيئة الامم المتحدة . وتتألف حاليا من اقسام الاعارة والمراجع العلمية والادبية والدوريات ومخازن الكتب واجنحة الخدمات الفنية كالتزويد والفهرسة العربية والفهرسة الاجنبية والتصنيف العربي والتصنيف الاجنبي ، وفيها مجاميع خاصة من المطبوعات كالرسائل الجامعية للعراقيين وجناح لمطبوعات الدوائر العراقية واخر للكتب التي تبحث في القضية الفلسطينية وغيرها . ويضم قسم الدوريات فيها مجاميع نادرة مما صدر معظمه في القرن الماضي . هذا ، تتبع المكتبة في تصنيفها للكتب والمجلات نظام (ديوي) العشري وهو اكثر انظمة التصنيف شيوعا في العالم.

ولدى المكتبة فهارس بأسماء المؤلفين والعناوين وفهارس موضوعية (فهرس الرف و فهرس رؤوس الموضوعات) وقد طبعت مجاميعها في فهارس مطبوعة ووزعت داخل وخارج نطاق الجامعة لخدمة اغراض البحث العلمي .

مكتبة كليـــة الطـــب :

تأسست هذه المكتبة عام ١٩٥٩ وهي مكتبة علمية متخصصة في العلوم الطبية ويبلغ عدد مجاميعها (١٠١١١٥) مجلدا ولديها اشتراك بـ ٢٩٥ مجلة اجنبية وعشر مجلات عربيـــة . يردها حوالي (٣٠) مجلة عن طريق الاهداء وفيها مجموعة من التقارير والنشرات الطبية وتتبع المكتبة نظام المكتبة الوطنية للطب (الولايات المتحدة) المتخصص في تصنيف مجاميع كتب الطب . ولديها فهارس بالمؤلفين والعنوان ورؤوس المواضيع وفهارس أخرى .

مكتبة كليـــة الزراعة والغابات :

تحوى المكتبة على مجموعة ممتازة من المطبوعات العلمية في المواضيع الزراعية وقد بلغ مجموع الكتب الاجنبية فيها (١٠٥٠٢) مجـــلدا وعدد الكتب العربية (٣٨٠٠) مجلدا اضافة الى مئات التقارير والنشرات العلمية .

اما عدد الدوريات العلمية المشارك بها حاليا فيبلغ (٣٨٣) دورية ، اضافة الى المجلات الواصلة على سبيل الاهداء والتبادل ويردها (٢٧) مجلة عربية . كما تحتوي على مجموعة جيـــدة من المايكروفيلم والاشرطة المسجلة والسلايدات ولديها جهاز قارىء طابع للافلام المصغرة لديها حاليا ثلاثة انواع من الفهارس هي : فهرس المؤلفين ، فهرس المواضيع ، فهرس الرف . أما

تصنيف الكتب والمجلات فيجري وفق خطة التقسيم العشري (ديوي) وقد تم انشاء مبنى جديد لهذه المكتبة بكلفة (ـــر.١٢) دينار .

مكتبة كليـــة الاداب :

تأسست عام ١٩٧٣ . فيها مجاميع من المطبوعات العربية والاجنبية في مواضيع اللغة العربية واللغات الاوروبية والتاريخ .. وبعض المجـلات النادرة ، وسيكون للمكتبة جناح جديد وواسع في المبنى المزمع انشاؤه لكليـــة الاداب .

هذا وتتبع نفس خطة التقسيم العشري (ديوى) في التصنيف .

مكتبة كليـــة الهندسة :

افتتحت هذه المكتبة في مطلع العام الدراسي ١٩٧٤ ـــ ١٩٧٥ تضم أهم المصادر الهندسية من كتب ومجلا ت. مصنفة وفق خطة التصنيف العشري .

فيها فهارس بالمؤلف وبالعنوان وبرؤوس المواضيع .

مكتبة كليـــة الادارة والاقتصـــاد :

يبلغ عدد مجاميعها حاليا ٣٢٣٢ كتابا باللغة العربية و٣٨٩ كتابا باللغات الاجنبية وتمت مشاركة المكتبة بمجموعة جيـــدة من مجلات علوم واقتصـــاد والادارة اضافة الى الصحف اليومية .

الكتب مقسمة حسب خطة التصنيف العشري وتعد حاليا فهارس متكاملة بالمؤلفين والعناوين والموضوعـــات .

مكتبـــة كليـــة العـــلوم :

في مطلع العام الدراسي ١٩٧٣ ، فتحت في كلية العلوم مكتبتان :

١ ـــ مكتبة قسم الرياضيات والاحصاء

٢ ـــ مكتبة قسم الكيميـــــاء

وتخدم كل مكتبة القسم الخاص بها لما تحتويه من مجاميع قيمة في مواضيع الرياضيات والكيمياء من كتب ومجلات ، وجميع هذه المصادر مصنفة موضوعيا ومفهرســـة .

وفي بـــداية العام الدراسي ١٩٧٥ـــ١٩٧٦ افتتحت مكتبة ثالثة في كلية

العلوم هي مكتبة قسم علوم الحياة وقد تم تزويد هذه المكتبة بمجاميع تخص القسم وتخصصه .

وقد قامت الامانة العامة للمكتبات باغناء هذه المكتبة بما هو متوفر من مجاميعها ومستمرة في طلب الكتب الحديثة وشراءها من أجل توفير الكتاب ووضعه بين يدي القراء .

مكتبة المركز الثقافي الاجتماعي :

تقع في بناية المركز الثقافي الاجتماعي وتضم مجاميع جيدة من المطبوعات وهي مفتوحة لعموم منتسبي المركز سواء كانوا من منتسبي الجامعة أم من خارجها .

السياسة الشرائية للامانة العامة :

انطلاقا من سياسة الدولة في مد يد العون للباحثين والدارسين اقر مبدأ توفير كل مطبوع اكاديمي وكل ما يعمق الوعي التقدمي ويوصل الباحث بتيارات الفكر والادب العالمي .

وتنفيذا لذلك اتبعت الامانة العامة سياسة شرائية جديدة في مجالات تزويد مكتبات الجامعة بالمطبوعات . وقد شكلت في كل كلية لجنة لانتقاء المطبوعات مهمتها تنسيق طلبات الاساتذة والتوصية بشرائها .

كما شكلت لجنة مركزية لشراء المطبوعات في الامانة العامة وحددت سياستها بمالا يجعلها عقبة روتينية في عمليات التزويد وان المرتكز الاساسي في العمل المكتبي توفير كل وسائل المعرفة وتقديمها ضمن برنامج مخطط هادف يضع المكتبات في المكان اللائق في التطور الذي يشهده القطر العراقي .

التعاون المكتبي داخل القطر وخارجه :

١ ــ الاعارة بين المكتبات

تقوم الامانة العامة باستعارة المصادر التي لا تتوفر لديها والموجودة في احدى جامعات القطر وذلك عن طريق الاعارة بين المكتبات وتستعمل لهذا الغرض قسائم خاصة .

٢ ــ تصوير المقالات العلمية :

هناك مجال اخر للتعاون المكتبي وهو تصوير المقالات العلمية التي لا

تتوفر في الدوريات الموجودة في مكتبات جامعة الموصل . وقد تم تصـــوير العديد من المقالات لدى مكتبات القطر وفي مؤسسات ثقافية اخرى خـــارج البـــلاد .

الاهـــداء والتبـــادل :

تم انشاء قسم خاص للاهداء والتبادل وقد توسعت حركة القســم الى حد بعيد فشملت ما يزيد على (٥٠٠) مؤسسة داخل القطر وخارجه كما اسهم القسم بتوزيع عدد كبير من النشريات التي تعمق الفكر القومي التقدمي.

هذا وقد تسلم القسم الكثير من المطبوعات المختلفة عن طريق الاهداء من معهد الدراسات العربي الاسباني ومن جامعة واشنطن وقسم دراسات الشرق الاوسط في جامعة هارفرد ومن جامعة نيويورك ومن المكتبة الوطنيـــة في تونـــس .

وقد نجح هذا القسم في ايصال الكتاب العربي الى شتى بقاع العالم لغرض تعريف الشعوب على النهضة العربية الحديثة بالاضافة الى حضارتنا العربية الاسلامية .

ويهدف هذا القسم الى تعميق اسس التعاون الثقافي مع معظم جامعات الدول الشقيقة والصديقة فهو يتعامل مع كل جامعات الدول العربية مـــن المشرق الى المغرب العربي . وقرر أن يتعـــامل مع جامعات القارة الافريقية وخصوصا معهد الدراسات العربية الاسلامية ويهدف القسم تعميق الصـــلة مع طلبتنا العرب وكل شخص يتعاطف مع الكتاب العربي ويود التعرف على الجمهورية العراقية .

ويعتبر قسم الاهداء والتبادل مصدر اساسي من مصادر التزويد وتبادل المقررات لسد النقص .

المبنى الجديد للامانة العامة والمكتبة المركزية :

يجرى الان تنفيذ مبنى واسع للامانة العامة والمكتبة المركزية بكلفة ربع مليون دينار ومن المؤمل الانتهاء من تشييده في الاشهر القليلة القادمة وهذا المبنى سيكون اضخم بناء مكتبي داخل القطر مصمم وفق أحدث تصميم المكتبات الجامعية المعاصرة . ويتسع لاكثر من نصف مليون كتاب والى أكثر مـــن (١٢٠٠) قارىء وفيه قاعات ضخمة للمطالعة والدوريات والاعارة والاقسام الفنية من تزويد وفهرسة وغيرها .

وسيضم اقساما جديدة للمايكروفيلم والمايروفيش والمخطوطات والمـواد السمعية والبصرية وقاعات لمطالعة الاساتذة والباحثين وتصوير المقـالات بواسطة اجهزة الزيروكس والاستنساخ الاخرى .

جهـاز قارىء طـابع :

بناء على متطلبات البحث العلمي في جامعة الموصل وانطلاقا من سياسة الجامعة في التوسع بجلب المصورات الفلمية للاجزاء السابقة من الدوريـات العلمية تم استيراد جهاز قارىء من نوع (3M 500) ذى كفاءة عالية يقوم بقراءة المايكروفيلم من حجم ١٦ و ٣٥ ملم وتصوير اية مقالة يحتاجها القارىء كما بامكان الجهاز تكبير حجم ما يصور الى ثلاثة أضعاف وفي النية استيراد اجهزة اخرى اضافة الى العديد مما هو متوفر حاليا في كليات الجامعة .

جهاز استنساخ كهربائي :

تم استيراد جهاز استنساخ كهربائي يستطيع القارىء بواسطته تصوير اية مقالة علمية منشورة وبوقت قصير كما أن الامانة العامة تقوم بتصوير اية مقالة تطلب من اية مكتبة داخل القطر وخارجه تعميقا للاسس التعاون وبأسعار زهيـدة .

نشرات الامـانة العـامة :

١ ـ تصدر الامانة العامة حاليا نشرة شهرية بالمقتنيات الجديدة الواردة الى المكتبة المركزية وفي النية اصدار نشرات مماثلة لبقية مكتبات الجامعـة لتعريف منتسبي الجامعة بما يضاف الى هذه المكتبات أولا بأول .

٢ ـ كما اصدرت الامانة العامة نشرة اخبارية شهرية تحوى اهـم المنجزات الحاصلة في مجال تطور مكتبات الجامعة ونشاطات العاملين فيها .

٣ ـ يجري حاليا التهيئة لاصدار العدد الاول من مجلـة (النـشرة المكتبية) وغرضها تعريف القارىء بالعلوم المكتبية والخدمات والتطـورات الحاصلة فيها . وقد ساهم عدد من مكتبي القطر في تحرير العدد الاول .

الجهاز الاداري والفني للامانة العامة والمكتبات :

الامين العام لمكتبات الجامعة	الدكتور احمد عبد الله الحسو
معاون الامـين العـام	السيد عبد الواحد سعدي الرمضاني

السكرتاريــــة	الانسة ايفلين عوديش قاشان
مسؤول الحسابات	السيد غانم حميد الصالح
مسؤول الذاتيــة	السيد عادل جميل الديوه جي
مسؤول قسم الفهرسة العربية	السيدة باسمة الدبــاغ
مسؤول قسم الفهرسة الاجنبية	السيدة ابتهــاج السماك
مسؤول قسم الامم المتحدة	السيد محمد موسى محمد الطائي
مسؤول قسم الدوريات	الانسة وفاء مصطفى العناز
مسؤول قسم الاعارة والمراجع	السيد ابراهيم محمد علي
مسؤول قسم التزويــد	السيد ماجــد حمــوك
مسؤو لقسم الاهداء والتبادل	السيد ســـعد أحمــد

بدأت المكتبات تخطو خطوات واسعة وسريعة في توفير الكتاب الجيد ووضعه بين يدي القارىء الطالب ، الاستاذ ، الباحث ، وذلك بعد قيام ثورة السابع عشر من تموز القومية والاشتراكية في العراق . وقد بذلت الثــورة جهودا عظيمة في تطوير جامعات القطر وتحويلها من مراكز تقليدية لتخريج الطلبة الى مراكز للاشــعاع الفكري والقومي والتقدمي وفسحت المجال واسعا لاستقطاب الباحثين ووفرت لهم كل الوسائل المكتبية على أحدث صورهــا وكذلك المواد المكتبية في أوسع ما تتحمله هذه الكلمة من مدلول .

وقد تم فتح قســم جديد في الامــانة العامة هو قسم الامه المتحدة كما سيتم افتتاح اقسام جديدة مثل قسم الرسائل السمعية والبصرية وقســم الوثائق والكمبيوتر ، حيث أن هذه الآلة سوف يكون لها دورا فعالا في المكتبات وذلك حين الانتقال الى المبنى الجديد للامانة العامة للمكتبات .

وسيكون نصيب المخطوطات كبيرا هو الاخر حيث سيتم فتح هذا القسم في الايام القليلة القادمة وسيضم العديد من المخطوطات المتوفرة لدينــا بعد أن تتم عملية تصنيفها وفهرستها بالاضافة الى مصورات مخطوطات ما هو متوفر في مكتبات المحافظة ومكتباتها .

قاموس الترجمة والتعريب

قاموس الترجمة والتعريب

مع صدور هذا العدد ، واستمرار في سياسة التطوير التي انتهجتها مجلة العلوم الاجتماعية منذ صدور عدد نيسان / ابريل ١٩٧٦ ، نواصل في هذا العدد معالجة موضوع الترجمة والتعريب في مجال العلوم الاجتماعية ، تمهيدا لعقد موتمر خاص بهذا الموضوع مستقبلا .

وفي هذا العدد ننشر مصطلحات « علم الاجتماع الحضري » كما وضعها الدكتور زكي أحمد بدوي .

ونامل ان تتحقق الاهداف التي رجوناها من هذا العرض ، كما نعد باستكمال تقديم ترجمة وتعريب لمصطلحات العلوم الاجتماعية الاخري .

مصطلحات علم الاجتماع الحضري

المصطلح	الترجمة
Acclimatisation	أقلمة
Acculturation	امتزاج ثقافي
Adaptation	تكيف
Administrative divisions	أقسام ادارية
Agglomeration	جمع ، حشد
Air pollution	تلوث الهواء
Annexation of suburbs	ضم الضواحي
Anti-rural bias	نزعة مضادة للريف
Architectural control	رقابة معمارية
Architectural forms	أشكال معمارية
Area	منطقة
Balanced urban environment	بيئة حضارية متوازنة
Basement dwellings	مساكن أرضية
Blighted area	منطقة فاسدة
Borough	بلدة
Boundaries	حدود ، تخوم
Building area	منطقة مباني
Building code	قانون المباني
Building heights	ارتفاعات المباني
Building regulation	لائحة المباني
Central business core	حي الاعمال المركزي
Central district	منطقة مركزية
City growth	نمو المدينة
City planning	تخطيط المدينة
City region	منطقة المدينة
City state	دولة المدينة
Commercial district	منطقة تجارية
Communications	مواصلات
Community facilities	تسهيلات المجتمع المحلي

المصطلح	الترجمة
Community housing	اسكان المجتمع المحلي
Centralisation	مركزية
Congestion	ازدحام
Conurbation	بقعة حضرية
County	مقاطعة
Decentralisation	لامركزية
Deconcentration	تشتيت ، منع التركيز
Demographic changes	تغيرات ديموجرافية
Depopulation	تقليل السكان
Disorganised area	منطقة مختلفة النظام
Dispersion	تشتت
Downtown	قلب المدينة التجاري
Dwelling	مسكن
Ecological segregation	عزل ايكولوجي
Ecological succession	تعاقب ايكولوجي
Environmental protection	حماية البيئة
Expropriation of land	مصادرة الملكية (للمصلحة العامة)
Factory locations	مواقع المصانع
Fringe area	منطقة هامشية
Garden city	مدينة الحدائق
Geographic factors	عوامل جغرافية
Greenbelt	حزام أخضر
Growth pattern	نمط النمو
Hinterland	منطقة خلفية
Household	اسرة معيشية
Housing	اسكان
Human ecology	ايكولوجية بشرية
Industrial ecology	مدينة صناعية
Industrial City	ايكولوجية صناعية
Industrial location	توطن صناعي
Industrial zone	منطقة صناعية
Invasion	غزو (ايكولوجي)
Junction town	مدينة ملتقى طرق
Land ownership	ملكية الاراضي
Land use	استخدام الاراضي
Landscape	مشهد طبيعي

المصطلح	الترجمة
Location	موقع
Man-made environment	بيئة صناعية
Marginal lands	اراضي هامشية
Metropolitan region	منطقة تتبع المدينة الام
Metropolis	مدينة ام ، مدينة رئيسية
Neighbourhood	منطقة جوار
Overpopulation	زيادة السكان
Overurbanization	زيادة التحضر
Optimum city size	حجم امثل للمدينة
Physical layout of city	تخطيط مادي للمدينة
Population area	منطقة اسكانية
Primate city	مدينة رئيسية
Public utilities	مرافق ذات نفع عام
Real estate	عقار
Regional pattern	نمط اقليمي
Residential area	منطقة سكنية
Road traffic	حركة المرور بالطرق
Rural-urban continuum	اتصال ريفي حضري
Satelite area	منطقة تابعة
Slums	احياء قذرة
Spatial distribution	توزيع مكاني
Specialized city	مدينة متخصصة
Suburban zones	مناطق الضواحي
Topography of cities	سمات سطحية للمدن
Town	بلدة
Traffic organization	تنظيم المرور
Transportation	انتقال
Typology of cities	دراسة نماذج المدن
Urban planning	تخطيط حضري
Urban-rural antagonism	تنافر حضري — ريفي
Urbanism	حضرية
Urbanization	تحضر
Urbanised area	منطقة حضرية
Zoning	تقسيم الى مناطق

ملخصات

العلاقات بين المجموعات الاقليمية :

طريقة بديلة لدراسة العلاقات الدولية

د. فهمي الصدي

يتناول هذا البحث بالنقد النماذج التقليدية لتحليل النظام الدولي ، ويطرح نموذج العلاقات بين المجموعات الاقليمية كظاهرة بدأت تتبلور في السنوات الاخيرة . وحجة هذا البحث ان النموذج المطروح يعتبر اكثر فائدة في تحليل التغييرات التي طرأت على النظام الدولي منذ مطلع السبعينات بعد بروز كتلة الدول النامية وتجمع مصالحها في تكتلات اقليمية مختلفة . ان هذا النموذج يساعد على فهم التفاعلات التي تتم في كل تكتل اقليمي واحد ، أو بين هذه التكتلات من جهة ، وبينها كمجموعة واحدة تتفاوض مع مجموعة من الكتلات من جهة أخرى .

ان مثل هذا التصور النظري يمكن ان يجد له تعبيرا في المفاوضات التي تتم بين مجموعات اقليمية ، مثل الحوار العربي — الاوربي . أو بين عدد من المجموعات الاقليمية كحوار الشمال والجنوب .

الفكرة الرئيسية في هذا البحث اذن تؤكد على أن التصورات النظرية السابقة للنظام الدولي كالنظام القطبي الثنائي أو النظام المتعدد الاقطاب ، قاصرة عن تحليل النظام الدولي في ضوء المعطيات الجديدة ، وان الحاجة تدعو الى الخروج من نطاق هذه التصورات التقليدية التي تركز على مفهوم السيادة الغربية بشكل او بآخر الى تصور نظري جديد اكثر انطباقا معالظروف الدولية الراهنة .

يهود العراق في القرن التاسع عشر

د. وليد خدوري

تهدف هذه الدراسة الى تفنيد النظرة الصهيونبة القائلة بأن اوضاع اليهود في الوطن العربي قبل عام ١٩٤٨ كانت في حالة سيئة . ولغرض البحث العلمي ، فقد ركزت الدراسة على قطر واحد ، وهو العراق ، وفي الفترة التي سبقت دخول الحركة الصهيونية الى اسرائيل والشرق الاوسط — القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين . واعتمد البحث كذلك على مصادر أولية ، معظمها يهودية في الاصل . وهي اما مذكرا ترحالة يهود أوروبيين كانوا قد زاروا العراق خلال هذه الفترة أو كتابات ومؤلفات لزعماء سابقين للجالية اليهودية العراقية أو مصادر صهيونية أولية ، وذلك اضافة الى المصادر العراقية والاجنبية .

والاستنتاج الرئيسي الذي يتوصل اليه هذا البحث هو أن الاوضاع العامة لمجمل الشعب العراقي خلال تلك الفترة كانت سيئة وذلك نظرا للتخلف الاقتصادي والاجتماعي من جهة وللسيطرة العثمانية من جهة أخرى ، وأن اوضاع الجالية اليهودية كانت في مستوى مشابه لبقية فئات الشعب . لذا فان الحجة القائلة بأن اليهود كانوا في وضع متخلف هو أمر صحيح ، ولكن الامر لم ينطبق عليهم فقط ، بل شمل جميع الشعب العراقي ، وبالعكس فان مستواهم الاقتصادي والثقافي كان أحسن من بقية فئات الشعب . المهم في الامر هو أن الحملات المضادة والشعور المعادي لهم الذي كان متفشيا في أوروبا لقرون عديدة وأخذ في النمو بصورة كبيرة في أوائل القرن العشرين ، هذه التيارات لم يكن لها اي أثر بتاتا في العراق أو في المنطقة العربية ، بل بالعكس ، فان التاريخ العربي لتلك الفترة يشير الى العكس من ذلك تماما ، كما يشير الى ان مسيرته الاجتماعية لم تمت بصلة الى ما كان جاريا في أوروبا في القرن التاسع عشر واوائل القرن العشرين .

« مفهوم مانهـــايم للمثقف اللامنتمي »

د.يحيى حـــداد

لقد تميزت نظرية المعرفة عنـــد مانهايم ، بنزعته التاريخية ، وايمانه بفكرة النسبية ، وباتجاهه الوظيفي في تفسير الظاهرات والاحداثالاجتماعية والتاريخية . فقد رأى مانهايم ان « حركة التاريخ » وحدها هي مبعث الفكر ، وأن الحدس التاريخي في سعيه الحتمي الدائم ، هو المصدر الوحيد للمعرفة. ومعنى ذلك ان الفكرة التي يرتكز عليها علم الاجتماع المانهايمي في المعرفـــة ، انما تتمثل في أن انماط الفكر واســاليبه ، لا يمكن فهمها الا في ضـــوء الاصول الاجتماعية والمصادر التاريخية ، فلا ينبغي أن نقتصر على مجرد الوقوف عند حدود الطبقة وحدها . فمثقفي المجتمعات الحديثة نظرا لما يتمتعون به مـــن تعليم ولما يحتلونه من مراكز فانهم نسبيا لا ينتمون لاي من الطبقات الاجتماعية، وولاؤهم الرئيسي لعالم الافكار ، حيث باستطاعتهم رؤية القـــوى والظروف الاجتماعية التي أفرزت هذه الافكار .

ويمكن حصر المناقشات التي تضمنتها هذه الورقة في نقطتين رئيسيتين :

أولا : هناك اجما لدى منتقدي مانهايم يتركز حول مناقشة فكرته عن المثقف اللامنتمي Free-Floating Intelletual التي أدت به الى الاعتقاد بنسبية الفكر الانسانية .

ثانيا :ـتعرضت فكرة مانهايم عن المثقف اللامنتمي Detached Intelletual للنقد والتشريح ووضعت موضع شك وتساؤ ل.

تكون الدرجات الاجتماعية والتغير الاجتماعي
في الكـويت

د. خلدون حسن النقيب

تلعب نظم التدرج الاجتماعي دورا رئيسيا في عملية التغيير الاجتماعي في المجتمعات النامية بوصفها متغيرات مستقلة وتابعة في نفس الوقت . وهذه الدراسة تهدف للاجابة على الاسئلة التالية :

ما هي الاشكال الانتقالية التي يتخذها نظام التدرج الاجتماعي في الكويت منذ اكتشاف النفط الى الوقت الحاضر ؟

ما هي ضوابط (ميكانيزمز) الانتقال من نظام تدرج اجتماعي « تقليدي » الى نظام تدرج اجتماعي « حديث » ؟

ما هو الشكل الذي يتخذه نظام التدرج الاجتماعي في الكويت في الوقت الحـاضر ؟

تبدأ الدراسة بتحليل المصادر التاريخية المتوفرة لتوليد هيكل لنظـام التدرج الاجتماعي التقليدي في الكويت ، وبعـد تلك يحاول المؤلف تشخيص مجموعة معينة من العوامل التي تحكم عملية الانتقال ووصف الاشكال الانتقالية التي اتخذها نظام التدرج الاجتماعي في عملية التغيير عن طريق تحليل وتصنيف جميع المعلومات المتوفرة حول توزيع القوى العاملة في الكويت من سـنة ١٩٥٧ الى سنة ١٩٧٥ ، وعن طريق وصف « الطلب البنائي » على توزيع هذه القوى العـاملة .

من أهم ما توصلت اليـه هذه الدراسة هو وصف وتحليل ظهور ستة درجات اجتماعية كنواة لنظا مطبقي فيمراحله الانتقالية الاولى . اما المساهمة النظرية التي تقدمها هذه الدراسة هو اقتراح منهج لتحويل المعلومات عن القوى العاملة الى متغيرات تدرج اجتماعي ، وثم اقتراح طريقة لتحويـل التصنيف المهني الى تصنيف طبقي يخضع الى مواصفات نظرية معينة .

قواعد واسس النـــشر
بمجلة العلوم الاجتماعية

مع بداية العام الاكاديمي ١٩٧٥-١٩٧٦ ، قررت هيئة التحرير المشرفة عندئذ على « مجلة العلوم الاجتماعية » ، الصادرة عن كلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة الكويت ، أن الوقت قد حان لقيام المجلة بانطلاقة جديدة بعد أن نجحت الهيئات السابقة طوال الاعوام الثلاث الماضية ، في ارساء القواعد اللازمة لمثل هذه الانطلاقة . والان — وبعد مضي عامين كاملين على الانطلاقة الجديدة — ارتات الجهات المسؤولة عن المجلة تطوير قواعد واسس النشر بحيث تاخذ بعين الاعتبار الامور التـــالية :

الشخصية الداخلية للمجـــلة :

١ — تطمح المجلة لان تكون منبرا بارزا من منابر الاكاديميين العرب . وفي هذا المجال ، لا بد من تعزيز نجاح هذا الجانب ودفع المجلة اكثر فاكثر باتجاه فتحها أمام المساهمات الوافدة من جميع أرجاء الوطن العربي وخارجه بحيث تتاكد هويتها كمجلة عربيـــة .

٢ — ترغب « المجلة » في أن تتخصص في الابحاث (باللغتين العربية والانجليزية) المهتمة بالصروح النظرية والتطبيقية في كافة حقول العلوم الاجتماعية (ابتكارا وعرضا ونقدا) . وفي هذا المجال ، لا بد من التشدد في قصر نشر الابحاث على تلك التي لا لبس ولا غموض حـــول كونها تعالج جانبا او اكثر من الجوانب المتصلة بالعلوم الاجتماعية . وبعبارة اكثر تحديدا ، تقتصر الابحاث على تلك التي تعالج شؤونا ضمن واحد او اكثر من حقول الاقتصـــاد ، والسياسة ، وعلم الاجتماع ، وعلم النفس ، والانثروبولوجيا . كذلك . فان « المجلة » مهتمة ، في الوقت ذاته ، في نشر الابحاث التي ترى سكرتارية التحرير انها ذات علاقة قوية بالعلوم الاجتماعية على الرغم من كون اختصاص مؤلفها يقع خارج الدوائر الخمس المشار اليهـــا اعـــلاه .

ا — الابحاث والدراسات : الشروط والاجراءات

١ — ترحب المجلة بنشر الابحاث الجيدة المبتكرة ذات الصلة باي من حقول العلوم الاجتماعية (كما هي محددة أعلاه) والتي تهدف الى احداث اضافات جديدة في هذه الفروع المختلفة .

وتقبل الابحاث باللغتين العربية والانجليزية على أن يكون حجم البحث بحدود (٢٠) صفحة مطبوعة من الحجم العادي (٤٠٠٠) كلمة ، وذلك عدا الحواشي اللازمة التي يرجى أن تتم كتابتها في صفحات منفصلة في نهاية البحث .

اما الابحاث التي تعد لالقائها ضمن المواسم الثقافية للجامعات ومراكز البحث المختلفة ، داخل الكويت او خارجها ، فيجب الا ترسل للنشر الا بعد ان تتم مناقشتها، وبالتالي بعد ان تعاد عملية كتابتها لتتناسب طريقة عرضها مع الاطار العام للبحوث العلمية التي تقوم المجلة بنشرها .

٢ — وكي يمكن للمجلة أن تعتبر البحث المقدم اليها مرشحا للنشر ، يؤمل ان يراعى واضع البحث الملاحظات التاليــة :

أ — اعتماد الاصول العلمية في اعداد وكتابة البحث .

ب — الا يكون قد سبق نشره .

جـ — ان تزود المجلة بثلاث نسخ من الدراسة المراد نشرها ، علاوة على خلاصة بحدود صفحة واحدة لموضوع الدراسة باللغة الانجليزية ان كان البحث بالعربية ، وبالعربية ان كان البحث باللغة الانجليزية .

د — تضمين غطاء عنوان البحث باقل عدد ممكن من الكلمات اضافة الى اسم المؤلف واسم المعهد العلمي الذي ينتمي اليه . ويرجى أن يكتب في صفحة منفصلة المزيد من المعلومات عن المؤلف ، وبخاصة القسم الذي يعمل فيه ، وعنوانه الكــامل .

٣ — ترسل الابحاث معنونة الى سكرتير التحرير ، مجلة العلوم الاجتماعية ، كلية التجارة جامعة الكويت ، ص.ب ٥٤٨٦ .

٤ — وبعد أن تصل الابحاث الى سكرتارية التحرير يتم عرضها — على نحو سري — على محكمين (أو أكثر) من المختصين الذين تختارهم هيئة التحرير سنويا .

٥ — وفي خطوة لاحقة ، تقوم سكرتارية التحرير بتبليغ أصحاب الابحاث المقدمة بالــرأي للمحكمين بخصوص تلك الدراسات ، وذلك ضمن الترتيبات التاليــة :

أ — يبلغ اصحاب الابحاث التي تقبل (بعد موافقة محكمين اثنين) بموافقة هيئــة التحرير على نشرها . واذا ما تعذر اتفاق المحكمين على مستوى البحث ، تحول الدراسة الى مستشار ثالث لترجيح واحد من الرأيين .

ب — اما الابحاث التي يرى مستشارو التحرير وجوب اجراء بعض التعــديلات عليها او الاضافات اليها قبل نشرها ، مستعاد الى أصحابها مع الملاحظات المحددة كي يعمل على اعدادها نهائيا للنشر .

د — وفي حالة استحالة نشر بعض الابحاث في المجلة بسبب بعدها عن المواضيع التي تعالجها المجلة ، او بسبب عدم صلاحيتها للنشر من النواحي الفنية ، او غير

ذلك من الاسباب ، فان سكرتارية المجلة ستقوم بتبليغ اصحابها بذلك .

د ـ يمنح كل مؤلف نسخة من العدد الذي يتضمن بحثه علاوة على ١٠ مستخرجات مجـــانا .

٦ ـ الابحاث التي تصل الى المجلة لا ترد الى اصحابها .

٧ ـ تبلغ سكرتارية التحرير أصحاب الابحاث عن استلامها لابحاثهم خلال أسبوع من تاريخ الاستلام ، وتبلغهم عن قرارها حول صلاحية البحث للنشر أو عدمه خلال مدة لا تتجاوز الثلاثة اشهر .

٨ ـ يتوجب على صاحب البحث ، في حالة قيامه بعرض دراسته المعينة على مجلات علمية اخرى للنشر ، ان يقوم بتبليغ سكرتارية تحرير المجلة بذلك . وفي حالة حصول جهة اخرى على حق النشر ، دون علم « مجلة العلوم الاجتماعية » ، فان المجلة سوف تعتذر عن قبول اية ابحاث اخرى في المستقبل من صاحب البحث .

٩ ـ يبلغ اصحاب الابحاث المجازة للنشر بمواعيد نشرها عندما يحين الوقت المناسب . ويراعى في اولويات النشر الاعتبارات التـــالية :

أ ـ تاريخ استلام سكرتارية التحرير للدراسة المعينة .

ب ـ طبيعة الموضوع الذي تعالجه ، ذلك ان من سياسة « المجلة » عدم نشر بحثين في حقل واحد في العدد ذاتـــه .

جـ ـ مصدر البحث ، ذلك أن من سياسة « المجلة » تحقيق توازن بحيث تنشر لاكبر عدد ممكن من الكتاب ومن اكبر عدد ممكن من الاقطار في العدد الواحد .

١٠ ـ تؤول كافة الحقوق المترتبة على النشر الى ملكية المجـــلة .

١١ ـ تدفع المجلة لاصحاب الابحاث التي تقبل للنشر مكافأة مالية رمزية مقدارهـــا (٦٠) ستين دينارا كويتيـــا .

ب ـ مراجعـــة الكتـــب :

وبالاضافة الى نشر الابحاث العلمية المختلفة ، تقوم « مجلة العلوم الاجتماعية » بنشر مراجعات ونقد لبعض الكتب التي تعالج مواضيع علمية تقع ضمن اهتماماتها . ويراعى في هذا المجال الالتزام بالقواعد التـــالية :

١ ـ ان تكون الكتب المنوي مراجعتها حديثة النشر اي صادرة بعد العام ١٩٧٠ ، أو تقترحهـــا السكرتارية وهيئة التحرير للمراجعة .

٢ ـ ان لا تنشر المراجعة في اية مجلة اخرى .

٣ ـ أن يكون حجم النقد والمراجعة بحدود ٥ صفحات فولسكاب والا تتجاوز (١٠٠٠) كلمة الا في حالات خاصة يتعذر معها الا يجاز ضمن هذه الحدود وفي هذا المجال ، يفضل تقسيم العرض والنقد ، بشكل مباشر او ضمني ، الى ثلاثة اقسام تشتمل على مقدمة ومتن واستنتاج .

٤ ـ ان يرسل منها ثلاث نسخ .

٥ ـ ان تحوى الصفحة الاولى عنوان الكتاب الدقيق ، واسم المؤلف ، ودار النشر ، وتاريخه ، مع ذكر عدد صفحات الكتاب ، وثمنه ان أمكن . وفي حال نشر الكتب في الاصل بلغة غير العربية ، يكتب عنوان واسم المؤلف ودار النشر وعنوانها والتاريخ بلغة النشر الاصلية ذاتهـــــا .

٦ ـ تدفع « مجلة العلوم الاجتماعية » لكل باحث يقوم بعرض ونقد أحد الكتب التي تقرهـــا المجلة مكافأة مالية رمزية مقدارها (٢٠) دينارا كويتيا ، علاوة عليه نسختين مجانيتين من العدد الذي نشرت فيه المراجعـــة .

جـ ـ نـــدوة العـــدد :

وايمانا من هيئة تحرير المجلة بان ثمة مواضيع ، هي في صلب العلوم الاجتماعية ، لا يمكن معالجتها على نحو فعال الا عبر التحاور وتعارض الاراء والاجتهادات وادراكا منها لضرورة زيـــادة التفاعل بين الزملاء الاكاديميين العرب الذين حال دون تفاعلهم في الماضي عوامل وظروف عديدة ، ستفتح المجلة صفحاتها لنشر محاضر حوار ندوات علمية ضيقة (بحدود ٥ اشخاص) تعـــالج مواضيع حساسة في العلوم الاجتماعية ، على ان تكون هذه الندوات معقودة بناء على موافقـــة سكرتارية التحرير . وفي هذا المجال ، ترحب هيئة التحرير باية اقتراحات شبه تفصيلية حول مواضيع مناسبة للحوار . ومما يجدر ذكره أن المجلة ستدفع مكافأة رمزية لكل مساهم في الندوة قدرها (٣٠) دينارا كويتيا باستثناء منظم ومحرر الندوة الذي يتقاضى (٦٠) ستون دينارا كويتيا .

د ـ التقـــارير العلميـــة :

ومتابعة منها للمنتديات والحلقات الدراسية العلمية في الوطن العربي وخارجه ، تقدم المجلة مكافأة مالية رمزية قدرها (٢٠) دينارا كويتيا لكل تقرير علمي خاص يغطي بشكل شامل ومنظم اخبار وتنظيم وابحاث ونتائج المؤتمرات العلمية وغيرها من مجالات النشاطات الاكاديمية دون أن يتجاوز ذلك (١٥٠٠) كلمـــة .

هـ ـ دليـــــل الجـــامعات :

تقوم المجلة بنشر ما يرد اليها من اخبار علمية تتعلق بالجامعات ومعاهد البحث العربية وما تقوم به تلك المؤسسات العلمية من استحداث تغيرات في نظم التدريس او شؤون البحث العلمي أو فروع التخصص المختلفة . هذا وقد باشرت سكرتارية التحرير بتوجيه الدعوة الى الجامعـــات العربية المختلفة بتقديم تقارير شبه مطولة عن نشأة وتطور وآفاق النشاط في هذه الجامعات .

و ـــ قاموس الترجمة والتعريب :

تشجع المجلة الباحثين العرب على القيام بترجمة وتعريب المصطلحات العلمية في الحقول المختلفة للعلوم الاجتماعية ، وترحب بنشرها على صفحاتها كي تتطور اللغة الاكاديمية ، شــيئا فشيئا ، نحو توحيد هذه المصطلحات .

ع ـــ مناقشـــات :

واخيرا ، تفتح المجلة صفحاتها للمختصين لابداء آرائهم العلميةفيما ينشر من ابحاث في المجلة. وفي هذا المجال ، ترحب المجلة بنشر كل مناقشة موضوعية للدراسات التي تظهر على صفحات الاعداد المختلفــة .

II. REVIEWS :

The Journal of the Social Sciences will also accept book reviews, with the provision that the titles be submitted for approval in advance. The following should be of assistance.

1 - The book to be reviewed should be recent (not published earlier than 1970)

2- The review should not exceed 4 standard typed pages (1,000 words)

3 - Two copies of the review should be submitted with a cover-page including the following information: exact title of the book, author's full name, date and place of publication, price, number of pages, reviewer's full name, name of the university or institute with which the reviewer is currently associated.

4 - The reviewer will be notified as soon as possible of the suitability of his article.

5 - The remuneration for a book review is 20 KD. ($60 U.S.)

III. SPECIAL REPORTS :

Organizations and individuals are encouraged to inform the Journal of the Social Sciences of relevant conferences or seminars to be held in or out of Kuwait. Reports on such conferences may later be requested.

All articles, book reviews, and special reports should be addressed to :

Managing Editor,
Journal of the Social Sciences,
P.O. Box 5486,
Kuwait University,
KUWAIT.

KUWAIT UNIVERSITY

JOURNAL OF THE SOCIAL SCIENCES

Regulations Governing Contributions

1. **ARTICLES** :

The Journal of the Social Sciences welcomes original articles of quality in any of the following fields. Anthropology, Economics, History. Liguistics, Political Science, Psychology, Public Administration, and Sociology. Articles submitted should be related to the stated specialization of the journal, namely, general systems and middle-range theories. Case studies will only be accepted if they are relevant to the development of theory. Articles may be submitted in either Arabic or English to be presented in the original or in translation. The following guide lines should be of help in submitting articles for publication :

1) Articles should/not exceed 4,000 words (or twenty standard typed pages) excluding footnotes
2) Two copies of the article should be submitted with a cover-page containing the following information; exact title of the article, full name of the author, and name of the university or institute with which the author is associated.
3) A separate sheet should be attached listing the following information: academic achievements, previous publications, exact current address.
4) Scholars are requested not to submit articles that have been published previously. Studies to be included in upcoming seminars or conferences in or out of Kuwait are not to be submitted for publication before presentation and subsequent discussion and modification.
5) Publication procedures are as follows :
   a - An article submitted to the managing editor will be forwarded to specialists in the appropriate field of specialization for consideration. The author will be notified within one week that it has been received and advised of its suitability for publication within eight weeks (Copies of an article submitted for publication but not accepted will not be returned).
   b - If modifications are needed, a copy of the article, with editorial suggestions, will be returned to the author for final revision.
   c - Remuneration for an article accepted for publication will be 60 K.D. (approx 180$ US). In addition, the author will receive one copy of the issue and 10 extracts of his article.
   d - Upon notification of the acceptance of an article, all rights of publications rest with the journal.

Present, and Future, ed., James Barros (New York: The Free Press, 1972), p. 234.

16. "Thinking about a New World Order for the Decade of the 1990's". *War/Peace Report,* Vol. 10, No. 1, (January, 1970), pp. 3-8.

17. *Ibid.,* p. 5.

18. *Ibid.,* p. 6.

19. The definition is by Harlan Cleveland, Director of International Affairs for the Aspen Institute, Quoted by Charles W. Yost, "Managing the World Economy". *Christian Science Monitor,* June 15, 1975, p. 27.

20. *Ibid.*

21. The expression is by Salvador Allende, former President of Chile, in an interview with *Review of International Affairs,* (Belgrade), Vol. 24, no. 563, (September 20, 1973), p. 2.

22. *The Study of World Society,* p. 8.

Area Studies," *International Relations,* (London), Vol. 2, (April, 1961), pp. 143-55; Roland Yalem, *Regionalism and World Order,* (Washington, D.C. : Public Affairs Press, 1965); Bruce M. Russet, *International Regions and the International System: A Study in Political Ecology,* (Chicago: Rand McNally and Company, 1967); William I. Zartman, "Africa as a Subordinate State System in International Relations," *International Organization,* Vol. 21, (Summer, 1967), pp. 545-64; Louis J. Cantori and Steven L. Spiegel, *The International Politics of Regions,* (New Jersey: Englewood Cliffs: Prentice-Hall, 1970); and Richard A. Falk and Saul L. Mendlovitz, eds., *Regional Politics and World Order,* (San Francisco, California: W.H. Freeman and Company, 1973).

8. See the interesting debate between Oran R. Young and Bruce M. Russett on the latter's methodology in deliniating regions: Oran R. Young, "Professor Russett: Industrious Tailor to a Naked Emperor," *World Politics,* Vol. 21, (April, 1969), pp. 486-511; and Bruce M. Russett, "The Young Science of International Politics". *World Politics,* Vol. 22, (October, 1969), pp. 87-94.

9. Louis J. Cantori and Steven L. Spiegel, "The International Relations of Regions," *Polity,* Vol. 2, no. 4, 1970, pp. 397-425. This quote is from the reprinted article in *Regional Politics and World Order,* eds.; Falk and Mendlovitz, p. 335.

10. I am indebted to Professor Larry Wadsworth for drawing my attention to the need for making this distinction.

11. John W. Burton, A.J.R. Groom, C.R. Michell and A.V.S. de Revek, *The Study of World Society: A London Perspective,* International Studies Association, Occasional Paper No. 1, University of Pittsburgh. Pittsburgh, 1974, p. 6.

12. *Regional Politics,* p. 1.

13. I am indebted to Professor Abdul Aziz Said for the concept of cultural politics. Originally he developed this theme to warn against possible errors in systematic analysis of international politics.

14. *The West at Bay* (New York: W.W. Norton and Company, 1948), p. 9.

15. Robert Gregg used these two expressions to indicate the admission of "forty-odd new states" to the United Nations in 1960's. "U.N. Economic Social, and Technical Activities". Chapter 7, *The United Nations, Past,*

FOOTNOTES

1. "U.S. Reappraising Basic Strategies," *Christian Science Monitor*, March 25, 1975, p. 1.

2. Abdul Aziz Said, ed., *Theory of International Relations; The Crisis of Relevance*, (Englewood Cliffs, N.J., : Prentice-Hall, 1968).

3. Professor A.A. Fatouros has observed that "There is great feeling today that the pre-existing structures and processes are changing, but there is no clear indication of these directions of change or the features of the new processes and structure." "Participation of the 'New' States in the International Legal Order structure," Chapter 7, *The Future of the International Legal Order, Trends and Patterns*, Vol. 1. ed., Richard A. Falk and Cyril E. Black, (New Jersey: Princeton University Press, 1969), p. 356.

4. *The West at Bay*. (New York: W.W. Norton and Co., Inc., 1948), p. 10.

5. Karl W. Deutsch and J. David Singer perceive the posibility of empire in the long-run. They maintain that "if the possibility of states perishing is small, but larger than zero, and the probability of substantial new powers arising is zero... then the model will predict a diminishing number of effective contenders, leading eventually to a Two-power world or the survival of a single power". "Multipolar Power Systems and International Stability", *World Politics*, Vol. 16, no.3 (April, 1964), p. 405.

6. *Foreign Broadcast Information Service*, Vol. 5, no. 23 (November 29, 1973), p. T1.

7. See in particular Leonard Binder, "The Middle East Subordinate International System," *World Politics*, Vol. 10, (April, 1958), pp. 408-29; Larry Bowman, "The Subordinate State System of Southern Africa," *International Studies Quarterly*, Vol. 12, (September, 1968), pp. 231-62; Michael Brecher, "International Relations and Asian Studies: The Subordinate State System of Asia," *World Politics*, Vol. 15, (January, 1963), pp. 213-35; and *The New States of Asia*, (London: Oxford University Press, 1963); George Modelski, "International Relations and

how they evolve, how they are learned, what patterns emerge, and why there is observance and deviance from them.22

The attempt to develop an inter-regional interaction model for the analysis of the international system falls within this perspective. It focuses on the new objective conditions in the world today that give rise to new patterns of interaction, and suggests the study of these patterns on regional subsystemic levels in such a way as to correspond to the expressed economic, political and cultural preferences in each regional subsystem. If the concept of world order (defined in terms of stability, security, justice, etc.) would mean anything to a wider audience in the international system, it must accommodate the demands of the various regional subsystems of the world. Also, a smooth functioning of the complex nets of relationships in an increasingly interdependent world would require the fulfillment of the various perceptions of the issues involved by regional groupings. Therefore, the study of the international system, or for that matter, world society, would have to be issue-oriented. In this framework, relationships tend to be polarized along various axes of interests, representing the peculiar demands of regional groupings. In an international system marked by interdependence, the planetary bargaining process, which seems to be the only way to avert serious clashes of interests, would have to take into account broad geographical representations. Increasingly, the states of one region are coming to present their demands as a united front in order to upgrade their interests, and to maintain a strong bargaining position. There are signs, as indicated, that inter-regional interaction patterns are developing in this direction.

If the purpose of theory is to describe and explain, then the model can fulfill such tasks. If the purpose of theory is to predict, then maybe we should wait. The model explains the objective conditions that make up the present international environment, and acknowledges the complex relationships. It also describes trends and patterns, and provides adequate reasoning for them. Prediction, however, remains a matter of hunches which, if the analysis carried out is correct, might turn out to be true.

However, the regional interaction patterns do not only run vertically between northern and southern subsystems. There is an increasing tendency toward horizontal inter-regional interaction as well. theories of dependency have long provided prognoses of the ailing state of development in the Third World. In practical terms, the remedy is to end "all forms of dependence,"21 by diversifying and expanding the political and economic ties of the developing nations with larger units. Disappointed at the failure of development strategies tailored for them by the industrialized nations, southern developing regions are beginning to interact horizontally among themselves in various areas. However, the patterns of horizontal interaction complement those patterns of vertical interaction. Such a situation can be seen in the newly emerging relationship between the Latin American and Middle Eastern regional subsystems, for example, where both depend on northern subsystems for technology, while expanding their relations in the areas of capital investment, the exchange of energy, raw materials and finished goods.

Horizontal interaction is also increasingly taking place among northern advanced subsystems. The attempt at coordination of economic policy in the Western world is one example. The conclusion of a treaty on European security in 1975 is another. In fact, the whole issue of detente can be perceived as a practical step on the part of the northern, more advanced subsystems, to consolidate their ranks over worldwide issues. Detente, defined as an attempt at integration of power between the northern subsystems can, it is hoped, stand the pressure of the emerging forces of the southern subsystems. Here, the interest seems to be in cooperating in the security field before moving to wider functional areas such as resources, technology and environment.

Conclusion

In this model the patterns of regional interaction and their nature have been emphasized rather than the behavior of single states in the international system. As it happens, this corresponds to the new perspective on the study of international relations as perceived by John W. Burton and his associates. In their outline for the study of world society they assert that:

> no progress can be made in the study of any level of behavior
> unless there is description and explanation of relationships;

environment, money, investment and security."[19] In pressing this point, Charles W. Yost, a perceptive and life long diplomat, says:

> no longer can a rich man's club, even of old and new rich together, make the decisions for everyone and expect them to be carried out. Whether or not the U.S. finds the "third world" congenial, it is going to have to take it into account and deal with it just as it has with Russia and China.[20]

The actors in the international system are increasingly identified with their regional subsystems on substantive issues. Polarization among regional subsystems becomes important because it represents an effective tool for maximization of values. In an interdependent world, the vulnerability of states increases. Therefore, they try to tip the balance in their favor by forming economic and political alliances, total or partial. The alliance increases the state's capability, and provides it with a better bargaining position. Since the positions of states vary in the international hierarchy (defined in terms of military strength, resources, population, etc.) the tendency of those states who share common values and interests is to present themselves in one front vis-a-vis other groupings of shared values and interests. Normally states find affinity and affiliation with those states in the same regional subsystem.

Examples of these patterns of interaction can increasingly be found to support this thesis. The polarization of interests in the energy field has driven the Western Europeans to negotiate with the Arab oil producing countries in one front. The proposals put forth by the United States for common Western strategies have stirred up a controversy simply because the Western Europeans have felt that their interests and perceptions of the problem differed from those of the United States. Another example could be the negotiations between the European Economic Community representing the Western European subsystem, and the League of Arab States, representing the Middle Eastern subsystem. A third example could be drawn from the inter-American system. Increasingly, a clear distinction is being made between the north and the south American subsystems, defined in terms of economic interests, levels of development, and cultural differences. Views over such issues as Cuba, the terms of trade, the limits of territorial sea, and even the position of the United States toward Panama are clearly polarized along the lines of the southern and northern hemispheric subsystems.

ation takes place and often regional subsystems express specific stands on these issues, representing coherent sets of values, and presenting solutions best fitted to their interests.

Ian Baldwin, Jr. provides an illustration of the perception problem.16 The World Order Models Project was designed to discuss various changes that could be brought about by the decade 1990's, including the question "should radical system change occur or can a preferred world order be achieved with slight modification of present trends and institutions?" Baldwin reports that the problem of war prevention was the overriding objective of the project but "world order was almost immediately expanded, particularly at the insistence of Latin American, Indian, and African scholars to include economic welfare and social justice." The Latin American team asserted that world order was a matter of egalitarianism in the international system because

> neither lasting world peace nor worldwide economic welfare and social justice are achievable until all the peoples of the world become equal participants in making those decisions that affect their own destinies.17

Baldwin reports that the Indian team stressed the need for radical changes in the distribution of the world's resources. On the other hand, the West German team, expressing the feeling of West Europeans, perceived world order in terms of security. In contrast, the North American team was concerned with the ecological crisis.18

The disparity in perception between various regional subsystems makes the analysis of issues on a subsystemic level mandatory. Such analysis would reveal how different regional subsystems perceive, define and operate their preferences in the global picture. A dichotomy of perceptions will most likely develop into two major alliances of regional subsystems, namely, north and south.

The second issue that makes inter-regional interaction a developing phenomenon is related to the nature of global interdependence in the world today. The contemporary international system is increasingly viewed in the light of what has become known as "the management of interdependence". A configuration of the international system must account for the various parties involved in negotiating "planetary bargain,... a collection of parallel bargains of such matters as food, population, energy,

clusively with their dominant patrons. There was little or no direct interaction between these subordinate subsystems, even though relations between them existed before the advance of colonialism. The mutual ignorance of these regions about each other can be seen as a function of their having slipped back into oblivion as European advances in technology and power made Europe the center of the modern world. So, for the last few centuries these regions looked toward the European nations and interacted with them, or through them, exclusively. The European nations monopolized the means of transfer of goods and knowledge between all regions of the world and enforced a system of controlled communication through a hegemonial land and sea power. They became the "gate keepers", so to speak, through which all knowledge was filtered and passed on to others at their will. Colonialism, therefore, served not only as an efficient system for exploitation, but also as a device that cut deep trenches between major geographical areas and centers of old civilizations.

The new environment has allowed drastic changes in this situation. States of various regional subsystems are increasingly coming into contact with each other. The United Nations and other international forums have served as meeting places for the new actors and have helped to reintroduce them to each other, even though for a while relations remained stagnant. The shadow of power of the former colonizers was effective, to a point, in keeping these states apart through various forms of economic and political pressure. But finally "the dam broke" and "the flood" of various patterns of interaction between them followed.15 The similarity of their demands upon the international system has brought about closer communication between them and broadened the spheres of their relations. New patterns of interaction have emerged on state and regional levels.

The inter-regional interaction model accounts for one more objective condition in the international system; that is, the perception of the actors of major issues in world politics. Two phenomena are to be noted here particularly: (1) the polarization of regional subsystems over substantive issues, and (2) the interdependent nature of the issues involved.

The issues of economic development, energy, raw materials, technology transfer, environment, food and population are no longer the concern of a few. Solutions to these problems cannot be achieved except by multilateral agreements, and here is where the problem lies. There is a wide range of divergent opinion about these problems and their solutions, defined in terms of economic, social, and geographical variables. Polariz-

As long as the traditional actors were the only ones to account for in the international system, conceptual frameworks were easy to operate within certain basic notions of stability and world order. The structure of the system could basically remain stable and the system's behavior could be highly predictable. To be sure, significant changes could take place so as to affect drastically the balance between major actors. But since the actors were few, basically of similar cultural background, and the tools used for manipulation were identical, they followed agreed upon processes to affect change. None of the actors was interested in, or capable of, doing otherwise. Therefore, the system could take any form of the structural varieties offered by Morton Kaplan and others. In essence, that meant changing roles in an international system dominated by a number of actors, relatively homogeneous, geographically, historically, and culturally. Even the rise of communism did not disturb the familiar operation of the system since, in the words of Barbara Ward, "Communism was Marx's amalgam of German philosophy, French politics, and British economics,"14 and therefore, shared with the West all basic characteristics. Kaplan's futuristic models that foresee the participation of non-European actors, whether nations, supra-national organizations, or transnational actors are cast in a European operational mold and are, therefore, only variations of the same Western disposition.

Traditional models of the system cannot, therefore, accommodate the new actors without undergoing some major structural changes. To put it differently, the addition of new actors to the international system does not only alter the system quantitatively, but also changes its behavioral patterns qualitatively. There is no guarantee that the new actors will play the game of international politics the way the European actors did, or that they will use the same tools. To account for the new actors numerically, without considering the wider implictions of their participation on the nature of the system, would leave out essential elements which are, in fact, the ingredients of a new international environment. This requires the formalization of new frameworks, more fitting to the new environment. The regional subsystem approach is one effort in this direction.

The second point to be stressed is derived from the first. In the new environment, marked by the participation of new actors, patterns of interaction have taken different forms. During the period of hegemonial European and American power in Asia, Africa, and Latin America, the peoples and governments of these subordinate subsystems interacted ex-

operationalization in that the management of the complex problems could be carried out across regional subsystems vertically and horizontally. Categorization of issues on different axes of alliance becomes a more manageable task. In this approach it is necessary to be specific in defining the problem or designing for it an appropriate solution. It forces the analyst to turn away from theoretical and highly abstract conceptualizations, difficult to operationalize, and toward clearer and more realistic vision of the issue at hand.

And finally, the regional subsystem approach recognizes the diversity of political cultures in the world, and in this it is an improvement over traditional models that seem to lump together various heterogeneous regional subsystems in large constellations of power along some presumed ideological lines. In a sense, this is a break away from a "melting pot" theory of politics applied on a global level. This view stresses the distinctive features of politics as we move from one region of the world to another. It emphasizes the cultural dimensions of politics.13 This shift of focus would certainly force an intellectual movement away from a narrow Eurocentric conception of world politics and world order, and toward a more cosmopolitan conception that deals with substantive issues from a wider perspective.

However, the analysis of the international system on a regional subsystemic level would not have been possible without the growth of certain objective conditions in the world during the last two decades. Foremost among them is the demise of colonialism, even though not yet complete. The end of political dependence of a large number of states on their former colonial powers has helped to define the boundaries of subsystems. The new independent states were freed from their former relationships as subordinates to extra-regional powers and were able to become genuine actors in their own regional subsystems. This has not only expanded the participation of the new states in the international system, but has also created a new environment where interaction among states has taken different patterns.

Two ideas here deserve further elaboration since they are central to the theme of this discussion. First, the participation of new actors in the international system has rendered the familiar conceptualizations of the system inadequate; and second, the new environment has created new patterns of interaction in world politics.

encountered in less developed nations, often concerned with basic economic needs. For the last category, UNCTAD is more important than the Conference on European Security.

Fifth, a closely related fact is that the subsystem approach can accommodate the type of analysis that distinguishes between northern and southern interests and makes cross-cutting political, economic, and cultural categorizations possible. Patterns and levels of development can be better discernible, isolated, and analysed within the larger configuration of the developed/developing dichotomy. In particular, the subsystem approach is most suited to analyse the increasing tendency of advanced northern regional subsystems to deal horizontally among themselves, on one level and on certain issues, and vertically with less developed, southern subsystems, on another level and over certain different issues. It also makes it possible to analyze the patterns of interaction among southern regional subsystems, and between these as one group on one side and the northern regional subsystems as another group on the other side.

Sixth, the concept of world order, based on certain values that promote stability can be accommodated better within a framework of regional subsystems.. For example, Falk and Mendlovitz cite five world order values as bases for a stable world: (1) minimization of violence, (2) maximization of social and economic welfare, (3) maximization of social and political justice, (4) maximization of ecological balance, and (5) maximization of participation in authority processes.12 While some of these values are realizable on both national and global scales, the extent of application and the meaning of some others often vary from one regional subsystem to another. There is no homogeneous standard of what constitutes an acceptable level of social and economic welfare, or social and political justice. This is so simply because the definition of these values is bound by differing political, economic, and cultural determinants that vary from one regional subsystem to another. In each the level of development, the prevailing interests, and the objectives sought define the context within which these values are perceived and formulated. Therefore, the pursuit of stability for its own sake does not necessarily have an attraction in certain regional subsystems. In fact, the reversal of established norms and relationships, and with them stability, might be the overriding concern. In sum, it is often the kind of world order that matters, not world order in itself.

Seventh, the regional subsystem approach provides "handles" for

A framework of analysis that accounts for France, China, or for that matter Japan, as major actors or blocs, and neglects at the same time large regional subsystems in Asia, Latin America, or Africa, is nothing less than misrepresentation of reality. Traditional categorization could have been applicable in the past when these areas were tied with the bonds of colonialism to European power centers and could, therefore, be easily considered as parts of these powers, or simply discount them as if they did not exist. But this is no longer possible. Considering the large resources and potentialities of the new independent states, and the important roles they play in international forums, conceptualizations that focus on only two or more actors in the system are largely rendered "inoperative".

Third, the subsystem approach is more in line with the identity problem in world politics, and in tune with the actors' perceptions of their roles in the regional as well as in the global environment. For example, the Western European Common Market states perceive themselves as a unit, partially in economic terms, but equally and more importantly in political terms, vis-a-vis the two super-powers or other regional groupings in the world. So do other states within their regional subsystems. Various regional subsystems in Africa, Asia, and Latin America, perceive themselves as distinctive units, of unique features, playing special roles in world politics. They do not perceive themselves as allics (some say clients) of any specific power formation whether bipolar, multipolar, or bloc. Furthermore, the spirit of the Third World movement has created an image of peculiar political, economic, social, and cultural problems that form a common denominator for a large number of regional subsystems, and has helped to define their status and identity in the world.

Fourth, the focus on regional subsystems makes it possible to raise certain substantive issues in some realistic and specific contexts. The interests of states differ significantly from one region of the world to another, and so does their definition of major substantive issues. Since the international system is shaped by the type of interests and issues raised in it the focus on regional subsystem enables the analyst to concentrate on those issues that are most important in any particular regional subsystem, and consequently, makes it easier to understand its behavior. This problem was hardly raised in previous models, except in vague terms, and even then reflected the exclusive interests of those powerful actors in the system. "The politics of affluence" of Europe, concerned with such issues as nuclear weapons and security, is certainly not the type of problem

national system, and that a focus on this pattern would provide better understanding of the process of world politics.

In defining a region nothing could be added to the various definitions attempted by a number of students.7 Without going into detail in commenting on the various approaches followed in defining a region, or citing major characteristics,8 it is sufficient to say that the use of the concept rather than any particular criteria or approach is what matters in this discussion. Regions or regional subsystems are generally "areas of the world which contain geographical proximate states, forming in their foreign affairs, mutually interrelated units."9 This general definition stresses the elements of proximity and similarity of foreign affairs, having as bases some common historical, economic and cultural links. In this regard, a regional subsystem refers to state members in one region, rather than to states from different regions who form a subsystem in certain functional areas. Therefore, the members of OPEC, for example, form a subsystem for the purpose of coordinating oil policies, but not a regional subsystem since they belong to different regions. On the other hand, the members of OAPEC, or the Arab OPEC, constitute a regional subsystem because of their geographical proximity and their common historical, economic, and cultural bonds. Also, a regional subsystem is loosely defined to include any group of states in any major regional area. Therefore, Asia, Africa, and Latin America which are major regions of the world, encompass various regional subsystems.10

It is useful to expand on the concept of regional subsystem and why it is an appropriate unit of analysis in the study of the international system today.

First, the emphasis on regional subsystem, as a unit of analysis seems increasingly more representative of the actual operation of the international system. This focus has been the result of the increasing interest in the past two decades in studies of integration and international organizations where the regional subsystem is often used as a central operative unit. John Burton goes even as far as to say that "a concept of system interacting is more realistic than a concept of states interacting."11

Second, the emphasis on subsystem leads quite naturally, to incorporate a larger number of actors in the system. Models of bipolarity, multipolarity or bloc systems seem to be exclusive, Western-bound conceptualizations that accommodate only traditional and powerfull actors.

The changes that have been taking place in the international environment were originally the result of the advance of technology, particularly communications technology, that has spread awareness throughout the world. Modern technology was cast from a European nucleus of nations affected by the Industrial Revolution. It was, therefore, the dynamism of the Western developed societies that initiated change in the international environment. But once the process of change was set in motion it became irreversible, and soon the initiators lost control of its direction. After the international environment became impregnated with the seeds of change it was only a matter of time until the environment would begin to affect its originators, thus culminating in altering the established rules and patterns of world politics.

The shape and the direction of these patterns are determined by a number of factors. First, there is the increase of the number of active actors in the system, a movement that has been growing steadily since the end of World War Two. Their presence and activities in the international arena have created a new environment of politics. Second, the new actors have been using different tools for manipulation, such as energy, resources, etc., and taking advantage of their numerical strength in international forums to achieve their objectives.6 Naturally, these new tools would redefine the familiar components of capabilities in the new environment. And third, the new environment is determined by the way these tools are used in the system. Therefore, it is the process of change and the conduct of relations that become of crucial importance. The results of such a process are new patterns of interaction among states on global as well as on regional levels.

This paper will attempt to develop a conceptual framework, or a model, for the analysis of an international system that accomodates these changes in the international environment and points to new patterns of interactions currently evolving in world politics.

The Inter-regional Interaction Model

Interactions among states fall into one of three patterns: (1) Interactions within the region, or intra-regional; (2) interactions outside the region, or extra-regional: (3) interactions between regions, or inter-regional. The basic argument of this model is that the last category of interaction is the pattern most rapidly developing in the contemprary inter-

in previous frameworks. A more adequate framework would differ only in its focus, and would depend, to a large extent, on the angle from which the international system is observed.

But whether the new patterns of world politics are clearly formalized or are still in the process of taking shape, tentative explanations must be explored. In particular, there is a pressing need to answer questions such as these: What are the new constraints that place such serious inhibitions upon the power and influence of the United States and other power centers of the types the "high level source" alluded to? What implications do they have for the international system and particularly for world order? What type of responses are contemplated by traditional power centers to mitigate the effect of the new patterns and rules? What accomodations and adjustments are being made by them without losing their high status in the world? What kind of framework can be devised to answer these questions in some systematic manner so as to facilitate the task of students of world politics and policy makers?

Before attempting to answer these questions it is useful to start with some introductory notes on the element of time as a central concept in any discussion of the dynamics of the international system. In a perceptive remark made in the late 1940's Barbara Ward reminded her readers that "Roman civilization took centuries to decline and fall, but Western Europ's nineteenth-century apex and its apparent downfall in the twentieth are separated by barely seventy years."4

It is hardly a novelty to say that in one single generation, particularly since the end of World War Two, the world has undergone changes that could have otherwise taken centuries to occur, Yet, conceptualizations of the international system often do not seem to account for this phenomenon adequately. For example, never before in the history of mankind has there existed such a large number of independent sovereign states, interacting freely and co-existing in an orderly fashion, yet differing from each other in many respects. Also, the age of empires seems to have run its course and it is unlikely that it will be repeated in future international relations.5 Yet, analyses of world politics are still strongly attached to the concept of empire. The classifications of the international system as bipolar, multipolar, etc., are but conceptualizations of hegemonial power of global dimensions, having the concept of empire somewhere in the back of the mind.

INTER-REGIONAL INTERACTION: AN ALTERNATIVE APPROACH TO THE STUDY OF INTERNATIONAL RELATIONS

Fehmy Saddy *

After the failure of U.S. Secretary of State Henry Kissinger to break the Middle East impasse in March 1975, a high level State Department source made the following statement:

> Perhaps the big lesson to be learned from this failure, combined with reverses in Southeast Asia is that the United States has been trying to do too much. We have tried to be the peace makers in the Middle East while keeping the Russians at arm's length, and we have tried through our allies to keep the communists at bay in (Southeast Asia) . Perhaps the United States must accept the reality that in 1975 American power and influence cannot achieve the kinds of things it did 20 years ago.1

There is more than helpless resignation in this statement. It goes beyond the mere recognition of new realities in the world today. It implies that changes, of global dimensions, have given rise to a new environment in world politics where traditional tools for policy implementaion seem increasingly inadequate to solve major international problems. Equally, existing conceptual frameworks of analysis of the international system do not seem very useful in understanding these problems or helpful in their solution. The world is passing through a transitional period where established norms are reversed in almost every international interaction. And new patterns and rules in world politics appear sometimes so novel as to drive familiar conceptualizations of the international system into serious crises of relevance.2

Yet, these new patterns and rules are not easily identified with any measure of accuracy.3 Therefore, and effort to conceive a more adequate framework of analysis would likely face the same kind of pitfalls inherent

---

* Assistant professor of Political Science at Kuwait University.

FOOTNOTES

1. For a discussion of the rights, duties and roles of the non-Muslim communities during the Islamic and Ottoman periods, see:
H.A.R. Gibb and Harold Bowen, *Islamic Society and the West*, vol. I, part II. London: Oxford University Press, 1957, pp. 207-261. and, Majid Khadduri, "International Law", in Majid Khadduri and Herbert J. Liebesny, eds., *Law in the Middle East*, vol. I, Washington, D.C. : The Middle East Institute, 1955, pp. 349-373.

2. Yusi Rizq-Allah Ghanimah. *A History of the Jews of Iraq* (Arabic) Baghdad: al-Furat Press, 1924, p. 184.

3. Cecil Roth. *The Sassoon Dynasty*. London: Robert Hale, Ltd., 1941, pp. 20-21.

4. Israel Joseph Benjamin II. *Eight Years in Asia and Africa from* 1946 *to* 1855. Hanover: Published by the author, 1859, p. 110.

5. David Solomon Sassoon. *A History of the Jews in Baghdad*. Letchworth: Published by his son, Solomon D. Sassoon, 1949, pp. 157-161.

6. Ghanimah, p. 170 and Sassoon, pp. 124-125.

7. *Ibid.*, pp. 149-152. Also, Ghanimah, pp. 168-169.

8. Abd al-Razzaq al-Hillali. *History of Education in Iraq During the Ottoman Regime*, 1638-1917. (Arabic) Baghdad, 1959. pp. 249-252.

9. M. Franco, "Baghdad" in *The Jewish Encyclopedia*. N.Y. : Funk and Wagnalls, vol. 2, 1912. p. 438. Also, Ghanimah, p. 179 and Sassoon, p. 161.

10. *The Iraq Directory*, 1936. Baghdad: The Times Press, 1936, pp. 462-463.

11. *Ibid.*, p. 465.

12. Joseph Schechtman, *On Wings or Eagles: The Plight, Exodus, and Homecoming of Oriental Jewry*. New York: Thomas Yoseloff, 1961, p. 104.

13. Munya M. Mardor. *Haganah*. New York: The New American Library, 1964, p. 100.

The aforementioned brief record of the history of Iraqi Jewry leads to the following conclusions:

1. The Iraqi Jewish community, when studied within the developmental process of Iraqi society during the nineteenth century and the overall social conditions that prevailed then, fared well in comparison to the rest of the population. Despite the despotic and corrupt practices prevailing in the country at large during that century, there was freedom of religion, residence, work and travel. Moreover, during the tumultuous political changes that took place within Iraq during the same period, there was little, if any, tension between the Jewish community and other social groups. This situation, was, of course, completely the opposite in Europe at the time.

2. The people of Iraq took advantage of the period of Reforms in the Ottoman Empire and began educating their young, at a much larger and wider scale than ever before. This expansion of the educational system, along with the gradual expansion of trade and rapid economic development, created new social and economic opportunities for the population at large. The Jews of Iraq figure prominently in these two developments.

3. The disturbing element in modern Iraqi Jewish history, and what has led to their abrupt and sudden immigration, after centuries of social harmony and cohesion, and at a critical period of social integration, was the agitation and propaganda directed at them, as well as the rest of Arab Jewry, by the Jewish Agency and the Zionist organizations. This, coupled with the occupation of Palestine in 1948 and the continuous threats to the security of the Arab people, are major factors in the analysis of the current history of the Middle East.

The social and economic conditions of Iraqi Jewry continued to improve throughout the first half of the twentieth century. Education flourished among its young. The number of students multiplied. They attended public institutions as well as private Jewish schools. In the latter, their number increased from 5886 male and female students in 1913 to 11,435 in 1935. 10 The number of synagogues in Baghdad increased from 20 in 1915 to 41 in 1936. 11

The community prospered economically as well, especially with the advent of the new state and the increase in commercial activity. According to a report published by Joseph Schechteman of the Jewish Agency, the Jewish commercial activity in Iraq before World War Two was estimated as follows.12

- Imports 95 percent in Jewish hands
- Contracts 90 percent in Jewish hands
- Exports 10 percent in Jewish hands

The basic disturbing element took place, however, with the Zionisation of Palestine and the infiltration of the Jewish Agency into the ranks of the Iraqi Jewish community during the 1940's. Their agents organized Zionist cells and laid the grounds for the immigration at the latter part of the decade, after meeting stiff opposition from the community itself at the beginning of the decade. In addition they planned sabotage operations and internal disturbances. Tension was deliberately created among the members of the community and between them and the rest of the population; as well as the authorities, in order to create an appropriate domestic and international atmosphere for an immigration campaign. This was clearly demonstrated in the following concluding paragraph of a Jewish Agency report, submitted by one of their agents upon his return from Iraq.13

> "... there could be no substantial immigration from Iraq in the foreseeable future (early forties) and that our main efforts should be directed to the expansion and training of the defense cadres we had set up there and their appropriate training. These cadres would at the same time continue educational work and prepare for immigration into Palestine at all costs and by any means."

No. of Schools	Type	No. of Students	
		Male	Female
38	Official primary schools	1525	300
13	Official secondary schools (both military and civilian)	2705	—
6	Ja'fariya private schools	860	—
12	Christian private schools	995	918
39	Jewish private schools	4791	1095

Despite the influence of Western Europe on the Iraqi Jewish educational system, the intellectual work of the community continued to be limited to religious subjects. Books and newspapers available during the nineteenth century were mainly from Poland and Russia. The first Jewish printing house, established in 1855, published mainly books on religious topics, particularly kabbalism and the zohar. Exceptions included an Arabic translation of Rabbi Benjamin bin Tudela's twelfth century travels and some works by Maimonides. Two journals appeared: ha-Dober (1868-1870) in Hebrew and Jeshurun (1910) in Arabic and Hebrew. They dealt with affairs of the local community.

Throughout this period, very few instances of tension between the Jewish community and other groups have been recorded. The few incidents that did occur were minor. For example, in 1860 a conflict arose when the authorities, for an undetermined reason, stopped the pilgrimage of Jews to the tomb of Ezekiel, located a short distance from Baghdad. Upon the intervention of the Anglo-Jewish Association with the Sultan, the matter was settled. In 1889, a shrine outside Baghdad called Nabi Yusha, one of the burial grounds of the Baghdad rabbis was sold to a Muslim in the course of a dispute between the former hakham bashi, Sassoon Smooha, and the millet cha'ush. Later that year one of the rabbis died and a conflict arose as to the ownership of the grounds. The hakham bashi and a few other persons were imprisoned. Contacts were again established with the Anglo-Jewish Association and the Jewish Board of Deputies in London, who in turn contacted the British Ambassador in Istanbul. This resulted in a return of the grounds to the community, despite the original sale; the hakham bashi and his followers were released and the Governor of Baghdad was dismissed by the Sultan.9

Changes in the Nineteenth Century

The introduction of the Tanzimat in the nineteenth century transformed the official status of the dhimmis. The Hatti-Humayun of 1856, and to a lesser extent the Hatti-Sherif of 1839, granted equal citizenship and rights to all the people of the Empire, including assurances of security for life and property, admission to civil and military systems, equal taxation, freedom of worship, special and mixed courts, and equality on the witness stand. The communal system was retained only in that religious authorities continued to control civil matters such as marriage and inheritance.

The Constitution of 1876 granted representation to property holders in local, regional, and imperial administrative councils and legislatures. These new institutions had great symbolic importance, even if those elected were hand-picked by the authorities and their functions limited in scope. Jewish representatives included Minahayim Danyal, one of three Baghdad representatives to the first parliament of 1877; Sassoon Hisqail, who held that seat in the parliament of 1909; Yusif Kurgi, a member of the Administrative Council of Baghdad in 1873; and Yusif Shantub, a member of that Council in 1888. All these men were wealthy merchants, except for Sassoon Hisqail, who was an official at the Ministry of Commerce. He was later to become the first Finance Minister of Iraq and hold that post for a number of years.

In the last decades of the nineteenth century, Jewish education began to benefit from foreign assistance, not only from the wealthy Iraqi-Jewish communities in India, but also through direct establishment of modern primary and secondary schools by the Alliance Israelite Universelle de Paris and the Anglo-Jewish Association of London. These schools preceded both the military and civilian public systems which began in 1870, and graduated some sixty per cent of all the secondary students in Iraq before the turn of the century.

The first boys' school was established by the Alliance and the Anglo-Jewish Association in 1865. A girls' school, the first in Iraq, was established in 1897. Among non-Jewish Iraqis, only the sons of notables and a few military cadets were able to receive modern education during the same period. An educational census, taken for Baghdad in 1913, revealed the following figures.8

Din was usually made up of members of wealthy mercantile Jewish families. A single family would often, in effect, inherit all these positions for centuries.

A nasi (noble) was the secular representative of the community and was often the wealthiest of the merchants. He was also the treasurer or financial adviser of the governor. Community financial matters, mainly tax collection, were administered by a milletcha'ush. He was elected by the community, as was a body of ten notables who supervised the educational and social programs of the community.

During the seventeenth, eighteenth, and early nineteenth centuries, the nasi of Baghdad, rather than the hakham bashi, held effective political power over the community. The Sassoon family inherited this post generation after generation. They had close ties with Istanbul. When Daud Pasha, the last of the Mamluk governors, attained power in Baghdad in 1817, he had to rely on the Sassoons in order to receive a firman from the Sultan. However, this particular intervention created enemies for the Sassoons within the Governor's entourage, which ultimately led to the migration of a branch of the family to India and later to England. In the decades that followed the Tanzimat, the office of nasi continued to be held by the wealthiest merchant in town, but political power reverted to the hakham bashi.6

Religion

The Jews of Iraq were all rabbinical and adhered completely to the Talmud. With the decline of scholarship within their community and the country in general during the Ottoman period, religious practice became heavily concerned with ritual, especially in the rural areas.

Certain contacts with foreign Jews were maintained and influenced the religious practices and beliefs of Iraqi Jews. Kabbalism and mysticism were particularly widespread in the Jewish communities of Eastern Europe, Turkey and Safed, Palestine. It was with these groups that Iraqi Jewish contacts were especially strong, and their religious publications were familiar in Baghdad. Furthermore, Hakham Yusif Hayim, one of the chief spiritual leaders in Baghdad from 1859 to 1909, encouraged the spread of these practices. As a learned and wealthy man, a great speaker, and the author of thirty-two books of homilies, commentaries, kabbalistic prayers, poems, liturgy and responsa, the hakham had a large following.7

through ancestry, respect for their scholarship, and wealth. Because of their small numbers and special privileges, such as exemption from taxes and military service, these families competed with one another and intrigued among themselves. Often a family was connected with a particular governor and as his fortunes fluctuated, so did theirs. Their relationship to the communities they represented was despotic and much corruption and injustice occurred. Becoming part of a governor's entourage, they fulfilled his wishes and shared in the wealth he distributed.

The contributions of these families to religious and scientific scholarship were insignificant. The schools they operated graduated religious functionaries, reactionaries in their outlook toward both the spiritual and the secular worlds.

The hakham bashi was the leading religous representative of the Jewish community. The hakham bashi of Istanbul was the representative of all Jews in the Empire in the Council of State. He was responsible for apportioning and collecting taxes from the community and for confirming the appointment of lower hakhamim. In Baghdad, the hakham bashi was selected by representatives of the local community, and confirmed by the governor as well as by the hakham bashi of Istanbul. However, in time, he became isolated from the community and served as the governor's lackey rather than as the community's representative. This led to a major conflict within the Jewish community of Baghdad in 1879. The hakham bashi at the time, Sassoon bin Elijah Smooha, had held his office for thirty-five years and enjoyed the support of the local governors and the hakham bashi of Istanbul. One of the community's grievances against him was embezzlement of the military tax. A majority of the Jewish community, including the leading lower hakhamim, addressed a petition to the governor requesting his removal. The Governor felt forced to comply, despite his friendship with Smooha, but the hakham bashi of Istanbul reversed the decision. However, Smooha's return to his office was brief. His behaviour caused the community to cable Istanbul and finally, the Sultan himself intervened and forced Smooha's dismissal. By this time the conflict had left a major division within the Baghdadi Jewish community.5

In addition to the hakham bashi, the power structure within the Jewish community included a Beth-Din, which adjudicated disputes within the community, while the hakham bashi determined punishments. The Beth-

ly during the middle of the nineteenth century, found the Baghdadi Jewish community well established: "In no other place in the East have I found my Israelith brethren in such perfectly happy circumstances, and so worthy of their condition."4 As with other social groups the majority of moderate income Jews lived in their own sector of Baghdad while their richer counterparts lived in elaborate houses by the Tigris alongside Muslim and Christian notables and Turkish officials. Thus, the socio-economic conditions of Iraqi Jews differed from one city quarter to another as well as from one area of the country to another, and were closely correlated to their choice of profession. In general they were more frequently engaged in trade, less frequently in agriculture.

Trade was concentrated in central and southern Iraq, particularly in Baghdad and Basra, where a large portion of the Jewish community participated in commerce. Quite a few families engaged in international trade and opened commercial houses in Persia, India, and England. The majority were small retail merchants in major cities, and also throughout the rural areas, except for certain districts of the Middle Euphrates.

In the North, there were a few Jewish tradesmen, among the Kurdish tribes and serving as advisers to aghas and princes. Most however, were in agriculture. There were also some landlords, whose peasants were themselves Jewish, but the majority lived in the isolated mountains at the same socio-economic level as other peasants in Iraq. They were heavily armed, paid an annual sum to stronger tribes for protection, and rendered services, such as digging canals and building houses, to their landlords. Jewish landlords existed elsewhere in Iraq, especially in Basra, Hilla and Diyala, where they owned date groves, grain farms and fruit gardens. In smaller towns, such as Anna and Hit, some Jews were both merchants and landlords.

Members of the Jewish community were also engaged in the primitive industries that existed at the time: textile, silk and leather manufacturing. Except for the silk exports from the North, their products were consumed locally.

Political Leadership

Throughout this period, when the central administration was weak or non-existent, communal groups in Baghdad were under the direct political and religious influence of certain families, who retained their power

was limited to the sons of notables, while others received only traditional religious education. The Ottoman governors controlled the local population through a combination of military force and by coopting the notables and the religious elites into their entourage. Natural disasters contributed to the general backwardness of the area; some sixty per cent of the inhabitants of Baghdad were killed in the spring of 1831, when both a flood and a plague befell the city during the same week.

Social Conditions

The history of the Jews of Iraq is ancient, dating from 586 B.C., if not earlier. From thence onward and thoughout the Islamic Empire, Jews played a significant intellectual, religious and commercial role. Well-known accomplishments during this period and before the advent of the Ottomans in the fourteenth century include the academies at Sura, Nehadra and Pumbaditha, the Babylonic Talmud, the offices of the Exilarch and the Geonim, the works of the Responsa, and religious missions to Egypt, North Africa, South Asia and the Far East.

Records concerning the conditions of Iraqi society between the fourteenth and nineteenth centuries are sparce. However, accounts by travelers as early as the seventeenth century describe Baghdad as a town of 20,000 to 30,000 houses, 200 to 300 of them inhabited by Jews. More reliable figures are supplied by travelers in the late nineteenth century, who estimate the total Jewish community of Baghdad at 50,000. This figure corresponds to the census carried out by the British occupation authorities in 1920. The total population of Iraq was estimated then at 2,849,282, including 87,484 Jews. Of the latter, 50,000 lived in Baghdad, 15,000 in the North and 7,000 in Basra.2

The Jews of Iraq formed an integral part of society. Their cultural and social practices were those of the population at large:

> It was a completely Arabized community... (The Jews) spoke Arabic among themselves, introduced Arabic into their religious services, and wrote Arabic in Hebrew characters for their correspondence. Their social life was that of Arabs, their cuisine... superstitions, even... harem.3

In comparison to Jews living in other societies in the East, they fared well economically. Rabbi Israel Benjamin, who traveled the area extensive-

As part of the contractual relationship between the Muslim caliph and the dhimmis, the latter were granted freedom of worship, travel, residence and education. Their obligation was to pay a special tax for the protection they received and not to assist the enemies of the state. Certain social restrictions were imposed, but they were often left unimplemented and were freely violated. An example of this from the 'Abbasid Empire was the violation of the rule that no new non-Muslim houses of worship were to be built. Rabbi Benjamim ben Tudela, who visited Baghdad in 1168, stated that there were twenty-eight synagogues at that time. None of these could have been built before the beginning of Muslim rule, as Baghdad was founded by the Caliph al-Mansur in 762. Similary, evidence of legal laxity in other cities is abundant.

At the zenith of 'Abbasid rule in Baghdad, philosophers, scholars and scientists of all faiths contributed to a flourishing civilization. Jewish merchants, especially the Radhaniya group played a key role in the international trade of the Empire. When Arab rule declined and tribal-military invasions destroyed the bases of agriculture, commerce, and public administration, all communities without exception suffered.

Ottoman rule (1534-1914) was punctuated by foreign invasions and local armed conflicts. Chronic instability resulted in stagnation: no public social programs were introduced until the nineteenth century, and Istanbul followed a policy of sheer neglect toward the Iraqi provinces. For example, the reforms, Tanzimat of the mid-nineteenth century were applied in Iraq several decades after being introduced in Istanbul.

However, the Ottoman Empire recognized the protected status of the dhimmis. As early as 1326, the Jewish community, millet, was granted firmans permitting Jews to build synagogues and schools and granting them freedom of travel, occupation and residence. At a time when Jews suffered social and religious persecution in Europe, many in the Ottoman Empire were diplomats, wealthy merchants and craftsmen.1 Nevertheless, despite the legal and institutional reforms of the late nineteenth century, social and economic processes remained backward in the Empire as a whole, and in Iraq in particular. A few Iraqis in the major cities and towns lived prosperous lives, but the majority of the population, regardless of creed, continued to suffer as a result of centuries of economic decadence, exploitation, and poor administration. Most Ottoman administrators were ignorant of the language and conditions of the territory. Modern education

THE JEWS OF IRAQ IN THE NINETEENTH CENTURY:

A Case Study of Social Harmony

W. Khadduri*

It has become a popular notion in Western literature to point out the Jewish communities in the Arab countries as an example of an alienated minority, suffering both socially and economically. A careful study of the historical record shows, however, that the situation was totally different from what the Zionist information media has put out during the past four decades. And, as this case study of the Iraqi Jewish community indicates, the conditions and standards, as well as the progress of the local community was similar to that of the other segments of society, and if it were not for the propaganda agitation of the Zionists during the first half of the twentieth century, the Jewish community of Iraq would have evolved in a pattern similar to that of other social groups in the country.

Background

To study social communities in Iraq prior to the rise of the modern state it is necessary to understand both the inner dynamics of those groupings, and also their relationship to Islam, to the Ottoman ruling authorities, and to inter-group dynamics existent at the time.

The basic legal premise underlying the relationship of an Islamic government to its non-Muslim communities, dhimmis, is that Muslim laws are concerned with the affairs of Muslims, while relationships among the dhimmis are governed separately within each community according to its own canons and institutions. The religious head of a group is responsible to the Muslim caliph, and the individual dhimmi's status is derived from his membership in a protected community. This system came into existence during the Muslim empires, survived them, and continued throughout the Ottoman period.

* Director of the Department of Information of the Organization of Arab Petroleum Exporting Countries.

Sociological Review 14 (October, 1949): 584-592; Irving Horowitz, *The New Sociology*, New York: Oxford University Press, 1965; Larry Reynolds & Janice Reynolds, *The Sociology of Sociology*. New York: David McKay, 1970; Gideon Sjoberg, *"Operationalism and social research"*. pp. 603-627 in L. Gross (ed.), Symposium on Sociological Theory. Evanston: Row, Peterson, 1959; Maurice Stein & Arthur Vidich, *Sociology on Trial*, Englewood Cliffs: Prentice-Hall, 1963· Edward Tiryakian, *The Phenomenon of Sociology: A Reader in the Sociology of Sociology*, New York: Appleton-Century-Crofts, 1971.

29. Wright Mills, *The Sociological Imagination*. New York: Oxford University Press, 1959.
30. Merton, *Social Theory and Social Structure.*
31. Don Martindale, *The Nature and Types of Sociological Theory*. Boston: Houghton Mifflin, 1960, p. 415.
32. Florian Znaniecki, *The Social Role of the Man of Knowledge*. New York: Columbia University Press, 1940.
33. Trent Shroyer, *"Towards a Critical Theory for Advanced Industrial Society"*. pp. 210-234 in H.P. Dreitzel (ed.), Recent Sociology, No. 2. New York: Macmillan, 1970, p. 228.
34. Gideon Sjobery & Roger Nett; *A Methodology for Social Research*. New York: Harper and Row, 1968, p. 610.
35. Gouldner, *The Coming Crisis of Western Sociology.*
36. Lucien Goldmann, *The Human Sciences and Philosophy. London*: Jonathan Cape, 1969, pp. 52, 58-62.
37. Karl Marx & Frederick Engels, *"Manifesto of the Communist Party"*. pp. 1-41 in L.S. Feuer (ed.), Marx and Engels, Basic Writings on Politics and Philosophy New York: Doubleday, 1959, p. 26.
38. Kary Marx & Frederick Engles, *The German Ideology*. New York: International, 1970.
39. Abraham Edel, *"Scientists, Partisans and Social Conscience"*. Transaction 9 (January, 1972), pp. 33-39, 52; Jerry Ravetz, "A new science: critical science". Intellectual Digest 2 (May, 1972), pp. 56-57.
40. Alvin Gouldner, *"What Sociology Needs"*. Psychology Today 5 (September, 1971), pp. 53-57. 96-97.
41. *Ibid.*, p. 97.
42. *Ibid.*, p. 97.
43. Friedrichs, *A Sociology of Sociology.*

12. Randall Collins & Michael Makowsky, *The Discovery of Society.* New York: Random House, 1972: 216.

13. Mannheim, *Ideology and Utopia,* pp. 147-148.

14. Zeitlin, *Ideology and the Development of Sociological Theory,* p. 310.

15. *Ibid.*, p. 310.

16. *Ibid.*, p. 314.

17. Mannheim. *Freedom, Power, and Democratic Planning,* pp. 64, 265.

18. John Horton, *"Order and Conflict Theories of Social Problems"* American Journal of Sociology 71 (March 1966): 283-199. Albert Szymansky, *"Toward a radical sociology".* Sociological Inquiry 40 (Winter 1970): 3-13.

19. Robert Merton, *Social Theory and Social Structure.* New York: Free Press, 1957; pp. 484-488. Gwynn Nettler, *"Knowing and Doing".* American Sociologists 1 (February, 1972): 3, 5-7. Leonard Reissman; *"The Solution of Social Problems".* American Sociologists 1 (February, 1972): 7-9.

20. Z. Brzezinski, quoted in Tom Bottomore *"Three Authors in Search of a Proletariat".* New York: Review of Books 18 (April, 1972). 31-34.

21. Noam Chomsky, *American Power and the New Mandarins.* New York: Random House, 1969.

22. *Ibid.*, p. 339.

23. Robert Boguslaw, *The New Utopians,* Englewood Cliffs: Prentice-Hall, 1965.

24. *Ibid.*, p. 202.

25. *Ibid.*, p. 3.

26. Robert Friedrichs, *A Sociology of Sociology.* New York: Free Press, 1970; and Alvin Goulner, *The Coming Crisis of Western Sociology,* New York: Basic Books, 1970.

27. Chomsky, *American Power and the New Mandarins;* John Horton, *"The Fetishism of Sociology".* pp. 185-195 in J.D. Colfax and J.L. Roach (eds.) Radical Sociology. New York: Basic Books, 1971. Michael Miles, *The Radical Probe.* New York: Atheneun, 1971. Vaughan, *"American Education as the Indoctrinating Appendage of the Market System".*

28. See Joseph Bensman, and Arthur Vidich, *The New American Society: The Revolution of the Middle Class.* Chicago: Quadrangle, 1971; Robert Bierstedt, *"A Critique of Empiricism in Sociology",* American

that certain types of people are structurally better positioned to make this analysis than other... fine. Friedrichs(43) does this, e.g., in very respectable theoretical fashion, and does not tie himself into knots in the process, as Mannheim has done.

FOOTNOTES

1. Gunter Remmling, *Road to Suspicion - A Study of Modern Mentality and the Sociology of Knowledge.* New York: Appleton-Century, Crofts, 1967, p. 202.
2. *Ibid.*, p. 45.
3. *Ibid.*, p. 207.
4. Lewis Coser, *Masters of Sociological Thought - Ideas in Historical and Social Context.* New York: Harcourt Brace Jovanovish, 1971. Irving Zeitlin, *Ideology and the Development of Sociological Theory.* Englewood Cliffs: Prentice-Hall, -968.
5. Mannheim referred to this nation in many places, but primarily in two works, *Ideology and Utopia* (1936), most of which was written in 1929; and *Essays on the Sociology of Culture* (1956), written about 1932. His statement in the former book is some-what less sophisticated (pp. 104-106), he defended his position against the charges made against his less elaborate argument in Ideology and Utopia.
6. Mannheim, *Essays on the Sociology of Culture*, p. 106.
7. *Ibid.*, p. 168
8. See Mannheim, *Man and Society in an Age of Reconstruction*, New York: Harcourt, Brace, 1940; *Freedom, Power, and Democratic Planning*, New York: Oxford University Press, 1950; and several other works.
9. Mannheim, *Ideology and Utopia*, pp. 155-156; and *Essay on the Sociology of Culture*, p. 105.
10. Ted Vaughan, *"American Education as the Indoctrinating Appendage of the Market System"*. Forthcoming in L. Reynolds and J. Heslin (eds.), Social Institutions as Appendages of the Market System. New York: David McKay, 1972.
11. Mannheim, *Ideology and Utopia*, p. 259.

> from impediments to rational discourse still growing with the university, as much as from those in the larger society. In my view, the university provides a partially cleared but immensely threatened space in which such theory-generating communities might grow. The capacity of such theoretical collectivities to reach beyond the university, while maintaining a foothold there, is more than a way to express their relevance to the problems of the larger world; it is probably also a requisite for the maintenance of rational discourse in social theory.(42)

I believe that Mannheim made an unfortunate choice of words, as stated above. "Unattached" or "attached", the terms are quite meaningless, as anybody who is unattached in one sense has to be attached in another sense, at the other end of the continuum of which one speaks. Is Gouldner "unattached"? Is that why he can have such critical insights, because he is detached from society? It is absurd when put this way, no matter which side of the coin one would use to describe him, attached or detached. If, e.g., Gouldner were "free-floating" in the Mannheim sense, how could he arrive at this understanding of society? Everybody is detached in some sense and attached in another sense, but the Mannheim terminology falls quite in either case.

The more basic question, perhaps, is this: Should any body be detached from society, even in the Mannheim sense? Ought not one definitely be attached to certain humanistic values and political aims?

Trying to look at this polarization in the Mannheim frame, again, imagine an intellectual who has to make a living. He has to work at something, say, in a university. Suppose he is a sociology professor. How "relatively unattached" or "free-floating" can he be under the exigencies of trying to maintain his position, or even seek a promotion? What are the requirements for the furtherance of his academic career?

I am trying to point out that Mannheim's choice of terminology, no matter how we look at it, has discolored the debate on his proposal ever since he made it. The more Mannheim said about this, the more he seemed to have dug himself into a hole. If he had simply made a point about what kind of method is required in order for one to analyze society from a sociology of knowledge perspective, and then perhaps mentioned

ways to the values and norms of the larger social structure within which we exist. Mannheim could have avoided a lot of misunderstanding if he had not chosen to use those ill-famed words to describe the intellectuals: "free-floating," etc. It is strange that Mannheim, in his discussions of the "relatively unattached" intellectuals, in effect violated the very principles of the sociology of knowledge which he had done so much to elaborate and clarify.

Most intellectuals, as is the case with most people in all walks of life, are so attached to the social structure that only those on the margins can afford to be critical - and by definition those marginal people have no power leverage. This is one reason why they can be critical - it makes little difference. And once they have power or prestige they do not remain critical very long.

Gouldner(40), understanding that no intellectual is "unattached," and that the theorist's infrastructure provides the grounding out of which social theory grows, advocates the establishment of new communities, theoretical collectives he calls them, to nuture rational discourse by social theorists. His call for a theoretical community is akin to the classical understanding of a "community of scholars," in isolation and critical of the world, yet constructive in the sense of seeking to promote social change nonviolently. "Such theoretical collectives are far more important to the development of social theory and sociology than all the technical instruments and rules, and all the courses on research methods and techniques"(41).

Gouldner states that a critique of social theory necessarily implies a change in the social organization of social theory in furtherance of rational discourse. The knowledge that is required for this task, while crucial to theory, can transform the world, he believes.

> "The university's central problems is its failure as a community in which rational discourse about social worlds is possible. This is partly because rational discourse as such ceased to be its dominant value and was superseded by a quest for knowledge products and information products that could be sold or promised for funding, prestige and power... rewards bestowed by the state and the larger society that is most bent upon subverting rational discourse about itself. Indeed, theoretical communities need to protect themselves

its ideas as the only rational and universal ones(38). The ruling class also monopolizes all the societal means for purveying information and ideas - from the educational system to the mass media to the police. The ruling class controls the reward system for those conforming to its values. "Free-floating intellectuals," being unattached to the actual productive system directly, still must look to the ruling class for support, directly or indirectly. In our day, relatively greater affluence among the ruling elites allows a larger spillover for the intellectual lackeys. These intellectuals, particularly in the universities, are also granted a measure of automony - as long as they do not challenge the status quo - to administer their private affairs and to satisfy themselves with the illusion that they have "freedom of intellectual inquiry," or that they are in the "pursuit of knowledge". In a real sense most intellectuals are unattached. They are detached from an awareness of the reality of the power structure of society and of how it operates to dehumanize everybody - the beneficiaries as well as the victims of the system.

In the United States a great many people, be they "intellectuals" or otherwise, have been radicalized in recent years, especially during the events in Vietnam. It is only natural to expect that this radicalization in society would also be reflected within the ranks of the intellectuals. It appears that the intellectuals are being radicalized by the same events that have also radicalized many other segments of society, especially the youth. It is definite that the intellectuals, so-called, have not led the way for the rest of society. However, I do not believe that it is accurate to portray the intellectuals as the most responsible group in society - they are no more or no less so than other groups. I do not see any other groups leading the way to the Promised Land, either.

Within sociology, the stir created by critical theorists is promising. Certainly Mannheim was not altogether wrong. One can pick up almost any journal or "intellectual" magazine these days and find articles by scientists who are doing exactly what Mannheim expected many intellectuals to do - helping to create a critical science with humanistic concerns(39).

One point I must emphasize, though - neither the radical sociologists nor the conservative sociologists are "free-floating." There are no kind of intellectuals in this world who are "detached ". There are no people anywhere who are "unattached". All of us are bound in a thousand

The sociology of knowledge perspective indicates that no institution is likely to transcend the broader social structure in which it is embedded, at least not for long. So how could we expect intellectuals to transcend the society that molds them as well as it molds other people?

Mannheim's method of perspectivism is useful as a method, but it is not a means for arriving at "truth" per se. It is only when the scientist can somewhat evaluate his relationship to the social system with its functional demands that he can see that he, too, is necessarily caught up in the value struture of the larger society. It is next to impossible to view one's role detachedly, yet much is to be gained even in the attempt to do so(34). Such efforts are the only antidote to the constant danger of ethnocentrism.

Now, it is apparent that some intellectuals can do this-witness the ever-mounting criticism of establishment sociology by ever-growing numbers (still a small minority, relatively, no doubt) of critical theorists. The idea of "reflexive sociology"(35) is even becoming popular. To be sure, the idea of it is not the same as the practice of it. Goldman(36), while first criticizing Mannheim's view of the detached intellectual, nevertheless presents a very sophisticated outline for accomplishing precisely what Mannheim was talking about.

But Goldman states that only the "exceptional" scientist can do this; why can't more intellectuals do so? I think that Marx provides the most reasonable answer. Marx begins with the assumption that the ideas of the ruling class are in every historical period the ruling ideas of the society(37). The class which controls the means of material production also controls the means of mental production. The ideas of the ruling class merely express the dominant material relationships in the disguise of ethical and theoretical systems. These idea systems, therefore, only express the relationship which establishes the power of the ruling class. The division of labor appears in the dominant class as the division of material and mental labor. Some of its members work as the thinkers of the class, as the ideologists who perfect the illusion of the class about itself. Other members of the ruling class develop a receptive attitude to the ideas promoted by their ideological spokesmen, as they are busy with the practical activity of the class.

The ideologues always present their interest in an idea form as the common interest of all members of society. The ruling class promotes

Merton(30). If all knowledge is true for only a particular perspective, as Mannheim's sociology or knowledge warrants, then the possible unanimity of a group of intellectuals would make no difference, no matter how many agree. A perspective which synthesizes all other perspectives only multiplies the alternative. The truth is no synthesis of lies. Mannheim's views on perspectivism, if consistent, would attack his own view of the detached intellectual, too, making his views only true from a certain perspective. "His relationism degenerates to a pure relativism after all"(31.

Znaniecki(32) makes an interesting point about the "audience" or the "social circle" to which the intellectual addresses himself. As the contemporary critical theorists point out, the government, the military, and industry, obviously comprise the audience for social science research today.

History is determined by forces over which man has no control, so long as he is unaware of those forces. When he becomes aware of them, he can determine his future history.

> "All critical science attempts to restore missing parts of the self-formation process to men and in this way to force a process of self-reflection that will enable them to reinterpret the legitimacy of existing control systems. Insofar as these reconstructions are able to link repressed dimensions of historical structures to both individual and collective self-forming processes and can be accepted as fitting all available facts, we can be liberated. That is, insofar as men become aware of the structuring of their self-formation they can distinguish between historically necessary modes of control and those that are but unnecessary patterns connected to distored communicative systems. In this self-reflective recognition a pseudo - "necessity," the conditions needed to perpetuate unnecessary behavioral orientations, are removed and men can enter into a realm of self-discovery(33).

Why have intellectuals, in general, not been able to reflect critically upon society and upon their roles in society, as Shroyer suggests they should? There are many possible answers, of course. Above all, it has to be emphasized that intellectuals, as well as any other type of people, are simply not "free-floating" or "unattached". They, too, like other men, help make up the various institutions which comprise the social structure.

Boguslaw provides us with an excellent critique of the "new utopians", the engineers-experts-systems designers at the beck and call of the military and industry(23). He compares the classical utopians who were interested in improving man's lot on earth through the development of humanitarian communes with the present breed of systems designers, data processing specialists, and computer manufacturers. He finds that efficiency, not humanitarianism, is the dominant value orientation of the modern planners(24). In discussing how social science has adapted to the "new utopianism", he declares: "Social science becomes a very conservative intellectual force on the contemporary scene"(25). .

Probably the most unnerving aspect of all of this is that the social scientists who so staunchly defend the status quo do so unwittingly, in most cases. Most of them undoubtedly consider themselves "liberal". They are "value free scientists", no less(26); However, they are merely doing what Mannheim counselled them to do: advise the elites. This remark is surely not fair to Mannheim, but it underlines the egregious error of his formulation.

Space does not permit an analysis of the role of the university in the power structure. It is, to say the least, a role not congenial to the hopes which Mannheim had for the intellectuals who are based in the university. The charge has been fully substantiated that the American university is an arm of the military-industrial complex(27).

Basically, the radical theorists are operating from the sociology of knowledge perspective, to which Mannheim contributed so much, when they raise critical questions about the autonomy of thought and research in sociology(28). C. Wright Mills(29) could be said to have summed up the essential problem: the default or dereliction of the intellectual. The intellectual withdraws from significant events by means of his methodology. His escape can be respectful through theory so grand that it is irrelevant; or through statistical ritualizing which produces the almighty unimportant fact. The intellectual escapes from his responsibility through specialization which leaves him indifferent to the total scene; or within a bureaucratization which is client instead of public-centered.

If super-particular validity is granted the "socially unattached intelligentsia," how does one arrive "at this valid generalization, except by epistemological fiat; and secondly, how can one objectively establish the fact that a specific individual is "socially unattached?" asks

touch with reality today. They are also out of touch with the sociology of knowledge principles he had earlier recognized.

Mannheim's hopes for the benign influence of intellectuals upon the social scene have borne bitter fruit. The following are a variety of points made by critical sociologists.

The balance of the impact of the social sciences has been to justify and legitimize the status quo with concepts interpreted so as to assume its existence and continuance. Practical information has been provided which much more often has been utilized by the powerful to maintain their institutionlized positions over the powerless(18). Perhaps the most common charge is that social scientists are under pressure to take the side of those who pay for their services - government, industry and the military(19).

> "The largely humanist-oriented, occasionally ideologically. minded intellectual dissenter, who saw his role largely in terms of proffering social critiques, is rapidly being displaced either by experts and specialists, who become involved in special governmental undertakings, or by the generalists-integrators, who become in effect house ideologues for those in power, providing overall intellectual integration for disparate actions"(20).

A most slashing onslaught on the role of intellectuals in the universities and the government has been made by Chomsky(21). He demonstrates that the "free-floating intellectual has become outdated", that he has been replaced by the scholar-expert wholly at the service of American imperialism. Chomsky's attack centers on the servile support given to the Vietnam adventure by intellectuals.

> "Anyone can be a moral individual, concerned with human rights and problems, but only a college professor, a trained expert, can solve technical problems by "sophisticated" methods. Ergo, it is only problems of the latter sort that are important or real. Responsible, nonideological experts will give advice on technical questions; irresponsible "ideological types" will "harangue" about principle and trouble themselves over moral issues and human rights, or over the traditional problems of man and society, concerning which "social and behavioural science" have nothing to offer beyond trivialities"(22).

society, "relatively unattached" to any class. The brunt of the argument against Mannheim is precisely on this point, and much more will be said later. Today it is obvious that intellectuals are overwhelmingly found strongly in support of the central institutions of society, not on the periphery, but in the center of government, the universities, and the corporations. Intellectuals are found in the mainstream of the power structure.

Contemporary "radical sociologists" or "critical theorists" have stressed a fact of which Marx, more than Mannheim, was aware. Since some men derive political and religious authority and social status by manipulating other men's beliefs, there is a built-in bias against the discovery of objectives truths about society. There are structural obstacles preventing the masses of men from ever learning the elementary truths about their social existence(12). This understanding is a world removed from the artlessness of Mannheim's proposals for training political leaders(13). His political sociology was primarily the attempt to reach a synthesis of the various political perspectives, as if the problem of political warfare could be solved simply by bringing together the antagonists in gentlemanly discussion. This is related to Mannheim's "technocratic bias which led him to view social change primarily as a scientific-technical problem"(14). Mannheim was addressing the elites. He placed his faith in their good will. He largely ignored the class structure of society and "the tremendous resistance to social change generated by the upper advantaged strata"(15).

Zeitlin justifiably attacks Mannheim's conservative views on planning. I mention this only because it is related to the Mannheim position on intellectuals and elites. In fact, the intellectuals were to advise the elites, who would govern wisely and benevolently. Zeitlin shows the influence of Saint-Simon and Durkheim upon Mannheim's "positivistic, technocratic, and paternalistic" social-planning views(16).

It is almost pathetic to read the naive statement in Freedom, Power and Democratic Planning about the power of the intellectuals to motivate the populace to do what is for their own good, about the intelligentsia being as powerful and as useful in society as the "Chiefs of the Army or big businessmen". In the light of contemporary social problems, when reading Mannheim on "democratic planning" it is as if one is reading about some kind of strange life on another planet. It is clear that Mannheim became more conservative in his "English years", and that his writings on the elites, the intellectuals, and planning are quite out of

Mannheim's friends were superior people in their ability to see the many-sided points of view surrounding the issues of the day.

It is also well to remember, before we glibly ridicule or attack Mannheim's view, that if he is altogether wrong, then clearly there is no hope for human survival on this earth. If the authentic intellectuals are not able to challenge the status quo and work for a rational society, then who can or who will? If the intellectuals are not able to recognize the deception and violence and tragic injustice and immorality of this social system, then who is going to do so? Perhaps Mannheim's position is a statement of faith above all, of faith in the possibility of a sane and just and peaceful social order.

In this sense, it can be seen that Mannheim was perhaps incorrect in details, but largely right in moral emphasis. Mannheim was well ahead of his time, in effect. He recognized the dead end to which the present social order is headed, and he called for intellectuals (and others as well, of course) to wake up and realize that a change of course is urgently required if what we know as civilization is going to survive.

If we move to the present, it appears that Mannheim's views on the detached intellectual are without much support. Mannheim stressed the value of the education received by intellectuals, of how this "equipped" the intellectual "to envisage the problems of his time in more than a single perspective"(9). It is quite clear that the present educational system does not train people to be critical of the societal givens. It does not train students to see social issues from several different perspectives.

Actually, the educational system systematically trains students not to think(10). If students are going to think critically, it is despite their training not because of it. The educational system is a rigorous supporter of the status quo. and it painstakingly socializes students into uncritical acceptance of the status quo.

Intellectuals, no matter how we define them, simply do not come from all strata of society, as Mannheim often suggested(11). Those who can legitimately be termed intellectuals, in any case, disproportionately have come from middle and upper class families. The class bias of the educational system was probably even stronger in Mannheim's day than now.

Manheim believed that intellectuals were in the interstices of

any of its privileges on behalf of improving the lot of the masses, or that the militaristic nation - states would be desirous of international cooperation for the benefit of all humanity. Mannheim's concerns are laudable, to be sure, and in his defense critics generally note that these innocently optimistic writings occurred during the inter-class camaraderie in England during World War II.

In order to save space, the following discussion, which is largely critical of the "detached intellectual" view, is going to be in almost informal style. Mannheim's idea touched on so many areas, and there are so many materials relating to this, that somwhat of a round-table discussion format will be followed.

First of all, let it be noted that Mannheim wrote in quite a different period from contemporary times. Were Mannheim writing today, it is certain that he would have formulated his position in a different manner, and certainly he would have been more cautious in his hopes.

When Mannheim spoke of the "relatively unattached intellectuals" he was not referring to the general run of scientists or Ph.D.'s or writers that readily come to mind. Mannheim was speaking from his first-hand experience, above all. He was a part, especially in Budapest in his youth, of a group of intellectuals that indeed was "free-floating". These people were not working for large corporations. They were not doing military or government research in universities. They lived at a time when governments did not have the means of propaganda and communication and transportation, etc., to be as repressive as is the case today Mannheim's group consisted of people who travelled freely and were true cosmopolitans at a time when the masses of people did not have such advantages at all - when the masses of people were illiterate, in fact.

It is also important to bear in mind that Mannheim was physically dispossessed, driven out of Hungary and Germany, and finally settled in a very alien England. Literally hundreds and hundreds of intellectuals had similar experiences in Europe in the first half of this century. These kinds of people were truly "unattached". They were really in a position to see above and beyond the local issues and prejudices. They were stateless people, authentic internationalists, linguistically as well as residentially. Mannheim is speaking from his personal experience with people similar to himself in personal and intellectual backgrounds. Undoubtedly

opportunity to test and employ the socially available vistas and to experience their inconsistencies"(6). This certainly is not an immodest claim, per se. In the same section, in the previous two pages, he points out that he does not mean that intellectuals are a "superior" stratum, and that they are not a separate, cohesive group or class. They are "between, not above" the classes, and their peculiar social position does not assure any greater validity for their perspectives. This position simply allows some intellectuals to have an opportunity to do something which members of other strata are less able to do - examine the social sources, the extra-logical features of the ideas competing in the world. Due to their position in the interstices of society, Mannheim is saying, intellectuals have a potential for progressive thought that non-intellectuals cannot have.

Mannheim was aware that the increasing bureaucratization of life, and the growth of large organizations, alongwith further specialization of work, discouraged dissent and innovation. Since research and scholarship were being more and more carried out in corporations or governments, intellectual creativity was being dried up, and mental workers were becoming more dependent not independent(7). Mannheim stressed that intellectuals ought to be constantly critical - of themselves as well as others - and not accept societal givens. He recognized that intellectuals are usually powerless, and usually align themselves with one power group or another.

The necessary brevity of this paper prohibits a discussion of Mannheim's concern for the enlargement of democratically-controlled social planning involved in his plea for a thorough reconstruction of society(8) Mannheim, 1940; 1950; and several other works not cited in the bibiography. His suggested reconstruction was reformist, not revolutionary, and it was to be accomplished through the cooperation and good will of the upper-class owners of property. Mannheim's intellectuals and elites were to play a key role in advising the "establishment" power structure of the advantages accruing to them of such social planning that would be in the best interests of all. Mannheim believed that intellectuals could be most influential in bringing about this planned social change. This is mentioned here only because of the place of the intellectual in this scheme.

At this point, I can only say that Mannheim appears to be hopelessly naive and socially unrealistic in his expectation (or even hope) that the ruling class of a capitalist social structure would willingly give up

Having done considerable reading in the field of the sociology of knowledge, I believe that most critics of Mannheim interpret the results of his work roughly in the fashion which has been outlined above. To be sure, when one is examining the "scriptures" of Marx or Weber or Parsons or Mannheim, one can always find "proof texts" or quotes to support a point of view at variance with the commonly accepted understanding of the man's work. Since this paper is compelled to be relatively brief, and is not a thesis, it is necessary to summarize the arguments.

An abstract of this paper would include two essential points:

(1) There is consensus among the critics that Mannheim fell upon his "free-floating intellectual" argument in order to move beyond the uncomfortable position of believing that all human thought is relative and thereby always in error.

(2) Mannheim's argument for the detached intellectual is looked upon as highly questionable.

There is agreement among the writers who have analyzed Mannheim's views that he surely represents one of the great minds of modern times. Coser and Zeitlin(4), e.g., being typical of the critics, frequently "come down hard" on Mannheim, but always with sympathetic style that is obvious. There is a human warmth that exudes from Mannheim, or even in reading about him, that is pleasing to experience. The man possessed a quality of likableness that was rare. This is commonly reported of Mannheim's personality; it is evident in his writing style.

Put very simplistically (by this writer, not Mannheim), Mannheim stated that intellectuals, in modern societies, because of their education and their position, are relatively unattached to any social class. They have come from all strata of society. Their primary loyalty is to the world of ideas. They are able to see the social forces and conditions behind the ideas, and thereby they can weigh and analyze the conflicting points of view so that a synthesis of historically appropriate ideas can be reached. Intellectuals engage in a continued dialogue with each other, wearing away their original biases through mutual criticism.

Mannheim is not suggesting that all intellectuals will "see life whole" and be able to recognize all the flaws and all the strong points in all the arguments emanating from all kinds of groups of people. "My claim was merely that certain types of intellectuals have a maximum

Mannheim's Concept of the

"Detached Intellectual"

Y. F. Haddad*

Karl Mannheim's theory of the sociology of knowledge is generally called radical, in that it is a "total" sociology of knowledge... social life does not only have importance for the realization of thoughts and ideas, but it also finds expression in the content, form and structure of intellectual utterances.(1) The discovery of truth is seen as socially and historically conditioned. The ideas not only of our enemies but those of all groups - including our own - are recognized as temporal, relative and therefore limited.(2)

In the history of the development of theories of ideology, more and more it was seen that error and deception in all human thought were inevitable and irremovable. Marx also fashioned a total concept of ideology. He accused the entire mind of being ideological. He sensed in man's total behavior an unreliability which he regarded as a function of the social situation in which man found himself. Yet Marx's concept was limited or special since it exempted the thought of the proletarian class from the charge of ideology within the context of the revolutionary struggle to overthrow capitalism and establish a more rational and human social order.(3)

Mannheim advanced the total and general concept of ideology. He saw the thought of all groups as ideological. This view was elaborated into an all-inclusive principle which pictures the thought of every group as arising out of its life conditions. Whereas Marx could anchor his "truth" to history with a particular revolutionary class, Mannheim could not anchor his theory to anything substantial. His sociology of knowledge was entirely dynamic and unsettling. For Marx, history was the bearer of "truth". For Mannheim, history was a rug being constantly pulled from under our feet.

---

* Professor of Sociolog at Kuwait University

Government Workers, Central Statistical Office, Kuwait: The Planning Board, 1971, Vol. I.

23. A detailed discussion of this point is contained in the author unpublished research report entitled: "The Role of the State in Social Csange in Kuwait". This report studies the feasibility of Welfare State in an underdeveloped country.

24. In a strict sense, we may consider this type of employment as compensation for the occupationally displaced population, in the form of salaries and wages, which come under the second category of State Expenditurefi i.e., State Transfers. While the percentage of the illiterates and those who could only read and write among non-Kuwaiti government employees is also high amounting to 49% of all non-Kuwaiti, they represent the bulk of the government unskilled laborers.

25. These points were briefly explored by The Stansford Research Institute. This unpublished report summarizes the results of the Job Satisfaction Survey carried out by the institutes team of researcher in Kuwait. See: S.R.I. : Social and Economic Impacts of The Kuwaiti Government Compensation Policies. Melno Park (Calif.), S.R.I. Project No. 2340, App. A.

26. The third criterion; i.e., the source and size of income, together with two proposed sub-criteria:

    a) scale of ownership, and

    b) estimated social power attached to occupational positions, were later dropped for lack of sufficient data.

18. Detailed account of this method and the results of its application are reported by Al-Naqeeb (op. cit., App. A, and App. C.).

19. These strata pertain to the urban population. Beduins and transient labor are not included, nor do they change the general pattern of urban stratification.

20. These gradings for example existed among pearl merchants (Tauwasheh), large scale and small scale, and among the ship captains who at certain times included mechants or relatives of merchants as well. Among the sailors and pearl-divers, Hirat divers and 'Adan divers; and between ship hands "Saibs" and divers and so on. Some ship captains (Nokhethas) attained such high reputations that they were awarded the informal status title of "the prince of diving." The status grading of saib and ghais or ship hand and diver is a good case in point. The Beduins preferred to be divers rather than ship hands for three reasons: (i) the diver's wage was higher; (ii) the status of the diver was higher on board the ship and in the market place; and (iii) the divers did not perform any manual work on board the ship and could choose other favorite quarters on board and so on. For interesting details, see Al-Shamlan (op. cit., pp. 362-374, 280-286, 369-391). Two other aspects should not go with out brief mention. Some master-craftsmen in the ship-building and construction attained very high status not awarded to people with similar social standing. The other aspect is that the Kuwaiti community was divided into major residential areas with heavy concentration of one stratum or another such as "Jibleh," Murgab and Sharq. Residential areas called "Firij" were somewhat reminiscent of the Guilds' "haras". Al-Farhan (op. cit., pp. 80-91).

21. The data on Bahrain are derived from Fred Halliday: Arabia Without Sultans. Harmondsworth: Penguin, 1974: p. 443. The data on Iraq are taken from: The Republic of Iraq, Annual Abstracts of Statistics, Baghdad: 1973, Table 208, p. 358. The Iraqi data were based on estimates made by the U.N. Manpower Department.

22. The data for Table 13 where derived from the following sources: A. Al-Shimali. Manpower in Kuwait: Its Situation And Development. Kuwait: Kuwait Institute of Economic And Social Planning, 1972. p. 10. Mimeographed; various statistical summaries of private worksheets based on the 1970 census belonging to the Manpower Section of the Kuwaiti Planning Board; and finally from the Census of

cit., pp. 450-60) first hand observations on the conditions prevailing in Kuwait between 1930-1945.

14. For U.N. estimates see: C.A.O. Van Nieuwenhuijze: Sociology of The Middle East: A Stocktaking And Interpretation. Leiden: E.J. Brill, 1971: pp. 98-103. The earlier estimates of the population came mainly from European travellers and British political and commercial agents. Lorimer for example mentioned that in 1907 at least 16% of the Kuwaiti population (over 6,000 persons) were not indigenous to Kuwait. J.G. Lorimer: Gazetter of the Persian Gulf, Oman, and Central Arabia. 2 Vols. Calcutta and London: Gregg International Publications, 1970 (originally published in 1915). Vol. 2., section on Kuwait.

15. This contradiction was translated at various times into the demand for the revival of "Mejlis Al-Shura", i.e., Consultive Assembly which was claimed to have existed earlier. In 1916 there was a minor disturbance created by the Ulama (religious leaders) in resentment of Prince Mubarak Pro-British Policies. In 1934-1938 a group of educated merchants formed an opposition group called "The National Bloc" which demanded greater share of power. See Villier (In Sweet, op. cit.) and Naseer H. Aruri: "Politics in Kuwait", In Jacob M. Landua (ed.): Man, State and Society in the Contemporary Middle East. New York: Praeger, pp. 68-90. In addition to Khez'al (op. cit.) detailed account.

16. For a good description of the sailor's life and hardships see Villers' (In Sweet, op. cit.) first hand report. His experience on board of a Kuwaiti deep-sea ship was published in a book length by Scribner (1948) under the title of "Sons of Sindbad," from which the article in Sweet was reprinted. On the other hand Al-Shamlan (op. cit., pp. 399-446) counts at least 10 dangerous diseases which afflict the pearl divers, in addition to the risks posed by sharks and other poisonous fish, and malnutition, etc. See also Al-Qutami (op. cit.).

17. See: Villier (op. cit.). Taha Medkoor: The Industrial Labor Force in Kuwait. Kuwait: Government Press, 1966. (In Arabic). Adel M. Muhran: Kuwaiti Society: A Social-Psychological Study. Cairo: Ain Shums University, 1955. Unpublished M.A. Thesis in Arabic. Abdul-Aziz Al-Sar'awi: Social And Labor Laws in Kuwait. Ben-Ghazi: No publisher, 1959. (In Arabic). And, Abdul-Majid Mustafa and O. Faith-Alla: Studies on Kuwait and The Arabian Gulf. Cairo: Maktabat Al-Nahtha, n.d. (In Arabic).

4 Vols. Beirut: Dar Al-Katib Al-Arabi, 1962: Vol. 2, pp. 280-286. (In Arabic).

8. Villiers states that the trading ships were normally registered in the ship captain's name to signify not the actual ownership but rather the responsibility of the captain in case of damage or loss of merchandise or damage to the ship itself. Villiers in Louise E. Sweet (ed.): People and Cultures of The Middle East. 2 Vol. New York: The Natural History Press, 1970: Vol. 2, p. 130 passim.

9. The significance of this fact relates to Weber's concept of rational calculation and to the process of primitive accumulation of capital and capital formation in Marx. On the latter see E. Mandel: Treatise on Marxist Political Economy. New York: Monthly Review Press, 1968 (Vol. 1, Chapter on the process of primitive accumulation). See also M. Rodinson: Islam and Capitalism. New York: Pantheon Press, 1973: pp. 4-11. Rodison's specific reference to pearl-fishing as an example of a "capitalistic enterprise" raises a very relevant issue. (Rodinson, op. cit., p. 52 passim).

10. Al-Shamlan (op. cit., pp. 242-255, 319-337) provides photostatic reproduction of some speciments of the accounting system around 1910-1937 period. Abdul Wahab Al-Qutami in the appendix which he added to his father's book, Isa Al-Qutami gives some examples on how the share-accounting system was calculated. Isa Al-Qutami: A Guide to the Science of the Seas. Baghdad: Maktabat Al-Salam, 1963. (In Arabic).

11. This requirement explains the practice of registering the ship in the captain's name and the financial responsibilities their office carried with it.

12. For references to some of those merchants see A. Al-Bishir: Essays On Kuwait. Kuwait: Maktabat Al-Amel, 1966. (In Arabic). See also Khez'al (op. cit., Vol. 2), and H.R.P. Dickson: Kuwait and Her Neighbours. London: George Allen and Unwin, 1968: pp. 40-41 passim.

13. See the following Arabic sources for additional information: R. Al-Farhan: Concise History Of Kuwait. Cairo: Maktabat Al-Uruba, 1960. Abdulla Al-Nuri: The Story of Education In Kuwait in Half Century. Cairo: Matba't Al-Istiqama, 1963. Sheikh Yousuf Al-Qina'i: Pages From the History of Kuwait. Kuwait: Government Press, 1968. Al-Bishir (op. cit.), and Al-Shamlan (op. cit.). See also Dickson's (op.

4. The best treatment of the functional division of labor and its relation to the occupational structure is provided by Hegedus (quoted in Al-Naqeeb, op. cit., p. 214): "The social division of labor essentially nothing else but the differentiation of the functions necessary to the maintenance and development of society and their distribution among various groups of society, brought about not only the specific kinds and systems of ownership relttions but also the considerably different kinds of work (i.e., occupations), often called in the Marxist literature the 'technical division of labor'. Duncan also states that "in human society, the division of labor is 'occupational' in a broad sense..." See: Otis Dudly Duncan: "Social Stratification and Mobility: Problems in the Measurement of Trend," in E. B. Sheldon and W.E. Moore (eds.): Indicators of Social Change: Concepts and Measurement. New York: Russell Sage Foundation, 1968: 680.

5. Occupations classified by a set of factors of "commonality" into occupational groups and not by specific "job titles." This distinction constitutes the basic difference between our approach to the problem of strata formation and the current Neo-Weberian "empirical" approach to the same problem. The occupational classification is usually derived from the labor force participation and distribution. On this point, see Hauser's brief but excellent treatment. Philip M. Hauser: "Labor Force," in Robert E. Faris (ed.): Handbook of Modern Sociology. Chicago: Rand McNally, 1964: pp. 160-190. See also: L.J. Ducoff and Margaret Hagood: Labor Force Definition and Measurement. New York: Social Science Research Counsil, Bull. No. 56, 1947. Alba M. Edwards: Comparative Occupation Statistics for the United States - 1870-1940. Washington: Government Printing Office, 1943. And, W. Galenson: Labor Force in Developing Economics. Berkeley: University of California Press, 1962.

6. This section is based on an earlier study by the author (Al-Naqeeb, op. cit., pp. 127-135), given here with minor modifications.

7. It should be pointed out that the items of sea customs and taxes on pearl divers were instituted by Prince Mubarak after the 1899 treaty and the reorganization of the port facilities. The heavy taxes on pearling led to the exodus of some Kuwaiti merchants to Bahrain in 1910. See Saif M. Al-Shamlan: History of Pearl-Fishing in Kuwait and the Arabian Gulf. Vol. I. Kuwait: Government Press, 1975. (In Arabic). And Hussein Al-Sheikh Khez'al: The Political History of Kuwait.

FOOTNOTES AND REFERENCES

1. See for example: Gabriel Almond and J. S. Coleman (eds.): The Politics of Developing Areas. Princeton: Princeton University Press, 1960. S. Amiss; "Development and Structural Change," In B. Ward, et.al. (eds.): The Widening Gap: Development in the 1970's, New York: Colombia University Press, 197'. Abdalla S. Bujra: The Politics of social Stratification: A Study of Political Change in South Arabian town. London: Oxford University Press, 1971. Lloyed A. Fallers: Inequality: Social Stratification Reconsidered. Chicago: University of Chicago Press, 1973. L.A. Gordon and L.A. Fridman: "Distinctive Aspects of the Composition and structure of the working class in the Economically Underdeveloped Countries of Asia and Africa," Soviet Sociology, 2 (Writer): 46-63. Everett E. Hagen: On the theory of Social Change. Homewood (Ill.): The Dorsey Press, 1962. Bert Hozelitz and W.E. Moore (eds.): Industrialization and Society. Paris UNESCO, 1968. Joseph A. Khal and James Davis: The Measurement of Modernism: A Study of Values in Brazil and Mexico. Austin: University of Texas Press, 1974. Wilbert E. Moore and Arnold S. Feldman (eds.): Labor Commitment and Social Change in Developing Areas. New York: Social Research Council, 1967. Leonard Plotnicov and A. Tuden (eds.): Essays in Comparative Stratification. Pittsburg: University of Pittsburg Press, 1970. J.A. Posoien: The Analysis of Social Change Re-considered: A Sociological Study. The Hague: Mouton, 1962. Neil Smelser and S.M. Lipset (eds.): Social Structure and Mobility in Economic Development. Chicago: Aldine, 1966. A. Tuden and L. Plotnicov (eds.): Social Stratification in Africa. New York: The Free Press, 1970. And, Stephan Thernstrom: Poverty and Progress: Social Mobility In A 19th Century City. New York: Antheum, 1975.
2. Some of the important controversies in social stratification and mobility research were summarized by K.H. Al-Naqeeb: Changing Patterns of Social Stratification in the Middle East: Kuwait As A Case Study. Austin: Tse University of Texas At Austin, 1976 (Chap. 2). Unpublished Doctoral Dissertation.
3. It has been proposed elswhere (Al-Naqeeb, op. cit., pp. 25-38) that the concept of strata formation represents a synthesis of Weber-Marx Formulations.

The occupational strata may be listed as follow:

1. The Financial - commercial oligarchy.
2. The professional stratum:
   (private and salaried).
3. The proprietors and the self-employed.
4. The Wage - earners:
   (semi-professionals and clerical workers).
5. The craftsmen and operatives:
   (skilled workers).
6. The unskilled workers and (Common laborers).

Given the quality of our data, few remarks can be made with much confidence. The oligrachy in Kuwaiti society which represents the large-scale financial and mercantile capital is a historically and politically highly consolidated scial group. This may be true despite a certain amount of large-scale "upward" mobility which may have occured in Kuwait in the last 18 years.

The professional stratum which may be labled as the "Middle classes" and which represents about 5% of the labor force appears to be increasing by a substantial rate. While the third group or the proprietors (for which we do not yet have an independent exact estimate) appears to be declining. It could very well be that it is being replaced (or displaced if you like) by the fourth group; i.e., the semi-professionals and clerical workers. This latter group ordinarlly falls on the "boarder-line" of the manual/non-manual distinction: We anticipate that what is being said for the Kuwaiti population equally applies to the non-Kuwaiti population.

Finally, we have some evidence which indicates that these occupational strata are tending to crystalize in terms of the other (and not considered in the present study) dimensions of social stratification. To substantiate this conclusion requires further study and comparative data on other societies. Of particular interest in this regard, we would like to know how the process of strata formation is influenced by the rural composition of the labor force of Arab and non-Arab societies.

Table (16)

ESTIMATES OF THE NUMERICAL SIZE OF OCCUPATIONAL STRATA AS PROPORTIONS OF TOTAL LABOR FORCE IN KUWAIT BY AVERAGE LEVELS OF EDUCATIONAL ATTAINMENT FOR PERSONS 14 YEARS AND OVER, 1970 CENSUS

	Occupational Strata		No. of Persons	% of the labor farce	Average level of Education
I.	Oligrachy Including Proprietors)		8,324	3.4	Read and write
II.	Professionals (Private & Salaried)		12,387	5.1	16 years
III.	Semi-Professionals (Self-employed & Wage-earners)		41,938	17.3	8 years
IV.	Workers (Artisans - Craftsmen) (Skilled & Unskiller)		135,888	56.1	Illiterate
V.	Unclassified		44,242	18.2	----------
	(Police and Firemen	16,356)			
	(Domestic Servants	18,241)			
	(Welfare Recipients	9,214)			
	(Welfare Recipients	9,214)			
	(Clergy	431)			
VI.	Unemployed		8,151	(3.3)	----------
VII.	Not Working		213,681	----	----------

channelled through the stringent requirements and formalism of that hierarchy. Non-Kuwaitis entering the labor force in the private sector are faced with the State discriminative policies which limits their chances of achieving social positions higher than what they had before.

Kuwaitis may improve their social position through higher educational attainment, higher degree of professional and manual skills in contrast the non-Kuwaitis may increase rewards; i.e., higher income, but not necessarily social position. Accordingly, we would anticipate that security in employment (in large bureaucracies) and the amount of reward, and national origin to be important factors determining individual mobility in Kuwait.(25)

In summary, we could state with some confidence that our data have adequately described and largely substantiated the four broad factors which have shaped the process of transition from the traditional mode to the present form of stratification as they were stated at the begining of this section. Now we would like to describe the present transitional pattern of stratification in Kuwait.

B. **Strata Formation and the Occupational Structure:**

In an earlier related study we attempted to use all the available information on the occupational structure to trace the development and thereby estimate present size of the various occupational strata in a manner relevant to, and justifiable by social stratification theory (Al-Naqeeb, 1976: Chap. 5 and App. c.). For this purpose we rearranged and reclassified the figures of the 1965 and 1970 censuses according to four simultaneous criteria:

1. Degree of occupational skills - to separate the manual from the non-manual occupations.
2. Level of educational attainment - to identify occupational groupings within the manual/non-manual distinction.
3. Source and size of income in the resultant occupational groupings from the application of 1 and 2 above.
4. Ownership of the means of trade - to further isolate the owning from the non-owning groupings.(26)

As a result of this method of classification we were able to trace the formation of six identifiable occupational strata, for which partial estimates of size (but not composition) are given in Table 16.

Table (15)

NUMBER AND SIZE OF ESTABLISHMENTS IN THE PRIVATE SECTOR
IN KUWAIT, 1970-1973

Employment Groups	Number of Establishments				Number of Employees				Average Number of Employees	
	1970	1973	% 1970	% 1973	1970	1973	% 1970	% 1973	1970	1973
1 - 9	17,509	20,010	93.12	94.1	41,170	47,419	42.26	45.3	2.35	2.4
10 - 19	700	722	3.72	3.4	9,340	9,346	9.58	9.0	13.34	13.0
20 - 49	373	321	1.98	1.5	10,651	9,642	10.73	9.2	28.55	30.0
50 - 99	114	102	0.60	0.5	7,536	6,848	7.73	6.5	66.15	67.0
100 and over	105	108	0.55	0.5	28,707	31,334	29.47	30.0	273.40	290
Total	18,801	21,263	99.97	100%	97,404	104,679	99.97%	100%	5.18	5

Source: Government of the State of Kuwait, Statistical Yearbook, 1974: Table 66, p. 37. Annual Statistical Abstracts. 1976: Table 55, 56, 57, pp. 92-3.

judging by the size of firms and establishments, and the proportion of the labor force in the private sector employed by large firms. The data available covers only the three years between 1970 and 1973 when such data began to be collected. They are presented in Table 15 below. They are by no means conclusive. They indicate, however, that although the number of firms increased by the same percentage points between 1970 and 1973 and the percentage of the labor force then employed remained stable, the average number of employees in firms employing 50 and more person increased from 339.5 to 357 per firm.

In fact the number of firms in the private sector employing 50 or more workers accounted for only a little over 1% in 1970 and exactly 1% in 1973, but they employed 37% in 1970 and 36.5% in 1973 of the total labor force in the private sector. Furthermore, the average number of employees in firms employing less than 19 person slightly decreased from about 16 persons to 15.4 persons per firm.

It is therefore highly significant indeed to note that in 1975 about 77.5% of the labor force in Kuwait worked in large bureaucracies (The State accounting for 41%) and medium to large bureaucracies employing 50 or more persons (accounting for 36.5%). This conclusion has very important implications for the process of strata formation in Kuwaiti society. We shall concern ourselves with only two of these implications in the present study.

First, bureaucratization necessarily entails: (a) standardization of occupational tasks, i.e., hierarchical classification; (b) formal qualifications, ordinarily in the form of educational attainment; (c) standardization of material rewards mainly as a monthly income derived from the performance of these occupational tasks; and, (d) finally, the creation of a certain pattern of a hierarchical authority distribution attached to occupations. It is in this sense that we speak of a functional division of labor which serves as the basis of strata formation. As the process of transition in Kuwait has attained this level, we can legitimately consider occupation, income, and education as factors determining strata position with certain explainable variations, but comparable to other more developed societies.

Secondly, regardless of the magnitude of the structural mobility which might have occurred during the transition from one structure to another, bureaucratization is likely or liable to restrict individual mobility. In the case of Kuwaitis, mobility within the State bureaucracy is usually

Table (14)

PROPORTION AND GROWTH OF GOVERNMENT EMPLOYMENT TO THE TOTAL LABOR FORCE, 1957-1975

Year	Total Population	Labor Force	Government Employed	Percent Government Employed	Not Working (a)	Unemployed
1957	206,473	78,890	23,500	30%	--	--
1961	321,621	122,780	33,780	27.5%	--	--
1965	476,339	184,297	53,110 (b)	29%	126,832	5,194
1970	738,662	242,196	93,531	39%	218,137	8,153
1975	994,837	304,582	124,781	41%	249,321	6,167

(a) Including unable to work.

(b) This figure does not include workers in government employment.

Source: Government of the State of Kuwait, 1974 .: The Census of Government Workers, Vol. 1. Additional information was derived from private worksheets of the Planning Board Based on Census Schedules. Annual Statistical Abstract, Table 29, p. 49. (Central Statistical Office, Ministry of Planning, Kuwait, 1976).

These figures show that two thirds of Kuwaiti paid employees work for the government whereas less than one third of the non-Kuwaiti paid employees do so. About one half of the non-Kuwaiti labor force or eleven times more than Kuwaitis work as paid employees in the private sector. The self-employed workers among the non-Kuwaiti labor force are more than four times the number of Kuwaitis working for their own account.

The marginal totals for mode of employment by nationality in percentages represent two opposite cases: 72.5% of the Kuwaiti labor force work for the government and 27.5% work in the private sector, while 28.0% of the non-Kuwaiti labor force work for the government and 72.0% in the private sector. In other words, the increase in the paid employees and decrease in the self-employed seem to have been absorbed by the State employment and the larger firms in the private sector. This point deserves further consideration.

In the case of public sector employment Kuwait presents an example of many underdeveloped countries in which the State is by far the largest single employer. Table 14 shows that government employment as a percentage of the labor force increased from 30% in 1957 to 41% in 1975. Employment in the public sector experienced a relative decline between 1961 and 1965 when the private sector was undergoing enormous expansion. The reason for the increase in government employment should be made clear.

The tremendous increase in state consumption was designed, primarily but not exclusively, to absorb, politically control, and occupationally relocate the displaced population during the process of transition (23). The 1970 census figures show what Kuwaitis accounted for 48% of all those employed by the government. Of those Kuwaitis 38% were illiterates, and if we add to them those Kuwaitis who can only read and write we could say that 71% of all Kuwaitis employed by the public sector were without the necessary educational qualifications for modern government service.(24) Contrary to what might have been expected, very few of those occupationally displaced Kuwaitis became workers in the industrial sense or common laborers. Only 3% in these two occupational categories were Kuwaitis. The majority of the Kuwaitis employed by the government became paid employees in the clerical and service occupations as was shown earlier.

The bureaucratization of the private sector was also increasing,

limited to a five years span which is not sufficient to indicate a general trend.

Table 12 illustrates the trends in the mode of employment of the labor force in Kuwait by nationality over a period of 18 years begining with 1957 when the first official census was taken. If we are to take 1965 as the base year in which the occupational structure of Kuwaiti society began to take on definite shape, then the pattern of the mode of employment becomes clear. Paid employees increased from 82% of the labor force to 86% in 1975. Self-employed workers declined from almost 13% of the labor force to slightly more than 9%. While the percentage of employers in the labor force remained stable, being 2.4% in 1965 and 2.5% in 1975. This may indicate two possible conclusions: (a) a greater bureaucratization of the labor force, which (b) could be associated with greater capital concentration -two processes taking place simultaneously in the Kuwaiti economy.

3. BUREAUCRATIZATION AND CAPITAL CONCENTRATION

Further examination of our data on the mode of employment by nationality shows a very askewed distribution of the Kuwaiti and non-Kuwaiti labor force which is highlighted by the rearrangement of our data presented in Table 13. (22)

Table (13)

BREAKDOWN OF THE DISTRIBUTION OF KUWAITI LABOR FORCE BY MODE OF EMPLOYMENT AND NATIONALITY, 1970

Mode of Employment	Nationality			
	K.	% of K.	N.K.	% of N.K.
I. Paid Employees	51.161	86.5	140,469	79
1. Public Sector	(42,961)	(72.5)	(48,818)	(28.0)
2. Private Sector	(8,200)	(14,650)	(91,650)	(53.0)
II. Self-Employed	6,042	10.0	28,579	16.5
III. Employers	2,050	3.5	4,533	2.5

In Table 10 the labor force distribution by sectors of economic activity is cross-classified with the mode of employment. Table 11 provides the same cross-classification for the distribution by census occupational categories. Unfortunately the information in these two tables is limited to a five year period from 1965 to 1970 for which data is available. Table 12 is designed to remedy this defficiency by providing information on the general trends in mode of employment by nationality for the years between 1957-1975.

These tables show the three types of concentration of labor force in the four dynamic sectors of the Kuwaiti economy, and that these same patterns of decreases and increases in the economic sectors also persist. For example, the paid employees proportion of the labor force generally increased between 1965 and 1970 as shown in Table 10. But the increases were mainly in the manufacturing, commerce and service sectors, while the mining and construction sectors experienced relative decline. Among the self-employed, the largest increase was in the construction sector followed by the commercial sector. Again, among the employers, the largest increases where in the manufacturing and construction sectors while the number of employers in the transport sector declined by 42%.

Table 11 shows that the demand for occupational skills between the years 1965 and 1970 was greatest on the paid employees in the professional and technical occupations. The number of persons in these occupations almost doubled. The number of craftsmen and clerical paid employees also increased by large proportions. While the number of paid employees in the administrative, executive and service occupations declined, rather drastically in the former. The number of self-employed also declined in the administrative, service and farming occupations (1 out of 27, 1 out of 8, and 1 out 2 respectively, remained in these occupations as self-employed).

Only sales and craftsmen occupations recruited large numbers of self-employed workers. The employers, on the other hand, seem to have proliferated in almost all the occupational categories, especially in the professional (+69%), crafts and productions (+69%), and service (+63%) occupations. The only declines recorded in the number of employers were in the administrative and executive occupations (-37%) and farming (-40%) occupations. The information presented in these two tables is

Table (12)

LABOR FORCE DISTRIBUTION IN KUWAIT BY MODE OF EMPLOYMENT AND NATIONALITY, 1957-1975

Year	Paid Employees			Self-Employed			Employers		
	K.	N.K.	Total	K.	N.K.	Total	K.	N.K.	Total
1957 % of L.F.	17,612	48.979	66,591 (83%)	5,902	5,544	11,446 (14.2%)	228	274	502 (0.6%)
1965 % of L.F.	33,347	117,064	150,438 (82%)	5.201	18,448	23,649 (12.8%)	1,357	3,115	4,512 (2.4%)
1970 % of L.F.	51,161	140,469	191,630 (79%)	6,042	28,579	34,621 (14.2%)	2,050	4,533	6,583 (2.7%)
1972a	61,000	151,000	212,000	6.000	34,000	40,000	2,000	5.000	7,000
1975 % of L.F.	77,385	184,185	261,570 (86%)	6,989	21,538	28,527 (9.3%)	2,189	5,519	7,708 (2.5%)

a. Estimate made by Stanford Research Institute, 1973: c-9, Table c-2.
Source: Government of the State of Kuwait, Annual Statistical Abstracts, 1976: p. 49.

Table (11)

DISTRIBUTION OF LABOR FORCE IN KUWAIT BY CENSUS OCCUPATIONAL CATEGORIES AND MODE OF EMPLOYMENT 1965-1970

MODE OF EMPLOYMENT

Occupational Categories	Paid Employees		Self Employed		Employers		Unpaid Family		Total	Total
	1965	1970	1965	1970	1965	1970	1965	1970	1965	1970
Professional	12,558	24,972	220	248	. 122	270	3	5	12,933	25,495
Administrative	2,767	1,419	622	22	564	333	2	3	3,962	1,777
Clerical	17,630	27,948	--	99	--	23	24	7	17,709	28,077
Sales	4,800	6,781	7,990	11,260	2,253	2,742	124	247	15,127	21,030
Craftsmen	51,353	70,889	8,954	21,783	1,170	2,626	119	845	62,171	91,143
Service	58,189	56,127	5,114	873	328	559	· 182	26	64,171	57,585
Farmers	3,018	3,372	508	294	38	25	50	76	3,650	3,767
Unspecified	123	116	243	42	37	5	9	1	4,518a	164
Total	150,438	191,624	23,649	34,621	4,512	6,583	504	1,210	184,297	234,043

a. Including 4,518 persons not classified by status.
Source: United Nations. Demographic Yearbook, 1972: Table 14, p. 440.

Table (10)

DISTRIBUTION OF LABOR FORCE IN KUWAIT BY SECTOR OF ECONOMIC ACTIVITY AND MODE OF EMPLOYMENT, 1965-1970

MODE OF EMPLOYMENT

Sector of Economic Activity	Paid Employees		Self Employed		Employers		Unpaid Family Workers		Total	Total
	1965	1970	1965	1970	1965	1970	1965	1970	1965	1970
Agriculture	1,498	3,647	401	302	38	41	42	70	1,979	4,060
Mining	6,891	5,794	44	274	1	339	53	762	1,989	7,172
Manufacturing	14,754	28,505	2,344	2,407	702	1,136	35	40	17,835	32,088
Electricity & Gas	6,990	7,250	--	2	-	-	-	-	6,990	7,252
Construction	24,389	20,968	3,788	11,687	588	1,003	47	11	28,792	33,669
Commerce	11,728	15,363	8,970	11,034	2,206	2,624	133	259	23,037	29,280
Transport	6,418	9,173	3,456	2,857	144	106	6	1	10,024	12,137
Services	76,418	100,601	4,579	5,893	816	1,309	175	61	82,527	107,864
Unspecified	813	322	67	171	17	25	13	1	910	521
Total	150,438	191,623	23,649	34,627	4,512	6,583	504	1,210	179,183	234,043

a. Excluding 4,518 persons not classified by status.
Source: United Nations, Demographic Yearbook, 1972: Table 13, p. 402.

Table (9)

PERCENTAGE DISTRIBUTION OF KUWAITI AND NON-KUWAITI LABOR FORCE IN SELECTED OCCUPATIONAL CATEGORIES AND THEIR PERCENTAGE SHARE OF THE TOTAL LABOR FORCE, 1957-1975

Occupational Categories	1957			1965			1970			1975		
	% of K/L.F	% of NK/L.F	% of Total L.F.	% of K/L.F	% of NK/L.F	% of Total L.F.	% of K/L.F	% of NK/L.F	% of Total L.F.	% of K/L.F	% of NK/L.F	% of Total L.F.
Professional	2	6	4.7	3.5	8.5	7.4	5.7	12.3	10.5	10.6	15	13.7
Clerical	13	8	9.5	18	9	11	17.5	9.4	11.6	19.4	9.5	12.4
Sales	14.8	4.4	7.6	10.7	7.5	8.3	10	8.2	8.7	6.7	8.4	8
Craftsmen	45.4	69	62	23.3	48.3	42.5	20.4	47.3	40	16.7	42.4	34.6
Services	17	9.3	11.7	32.6	21.7	24.3	35.5	19.5	23.8	36	21.3	25.7

evident. But the variation between Kuwaiti and non-Kuwaiti labor force in this case are more pronounced. Table 6 shows that the Kuwaiti labor force is concentrated in four occupational categories: the clerical, sales, craftsmen, and service occupations. But the percentage rate of growth of the service and clerical occupations between 1957 and 1075 is much higher, being 778% and 552% respectively, than the sales (169%) and craftsmen (137%) occupations.

The non-Kuwaiti labor force, by contrast, is concentrated in the professional, clerical, crafts and service occupations. The percentage rates of growth in these occupational categories are much higher than those of the Kuwaiti labor force, especially in the professional occupations which achieved a 973% growth percentage between 1957 and 1975. Proportionally, however, there are more than twice as many non-Kuwaitis in the professional and craftsmen occupations than Kuwaitis; while there are twice as many Kuwaitis in the clerical and service occupations than non-Kuwaitis throughout the 18 years.

Table 9 also shows that between 1957 and 1975 recruitment into professional and service occupations (from 4.7% to 13.7% and 11.7% to 25.7% respectively) was greater than recruitment into clerical and sales occupations which remained relatively stable. During the same period, recruitment into craftsmen and production occupations declined drastically. from 62% in 1957 labor force to 34.6 in 1975. If this pattern persists it would indicate that the contribution of the industrial sector to the economy is declining and therefore industrial occupations are less attractive than professional and service occupations. It is also noticeable that declines and increases in recruitment into occupational categories are roughly similar for both the Kuwaiti and non-Kuwaiti labor forces.

The figures in Tables 5 and 7 illustrate how the structure of economic activity shifted from traditional trade to a "modern" service economy, leading to the transformation of the occupational structure, which continues to be going through a process of transition. Tables 6 and 8 are designed to depict the general transitional trends in the structural demand for new occupational skills and redistribution of manpower. These figures will be made readily relevant to the process of strata formation when they are cross-classified with the general pattern of the mode of employment in Kuwaiti society.

Tables 10, 11, and 12 below provide this kind of information.

In order to show the significance of these figures we may select two other Arab countries with geographical proximity to Kuwait and falling in the same geo-political region and compare their labor force distributions by sectors of economic activity to Kuwait. For this purpose we selected the Iraqi and Bahraini labor force distributions for the same year in Table 8 below. For the sake of brevity only the percentage distribution of the labor force will be listed.

Table (8)

COMPARISON OF PERCENTAGE LABOR FORCE DISTRIBUTION OF KUWAIT, IRAQ, AND BAHRAIN, 1970-1971 (21)

	Kuwait (1970)	Iraq (1970)	Bahrain (1971)
Agriculture	1.6	52.0	6.5
Mining	3.5	0.6	7.5
Manufacturing	13.7	5.5	7.5
Construction	14.3	3.0	17.5
Public Utilities	3.0	0.4	3.0
Commerce	14.1	5.5	13.0
Transport	5.2	5.5	22.5
Services	44.6	12.0	21.0
Other	0.4	10.5	2.0
Unemployed	3.4	6.0	--

To summarize, our data indicate that the Kuwaiti labor force distribution displays three important aspects:

1) There is a total lack of peasantry.
2) The service sector absorbs a substantial proportion of the labor force.
3) There is greater concentration of manpower in four dynamic sectors of the economy. From available data we may further conclude that the service and commercial sectors act as stimulants to the economy as a whole.

2. THE TRENDS IN THE DEMAND FOR OCCUPATIONAL SKILLS:

As we now turn to the distribution of the labor force on the census occupational categories, we find the same patterns of concentrations also

Participation in the construction sector seems to have declined between 1970 and 1975. Kuwaiti labor participation in the commercial sector declined from 7,298 in 1970 to 6,327 in 1975 where as non-Kuwaiti participation in the same sector grew 129%. In contrast, the participation of the Kuwaiti labor force in the services grew by 175% as compared to 152% for non-Kuwaitis in the same period. The increase of the Kuwaiti labor force in the service sector is largely due to State employment as will be shown later.

The three types of concentrations stated above are illustrated by the labor force distribution in 1970 (the census year). 62% of the Kuwaiti labor force is preoccupied in the service sector, which includes the public sector, and 12% and 10% in the commerce and manufacturing sectors respectively. 38.5% of the non-Kuwaiti labor force is also preoccupied in the service sector, and 15% and another 15% in commerce and manufacturing respectively. Of the non-Kuwaiti labor force, 18% are engaged in the construction sector, which provides 93.5% of all workers employed in this sector.

The overall distribution by sectors of economic activity shows that the four dynamic sectors of the Kuwaiti economy are: Services, Commerce, Construction, and Manufacturing as depicted in Table 7. Except for the service sector which could fluctuate due to the social and economic policies of the State, all the three other sectors exhibit stable trends in their proportions of manpower distribution over the last 18 years.

Table (7)

PERCENTAGE DISTRIBUTION OF LABOR FORCE IN KUWAIT IN FOUR SECTORS OF ECONOMIC ACTIVITY, 1957-1975

	1957 % of L.F.	1965 % of L.F.	1970 % of L.F.	% of L.F. 1975
Services	54.6	41.5	44.6	55
Commerce	10.2	12.5	14.1	13
Construction	10.5	14.5	14.3	10.5
Manufacturing	8.2	9.7	13.7	8
Total as % of L.F	83.5		86.7	86.5

Table (6)

DISTRIBUTION OF LABOR FORCE IN KUWAIT BY CENSUS OCCUPATIONAL CATEGORIES AND NATIONALITY, 1957-1975

Census Occupational Category	1957		1965		1970		1975	
	K.	N.K.	K.	N.K.	K.	N.K.	K.	N.K.
Professional, Technical and Related Workers	484	3,299	1,528	12,093	3,734	21,888	9,739	32,097
Administrative, Executive and Managerial Workers	527	763	1,469	2,494	611	1,169	1,045	1,809
Clerical Workers	3,234	4,423	7,690	12,521	11,474	16,730	17,853	20,165
Sales Workers	3,649	2,443	4,626	10,597	6,548	14,545	6,185	17,908
Craftsmen, Production (Including Workers Not Classified Elswhere)	11,183	38,440	10,048	68,368	13,385	83,581	15,348	90,260
Service, Transport & Related Workers	4,229	5,180	14,051	30,670	23,216	34,521	32,900	45,400
Farmers, Fishermen & Related Workers	618	673	754	2,887	893	3,050	3,897	3,805
T o t a l	24,602	55,686	43,018	141,279	65,369	176,828	91,844	212,738

Source: Government of the State of Kuwait, Annual Statistical Abstracts, 1976: p. 60.

Table (5)

DISTRIBUTION OF LABOR FORCE IN KUWAIT BY SECTOR OF ECONOMIC ACTIVITY AND NATIONALITY, 1957-1971

Sector of Economic. Activity	1957		1965		1970		1975	
	K.	N.K.	K.	N.K.	K.	N.K.	K.	N.K.
Agriculture & Fishing	603	446	573	1,410	802	3,258	3,983	3.531
Mining & Quarrying	1,211	4,194	1,349	5,643	1,673	5,496	1,779	3.080
Manufacturing	1,029	5,582	1,825	16,117	6,109	25,982	2,258	22,209
Construction	378	8.025	1,264	25,584	2,188	31,484	1,756	30.500
Electricity, Gas and Water	--	--	1,645	5,346	2,133	5,119	2,034	5,237
Commerce	4,151	4,073	5,159	17,916	7,298	25,715	6,327	33.232
Transport	1,513	2,053	2,613	7,412	2,362	9,776	4,567	11.118
Service (Including Public Services)	14,681	29,219	25,519	51,015	36,826	67,310	64,265	102.537
Unspecified	4,807	3,590	249	675	241	580	2	---
Total	24,602	55,686	43.018	141,270	65,369	176.828	91.844	212.738

Source: Government of the State of Kuwait, Annual Statistical Abstracts, 1976: Table 35, p. 58.

1. THE EMERGING STRUCTURE OF ECONOMIC ACTIVITY

With reference to the occupational structure of Kuwaiti society, four transitional aspects of manpower distribution, can be seen as factors in this transformation.

— The introduction of new occupational tasks, i.e., as indicated by the census occupational titles which exceed 500 as compared to less than 100 in the traditional structure. This suggests the appearance of numerous social groupings which were non-existent previously.

— The shift in the major economic activities from traditional trade to modern service economy is tending to cause three types of concentrations of manpower; firstly, in certain sectors of the economy; secondly, in the structural demand for certain skills rather than others; and thirdly, in the recruitment of workers according to their nationality in certain economic sectors and in their possession of occupational skills. Tables 5 and 6 illustrate all the three types of concentration. Only the figures beginning with 1965 should be considered relatively reliable.

The figures in Table 5 show what a negligible proportion of the labor force work in the agricultural and mining sectors. This is significant because the mining sector includes workers employed in the oil industry; which may lead us to conclude that over the last 18 years for which we have information the oil industry which generates 97% of the national income has had a negligible impact on local employment, accounting for less than 3% of the labor force on the average. As for the agricultural sector, Kuwait, unlike the majority of Arab and Middle Eastern societies (including the Gulf States), totally lack a peasantry either as a proportion of the labor force and/or as an important social force. What implication that would have for social stratification cannot be assessed for the present.

The largest concentration of the labor force both Kuwaiti and non-Kuwaiti appear to be in four economic sectors: manufacturing, construction, commerce, and services. Their percentage rate of growth over the last 18 years are 370%, 384% and 380% respectively. The manufacturing sector may include services misclassified as manufacturing, such as bakers, laundrymen and so on. Therefore the figures listed in this sector may not represent industrial occupations in the strict sense and should be taken with caution. Some sectors seem to have experienced relative decline.

Table 4 below shows that 42.1% of the population was participating in the labor force in 1957. This percentage declined to 39.4% in 1965 and to 30.6% in 1975. If we further subtract the number of students enrolled in school in 1975 from the total population we will find that 49% of the Kuwait population is listed as not working.

Table (4)

LABOR FORCE PARTICIPATION BY NATIONALITY IN KUWAIT, 1957-1975

Year	Kuwaiti	Non-Kuwaiti	Total Labor Force	% of Population
1957	24,602	55,686	80,288	42.1
1965	43,018	141,279	184,297	39.4
1970	65,369	176,828	242,197	32.8
1975	91,844	212,738	304,582	30.6

Source: Government of the State of Kuwait, Annual Statistical Abstracts, 1976: 91.

This decline may be explained by the increase in the birth rate, the number of housewives who are out of the labor force, and by the probable increase of the number of families on welfare...etc. We do not like to speculate further on this point, but we would like to draw attention to the fact that the non-Kuwaiti participation in the labor force constitutes about 70% of the total labor force in 1975 and that the Kuwaiti population contributes only 30% of the work force engaged in gainful employment (Hill, 1975).

In order to further analyse the characteristics of the labor force in Kuwait it should be pointed out that conventional statistics on the labor force distribution are organized under three major headings:

(1) Distribution according to employment status or mode of employment.

(2) Distribution according to Census Occupational Categories.

(3) Distribution according to Standard Sector of Economic Activity (SSEA). We will consider the third method of distribution first.

Table (3)

INCREASE IN PUBLIC EDUCATION, 1945-1975

Years	Total population	Number of Schools	Students			Teachers		
			Male	Female	Total	Male	Female	Total
1945-46	--	17	2,815	820	3,635	108	34	142
1950-51	--	26	4.520	1,772	6,292	212	82	294
1955-56	206,473	52	13.526	6,776	20,302	724	392	1,116
1960-61	321.621	134	27.698	17,459	45,157	1,248	1,007	2,255
1965-66	467.339	176	53.550	38,238	91,788	2.380	2,356	5.036
1970-71(a)	738,662	230	78.363	60,384	138,747	4.639	1,446	9.085
1975-76	994.837	325	109,873	92,034	201,907	7.483	7,989	15,472

(a) Excluding 32,192 students in private schools.

Source: Government of the State of Kuwait, Yearbook 1974: p. 254. Table 164. Annual Statistical Abstracts, 1976: pp. 40, 297-302

2. The "external dependence" of the Kuwaiti economy on the international trade market, producing definite trends in the local structural demand for manpower distribution (quantity and level for certain skills).
3. The massive importation of labor force creating a parrallel hierarchical stratification system: one in which national origin becomes a determining criterion alongside occupation.
4. The increasing tendency toward bureaucratization due to the expansion of State employment and to the concentration of capital in the private sector.

The outcome of the working of these factors is the standardization of the criteria of stratification along the occupation, income, and education dimensions. This topic and the first set of factors was explored in greater details elswhere by the author (Al-Naqeeb, 1976). For the present, we would like to illustrate the remaing set of factors utilizing the data made available by the recently published census and other statistical information.

A. **Characteristics of Labor Force Distribution in Kuwait**

Despite the tremendous increase in the importation of labor into Kuwait, and in the educational services as tables 2 and 3 show, we find an interesting and rather intriguing feature of the labor force in Kuwait; namely, that the percentage of the labor force participation to total population hos been steadily declining.

Table (2)

THE POPULATION GROWTH DUE TO NATURAL INCREASE, MIGRATION AND NATURALIZATION IN KUWAIT, 1946-1975

Year	Kuwaiti	Non-Kuwaiti	Total
1946-1957	113,622	92,851	206,473
1957-1961	161,909	159,712	321,621
1961-1965	220,059	247,280	467,662
1965-1970	347,396	391,266	738,662
1975-	472,088	552,749	994,837

Source: Government of the State of Kuwait 1972: Statistical Abstracts, p. 34. Annual Statistical Abstract 1976: 91. Allan Hill, "The Demography of The Klwaiti Population of Kuwait", Demography: 12, 1975: 537-548.

2. The Notables which include the ship captains, the clergy, and office clerks. (15%)
3. Craftsmen and shopkeepers. (19%)
4. Sailors and domestic servants.(19) (41%)

It should be immediately emphasized that there seem to have been several gradings and subgroupings within each of these strata, but they do not appear to have represented significant variations on the general pattern of stratification depicted above.(20) Evidence of upward and downward mobility is also present, but it is safe to assume that the bulk of the rate of social mobility was within each stratum rather than between strata, disregarding individual or special cases.

Finally, it should be noted that the factors involved in the shaping and functioning of the stratification mechanisms were indeed a combination of economic, socio-cultural, ethnic and political processes. How the combination of these factors came about, and to what extent "associational groups," or the awareness of stratum "membership" influenced the traditional stratification system - these issues are clearly beyond the scope and focus of our study.

The three main events which can be held responsible for the destruction of the traditional maritime trade structure, in addition to the latter's internal structural limitations, are the following:

1. The introduction on the international market of artificial cultured pearls by the Japanese in the early 1930's.
2. The discovery within Kuwaiti boundaries of huge deposits of fossil fuel in the mid-1930's and the total integration of the Kuwaiti economy into the international trade market.
3. The subsequent enormous increase in capital resources and the rise in land value beginning in the late 1940's.

IV. LABOR FORCE DISTRIBUTION AND THE FUNCTIONAL DIVISION OF LABOR:

Large-scale social changes which have led to the transformation of Kuwaiti society means that "new" and equivalent bases for the institutionalization of social inequalities are being created. Tentatively, we could pending further study, identify four broad groups of factors which have shaped the process of transition from the traditional mode of stratification described above to the emergent "modern" structure of stratification.

1. The continuous influence being exerted by members of a social stratum in the previous stratification structure, in determining their present position.

The third mechanism, kinship relations, simply served as the means by which rewards and privileges were perpetuated in the upper two strata. In fact, the merchant stratum particularly attained by such means a semi-caste status. And, for obvious reasons, no such familial or kinship requirement was placed on the lower strata so that the channels of recruitment into them remained open at all times.

Craftsmen, artisans, and shopkeepers clustered into a stratum differentiated by possession of traditional skills and non-ownership of the means of trade. The latter group, the shopkeepers did not perform particular manual tasks but was rated lower in status than the two upper strata due to the fact that as an occupation, it represented the main form of upward mobility for sailors and other lower groups. Thus, the recruitment into this group was of mixed occupational origin.

The lowest in the manual labor strata was the group composed of sailors and domestic servants. The sailor group consisted of several grades but recruitment into it did not require specific skills in the beginning. This is attested to by the fact that , according to Al-Shamlan's (1975, Vol. I : p. 379-381) report, about 90% of the sailors were recruited from the non-urban Beduins, whose former style of life did not endow them with the skills required for pearl - diving or sailing .

The tremendous hardships of the sailors's life and the fatal diseases of pearly-diving, usually made the sailor's career span rather short. As they retired they moved into other occupations such as ship building or other crafts, returned to the Beduin life-style, or became shopowners in the market place, which represented to them an open channel of upward mobility.(16) Domestic servants, although rated lower in status than sailors, fall into this group because of their special relationship to the merchant stratum. They are also graded according to this relationship, beginning with personal guards (Fdawiyeh) and ending with those assigned to menial household chores.(17)

Thus, we can speak of a traditional stratification system in Kuwait, which persisted in its general outline until the 1940's i.e., the beginning of large-scale social transformation. It consisted of four major occupational groupings representing social strata. The percentage estimates of these strata, were arrived at by a retrospective method measuring occupational mobility in Kuwait.(18)

1. The merchants (including the ruling family) (21%)

groupings around the financial "capitalistic" sector of maritime trade and pearling. This of course does not preclude the existence of the less developed Beduin economy in the outlying areas and the small-scale individual retail traders of the mostly transient "mihris". However, the latter seems to have had a negligible effect on the local economy.

Maritime trade, and especially pearl-fishing flourished greatly in the late 1910's and was accompanied by a marked increase in the population. The available estimates put the population of Kuwait at about 10,000 inhabitants around the late 1700's. The population of Kuwait doubled in the 1870's, and tripled to about 60,000 during the expansion of trade in the late 1910's and after the 1913 London Agreement which included the outlying areas under Kuwaiti sovereignty. The U.N. estimated the population of Kuwait at 100,000 in the years between 1935-1939.(14)

Four mechanisms of stratification can be identified as having been instrumental to the structure of traditional trade:

(a) ownership of the means of trade and access to political power,
(b) manual/non-manual labor distinctions,
(c) kinship relations,
(d) possession of traditional skills.

Each of these mechanisms deserves brief discussion:

The ownership of the means of trade served as the foundation of the traditional stratification system. The other criteria strengthened and reinforced this basic relationship which permeated all the institutional arrangements. It defined the position of the merchants along the criteria of possession of mercantile capital, ownership of trading ships and access to political power. Thus, one of the main contradictions of traditional trade (particularly after the 1886 Prince Mubarak Coup) has been the creation of the dual basis of power: autocratic rule and mercantile capital (Aruri, op. cit., pp. 78-82). (15)

Parallel to the first mechanism, the distinction between manual and non-manual labor functioned to distinguish the group of people which came second to the merchants in status- those not performing manual labor. We will call this group the "Notables" to include the ship captains, the 'ulama and clergy in general, and the office clerks and bookkeepers. Manual laborers comprised, in this particular set-up, the non-owning strata.

wages per day or by number of dives per day. Sailors in deep-sea ships (sifer) were paid pre-fixed share, usually in advance.

The captain of the ship (Nokhetha) received another share which varied from time to time depending on the kind of activity or the commodity his ship carried. According to customary law, regardless of how wealthy the captain may have become during his career, he could not own a deep-sea trading ship. Furthermore, the provisions of the customary law required that a ship captain must come from an "honest" family reputed for its diligence in paying its debts.(11)

The sub-categories were subtracted from the total yield, which left the fourth and final share to the merchant. His share was to cover the equipment, the cost of the merchandise, the expenses of the trip, and a net amount of profit. The merchant's profit, juding by the standards of the time, could run as high as four times the cost, a fact which accounts for the great amount of capital accumulation long before the discovery of oil.(12)

Another source of revenue for the merchants was derived from their function as wholesale traders in the market place. The price of commodities sold by the merchants to the small retail traders and merchants usually carried a very high rate of interest, and usury was widely practiced in the form described by Rodinson (1973: 44) as "hiyal"

The elaborate and highly complex accounting system gave rise to the need for well-trained and well-trusted bookkeepers and clerks. These bookkeepers and clerks who kept records of sales, payments, and rates of interest in the market place or on board the trading ships usually came from the ship captain's family or other families of good standing in the community. And sometimes relatives of the merchants themselves fulfilled this function.

Not directly connected with traditional maritime trade but dependent on it were the clergy ('ulema') who served as teachers (mtau'a) and community leaders, craftsmen, artisans, shopkeepers slaves and domestic servants. Available historical records speak of traditional schools for clerks, and of master craftsmen training apprentices in the crafts and so on.(13)

B. The Mechanism of Traditional Stratification

From this brief description of the structure of traditional trade, it is rather clear that social strata were formed as clusters of occupational

Since there was no distinction between the privy purse of the ruling prince and public treasury, Lorimer (op. cit., p. 1076) shows that the annual receipts from import - export and re-export of commodities amounted to $399,00 in 1904. The leading items were revenue from dates, sea customs and tax payable by pearl divers which were, according to Lorimer, the heaviest in Kuwait compared to the Gulf States. This, of course, does not show the annual income of merchants.(7)

Trade arrangements were governed by elaborate and stringent customary laws which were enforced by the ruling prince with the backing of the merchants who at the same time owned the means of trade, i.e., trading ships, both deep sea and light pearling ships, and capital resources.

The merchants and the family of the ruling prince constituted a relatively homogeneous group related to one another by kinship and/or marriage. This group also consisted, for the most part, of descendants of the original group of families that founded Kuwait. The trading ships, particularly the deep-sea ships which brought the highest income, were owned either collectively by several merchants or singlely by one merchant.(8)

The merchant financed the building of the ship, while the ship's captain or his family was obligated to assume part of the financing in payment for his office. Besides the captains and the merchants, there was another group, the ship-builders, who were highly skilled and highly regarded for their performance of this essential function. The yield of commerce wes divided on a share basis, and the accounts were maintained by a double-entry book-keeping based on a highly rational system of calculation.(9)

The share accounting system was subdivided into four major categories:

1. The sailors' wages (shiphands or "saibs," sailors and pearl divers or "ghais"),
2. Ship captain's or "Nokhetha" share,
3. Merchant's Share,
4. Tax per sailor or pearl-diver known as "galata".(10)

The sailors' share was calculated on the subsistance basis of the time (Villiers, in Sweet, op. cit., p. 139). Pearl-divers were paid pre-fixed

believe that the following description is fairly representative of the traditional trade system in the Gulf area in general.

A. **The Structure of Traditional Trade(6)**

Until the time of the expansion of the oil industry, the community of Kuwait was organized around traditional maritime trade. Two commodities were of strategic importance: Iraqi wet dates and pearls. But sources of revenue were derived from other commodities such as foodstuff, tobacco, ship building materials, armes, as well as small scale passenger service between the Gulf States, East Africa, Aden, and India. Lorimer (1915: Vol. II B. pp. 1058-1076) gives quantities of these commodities traded in 1905, in addition to an estimate of the national revenue in 1904.

The trading season was divided into pearling activities in the summer months, and other commercial activities the rest of the year. We do not possess detailed information as to the contribution of each of these activities to the total economy, but some evidence shows that pearling and gold smuggling into India contributed enormously to the total economy and to the amassing of capital by a number of merchants. Lorimer (1915: 3107) gives the following comparative data on revenue derived from pearling for the years 1906-1907.

Table (1)

REVENUE DERIVED FROM PEARLING
1906 - 7

Country	Number of Pearling Ships	Number of Sailors	Revenue In Rupees
Oman	1,215	22,045	8,000,000
Bahrain	917	17,633	12,603,000
Qatar	817	12,890	-
Kuwait	461	9,200	1,347,000
Total for Gulf Region	4,500	74,000	-

Source: Lorimer, op. cit., p. 3107.

strata formation is an analytically distinct level from social class structure in the classical sense. It is also different from the Weberian and Neo Weberian uses of the concepts of class and stratum as equivalent to social status.(3) Social strata are here conceived of as multi-layer groupings tending to form along dimensions of social inequalities in the process of the division of labor in the technical sense of the term, i.e., the functional division of labor.(4)

With certain reservations we could go along with current Neo-Weberian research and assume that the occupational distribution of the labor force in any society roughly approximates the functional division of labor. This assumption provides a convenient way of avoiding the enormous institutional complexity of the social stratification system. For instance, following this method we would disregard, temporarily at least, the political dimension, i.e., the inequalities in social power distribution, and attach all other dimensions of inequal distribution of social status, income and other material rewards, education ......etc. to occupations.

Following this method may lead to some relevant data for the documentation and description of the processes of stratification but not necessarily to their explanation. And in view of the total lack of data, especially reliable data on this area of study, this approach seems to be adequate for our present purposes.

For documenting and describing the process of strata formation in Kuwait society we will apply a comparative method in which we will look at the occupational distribution of the Kuwaiti labor force at different points in time: The initial point is the traditional occupational structure prior to 1947, and the terminal point is the occupational distribution of the labor force in 1975. A method of converting labor force distribution into a hierarchical strata organization will be suggested, and implications of the demand for labor force distribution within the stratification system wil be pointed out.

III. THE TRADITIONAL STRATIFICATION SYSTEM OF KUWAIT

In order to understand the traditional stratification system of Kuwait, a brief description of the structure of traditional trade is necessary, especially due to the fact that no systematic account of this subject is available anywhere in the historical literature. We have good reason to

SOCIAL STRATA FORMATION AND SOCIAL CHANGE IN KUWAIT

K. H. Al-Naqeeb *

I THE PROBLEM:

One of the most important questions confronting social scientists in societies undergoing large-scale social change pertains to the process and mechanisms by which this change in major social institutions takes place over a relatively short period of time. This problem, which so far has received little attention, involves the documentation, description, and explanation of processes of transition and transitional forms of relationships and institutions in two different sets of social structural arrangements.

Our primary inquiry in this paper is focussed on the social stratification system which constitutes the core of any social structure. This can be summarized in the form of few brief questions: What are the transitional forms of social stratification? What are the mechanisms of transition from one stratification system to another? What are the factors effecting the reproduction of the "new" stratification system. i.e., the institutionalization of social inequalities?

A number of important contributions have been published(1) to tackle one or two specific aspects of this problem. But, unfortunately, the theoretical and some of the methodological issues of stratification research remain open to serious question and debate. (2)These are not of direct interest to us in the present paper, but the reader should be reminded that they have immediate bearing on the theoretical orientation guiding the analysis of our data.

II. THEORY AND METHODS:

By strata formation we mean the clustering of social groupings along one or more of the dimensions of social stratification. The level of

* Professor of Sociology and Assistant Dean of the College of Arts and Education at Kuwait University.

BOOK REVIEWS IN ARABIC

1 - IPS, **Menahim Begin: From Terrorism to Power.**
Reviewed by:
W. Al-Sharief

2 - S. Brown, **New Forces in World Politics.**
Reviewed by:
M. Ismael

REPORTS

1 - Seminar on Arab Oil and the Prospects of the Energy Crisis.
M. Y. Alwan

2 - The Conference of the Organization of Arab Cities.
A. Abu-Ayyash

GUIDE TO UNIVERSITY LIBRARIES

Libraries of the University of Mosul.

A GLOSSARY: ENGLISH-ARABIC

Social Urbanization: Terms and Concepts.
Z. Badawi

ABSTRACTS

REGULATIONS GOVERNING CONTRIBUTION

CONTENTS

VOL. 5 January 1978 No. 4

ARTICLES IN ENGLISH

ARTICLES IN ARABIC

SPECIAL SYMPOSIUM

* **Subscriptions :**

* For individuals — KD. 1.000 per year in Kuwait. KD. 2.000 or equivalent in the Arab World (Air Mail). $ U.S. 10 or £ 4 for all other countries (Air Mail). Student rate is half the normal prices.
* For public and private institutions — $U.S. 25 or £ 12 (Air Mail).
* Sale price in Kuwait and the Arab World KD. (0.250) or equivalent.

KUWAIT UNIVERSITY
JOURNAL OF THE SOCIAL SCIENCES
Abbreviated: JSS

*An academic quarterly with articles in Arabic and English, published by the Faculty of Commerce, Economics and Political Science at Kuwait University, concerned with issues pertaining to theories and /or application of theories in the various fields of the social sciences.

* Forward all correspondence and subscriptions to:
THE EDITOR
Journal of the Social Sciences
Kuwait University
P. O. Box – 5486
Kuwait.

JOURNAL OF THE SOCIAL SCIENCES

VOL. V NO. 4 JANUARY 1978

Social Strata Formation And Social Change In Kuwait,
K. H. Al-Naqeeb

Inter-Regional Interaction: An Alternative Approach to the Study of International Relations,
F. Saddy

The Jews of Iraq in the Nineteenth Century,
W. Khadduri

Mannheim's Concept of the "Detached Intellectual"
Y. Haddad

Kuwait University Press